



التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط

تقرير مرحلي



مع ولاية



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط

تقرير مرحلي

تم نشر هذا الكتاب تحت مسؤولية أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. والآراء المطروحة والحجج المستند إليها في هذا الكتاب لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

هذا الكتاب وأية خريطة متضمنة به ال تمس وضع أو سيادة أي إقليم وال ترسيم الحدود والتخوم الدولية وال اسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

البيانات الإحصائية الخاصة بإسرائيل متوافرة من قبل السلطات الإسرائيلية المعنية وتحت مسؤوليتها. واستخدام هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال يمس وضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

ملاحظة من تركيا

إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والمشييرة إلى "قبرص" تتعلق بالجزء الجنوبي من الجزيرة. ما من سلطة تمثل الشعبين التركي واليوناني معاً في الجزيرة. تعترف تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية وإلى أن يتم التوصل إلى حل دائم ومنصف في سياق الأمم المتحدة، ستحافظ تركيا على موقفها فيما يتعلق بـ"قضية قبرص".

ملاحظة من كافة دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

إن جمهورية قبرص معترف بها من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة باستثناء تركيا وتتعلق المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة جمهورية قبرص.

يرجى التنويه إلى هذه المطبوعة كالتالي:

OECD (2021)، *التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: تقرير مرحلي*، Paris، OECD Publishing،

<https://doi.org/10.1787/dc416437-ar>

ISBN 978-92-64-54442-0 (print)

ISBN 978-92-64-50462-2 (pdf)

العنوان الأصلي:

OECD (2021), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/325884b3-en>.

يتحمل القائم بالترجمة وحده مسؤولية جودة الترجمة وتوافقها مع نص العمل المكتوب باللغة الأصلية. وفي حالة وجود أي تعارض بين العمل الأصلي والترجمة، فلا يعتد إلا بنص العمل الأصلي.

مصادر الصور: الغلاف © Zwiebackesser/Shutterstock.com

يمكن الاطلاع على التصويبات في الموقع التالي. www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm

© OECD 2021

إن استخدام الإصدار المطبوع أو الرقمي لهذا العمل مقيد بالأحكام والشروط الموجودة على الرابط

<https://www.oecd.org/termsandconditions/>

قائمة المحتويات

5	مقدمة من إعداد الاتحاد من أجل المتوسط
6	مقدمة من إعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
7	التمهيد
9	دليل القارئ
12	ملخص تنفيذي
15	1 التجارة
17	المقدمة
35	ثمن عدم التكامل: تقييم الإمكانيات التجارية لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط
43	الخلاصة والاعتبارات السياسية
45	المراجع
46	الملحق أ. أشكال وجداول إضافية
57	الملحق ب. نموذج الجاذبية للتجارة: الاستراتيجية التجريبية
61	الملحق ج. المجموعات السلعية
62	تعليقات ختامية
65	2 التمويل
67	مقدمة
68	رصد التكامل المالي
89	النتائج المستخلصة والاعتبارات السياسية
90	المراجع
92	تعليقات ختامية
95	3 البنية التحتية
97	المقدمة
100	رصد تكامل البنية التحتية
117	الخلاصة والاعتبارات السياسية
118	المراجع
121	ملحق 3.أ. أدوات وصكوك دولية من أجل بنية تحتية مستدامة

123

4 حركة الأشخاص

125

مقدمة

127

رصد التقدم المحرز في مجال تنقل الأشخاص

146

تعزيز التنقل عبر الحدود الذي يعود بالمنفعة المتبادلة

152

الخلاصة والاعتبارات السياسية

154

المراجع

160

تعليقات ختامية

161

5 التكامل في البحث والتعليم العالي

163

مقدمة

167

رصد التعاون الإقليمي والتكامل في البحث والتعليم العالي

185

الخلاصة والاعتبارات السياسية

187

المراجع

189

تعليقات ختامية

مقدمة من إعداد الاتحاد من أجل المتوسط

يسعدني أن أقدم هذا الإصدار الأول من التقرير المرحلي للاتحاد من أجل المتوسط (UfM) حول التكامل الإقليمي في وقت يواجه فيه الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط (والعالم بأسره) رياح التغيير التي أحدثتها الاضطرابات الرقمية وسلسلة القيمة والتي تترافق مع الخسائر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 الحالية. أصبحت مسألة تعزيز التكامل الإقليمي جليةً على مشارف هذه الحقبة الزمنية الجديدة بالتحديد؛ فيتمثل هذا الإصدار في رؤية لمواجهة مجموعة واسعة من التحديات، التي يتجاوز حجمها ونطاقها قدرات أي دولة أو كيان بمفرده.

يستوفي هذا التقرير التفويض الذي كلفته الدول الأعضاء لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط والمبينة في خارطة طريق عمل الاتحاد من أجل المتوسط لعام 2017، بهدف وضع تقرير مرحلي عن التكامل الإقليمي من أجل تقييم التقدم المحرز في هذا المجال، وذلك باستخدام مؤشرات أداء محددة سببها تحليل الاتجاهات والتطورات الرئيسية. ويرتكز هذا التقرير أيضًا على مهمة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي يتمثل جوهرها في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بطريقة تؤدي إلى إنشاء منطقة مشتركة تتميز بالسلام والاستقرار والأمن والازدهار.

لذا كان من الضروري بلورة تقرير قائم على الأدلة أعده طرف ثالث موثوق به ومحايد يستخدم بيانات سليمة ونماذج إحصائية علمية لتغطية المجالات السياسية الرئيسية للتكامل؛ ألا وهي تمويل التجارة، والبنية التحتية، وحركة الأشخاص، وكذلك التعليم العالي. علاوةً على ذلك، تعين على هذا التقرير الرائد تجاوز العرض التقليدي للنتائج الرئيسية بهدف تقديم توصيات سياسية عملية. تشير الأدلة، من بين النتائج الأخرى الواردة في التقرير، إلى إحراز التقدم في التكامل الإقليمي منذ عملية برشلونة في عام 1995، لكنها تشير أيضًا إلى أن التقدم كان بطيئًا ولا يزال أقل من إمكانات المنطقة من حيث القدرات والموارد. نحن نؤمن بهذه الإمكانيات، كما إننا مصممون على المشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاحها.

يعتبر التكامل الإقليمي راسخًا في الذهنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ العصور الغابرة، باعتباره واحدًا من مبادئ المرونة والإنعاش في المنطقة. إنني على ثقة من أن هذا التقرير سيساعد في توجيه بوصلتنا الجماعية نحو تعزيز التعاون وسيرشد إلى الإصلاحات السياسية التي لا غنى عنها والتي من شأنها أن تخلق بيئة مواتية لتقدم مستدام ومسؤول وشامل يلي التطلعات المشروعة لشعبنا.

أدعوكم إلى قراءة هذا الإصدار الأول من التقرير المرحلي الذي سنتبعه إصدارات أخرى بشكل دوري، مما سيتيح لنا متابعة حالة التكامل في المنطقة.

ناصر كامل

الأمين العام

الاتحاد من أجل المتوسط

مقدمة من إعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تقاسم بلدان المنطقة الأورو - متوسطة ثروة من الروابط التاريخية والثقافية التي شكلت بعض من أروع فترات التاريخ الإنساني. واليوم، ويتشاطر هذا الجزء من العالم سلسلة من التحديات الهامة التي تتطلب استجابات عاجلة في المجال السياسي. من تغير المناخ إلى تشغيل الشباب؛ ومن حركة الناس إلى الاستجابة الفعالة لأثر جائحة فيروس كورونا، بمعنى الحاجة إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات طموحة واضحة.

بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعتبر المنطقة الأورو - متوسطة منطقة ذات أهمية استراتيجية، وهي مزيج فريد من البلدان الأعضاء والشريكة التي ترتبط من خلال حوار إقليمي بشأن السياسات يتم تيسرها من خلال المبادرة المشتركة بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنظمة التعاون بشأن الحوكمة والقدرة التنافسية. إن التكامل الإقليمي هو محور تركيز هذه المبادرة لبناء اقتصادات شاملة ومرنة ومستدامة تمشي مع جدول أعمال التنمية المستدامة 2030. تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الاتحاد من أجل المتوسط لتحقيق هذا الغرض المشترك.

يقدم هذا التقرير المرحلي الأول عن التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط، بحثاً دقيقاً يستند إلى الأدلة بشأن التكامل في المنطقة، اعتماداً على منهجيات وخبرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويستعرض التقرير حالة التكامل الأورو - متوسطي من خلال مؤشرات تشمل التجارة، والمالية، والبنية التحتية الأساسية للنقل والطاقة، وحركة السكان، والبحث العلمي والتعليم العالي. وتنتج المؤشرات الكمية والنوعية المقدمة للقراء قياس التقدم المحرز حتى الآن، والمسافة التي لا يزال يتعين تغطيتها.

والنهج المتبع لرصد التكامل الإقليمي في التقرير له سمات متميزة. أولاً، بالنسبة لكل من أبعاد التكامل التي تم بحثها، إن مفهوم التكامل ينعكس في مجموعة من الاعتبارات بشأن الظروف التي ينبغي أن توجد في بلد ما لضمان تحقيق الفوائد المتأتبة من التكامل الإقليمي بمجمعه. ثانياً، تستخدم الدراسة عدداً محدوداً من المؤشرات السليمة. والنهج يطبق مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بنوعية البيانات، التي تشمل الأهمية والدقة وإمكانية تحقيق الهدف والقدرة التفسيرية. وثالثاً، تكشف الدراسة، من خلال إجراء تحليل على مستوى متميز ومفصل، عن التطورات التي حدثت في مجال التكامل الإقليمي ولكنها تظل "تحت رادار" تحليل الأنماط والاتجاهات المتتبعه بطريقة مركزة.

التحليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير هي نتيجة لعملية تشاركية، بما في ذلك إجراء مشاورات مكثفة مع مقرري السياسات والخبراء في جميع أنحاء المنطقة. والهدف هو الإسهام في تعميق فهم ديناميات التكامل الإقليمي في منطقة أوروبا والمتوسط، وتوفير أدوات قابلة للتنفيذ لضمان تفعيل الإصلاحات إلى أثر ملموس. وفي غضون بضع سنوات، سيقيم تقرير مرحلي جديد باستعراض وتقييم فعالية عملية التنفيذ، وقياس إنجازات التكامل في مجالات السياسات الحاسمة التي يغطيها المنشور. وسيكون الالتزام السياسي بتنفيذ الإصلاحات أمراً أساسياً لتحقيق هذه النتائج. وندعو الحكومات وأصحاب المصالح غير الحكومية إلى توحيد الجهود والاستجابة لتحديات منطقة المتوسط واحتياجاتها، وتعزيز تكاملها الذي تمس الحاجة إليه.

التمهيد

بعد مرور 25 عامًا على إعلان برشلونة، لم تتضاءل أهمية تعزيز الحوار السياسي عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل على العكس من ذلك، لا يزال الهدف الاستراتيجي يتمثل في التعاون الإقليمي للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، نظرًا للتحديات المشتركة التي تواجهها دول المنطقة، والتي ينجم الكثير منها عن الاتجاهات العالمية. كما يجب أن تحرص الدول أيضًا على أن يؤدي الانتعاش من أزمة كوفيد-19 إلى مجتمعات أكثر ازدهارًا وشمولية ومراعاة للبيئة. إن الرؤية المشتركة طويلة الأمد هي رؤية الاستقرار والازدهار في المنطقة، حيث يمكن للناس، وخاصة النساء والشباب، تحقيق آمالهم في المستقبل والتمتع بحقوقهم والعيش في بيئة سلمية وأمنة.

يستعرض تقرير "التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: تقرير مرحلي" التقدم المحرز من حيث التكامل في المنطقة الأوروبية ومتوسطة ويقدم توصيات سياسية قائمة على الأدلة لتعزيز التكامل. يعتبر هذا التقرير هو العدد الأول من سلسلة مستقبلية ستراقب التقدم المحرز على فترات دورية. يركز "التقرير المرحلي لعام 2021" على خمس مجالات رئيسية للتكامل الإقليمي، ألا وهي: التجارة، والتمويل، والبنية التحتية، وحركة الأشخاص، والبحث والتعليم العالي.

تم إصدار هذا التقرير من قبل أمانة العلاقات العالمية (GRS) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بقيادة المدير أندرياس شال، وبالدعم المالي المقدم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). وتم إعداد هذا التقرير من قبل قسم الشرق الأوسط وأفريقيا تحت التوجيه الاستراتيجي لكارلوس كوندي، رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا. ضم فريق الصياغة، الذي قادته ماريا روسا لونات، مستشار أقدم، روجر فوريس كاريون وألين هورج وباسمين مورو وسلمى لبيض وبيلين لو. وأعد ماريو سيرفانتس من مديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الفصل الخامس، بدعم إحصائي من هيرويوكي شيراتو. أما أنتونيلا ليراتور، وغوانام مياو، ورودولفو أوستولازا من مديرية الإحصاءات والبيانات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فطوروا نموذج الجاذبية للتجارة وحرروا التحليل الوارد في الفصل الأول.

تعرب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن امتنانها لمحمد الرزاز وحامد الإترابي من الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ويوهانس ليل (GIZ) لتعليقاتهم وإرشاداتهم القيمة طوال المشروع. كما نشكر كل من سعيد شرنة وسليمة فزاني وجوزيبي بروفنزانو (الاتحاد من أجل المتوسط) وأليسيا فيغيروا روميرو وأندرياس غارباد (GIZ) الذين قدموا تعليقات على مشروع التقرير. ومع ذلك يعرض التقرير آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أو المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)/ الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) أو سلطات البلدان المعنية. ولا تخل الأسماء المستخدمة في التقرير لتحديد أي إقليم أو مدينة أو منطقة بالمصطلحات الرسمية التي تستخدمها أمانة الاتحاد. الأسماء المستعملة في التقرير للإشارة لكل من الأراضي أو المدن لا تخل بالأسماء المستعملة من طرف أمانة الاتحاد من أجل المتوسط.

خلال المرحلة المبكرة من المشروع، قدم المشاركون في ورشة عمل أمانة العلاقات العالمية ومديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول "التعاون الإقليمي في البحث والتعليم العالي والابتكار في المنطقة الأوروبية ومتوسطة" تبادلًا مفيدًا للآراء حول تأثير أزمة كوفيد-19 على التعاون الإقليمي في المنطقة الأوروبية ومتوسطة، فضلاً عن الأولويات السياسية الناشئة للتعاون في البحث والتعليم العالي. كما قدم المشاركون في المؤتمر الخامس للبنوك المركزية المتوسطية "التكامل المالي والتنمية الشاملة: نظرة من بلدان البحر الأبيض المتوسط" الذي نظمته بنك إسبانيا والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) بدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المشورة بشأن تدابير التكامل المالي المتعلقة بمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

تعرب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن امتنانها للمشاركين في الأحداث المخصصة لتقديم مشوراتهم وتعليقاتهم على مسودات الفصول: كريم أمال من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية؛ زرار عطا، ايلان كونسلتنج، تونس؛ ومحمد بنجلون ورشيد صراخ ومغراوي حسني سعيد من وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في المغرب؛ اليسيو تشرلوني والساندرو سكيارلوني من بنك إيطاليا؛ وماسيمو دي أندريس، من مركز أبحاث جنوب إيطاليا (SRM) التابع لمجموعة انتيسا سان باولو؛ وأوليفيا أوروزكو دي لا توري من البيت العربي في إسبانيا؛ وميكايلا دوديني من المديرية العامة للتجارة بالمفوضية الأوروبية؛ ونيكو فراندي من الوفد الدائم لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إيطاليا وخبراء من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة العمل السياسات الاجتماعية إيطاليا؛ ونسيب غبريل من البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيلوس في لبنان؛ وخالد المومني من هيئة الاستثمار الأردنية؛ ومارسيلو

ماسيرا من مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية؛ ولويس أوسكار مورينو غارسيا كانو من وزارة الخارجية الإسبانية؛ ووائل نعيم من وزارة النقل في مصر؛ وأنا تيرون كوزي من المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة (FIIAPP)؛ وبينار يالتشين باستيرماج من وزارة التجارة التركية.

بالإضافة إلى ذلك، يشكر فريق التحرير في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مارزينا كيسيليوسكا، رئيس قسم جنوب شرق أوروبا (SEE) في أمانة العلاقات العالمية، الذي عمل كمراجع رئيسي، وفريق قسم جنوب شرق أوروبا على المراجعة الدقيقة لمسودات الفصول. كما تم تلقي تعليقات قيمة من العديد من الخبراء في كافة أقسام المنظمة، ولا سيما: آلان دوبيراس، وجين ستايسي، ولينيسيا راييل من مركز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق والمدن؛ ووينفريد بلاشك، وهيلين فرانسوا، وإميلي كوث، وإتيان ليبرز، وفرناندو ميستورا، وأندريا مارين أوديو، ويواكيم بوهل من مديرية الشؤون المالية والمؤسسات؛ وجان كريستوف دومون، وشارلوت ليفونوا، وسارة موهود وجيل سبيلفوغل من مديرية التوظيف والعمل والشؤون الاجتماعية؛ وأولاف ميرك من منتدى النقل الدولي. وقدم علي الصفار من وكالة الطاقة الدولية وخافيير لوبيز غونزاليس من مديرية التجارة والزراعة، على التوالي، المشورة بشأن الاتجاهات الرئيسية في البنية التحتية للطاقة واستخدام وتفسير نماذج الجاذبية التجارية.

تم تحرير التقرير من قبل كريستوفر ماركوارت، وتم إعداده للنشر من قبل تشاريتي كوم (أمانة العلاقات العالمية / الشرق الأوسط وإفريقيا). وقد استفاد التقرير بشكل كبير من الدعم الإحصائي المقدم من ليو مينور وسامي إرشف، والدعم الإداري المقدم من ناديا كامليدين، والدعم في التواصل من روبرت أكام وصوفي إليوت وصابرينة جسبريني، من أمانة العلاقات العالمية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

دليل القارئ

النهج المتبع للرصد

يرصد تقرير "التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: التقرير المرحلي" التكامل في المنطقة الأورومتوسطية، بهدف تقديم توصيات سياساتية قائمة على الأدلة. ويعرض التقرير المرحلي تحليل المؤشرات الكمية والنوعية الرئيسية للتكامل في خمس مجالات، ألا وهي: التجارة، والتمويل، والبنية التحتية، وحركة الأشخاص، والبحث والتعليم العالي. تم اختيار المؤشرات لكل مجال تكامل بناءً على الأدبيات الخاصة بالتكامل الاقتصادي وتبادل الأفكار حول ملاءمة التدابير المعنية لغرض رصد التكامل في الاتحاد من أجل المتوسط. كما تم اتخاذ منظور جديد عند الضرورة بهدف ضمان اختيار مؤشرات ذات مغزى في سياق الاتحاد من أجل المتوسط. ويعكس الاختيار النهائي للمؤشرات الاعتبارات المتعلقة بالتغطية الجغرافية وجودة البيانات وأهميتها وتوافرها والسهولة النسبية في تفسير النتائج.

تحلل الفصول الخمسة من التقرير المرحلي لعام 2021 على التوالي أحد مجالات التكامل الخمسة في نطاق عملية الرصد. ويقدم الجدول في كل فصل مؤشرات الرصد الرئيسية المستخدمة لتحليل تقدم التكامل في مجال معين، أي التجارة، والتمويل، والبنية التحتية، وحركة الأشخاص، والبحث والتعليم العالي.

الجدول. مؤشرات الرصد الرئيسية لمجال التكامل X

المؤشر X (من X1 إلى Xn)	الوصف	التغطية	التواتر
	الغرض الرئيسي وخصائص المؤشر ومصدر (أو مصادر) البيانات.	دول الاتحاد من أجل المتوسط التي تغطيها قاعدة البيانات ذات الصلة بالمؤشر	وتيرة البيانات، على سبيل المثال سنوي، نصف سنوي، إلخ.

من المحتمل أن تقوم الإصدارات المستقبلية من "التقرير المرحلي" برصد الأبعاد الإضافية للتكامل في الاتحاد من أجل المتوسط، وستعمل على تعميق تحليل التكامل الاقتصادي فيما يتعلق بالنمو الشامل والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.

المصادر الرئيسية وقواعد البيانات

يستخدم التقرير، ما لم يُذكر خلاف ذلك، بيانات مستمدة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ووكالات بيانات دولية أخرى مع تفويض وموارد وخبرات لجمع البيانات الوطنية حول مؤشرات محددة. إن البيانات الرئيسية مدرجة في الجداول التي تعرض مؤشرات الرصد الرئيسية. عندما لا تغطي قواعد البيانات الدولية بلدًا أو أكثر من دول الاتحاد من أجل المتوسط ولكن تتوفر البيانات في قواعد البيانات الوطنية، يتم استخدام هذه الأخيرة كمكمل لتوسيع تغطية الدولة، ولكن بشرط أن تبين البيانات الوصفية اتساقاً كافياً مع قاعدة البيانات الدولية المرجعية.

التجمعات الإقليمية

يستخدم التقرير التعاريف التالية للمناطق والمناطق الفرعية.

دول الاتحاد من أجل المتوسط المنطقة الأورو متوسطية	42 دولة: الجبل الأسود، البوسنة والهرسك، ألبانيا، الجزائر، الأردن، المغرب، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، لبنان، مصر، موناكو، موريتانيا، تونس، تركيا؛ ودول الاتحاد الأوروبي الـ 27 (اعتبارًا من أيلول/ديسمبر 2020). وسوريا (معلقة)؛ وليبيا (مراقب).
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	يشمل أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط: الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
شمال أفريقيا	الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس.
دول غرب البلقان	أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود.
بلاد الشام	لبنان والسلطة الفلسطينية والأردن.
وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا (CESEE)	تشمل دول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط: بلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا والجمهورية السلوفاكية؛ وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود.

رموز البلدان

تستخدم البيانات الواردة في هذا المنشور رموز ISO (ISO3) لأسماء البلدان على النحو الوارد أدناه.

ALB	ألبانيا	KWT	الكويت
ARE	الإمارات العربية المتحدة	LBN	لبنان
BHR	البحرين	LBY	ليبيا
BIH	البوسنة والهرسك	MAR	المغرب
BRA	البرازيل	MCO	إمارة موناكو
CAN	كندا	MKD	جمهورية مقدونيا الشمالية
CHE	سويسرا	MNE	الجبل الأسود
CHN	جمهورية الصين	MRT	موريتانيا
DJI	جيبوتي	OMN	سلطنة عمان
DZA	الجزائر	PSE	السلطة الفلسطينية
EGY	مصر	QAT	دولة قطر
GBR	المملكة المتحدة	SAU	المملكة العربية السعودية
HKG	هونغ كونج	SRB	صربيا
IND	الهند	SYR	سوريا
IRQ	العراق	TUN	تونس
IRS	إسرائيل	TUR	تركيا
JOR	الأردن	USA	الولايات المتحدة الأمريكية
XXK	كوسوفو	YEM	اليمن

الاختصارات

اتحاد المغرب العربي	AMU
مبادرة الحزام والطريق	BRI
دول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا	CESEE
المفوضية الأوروبية	EC
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	EFTA
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	GATS
جامعة الدول العربية	LAS
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	PAFTA
المنطقة الأورومتوسطية	PAM
معاهدة التعاون بشأن البراءات	PCT
الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط – بريما	PRIMA
تنقل موظفي البحث والابتكار	RISE
اتفاق تجاري إقليمي	RTA
أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة)	SDGs
شراكة تنقل المهارات	SMP
اتفاق تيسير التجارة	TFA
الاتحاد من أجل المتوسط	UfM
منظمة التجارة العالمية	WTO

ملخص تنفيذي

في عام 1995، قررت البلدان الواقعة على الشاطئ الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط تعزيز الروابط التي كانت قائمة بينها لقرون، وذلك بهدف بناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. كانت هذه بداية عملية برشلونة، وهي شراكة أورو متوسطية احتفلت في عام 2020 بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها. تمثلت إحدى المعالم الرئيسية في إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في عام 2008، بهدف دعم التكامل والتماسك الإقليميين. ومنذ ذلك الحين، عمل الاتحاد من أجل المتوسط على تعزيز التعاون الإقليمي، استناداً إلى الحوار وتنفيذ المشاريع والمبادرات ذات التأثير الملموس على مواطني المنطقة.

تستعرض دراسة "التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: التقرير المرحلي لعام 2021" التقدم المحرز من حيث التكامل في المنطقة الأورو متوسطية وتحدد الإجراءات السياساتية اللازمة لتعزيز التكامل المستمر. أعاقَت جائحة كوفيد-19 الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل؛ وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الاحتواء التي تم تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة انتشار الفيروس قد أثرت أيضاً بشدة على العديد من الاقتصادات، خاصة في الساحل الجنوبي وفي القطاعات الرئيسية مثل السياحة، مما كلف وظائف الملايين من الناس. يمكن أن يكون التكامل الإقليمي مفيداً لإعادة تحقيق الانتعاش في هذه الاقتصادات، من خلال دعم التحوّل المراعي للبيئة والتحوّل الرقمي، وتعزيز التجارة المستدامة والاستثمار والابتكار؛ وخلق فرص عمل لائقة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

حالة التكامل في الاتحاد من أجل المتوسط: تطورات إيجابية، إلا أن التقدم بطيء

تقر نتائج التقرير بالتقدم المحرز من حيث التكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ولكن في نفس الوقت تظهر أن التقدم كان بطيئاً ولا يزال أقل من إمكانات المنطقة من حيث القدرات والموارد. ويتضح ذلك في التقرير من خلال تحليل الفرص التجارية الناقصة في المنطقة، حيث يتطلب المزيد من التوسع التجاري زيادة التنوع الصناعي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مع خلق فرص عمل خارج قطاعات التصنيع التقليدية.

مع مرور الوقت، تم إحراز التقدم في **التكامل التجاري** داخل المنطقة الأورو متوسطية، من حيث التجارة في المنتجات النهائية والسلع الوسيطة والتكامل في سلاسل القيمة الإقليمية. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات، خاصة بالنسبة للبلدان الواقعة على الساحل الجنوبي. وتشمل هذه التحديات تعقيد التعامل مع الاتفاقات التجارية المتنوعة، واستمرار العوائق غير الجمركية أمام التجارة في السلع، والافتقار إلى إطار تنظيمي مناسب للتجارة في الخدمات، وعدم كفاية البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن بيئة الأعمال التي لا تدعم بشكل كافٍ طموح الشركات للمشاركة في التجارة الدولية.

لا تزال منطقة الاتحاد من أجل المتوسط متنوعة من حيث التنمية المالية عبر البلدان. فلا يمكن أن يتغاضى **التكامل المالي** في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط عن أولويات التنمية في دول غرب البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتميز بمستويات منخفضة نسبياً من التنمية المالية.

إن **ترابط البنية التحتية**، خاصة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، غير كافٍ أو غير مكتمل، مما يقلل من سرعة التكامل الاجتماعي والاقتصادي. وبينما قامت بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة ببناء شبكات نقل وطاقة واسعة النطاق، فإن مستوى الاستثمار لا يكفي لتلبية احتياجات الترابط المتزايدة بين البلدان.

اتخذت البلدان خطوات مهمة لتسهيل **حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط**، تشمل تسهيل متطلبات التأشيرة وتوقيع اتفاقات ثنائية و / أو إقليمية بشأن تنقل العمالة والتعليم. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز من حيث التنقل كان غير متكافئ عبر بلدان المنطقة، بما في ذلك الحركات فيما بين بلدان الجنوب. ويواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور مركزي في أنماط الهجرة في المنطقة، بما في ذلك هجرة العمالة.

ازداد **التكامل في التعليم العالي والبحث** في المنطقة بشكل غير متساو تماشيًا مع القدرات المتزايدة ولكن غير المتكافئة في التعليم والبحث في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية وغرب البلقان. وتتميز كثافة التعاون العلمي في المنطقة الأورو متوسطية بالتفاعلات بين الشمال والجنوب أكثر من التعاون فيما بين الجنوب.

لا مجال لهدر الوقت: أولويات لتسريع عملية التكامل في الاتحاد من أجل المتوسط

- **معالجة العقبات القائمة التي تعوق تنمية التجارة.** يجب أن تدعم الاتفاقات الخاصة بالتجارة في الخدمات، التي تضم العديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط غير الأطراف حاليًا في مثل هذه الاتفاقات، دمج القطاعات المهمة لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط في سلاسل القيمة الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة التعاون السياسي والإداري لخفض تكاليف التجارة، على سبيل المثال، من خلال زيادة التعاون الحدودي مع البلدان المجاورة، وتقليل الأعباء الإدارية على التجار، وتعزيز الشفافية التنظيمية، وتبسيط الإجراءات ورقمنتها. أخيرًا، تدعو الحاجة إلى سياسات تدعم التنوع الصناعي، بما في ذلك تنمية المهارات، وجدول أعمال الرقمنة، وتكامل أقوى في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية - والتي تهدف إلى تعزيز الوظائف المحلية والنماذج الاقتصادية المستدامة.
- **تطوير الأسواق المالية في جميع أنحاء المنطقة.** يجب على الحكومات النظر في الإصلاحات المالية بهدف تقوية الأسواق والمؤسسات وتحديث الأطر التشريعية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ولا سيما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان الغربية. ويمكن أن توفر الأطر الدولية مثل "مدونة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتخفيف القيود على تحركات رأس المال" إرشادات لرفع معايير الأنظمة المالية بهدف تحقيق تكافؤ الفرص. كما يجب على الحكومات أيضًا تعزيز مناخ الاستثمار وتقليل القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، في القطاعات الرئيسية للتكامل الإقليمي مثل ترابط النقل والطاقة. أخيرًا، يجب أن يسهل التعاون الدولي إنشاء أطر فعالة لتحويل التحويلات عبر القنوات الرسمية، وبالتالي تجنب الخسائر في القنوات غير الرسمية ودعم زيادة المعرفة المالية والشمول المالي.
- **زيادة الاستثمارات لتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة عالية الجودة.** يجب أن تركز الحكومات على تحسين التخطيط وتحديد الأولويات وتنسيق الاستثمار في ترابط البنية التحتية بين البلدان وداخلها. ويتضمن ذلك بناء ترابط متعدد الوسائط في البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية في المناطق الجنوبية والشرقية، بالإضافة إلى تحسين قدرة وكفاءة الموانئ في تأدية دورها كبوابات وطنية أو إقليمية، مرتبطة بالمناطق الداخلية والمناطق الاقتصادية الخاصة ومراكز البحوث والجامعات. كما يجب على الحكومات تعزيز الإصلاحات في قطاع الطاقة بهدف تشجيع المنافسة ودخول مستثمري القطاع الخاص وتطوير الطاقات المتجددة. ويتضمن ذلك تهيئة الظروف للاستثمار في توليد الكهرباء المتجددة من خلال تجزئة التوليد والنقل والتوزيع في قطاع الكهرباء، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عندما تكون السياسات ضرورية لمعالجة مخاوف الأمن القومي للبلدان، على الحكومات التأكد من أن هذه الأنظمة ليست أكثر تقييدًا مما هو مطلوب. أخيرًا، على الحكومات التعاون بشأن الأدوات والصكوك الدولية بهدف ضمان الجودة والتوافق والتشغيل البيني لشبكات البنية التحتية في جميع أنحاء المنطقة.
- **تعزيز رؤية مشتركة لتنقل الأشخاص باعتبارهم محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.** يمكن للحكومات تخفيف متطلبات التأشيرة للاستفادة من إمكانيات التنقل في جميع أنحاء المنطقة بأشكالها المختلفة، مثل السياحة وتنقل الطلاب والباحثين والتنقل المرتبط بالتجارة في الخدمات. ويجب على الحكومات مراجعة تصميم مخططات الهجرة الدائرية لوضع حقوق المهاجرين في مركز الصدارة وضمان جاذبية الاستدارة لجميع الأطراف، أي البلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وأصحاب العمل والمهاجرين. أخيرًا، على البلدان الاستثمار في تنمية المهارات وإمكانية نقلها لتمكين مشاركة أكبر لشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط في مخططات التنقل بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. ولهذه الغاية، ينبغي على البلدان أن تسعى لتحقيق المزيد من الاتساق بين أطر المؤهلات الوطنية في المنطقة، وتطوير التعاون بين المؤسسات التي تعمل من أجل الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب في جميع أنحاء المنطقة، فضلاً عن توسيع نطاق خطط التنقل التي تستهدف فئات جديدة من المهاجرين، بما في ذلك طلاب التعليم العالي والمهنيين الشباب ذوي المهارات العالية.
- **تنفيذ سياسات تكميلية في مجال البحث والتعليم العالي والابتكار.** يجب على الحكومات تعزيز الاستثمار في البنية التحتية البحثية على المستوى الوطني، وذلك بهدف تسهيل دمج التكنولوجيا في أنظمة الإنتاج الاقتصادي المحلي وجذب التدفقات الدولية للبحث والتطوير والموارد البشرية والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ذات الصلة. من خلال دعم البنى التحتية مثل مختبرات البحوث الموزعة، يمكن للحكومات تعزيز التنقل الافتراضي و"تداول الأدمة" كبدل لهجرة الأدمة. كما عليها تعزيز التعاون العلمي في العلوم البيئية، نظرًا لتأثير تغير المناخ على أنظمة المياه والغذاء والزراعة في المنطقة، وعليها تشجيع تنقل الطلاب كوسيلة لتوجيه البحث نحو المشكلات المشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أخيرًا، على الحكومات تسهيل نشر واستيعاب التقنيات الرقمية للعلوم والتعليم، مثل منصات العلوم المفتوحة، بهدف تمكين البلدان من الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون الإقليمي، خاصة في السياق الحالي لجائحة كوفيد-19. نظرًا لأن البحث العلمي يعتمد بشكل متزايد على البيانات، فإن التأكد من أن موظفي البحث مجهزين بالمهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع أقرانهم حول العالم سيكون أمرًا مهمًا.
- **بناء القدرة الإحصائية لرصد التقدم المحرز في التكامل الإقليمي بشكل صحيح.** يجب على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص الحفاظ على تطوير بيانات سليمة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي من أجل توجيه تصميم سياسات التكامل الفعالة ورصد تنفيذها وتأثيرها في المجالات السياسية ذات الصلة حيث تتواجد الفجوات في البيانات. كما عليها تعزيز مشاركة أكبر بين الأنظمة الإحصائية الوطنية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والهيئات الدولية التي تعزز اتساق المنهجية والبيانات الإحصائية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

1 التجارة

يتعمق هذا الفصل بديناميات التكامل التجاري في المنطقة الأوروبية ومتوسطة منذ إطلاق عملية برشلونة في عام 1995. ويحلل تطور التدفقات التجارية داخل المنطقة ومع بقية العالم، مع التركيز على الأنماط على المستوى دون الإقليمي لرصد التقدم في التكامل التجاري إلى جانب التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي وخارجه. كما يتناول الفصل الأبعاد الرئيسية للتكامل، من النهج التنظيمي للمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية إلى تكوين تدفقات الصادرات. ويعرض القسم الأخير مجموعة من التوصيات السياساتية الرامية إلى دعم المزيد من التكامل التجاري في المنطقة، والموجهة نحو اقتصادات أكثر تنافسية وتنوعاً ومرونة.

الأفكار الرئيسية

- اكتسبت التجارة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط أهمية خلال آخر 25 عاماً، من حيث التجارة في المنتجات النهائية والتجارة في السلع الوسيطة، فضلاً عن التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية. يؤكد تحليل أداء التصدير لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط هذا الاتجاه: فيشكل عام، تعتبر تجارة السلع بين دول الاتحاد من أجل المتوسط متوافقة مع المستويات التي يتوقعها نموذج الجاذبية للتجارة أو أعلى منها، كما أن التكامل داخل المجموعة، وإن كان بشكل متواضع، قد تسارع منذ بداية عملية برشلونة.
- لوحظ أكبر تقدم في التجارة الإقليمية في السلع بين المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط على الساحل الجنوبي وغرب البلقان. ومع ذلك، على الرغم من التقدم المحرز، توجد إمكانات كبيرة غير مستغلة للتوسع التجاري بين دول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي، وكذلك بين مجموعات فرعية محددة - لا سيما دول غرب البلقان مع إسرائيل والمشرق، وإسرائيل مع دول المشرق وشمال إفريقيا.
- يتجلى تطلع دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى تقليل العقبات القائمة أمام التجارة والالتزام بالمعايير العالمية في الإجراءات الحدودية في تحسين المؤشرات التي تقيس تيسير التجارة. في حين أن التقدم يُلاحظ بشكل عام، إلا أن الاختلافات بين الشاطئين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط لا تزال بارزة.
- تفتقر المنطقة إلى أنظمة طموحة بشأن تجارة الخدمات، باستثناء اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان. ومن شأن تعزيز التعاون حول الأنظمة التجارية، بما في ذلك اعتماد اتفاقات أكثر طموحاً بشأن التجارة في الخدمات وتوحيد الإجراءات المشتركة مثل اعتماد قواعد المنشأ المشتركة، أن يعزز التكامل الاقتصادي في المنطقة وتدعيم سلاسل القيمة.
- أصبحت الصادرات داخل الاتحاد من أجل المتوسط أكثر تنوعاً وتعقيداً في العقود الأخيرة. فارتفعت حصة السلع المصنعة من الصادرات، مما قلل من أهمية منتجات النفط والتعدين، بينما ظلت صادرات المنتجات الزراعية مستقرة بمرور الوقت. إن تحليل أداء التصدير النسبي، على مستوى المنتج، يسلط الضوء على تطور غير متجانس عبر البلدان المختلفة، حيث لا يزال البعض يعتمد بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات (مثل صادرات الهيدروكربون).
- إن تحسين البيئة العامة للتجارة، بما في ذلك التعاون التنظيمي والبنية التحتية والوصول إلى التمويل، يخلق الظروف المواتية ولكن يمكن أن يظل غير فعال في غياب التنوع الصناعي. لذلك، يجب أن تستمر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في تشجيع وتيسير التنوع الصناعي، حيث يبدو أن إمكانات التجارة غير المستغلة بين بلدان دول الجنوب ترجع إلى عروض الإنتاج المحدودة أو غير الكافية.
- تفتقر العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في الساحل الجنوبي إلى الإحصاءات اللازمة لتقييم قدرتها على الاستفادة من الاتجاهات الكبرى للعولمة والرقمنة من أجل تحسين قدرتها التنافسية الدولية.

المقدمة

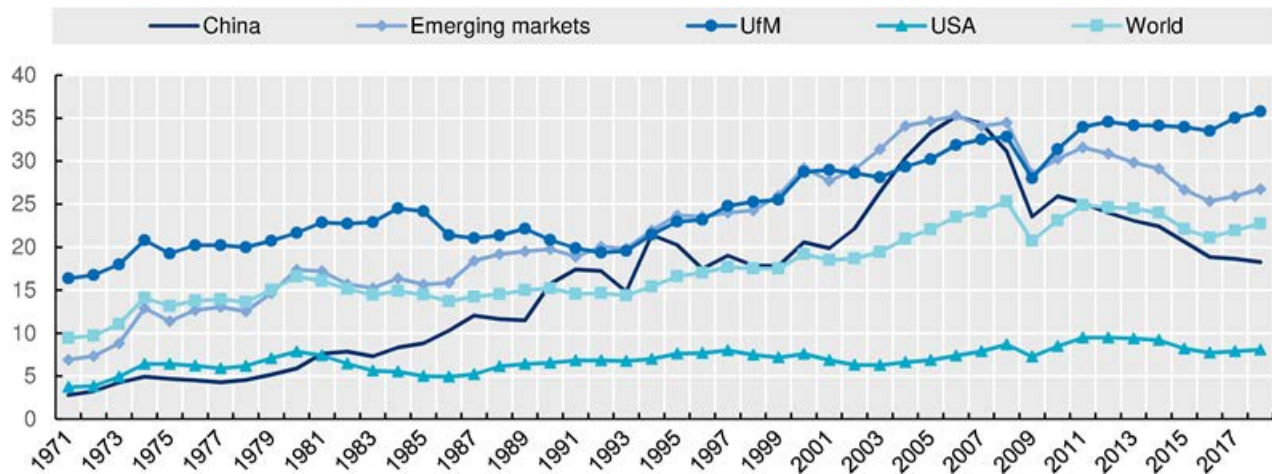
عكست وتيرة التكامل التجاري العالمي، في النصف الثاني من القرن العشرين، تزايد مساهمة التجارة في الاقتصاد العالمي، مما جعلها تضطلع بدور المحرك الأساسي لنمو معظم البلدان. بين عامي 1990 و2008، زادت حصة إجمالي السلع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 60%. إن توسع التجارة، باعتباره أحد الأبعاد الهامة للتكامل الاقتصادي، مدفوع بالدور القوي الذي تضطلع به الاقتصادات الناشئة. إذا مثلت تجارة السلع في عام 1990 نسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة، فقد بلغت هذه الحصة في عام 2008 أكثر من الثلث. في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، شهدت التجارة أيضاً زيادة كبيرة؛ ففي عام 2018، مثلت جزءاً مهماً من اقتصاد المنطقة، أي 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

بدأت التجارة في الخدمات أيضاً بالتسارع في الربع الأخير من القرن العشرين - وبشكل أكبر في بداية القرن الحادي والعشرين، إذ بلغت الزيادة 125% بين عامي 2005 و2018. وحالياً، تمثل التجارة في الخدمات حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي¹.

في حين عانى توسع التجارة من التباطؤ بعد الأزمة المالية العالمية والأزمة الوبائية في الآونة الأخيرة، لا تزال التجارة ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي (الشكل 1.1).

الشكل 1.1. كثافة التجارة في العالم

صادرات السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1972-2018



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، وحسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية <https://comtrade.un.org/>

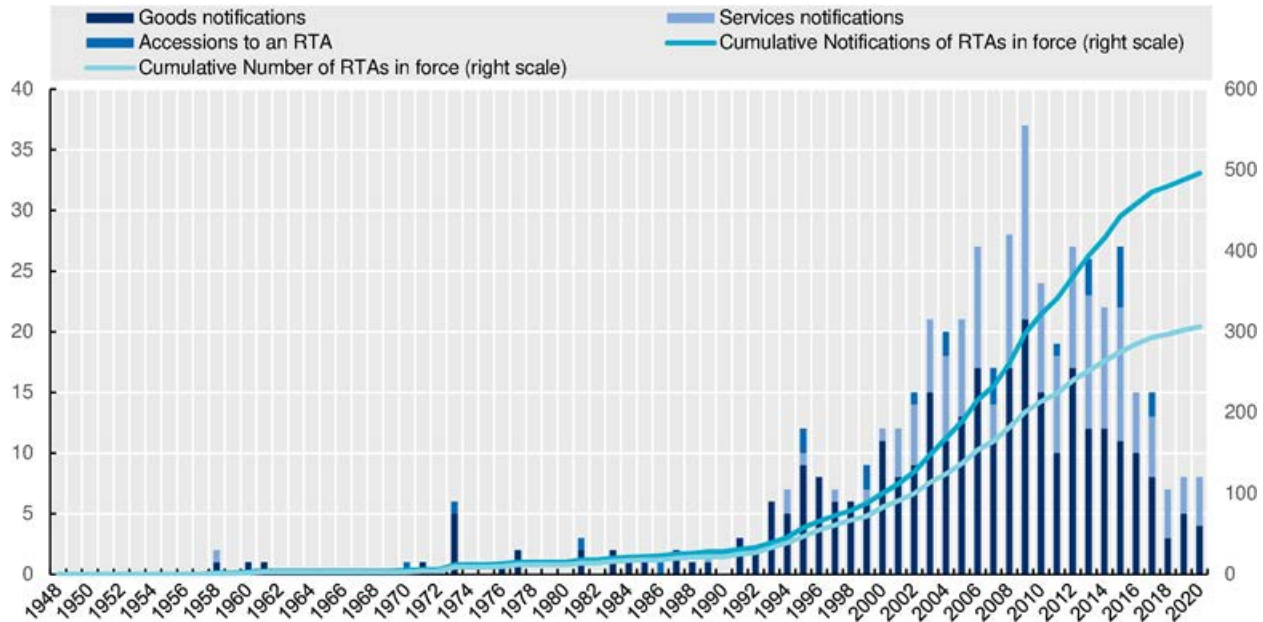
في الواقع، تحظى التجارة الدولية باعتراف واسع النطاق كمحرك للنمو الاقتصادي لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، على الرغم من الحاجة إلى سياسات تهدف إلى "جعل التجارة تعمل للجميع" (UN 2030 Agenda for Sustainable Development; OECD, 2017^[1]). على وجه الخصوص، تخلق التجارة الدولية فرص عمل: فيمكن أن تصل نسبة العمالة التي يدعمها الطلب الأجنبي إلى 50% للاقتصادات الصغيرة المتكاملة للغاية عند النظر في كل من القنوات المباشرة وغير المباشرة (حيث لا تشمل القناة غير المباشرة فقط العمالة المرتبطة بالسلع والخدمات التي يتم تصديرها مباشرة، ولكن أيضاً العمالة المستخدمة في إنتاج المدخلات الوسيطة المستخدمة في إنتاج الصادرات).

يهدف تشجيع وتيسير تنمية التجارة، وقعت البلدان على مر السنين اتفاقات تجارية عادةً ما استهدفت تخفيض حواجز التعريفات الجمركية. كان هذا النوع من الاتفاقات هو المعيار في الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية وأواخر القرن العشرين، كرد فعل لسيناريو سياسة الحماية الجمركية الشاملة، حيث تم فرض تعريفات جمركية عالية للحد من منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية. نجح تنفيذ الاتفاقات التجارية طوال القرن العشرين في خفض مستويات التعريفات الجمركية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم (WTO, 2007^[2]).

تعد تعريفات وحصص الاستيراد اليوم واحدة من العديد من الموضوعات التي تغطيها الاتفاقات التجارية (Rodrik, 2018^[3]). شرعت الدول بشكل تدريجي بإجراء مفاوضات تجارية تتناول مجالات سياسات معقدة، بما في ذلك المجالات التي تفتقر فيها النظرية الاقتصادية التي تستند إليها التجارة الحرة إلى حلول أكثر توافقية. تحاول الاتفاقات الجديدة معالجة مجموعة متنوعة من القضايا، مثل قواعد براءات الاختراع، ومعايير الإنتاج، ومعايير العمل أو حماية البيئة، والحوكمة الرشيدة. يوضح تعقيد مثل هذه الاتفاقات مدى تأثير

التوصل إلى درجة أعلى من التكامل التجاري في الاقتصاد المحلي. في الواقع، سعت العديد من البلدان بنشاط في السنوات الأخيرة إلى إبرام اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية جديدة، وغالبًا ما تكون أكثر حداثة، تهدف إلى زيادة التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي (الشكل 1.2).

الشكل 1.2. تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية العالمية



المصدر: منظمة التجارة العالمية، نظام معلومات الاتفاقات التجارية الإقليمية، <https://rtais.wto.org/>، مستخرج بتاريخ 2020/09/28.

رصد التكامل التجاري

تقدم المؤشرات المختارة لرصد التكامل التجاري في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط صورة تعكس المستوى الحالي للتكامل من خلال ديناميات التجارة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على أبعاد مختلفة، بما في ذلك التشريعات وأحجام التبادل التجاري وتكامل سلسلة القيمة (الجدول 1.1). وتعكس هذه المؤشرات تغطية غير متجانسة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، مع تغطية أقل اكتمالاً لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكنها مع ذلك تقدم تحليلاً شاملاً لأنماط التجارة في المنطقة.

الجدول 1.1. مؤشرات الرصد الرئيسية للتكامل التجاري

المؤشر	الوصف	التغطية	التواتر
T1 المؤشر الاتفاقات التجارية التي تغطي السلع والخدمات	تحتوي قاعدة بيانات اتفاقات التجارة الإقليمية على معلومات تخص اتفاقات التجارة الإقليمية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها من قبل أعضائها مثل عددها وطبيعتها (السلع والخدمات) وبعض أحكامها المختارة. إن اتفاقات التجارة الإقليمية هي ترتيبات تجارية تفضيلية متبادلة بين شريكين أو أكثر. المصدر: WTO Regional Trade Agreements database	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	تم التحديث لغاية آذار/مارس 2020
T2 المؤشر مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	تغطي هذه المؤشرات النطاق الكامل للإجراءات العابرة للحدود. فتقيس مدى إدخال وتنفيذ البلدان إجراءات تيسير التجارة بالأرقام المطلقة، بالإضافة إلى أدائها مقارنة بالبلدان الأخرى. يتكون كل مؤشر فرعي من عدة متغيرات دقيقة وقائمة على الحقائق تتعلق بالسياسات والأنظمة الحالية المتعلقة بالتجارة وتنفيذها في الممارسة العملية. المصدر: OECD Trade Facilitation Indicators database	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط باستثناء السلطة الفلسطينية	نصف سنوي؛ آخر سنة متوفرة: 2019

التوافر	التغطية	الوصف	(TFIs)
سنوي؛ آخر سنة متوفرة: 2019 و2018 و2017 (تعتمد سنة التوفر على البلد)	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	يقيم هذا المؤشر الكمي مدى التكامل الإقليمي من خلال التدفقات التجارية البينية والإقليمية للسلع. كما يقيس حجم السلع المتداولة لدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط داخل المنطقة وخارجها (بقية العالم): بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا. <u>المصدر: OECD International Trade and Balance of Payments; UNCTAD Intra-trade and extra-trade; UN Comtrade Database, IMF database، الإحصاءات الوطنية</u>	المؤشر T3. التجارة في السلع داخل المنطقة
سنوي؛ آخر سنة متوفرة: 2015	الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والمغرب وتونس وتركيا	تقيس هذه المؤشرات القيمة المضافة لكل بلد في إنتاج السلع والخدمات المستهلكة في جميع أنحاء العالم، مما يوفر رؤى حول مدى مشاركة البلدان في شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة. وهي تشمل مقاييس المحتوى المحلي والأجنبي للقيمة المضافة في إجمالي الصادرات (من خلال الصناعة المصدرة)؛ والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية (RVCs) عن طريق الواردات الوسيطة المتجسدة في الصادرات (الروابط الخلفية) والقيمة المضافة المحلية في صادرات الشركاء (الروابط الأمامية)؛ والعلاقات بين البلدان وداخلها. <u>المصدر: قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن التجارة في القيمة المضافة: https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm#access-nowcast.htm</u>	المؤشر T4. التجارة في القيمة المضافة (TiVA)

المؤشر T1. الاتفاقات التجارية التي تغطي السلع والخدمات

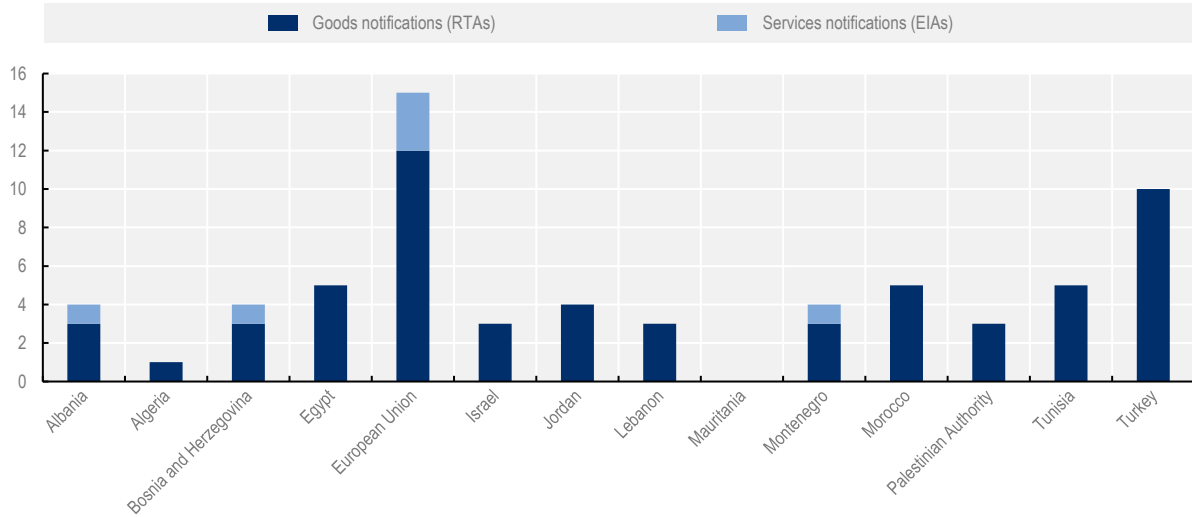
تعتمد التدفقات التجارية بشكل كبير على العديد من العوامل، من الاتفاقات التجارية إلى الممارسات التنظيمية والمسافة الجغرافية. في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ركزت الاتفاقات التجارية داخل المنطقة الأوروبية ومتوسطة في الغالب على خفض التعريفات الجمركية الحالية في تجارة السلع الزراعية والمصنعة، بينما لم تغطي التجارة في الخدمات (جدول الملحق 1.A.1).

يستهدف الاتفاقان الرئيسيان للتجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب - أي *اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA)* الساري منذ عام 1998، و*اتفاقية أغادير* السارية منذ عام 2007 - إلغاء التعريفات الجمركية على السلع المتداولة، لكنهما يحددان أهدافاً وآليات بدرجات مختلفة من التعقيد. فيهدف اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تيسير تبادل السلع عبر الحدود، ولكنه لا يستهدف العناصر الأساسية المرتبطة بالإنتاج والتجارة، مثل الاستثمار أو الخدمات أو الملكية الفكرية. تركز اتفاقية أغادير أيضاً على التجارة في السلع، ولكنها تضع الأساس لمنصة مستقبلية للتكامل الاقتصادي من خلال الاعتراف بأهمية تجارة الخدمات ومعالجة القضايا ذات الصلة بالضرائب والتمويل والتنسيق الجمركي والسياسات الصناعية والتجارة الخارجية. عند دخول اتفاقية أغادير حيز التنفيذ، كانت الدول الموقعة قد أدركت التزامات الاتفاقية المتعلقة بإلغاء التعريفات الجمركية². لكن لم يكن الوضع مماثلاً بالنسبة لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي كان تطبيقها أقل نجاحاً (UNESWA, 2019^[3]).

ويوضح الشكل 1.3 الاتفاقات التي يجري إنفاذها في الوقت الراهن في المنطقة الأوروبية ومتوسطة.

الشكل 1.3. الاتفاقات التجارية المبرمة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط، 2020

عدد الاتفاقات التجارية النافذة



ملاحظة: تشير RTAs إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ وتشير EIAs إلى اتفاقات التكامل الاقتصادي. يشمل إجمالي "الاتحاد الأوروبي" بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية المملكة المتحدة أيضاً. أخطر الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أعضاء منظمة التجارة العالمية أن المملكة المتحدة تعامل كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي لأغراض الاتفاقات الدولية ذات الصلة خلال الفترة الانتقالية التي انتهت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. إن عدد الاتفاقات التجارية لموريتانيا هو صفر.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، نظام معلومات الاتفاقات التجارية الإقليمية، <https://rtais.wto.org/>، مستخرج بتاريخ 2020/09/28.

تتجلى اتفاقات التجارة بين الشمال والجنوب بشكل رئيسي في إتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA). على الرغم من أن الاتفاقات مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، في كلتا الحالتين، يتم التفاوض عليها بشكل ثنائي وتنظم إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة في السلع، إلا أنها لا تتناول تيسير التجارة في الخدمات.

تعد العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا أكثر تعقيداً، حيث حظيت هذه الأخيرة بوضع المرشح المؤهل للاتحاد الأوروبي منذ عام 1997 وأنشأت اتحاداً جمركياً مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995. وتشمل مفاوضات انضمام تركيا (التي بدأت في 2005) مجموعة متنوعة من المجالات السياسية³، التي تعكس الهدف المتمثل في إنشاء رابطة تكامل اقتصادي فعليه، وليس فقط منطقة تجارة حرة. بصرف النظر عن الاتحاد الأوروبي، تعتبر تركيا الاقتصاد من الاتحاد من أجل المتوسط الذي شارك في أكبر عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية مع دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى، وتتعلق جميعها بتحرير التجارة في السلع⁴.

مع تقدم المنطقة نحو تعريفات جمركية أقل، ينطوي طموح وطبيعة الاتفاقات التجارية الحديثة على إنشاء قواعد جديدة بشأن حركة السلع والخدمات. تضطلع التدابير غير الجمركية (NTMs) بدور هام في ضمان انخراط البلدان في علاقات تجارية تحترم، من بين أمور أخرى، الممارسات الاجتماعية وممارسات السلامة والبيئة. تتناول هذه القواعد قضايا مهمة تتعلق بالتجارة الدولية، ولكنها تمثل عبئاً محتملاً على الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تفقر إلى القدرات اللازمة للتطرق إلى هذه الأنظمة والوفاء بها.

سلطت سلسلة من الدراسات الاستقصائية للشركات، التي أجراها مركز التجارة الدولية (ITC)⁵ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الضوء على أن نسبة كبيرة من الشركات تواجه عقبات تجارية متعلقة بالتدابير غير الجمركية، ولا سيما في الاقتصادات النامية. واجه حوالي ثلث الشركات المصدرة في الاتحاد الأوروبي عقبات متعلقة بالتدابير غير التعريفية، بينما يقدر مركز التجارة الدولية أن نصف الشركات المصدرة للاقتصادات النامية قد تأثرت بذلك. من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شملتها الدراسة الاستقصائية⁶، كانت الشركات المصدرة في الأردن هي الأكثر تضرراً من التدابير غير التعريفية (64٪)، تليها السلطة الفلسطينية (56٪) وتونس (52٪) ومصر (37٪) والمغرب (23٪). بالإضافة إلى ذلك، تعرب الشركات الزراعية عن مخاوفها بشأن التدابير غير التعريفية أكثر من شركات التصنيع، وذلك في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية. إن الأنواع الثلاثة الأكثر شيوعاً للعقبات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية التي أبلغت عنها الشركات في المنطقة هي تقييم المطابقة، والتدابير المتعلقة بالتصدير (مثل حظر تصدير بعض المنتجات بسبب النقص الداخلي؛ والتفتيش الصحي في الأغذية المصنعة التي سيتم تصديرها) وقواعد المنشأ⁷. يمكن التقليل من التأثير السلبي المحتمل للتدابير غير التعريفية من خلال تعزيز تنسيق القواعد وجعلها أكثر شفافية وأسهل للفهم للشركات. يتعلق أحد التطورات

المهمة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بمحاولة موازنة قواعد المنشأ للمنتجات المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز التجارة الإقليمية (المربع 1.1)

المربع 1.1. تنسيق قواعد المنشأ في المنطقة الأورومتوسطية

في سياق الاتفاقات التجارية، تعتبر قواعد المنشأ أدوات أساسية لتحديد السلع التي يجب أن تستفيد من المعاملة التفضيلية بالنظر إلى منشأها الوطني. تشير القواعد إلى الشروط التي يجب أن تفي بها المنتجات من أجل التمتع بالمعاملة التفضيلية، والتي تتضمن عادةً حدًا أدنى من المعالجة المحلية أو المحتويات أو القيمة المضافة. يتم تطبيق قواعد المنشأ من قبل السلطات الجمركية لتقييم منشأ المنتج الذي يتم استيراده. إذا تم استيفاء جميع المتطلبات، فسيكون المنتج مؤهلاً للاستيراد بمعدلات رسوم أقل أو بدونها، وذلك اعتمادًا على الاتفاق التجاري. بالإضافة إلى ذلك، فإن قواعد المنشأ ضرورية لتنفيذ أدوات مثل رسوم مكافحة الإغراق أو تدابير الحماية، ولتمكين البلدان من جمع إحصاءات التجارة بشكل صحيح.

هناك مجموعة متنوعة من قواعد المنشأ المطبقة في اتفاقيات تجارية مختلفة. وفقًا لمنظمة التجارة العالمية، تعترف جميع البلدان أن تنسيق قواعد المنشأ من شأنه تيسير التجارة الدولية.

تعتبر الاتفاقية الأورومتوسطية (PEM) حول قواعد المنشأ التفضيلية مثالاً على جهود التنسيق على المستوى الإقليمي الرامية إلى وضع قواعد مشتركة لبلد المنشأ والتراكم بين الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي. من المتوقع أن تدخل مجموعة جديدة من قواعد المنشأ حيز التنفيذ في بلدان المنطقة حتى عام 2021. وتشمل هذه القواعد الأحكام المعدلة بشأن التراكم، ورد الرسوم الجمركية والتسامح، فضلاً عن قاعدة عدم التغيير. يتمثل الهدف من ذلك في مساعدة بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط على التجارة بسهولة أكبر مع الاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاقات التجارية القائمة. وتقر المناقشة بأن قواعد التراكم الأكثر مرونة ستسهل أيضاً التكامل الاقتصادي وتوطيد وتطوير سلاسل التوريد المتكاملة داخل بلدان المنطقة التي تطبقها. وكخطوة أخيرة، ستحل الاتفاقية الأورومتوسطية محل شبكة من حوالي 60 بروتوكولاً ثنائياً حول قواعد المنشأ المعمول بها في المنطقة الأورومتوسطية.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، معلومات فنية عن قواعد المنشأ؛ المفوضية الأوروبية، التراكم الأورومتوسطي والاتفاقية الأورومتوسطية https://www.wto.org/english/tratop_e/roi_e/roi_e.htm

أخيراً، يتم تغطية الاتفاقات التي تتناول تنظيم التجارة في الخدمات من خلال اتفاقات الاستقرار والمشاركة للاتحاد الأوروبي⁸ مع دول غرب البلقان، بما في ذلك أيضاً ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود. وتعكس طبيعة هذه الاتفاقات - التي تستهدف مجموعة متنوعة من المجالات إلى جانب التجارة، مثل سيادة القانون والاستقرار المؤسسي والتعاون الاقتصادي والحوار السياسي الوثيق - وضع البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (ألبانيا والجبل الأسود) والبلدان التي من المحتمل أن تترشح (البوسنة والهرسك) بين الدول المعنية.

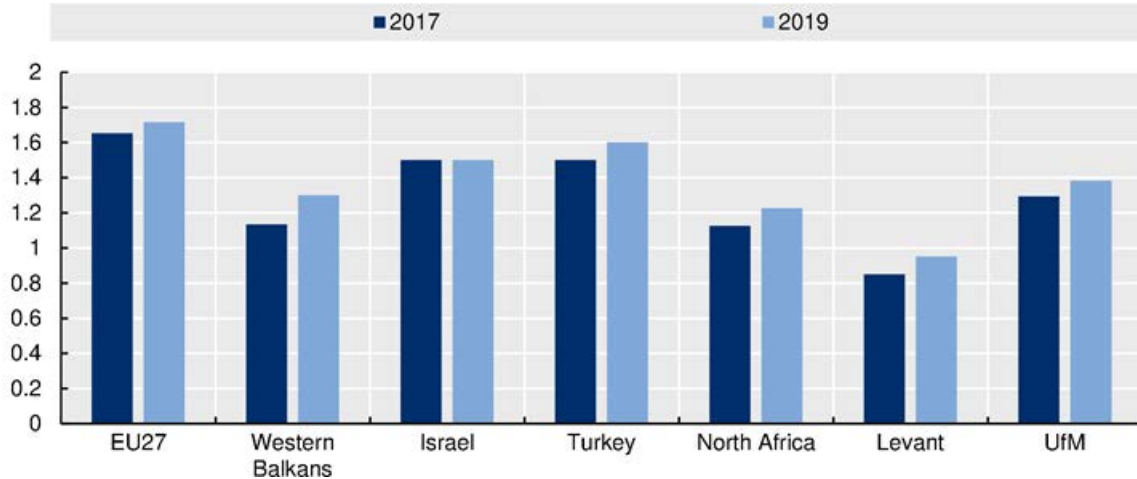
المؤشر T2. مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (TFIs)

دخل اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (TFA) حيز التنفيذ في عام 2017. وضع الاتفاق قواعد متعددة الأطراف لمعالجة عقبات محددة في إجراءات التجارة، مما يسمح للبلدان بجني الفوائد الاقتصادية الناتجة عن التحسينات بنفس سرعة وكفاءة الإجراءات الحدودية. وقد طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ ذلك الحين مجموعة محددة من "مؤشرات تيسير التجارة" التي تعكس الأحكام الموضوعية لاتفاق منظمة التجارة العالمية، بهدف قياس مدى قيام الدول بإدخال وتنفيذ تدابير تيسير التجارة. تم تصميم هذه التدابير لتبسيط الإجراءات الفنية والقانونية للمنتجات التي تدخل أو تغادر بلدًا ما والتي سيتم تداولها دوليًا. يشمل تيسير التجارة النطاق الكامل للإجراءات الحدودية، من التبادل الإلكتروني للبيانات حول الشحنة، إلى تبسيط وتنسيق المستندات التجارية، وخيار استئناف القرارات الإدارية من قبل الوكالات الحدودية.

شهدت جميع المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط تقريباً، في السنوات الأخيرة، تحسينات في تيسير التجارة (الشكل 1.4). على المستوى الوطني، على مقياس من 0 إلى 2 (أفضل أداء)، تعتبر قيم الجزائر (0.8) والأردن (1) ولبنان (0.9) منخفضة نسبياً، بينما سجل المغرب (1.6) أعلى متوسط أداء بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل 1.4. متوسط أداء تيسير التجارة، بلدان ومناطق فرعية من الاتحاد من أجل المتوسط، 2019-2017

من 0 إلى 2 (أفضل أداء)



ملاحظة: يعتمد متوسط الأداء على أحد عشر مؤشرًا لتيسير التجارة. يأخذ كل مؤشر قيمًا من 0 إلى 2 (أفضل أداء). يتم ترميز المتغيرات في مجموعة البيانات المتعلقة بمؤشرات تيسير التجارة بالرقم 0 أو 1 أو 2. تسعى هذه إلى عكس ليس فقط الإطار التنظيمي في البلدان المعنية ولكن، إلى أقصى حد ممكن، حالة تنفيذ مختلف تدابير تيسير التجارة. لم يتم شمل موريتانيا والسلطة الفلسطينية في مجموعة البيانات المتعلقة بمؤشرات تيسير التجارة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تيسير التجارة، <https://www.oecd.org/trade/topics/trade-facilitation/>

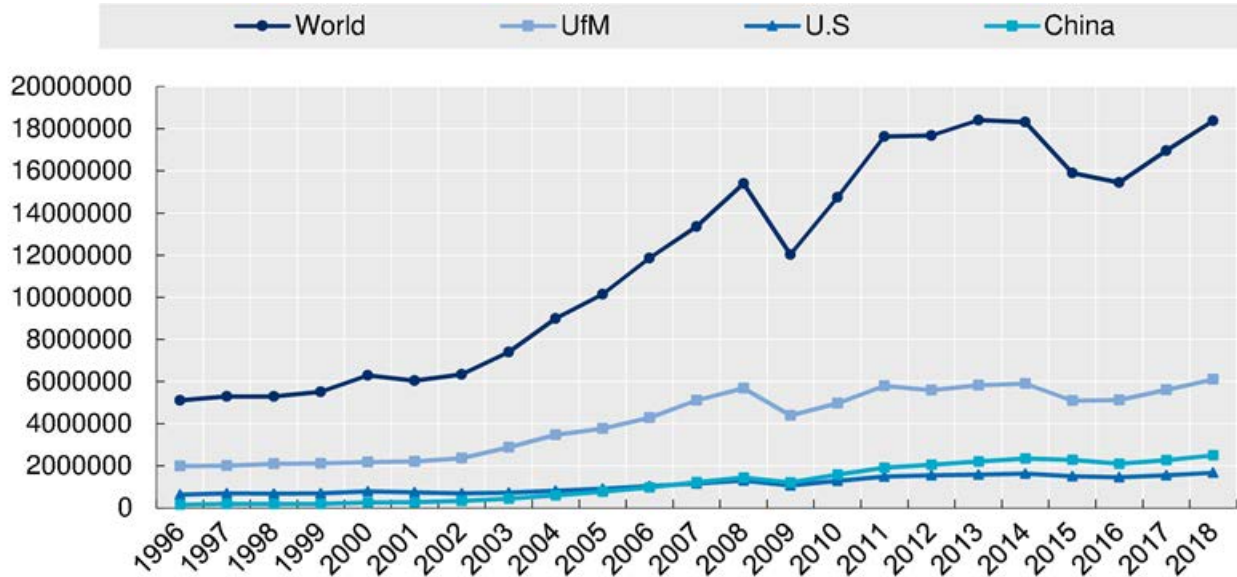
تعد معظم دول الاتحاد من أجل المتوسط متشابهة نسبيًا عبر 11 مؤشرًا يحدد متوسط أداء تيسير التجارة. ولكن هناك بعض الاستثناءات. على سبيل المثال، تشير النتائج في الجزائر إلى الحاجة إلى تحسينات في مجالات الإجراءات، وتتعلق في الغالب بمتطلبات التوثيق ونقص تنسيق المستندات (0.3)، والتعاون مع البلدان المجاورة والثالثة (0.4)، وأتمتة الإجراءات التجارية الضرورية (0.6) وقضايا الحوكمة والنزاهة (0.6). أما في مجالات أخرى - مثل الرسوم والتكاليف (1.25)، والأحكام المسبقة (1.25) وإجراءات الاستئناف (1.56)، فيعد أداء الجزائر مرتفعًا بالفعل. يساعد تحليل كل من المؤشرات الأحد عشر البلدان على تقييم حالة جهود تيسير التجارة وتحديد فرص التقدم. هذا مهم بشكل خاص للجهود التي تبذلها بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية لتعزيز إمكاناتها التجارية على المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي.

المؤشر 73. التجارة في السلع داخل المنطقة

في عام 2018، قامت منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بتصدير أكثر من 6 تريليون دولار أمريكي من السلع، وهو ما يمثل 33٪ من إجمالي الصادرات السلعية في العالم (الشكل 1.5). ومع ذلك، حتى مع زيادة القيمة الإجمالية للصادرات السلعية في المنطقة بثلاثة أضعاف منذ عام 1996، انخفض وزنها العالمي النسبي بنحو 6 نقاط مئوية (من 39٪ في عام 1996)، حيث زادت الاقتصادات الناشئة، ولا سيما جمهورية الصين الشعبية، بشكل كبير مشاركتها في التجارة الدولية في السلع. في العقود الثلاثة الماضية، فقدت جميع الاقتصادات المتقدمة الرئيسية أهميتها، من الناحية النسبية، في الأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى، شهد الوزن العالمي للصين في صادرات السلع زيادة سنوية متوسطها 0.5 نقطة مئوية منذ 1996.

الشكل 1.5. حصة الاتحاد من أجل المتوسط في الصادرات السلعية العالمية، 1996-2018

الصادرات من السلع، بمليون دولار أمريكي



ملاحظة: لا تسمح البيانات الناقصة لألبانيا والأردن ولبنان وموريتانيا والجبل الأسود والسلطة الفلسطينية وتونس بجمع المجاميع الإقليمية لعام 2019. إن بيانات الجزائر وموريتانيا لعام 2018 غير متوفرة.

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط المقصد الرئيسي للصادرات السلعية في المنطقة، فمثل أكثر من 61٪ (3.7 تريليون دولار أمريكي) من صادرات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2018. ظلت أهمية السوق البينية في المنطقة مستقرة نسبياً منذ عام 1996 (56٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، بعد أن بلغت ذروتها عام في 2007 (63٪). مع استقطاب أكثر من 20٪ من تجارة السلع العالمية في عام 2018، لا يزال السوق البيني للاتحاد من أجل المتوسط أحد الأسواق العالمية الأكثر أهمية.

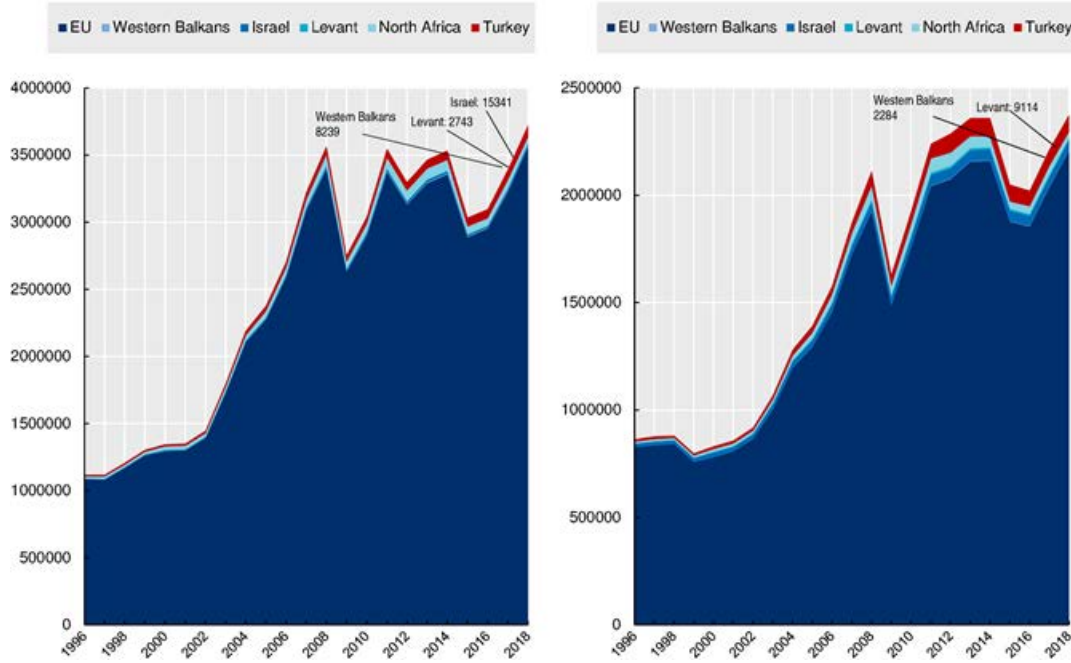
ومع ذلك، فإن توزيع هذه السوق البينية يتركز في الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط. يعتبر الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن أكثر من 95٪ من الصادرات السلعية الداخلية في المنطقة (حوالي 3.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2018)، و93٪ من الصادرات السلعية الخارجية (أكثر من 2.2 تريليون دولار أمريكي) (الشكل 1.6). تعتبر تركيا ثالث أكبر مصدر في المنطقة، حيث تمثل 2.3٪ من سوق الصادرات السلعية داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وتعد المنطقة الفرعية لشمال إفريقيا رابع شريك رئيسي في تصدير السلع (1.8٪ في عام 2017)، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أهمية قطاع الهيدروكربونات في الجزائر وقطاع التصنيع المتنامي في المغرب. أخيراً، تمثل إسرائيل (0.41٪) ودول البلقان (0.228٪) ودول الشام (0.07٪) حصصاً ثانوية.

الشكل 1.6. إجمالي الصادرات السلعية لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط

الصادرات من السلع حسب المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط، بمليون دولار أمريكي

Panel A. Intra-UfM exports

Panel B. Extra-UfM exports



ملاحظة: يضم شمال إفريقيا الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس؛ وتضم دول المشرق الأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية. يبدأ التجميع لمنطقة البلقان الفرعية في عام 2006، وهو العام الأول للبيانات المتوفرة للجبل الأسود. المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

فضلاً عن الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، زادت البلدان والمناطق الفرعية المتبقية من الاتحاد من أجل المتوسط حصتها في سوق الصادرات الإقليمية البينية للاتحاد من أجل المتوسط منذ عام 1996، وذلك على النحو التالي:

- لوحظت أكبر زيادة في تركيا، حيث زادت حصتها من الصادرات السلعية داخل الاتحاد من أجل المتوسط بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي.
- كما زادت حصة المشرق وشمال إفريقيا وغرب البلقان بنسبة 78٪ و 30٪ و 56٪ على التوالي. في حالة المشرق، انطلقت المنطقة من مستويات منخفضة للغاية لتصدير السلع داخل الاتحاد من أجل المتوسط.
- إسرائيل، التي تعتمد على السوق البينية للاتحاد من أجل المتوسط بشكل أقل بكثير من معظم الشركاء الآخرين، يعد وزنها مستقرًا نسبيًا، مع انخفاض بنسبة 5٪ منذ عام 1996، ولكن بمتوسط وزن 0.48٪ في العقد الماضي.
- أخيرًا، انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي في سوق الصادرات السلعية الداخلية للاتحاد من أجل المتوسط بشكل طفيف (1.34٪) منذ عام 1996. ومع ذلك، وكما هو متوقع، يظل الاتحاد الأوروبي من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لمعظم اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك دول منطقة المشرق العربي التي تتاجر أكثر بشكل مكثف مع دول الخليج (الجدول 1.2)

الجدول 1.2. مقاصد التصدير الرئيسية لمناطق الاتحاد من أجل المتوسط الفرعية، 2018

% من إجمالي الصادرات

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
الاتحاد الأوروبي (73٪)	صربيا (12٪)	البلقان (4٪)	تركيا (2٪)	مقدونيا (1.5٪)
الاتحاد الأوروبي (59٪)	الولايات المتحدة الأمريكية (7٪)	المملكة المتحدة (6٪)	الصين (3.9٪)	سويسرا (2.8٪)

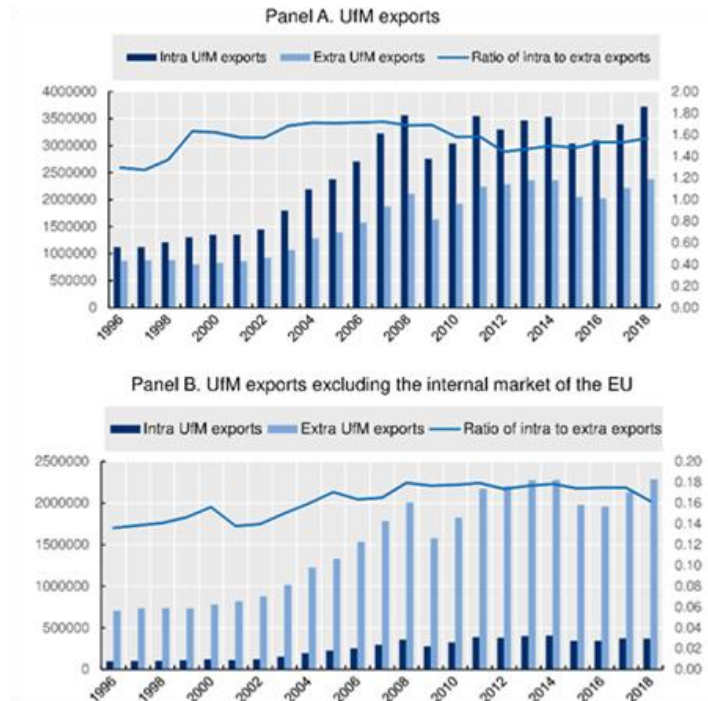
الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
إسرائيل	الولايات المتحدة الأمريكية (29%)	الاتحاد الأوروبي (23%)	الصين (8%)	المملكة المتحدة (7.5%)
بلاد الشام	دول مجلس التعاون الخليجي (24%)	الولايات المتحدة الأمريكية (17%)	إسرائيل (10%)	الهند (6.5%)
شمال إفريقيا	الاتحاد الأوروبي (52%)	دول مجلس التعاون الخليجي (6%)	الولايات المتحدة الأمريكية (4.9%)	باقي إفريقيا (4.9%)
تركيا	الاتحاد الأوروبي (44%)	المملكة المتحدة (7%)	العراق (5%)	تركيا (3.8%)
			دول مجلس التعاون الخليجي (4.9%)	

ملاحظة: تشير GCC إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ ويضم بقية إفريقيا جميع الدول الأفريقية التي ليست جزءاً من الاتحاد من أجل المتوسط.
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

في عام 2018، قامت دول الاتحاد من أجل المتوسط بتصدير السلع أكثر بمرتين إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى مقارنة ببقية العالم (الشكل 1.7، اللوحة أ). ومع ذلك، فإن المستوى المرتفع للصادرات السلعية داخل المنطقة مقارنة بالصادرات السلعية المصدرة إلى خارج المنطقة تفسر إلى حد كبير من خلال التبادلات داخل السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي. بمجرد استبعاد السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، تصدر دول الاتحاد من أجل المتوسط أكثر من 80% من إجمالي صادراتها السلعية إلى مناطق أخرى من العالم (الشكل 1.7، اللوحة ب). بلغت الصادرات السلعية المصدرة إلى خارج المنطقة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط 2.2 تريليون دولار أمريكي مقارنة بـ 3.7 تريليون دولار أمريكي تم تصديرها داخل المنطقة. ومع ذلك، حتى عند استبعاد سوق الاتحاد الأوروبي، فإن نسبة الصادرات السلعية داخل المنطقة مقابل صادراتها السلعية المصدرة إلى خارج المنطقة تُظهر اتجاهًا إيجابيًا بعض الشيء، مما يشير إلى التقدم المحرز في التكامل الإقليمي.

الشكل 1.7. نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات إلى خارج المنطقة في الاتحاد من أجل المتوسط، 1996-2018

بمبلغ (المقياس الأيسر، بمليون دولار أمريكي) ونسبة (المقياس الأيمن) الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية للسلع



ملاحظة: تشير قيمة النسبة لأكثر من واحد (1) إلى أن الصادرات البينية تتجاوز صادرات المنطقة إلى بقية العالم. في اللوحة ب، تم استبعاد السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي (مثل الصادرات من فرنسا إلى ألمانيا) من الحساب، بينما يشمل الصادرات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تونس (كجزء من الصادرات داخل الاتحاد من أجل المتوسط) أو من هولندا إلى الصين (كجزء من الصادرات المصدرة إلى خارج الاتحاد من أجل المتوسط).

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

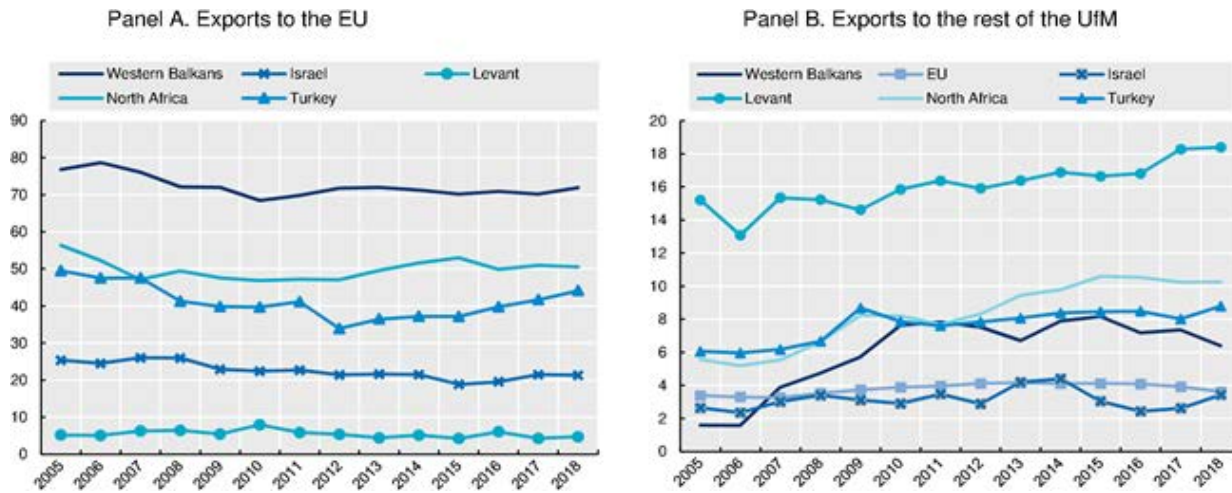
يسلط التحليل المتعمق لتطور شركاء التصدير الرئيسيين لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط المختلفة منذ عام 2005، الضوء على اتجاه إيجابي في التكامل الإقليمي للساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط (الشكل 1.8). فزادت الصادرات السلعية بشكل مكثف بين اقتصادات منطقة فرعية واحدة (الجدول الملحق 2.1.1) ولكن هناك تحسناً عاماً في التجارة الثنائية بين الاقتصادات غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الجدول 1.3) وينطبق هذا بشكل خاص على مناطق غرب البلقان والشرق. تعتمد مصر بشكل أكبر على اقتصادات المشرق الفرعية كشركاء تجاريين، بينما تتمتع تركيا بوجود أكثر تنوعاً عبر الساحل الجنوبي.

الشكل 1.8. حصة المقصد في إجمالي الصادرات، 2005-18

كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات

لوحة (أ). الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي

اللوحة (ب). الصادرات إلى بقية الاتحاد من أجل المتوسط



ملاحظة: تضم "بقية الاتحاد من أجل المتوسط" إسرائيل وتركيا والبلقان والمناطق الفرعية للمشرق وشمال إفريقيا. المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

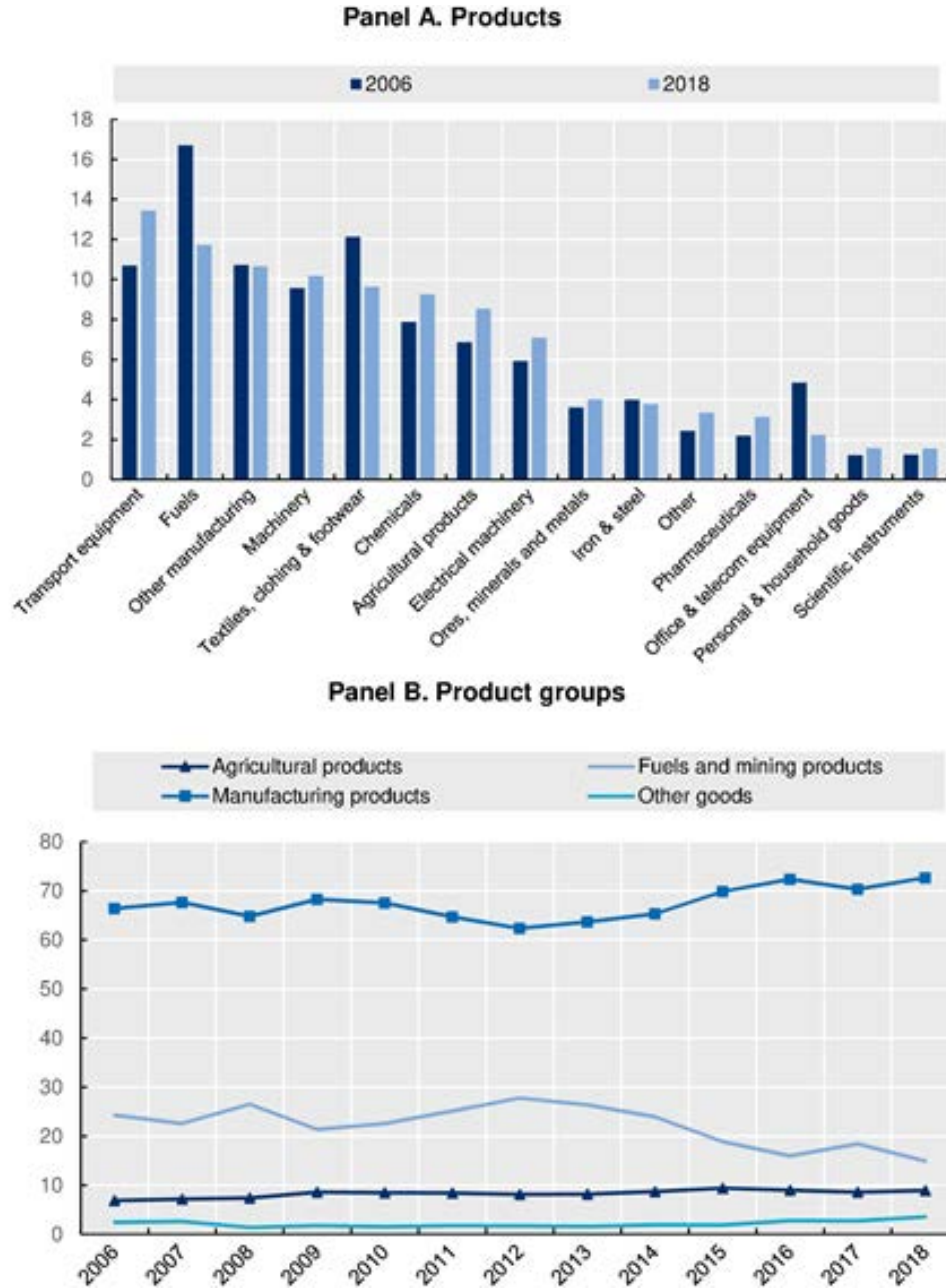
ما هي أنواع السلع التي يتم تبادلها؟

يكشف تحليل التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط حسب نوع السلع عن الأهمية المتزايدة لتبادل المنتجات المصنعة الأكثر تطوراً (الشكل 1.9). في عام 2006، كان الوقود هو السلعة ذات الحصة الأكبر في سوق الاتحاد من أجل المتوسط الداخلي، حيث مثل أكثر من 16٪ من إجمالي الصادرات الداخلية للمنطقة، و60٪ من هذه الصادرات منشؤها الجزائر. في عام 2018، كانت أكثر السلع أهمية هي معدات النقل، حيث مثلت 13٪ من الصادرات الداخلية للمنطقة. بشكل عام، ازدادت أهمية السلع المصنعة والأدوات العلمية والسلع الصيدلانية والكيميائية في سوق المنطقة، وذلك على حساب صادرات الوقود والمنسوجات والملابس والأحذية والحديد والفولاذ.

يؤكد تطور مجموعات المنتجات الرئيسية الاتجاه نحو سلة صادرات داخل الاتحاد من أجل المتوسط مع محتوى أعلى من السلع المصنعة (الشكل 1.9). فزادت حصة صادرات السلع المصنعة داخل الاتحاد من أجل المتوسط من 66٪ من إجمالي حجم الصادرات في عام 2006، إلى 73٪ في عام 2018، بينما انخفضت مؤخرًا حصة صادرات الوقود ومنتجات التعدين، التي مثلت 24٪ في عام 2006، إلى أقل من 15٪. كما شهدت الصادرات الزراعية زيادة ملحوظة (حوالي 29٪ منذ عام 2006)، على الرغم من أن حصتها في الصادرات البيئية للاتحاد من أجل المتوسط لا تزال أقل من 9٪.

الشكل 1.9. تكوين الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط، حسب نوع السلعة، 2006-18

الحصة من إجمالي الصادرات، حسب نوع السلعة (%)



ملاحظة: إن التجارة الداخلية للاتحاد الأوروبي مستثناة. بالنسبة للجزائر وموريتانيا، يشير عام 2018 إلى عام 2017. في الجدولين "ب" و"ج"، تم جمع حصص صادرات المنتجات ومجموعات المنتجات وتصل على التوالي إلى 100٪. المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

المؤشر T4. التجارة في القيمة المضافة (TiVA)

يوفر التحليل التقليدي للتدفقات التجارية رؤى في الغالب حول السعر النهائي لسلعة معينة، في حين أن قيمة جميع الأجزاء المكونة للسلعة - والأهم من ذلك، منشأ السلع- لا تشملها البيانات. وبما أن سلاسل القيمة العالمية والإقليمية أصبحت أكثر تعقيداً وأهمية في تدفقات السلع المتداولة خلال القرن الماضي، تعتبر البيانات المتعلقة بتجارة السلع الوسيطة المستخدمة لإنتاج مكونات جديدة و سلع نهائية بالغة الأهمية لفهم العلاقات الأعمق بين الاقتصادات المترابطة، حيث إنها لا تشمل السلع والخدمات فحسب، بل تضيف أيضاً قيمة لبعضها البعض.

على سبيل المثال، تتطلب صناعة السيارات مجموعة معقدة من المكونات والمواد التي تنشأ من عشرات المواقع في جميع أنحاء العالم. زادت صناعة المركبات الناشئة في المغرب بشكل كبير من وزن قطاع التصنيع المحلي في صادراتها. فحدثت الزيادة في الصادرات المغربية في سياق ارتفاع تدفقات السلع المصنعة من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإليها، مما يدل على زيادة تكامل المغرب مع دول الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط.

يمكن أن تدل البيانات المتعلقة بالتجارة في القيمة المضافة (TiVA) على كيفية ارتباط الاقتصادات المختلفة والمناطق الفرعية في الاتحاد من أجل المتوسط ببعضها البعض، لا سيما فيما يتعلق بخلق القيمة وأصلها في مختلف مراحل الإنتاج (المربع 1.2). تسمح البيانات المتعلقة بالتجارة في القيمة المضافة بتقدير التكامل الفعلي لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

المربع 1.2. لماذا تعتبر التجارة في القيمة المضافة مفيدة؟

تصف التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النهج الإحصائي المستخدم لتقدير مصادر (مقسمة حسب الدولة والصناعة) القيمة المضافة في إنتاج السلع والخدمات للتصدير (والاستيراد). توفر البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رؤى حول:

- المحتوى المحلي والأجنبي للقيمة المضافة لإجمالي الصادرات، حسب الصناعة المصدرة
- محتوى الخدمات من إجمالي الصادرات، حسب الصناعة المصدرة ونوع الخدمة وأصل القيمة المضافة
- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق الواردات الوسيطة المتجسدة في الصادرات (الروابط الخلفية) والقيمة المحلية المضافة في صادرات الشركاء والطلب النهائي (الروابط الأمامية)
- أ. *التكامل الخلفي* في سلاسل القيمة العالمية هو استخدام المدخلات الأجنبية لإنتاج السلع النهائية والوسيطة التي تصدرها شركات الدولة. إنه يسهل نشر المعرفة إما بشكل غير مباشر من خلال التعلم من الموردين أو بشكل مباشر عبر انتشار المعرفة من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ب. *التكامل الأمامي* في سلاسل القيمة العالمية هو إنتاج المدخلات الوسيطة المستخدمة في صادرات البلدان الأخرى. تتطلب زيادة الإنتاج للأسواق الخارجية تقارب معايير المنتج مع أفضل الممارسات الدولية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حلقات تغذية راجعة حميدة بين الإنتاجية والابتكار وهبات رأس المال البشري ومستويات المعيشة.

- "التوجه العالمي" للنشاط الصناعي، أي حصة القيمة المضافة للصناعة التي تلبي الطلب النهائي الخارجي
- البلد ومنشأ الصناعة للقيمة المضافة في الطلب النهائي، بما في ذلك منشأ القيمة المضافة في الاستهلاك النهائي (من قبل الأسر والحكومة) وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)
- العلاقات التجارية الثنائية القائمة على تدفقات القيمة المضافة، المتجسدة بدورها في الطلب المحلي النهائي
- العلاقات بين بلدان المناطق وداخلها
- محتوى القيمة المضافة المحلية للواردات

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)، <http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

تعتبر جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا والمغرب وتونس، مدرجة في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. في حين أن عددًا من البلدان غائبة، فإن الحجم الإجمالي لمجموعة اقتصادات

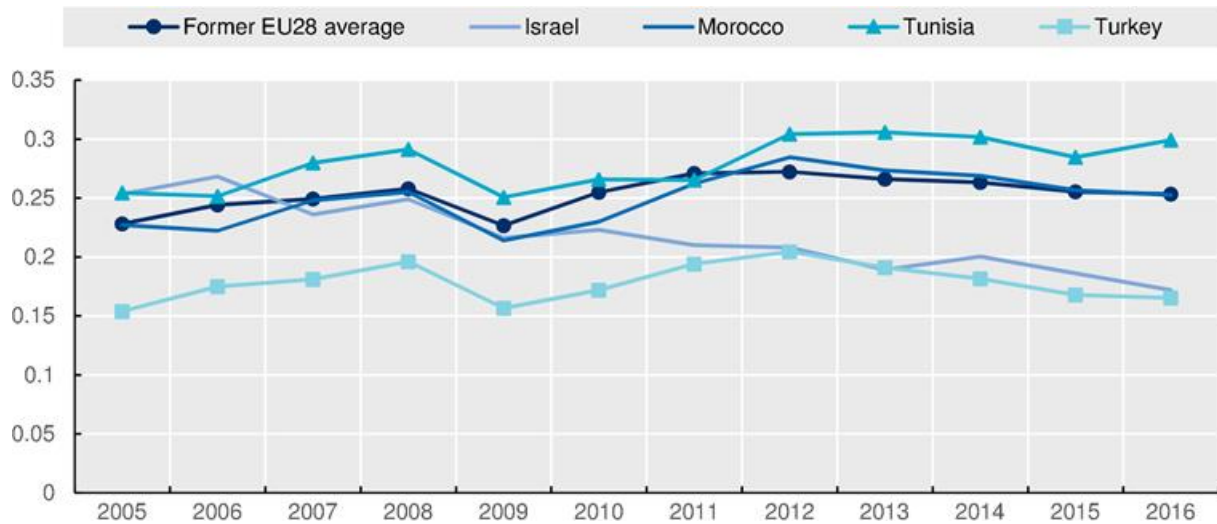
الاتحاد من أجل المتوسط التي تغطيها بيانات التجارة في القيمة المضافة يسمح بإجراء تحليل ثاقب حول روابط التجارة والإنتاج لحصة كبيرة من اقتصاد الاتحاد من أجل المتوسط.

على المستوى العالمي، تباطأت وتيرة التكامل في سلاسل القيمة العالمية منذ عام 2011، على الرغم من الانتعاش المتواضع بعد الأزمة المالية العالمية⁹. يمكن ملاحظة تكامل اقتصاد معين في سلاسل القيمة العالمية جزئيًا من خلال تحليل المكون الأجنبي لإنتاجه. فتتميل البلدان التي لديها سياسات تجارية متحررة نسبيًا ومنفتحة على التجارة والاستثمار الأجنبي إلى الحصول على مستويات عالية من القيمة المضافة الأجنبية في السلع التي تنتجها وتصدرها. وبشكل أكثر تحديدًا، سيكون للاقتصادات كثيفة الخدمات والاقتصادات المتخصصة في المراحل النهائية من عملية التصنيع، مستويات عالية من القيمة المضافة الأجنبية في إنتاجها وصادراتها، بينما سيكون للاقتصادات المتخصصة في الأنشطة في بداية سلسلة الإنتاج (مثل الصناعات الاستخراجية) نصيب عالٍ من القيمة المضافة المحلية في صادراتها.

يوضح الشكل 1.10 النسبة المئوية للقيمة المضافة الأجنبية في سلة صادرات البلد، والتي تشمل صادرات التصنيع والزراعة والصناعات الاستخراجية والخدمات. تبعًا للاتجاه العالمي، تباطأ تكامل اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط في سلاسل القيمة العالمية. ففي عام 2016، احتلت تونس أعلى نسبة من المحتوى الأجنبي في صادراتها (30٪)، وهو ما يعكس السياحة جزئيًا، كما كانت البلد الوحيد الذي ظلت فيه هذه الحصة مستقرة بعد عام 2012. وشكل المحتوى الأجنبي في إجمالي الصادرات المغربية 25٪، وهو معدل مشابه لمعدل دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، حيث انخفضت حصة القيمة المضافة الأجنبية بشكل طفيف بعد عام 2012. وتقدم إسرائيل وتركيا مستويات أقل من التكامل الخلفي في سلاسل القيمة العالمية، حيث نشأت 17٪ من إجمالي قيمة صادراتهما في بلدان أخرى. كما تظهر إسرائيل انخفاضًا هامًا في حصة القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها، أي 8 نقاط مئوية منذ عام 2005.

الشكل 1.10. محتوى القيمة المضافة الأجنبية للصادرات، جميع القطاعات، 2005-2016

كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات الكلية



ملاحظة: يتم تغطية قطاعات الزراعة والتصنيع والاستخراج والخدمات في بيانات الصادرات ومحتوى القيمة المضافة الأجنبية. ويشمل إجمالي التجارة في القيمة المضافة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في نسخته الأخيرة (2018) المملكة المتحدة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)،

<http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

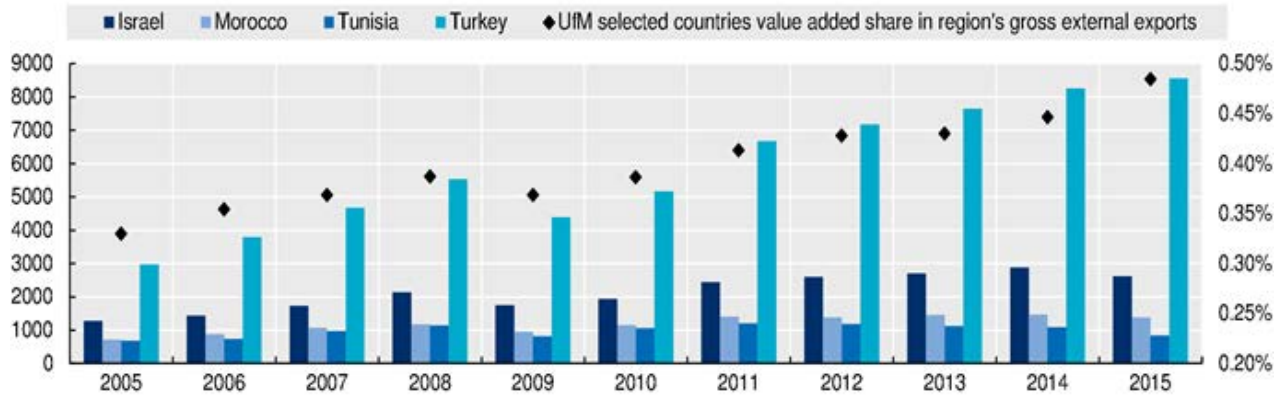
على المستوى الإقليمي، ازداد التكامل الأمامي لإسرائيل والمغرب وتونس وتركيا في سلاسل الإنتاج في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بشكل ملحوظ منذ عام 2005، على الرغم من أن مساهمة الاقتصادات الأربعة في الصادرات الخارجية للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لا تزال متواضعة، أي 0.48٪ من قيمة إجمالي الصادرات الخارجية تأتي من البلدان الأربعة (الشكل 1.11).

إن التكامل الأمامي، أي إنتاج المدخلات الوسيطة المستخدمة في صادرات البلدان الأخرى، يزداد من السوق المحتملة، ويعزز استخدام الموارد البشرية ورأس المال والموارد الطبيعية في تركيا. ونتيجة لذلك، يساهم التكامل الأمامي في إعادة التوازن إلى الاقتصاد التركي. تتطلب زيادة الإنتاج للأسواق الخارجية تقارب معايير المنتج مع أفضل الممارسات الدولية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حلقات تغذية راجعة حميدة بين الإنتاجية والابتكار وثروة رأس المال البشري ومستويات المعيشة.

تعتبر تركيا البلد الذي شهد أعلى نمو في حصة القيمة المضافة للصادرات الخارجية للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما زادت إسرائيل والمغرب من مساهمتهما النسبية منذ عام 2005.

الشكل 1.11. مساهمة القيمة المضافة الأجنبية لدول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط في صادرات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، جميع القطاعات، 2005-2015

المبلغ (المقياس الأيسر، بمليون دولار أمريكي) والنسبة المئوية (المقياس الأيمن) من إجمالي الصادرات الكلية



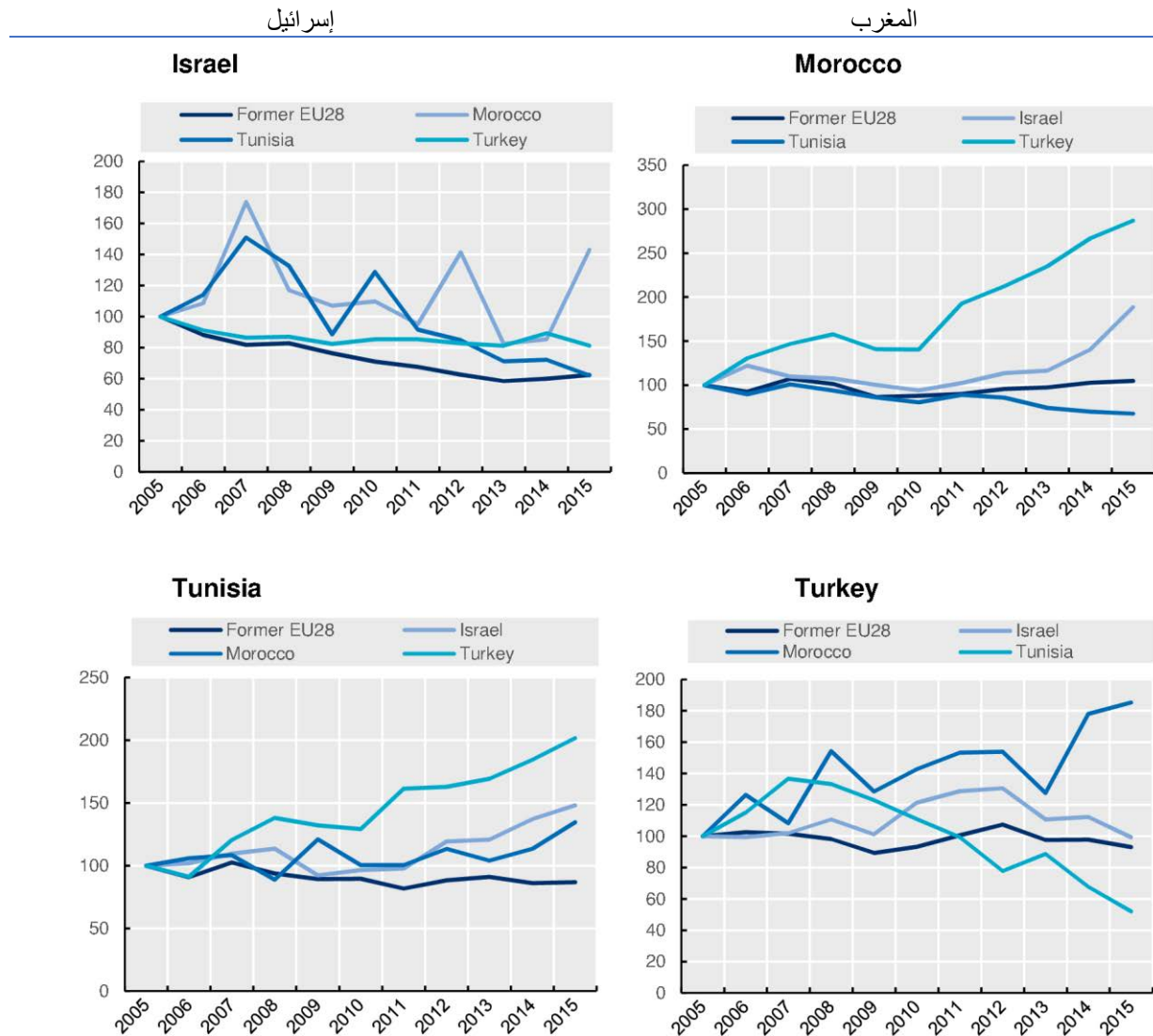
ملاحظة: تشير البيانات إلى صادرات دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 والمملكة المتحدة مقارنة ببقية العالم (بما في ذلك بلدان الاتحاد من أجل المتوسط ولكن باستثناء الصادرات داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة). يوضح الرسم البياني القيمة المضافة الأجنبية من الزراعة والتصنيع والصناعات الاستخراجية والخدمات في إسرائيل والمغرب وتونس وتركيا إلى إجمالي صادرات دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 والمملكة المتحدة. ويشمل إجمالي التجارة في القيمة المضافة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في نسخته الأخيرة (2018) المملكة المتحدة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)، <http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

يوضح الشكل 1.12 مساهمة اقتصادات مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط في إجمالي قيمة الصادرات الكلية لإسرائيل والمغرب وتونس وتركيا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015. انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من إجمالي صادرات اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى في كل حالة، باستثناء المغرب. كان هذا التراجع قوياً بشكل خاص في حالة إسرائيل، حيث انخفض محتوى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في الصادرات الإسرائيلية بأكثر من 37% بعد عام 2005. وفي تونس، انخفض محتوى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بنسبة 13% وبنسبة 0.7% في تركيا. في المقابل، ارتفعت القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى صادرات المغرب بنسبة 4.5% خلال هذه الفترة.

الشكل 1.12. أصل القيمة المضافة في صادرات بلدان مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط، جميع القطاعات، 2005-2015

تطور القيمة المضافة إلى إجمالي الصادرات، المؤشر 2005 = 100



تونس

تركيا

ملاحظة: يوضح المؤشر تطور محتوى القيمة المضافة الأجنبية من الزراعة والتصنيع والصناعات الاستخراجية والخدمات في إجمالي صادرات إسرائيل والمغرب وتونس وتركيا على التوالي. ويشمل إجمالي التجارة في القيمة المضافة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في نسخته الأخيرة (2018) المملكة المتحدة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TIVA)،

<http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

في حين أن مساهمة الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في إجمالي صادرات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى قد انخفضت بشكل عام، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى. فشهد المغرب زيادة كبيرة في حصة إسرائيل وتركيا من القيمة المضافة إلى إجمالي صادراته منذ 2005. وشهدت تونس زيادة في محتوى تركيا من القيمة المضافة في صادراتها بأكثر من 100٪، بالإضافة إلى إسرائيل والمغرب بنسبة 48٪ و 34٪، على التوالي. شهدت تركيا انخفاضاً في محتوى القيمة المضافة من تونس وإسرائيل (بشكل طفيف)، لكن زادت حصة القيمة المضافة للمغرب في إجمالي صادرات تركيا بنسبة 85٪. تعتبر إسرائيل الاقتصاد الوحيد الذي شهد انخفاضاً عاماً في

القيمة المضافة التي ساهمت بها اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى في إجمالي صادراتها؛ ويتمشى هذا مع الاتجاه العام في محتوى القيمة المضافة الأجنبية لإجمالي الصادرات الإسرائيلية (الشكل 1.10). وتعزى ذروة حصة القيمة المضافة للمغرب في إجمالي الصادرات الإسرائيلية في الغالب إلى الوزن النسبي المنخفض جداً للبلاد في إجمالي القيمة المضافة لصادرات إسرائيل.

الجدول 1.3. أصل القيمة المضافة، حسب نسبة الصادرات عام 2015، جميع القطاعات

المتلقي					
الأصل	تركيا	تونس	المغرب	إسرائيل	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	5.74%	14.59%	11.97%	6.02%	
إسرائيل	0.10%	0.03%	0.04%		0.09%
المغرب	0.06%	0.16%		0.02%	0.05%
تونس	0.02%		0.11%	0.003%	0.03%
تركيا		1.32%	1.20%	0.65%	0.31%

ملاحظة: يشير "الأصل" إلى اقتصاد المنشأ للقيمة المضافة في إجمالي صادرات الاقتصاد المتلقي؛ ويشير "المتلقي" إلى صادرات الاقتصاد المبلّغ. تغطي البيانات المتعلقة بالصادرات ومحتوى القيمة المضافة الأجنبية قطاعات الزراعة والتصنيع والاستخراج والخدمات. ويشمل إجمالي التجارة في القيمة المضافة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في نسخته الأخيرة (2018) المملكة المتحدة.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)،

<http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

في عام 2015، ساهم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة معاً بـ 14.5% من قيمة إجمالي الصادرات التونسية، و12% من المغرب، و6% من إسرائيل، و5.7% من تركيا. تعد تركيا ثاني أكبر مساهم في القيمة الإجمالية لصادرات شركاء الاتحاد من أجل المتوسط الآخرين، لا سيما لصادرات المغرب وتونس. بالنسبة لحجمها الاقتصادي، يبدو أن حصة إسرائيل من القيمة المضافة في صادرات اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى أقل من إمكاناتها. وسيتم تحليل ذلك بشكل أكبر في القسم الذي يناقش تكلفة عدم التكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

التجارة في الخدمات والتكامل الاقتصادي

تم الاعتراف بأهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي من خلال الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS) الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام 1995. ومنذ ذلك الحين، ازدادت إخطارات الاتفاقات المتعلقة بالتجارة في الخدمات وتنفيذها بشكل كبير، حتى لو ظلت محدودة في مناطق معينة. كما لوحظ سابقاً في هذا الفصل، فإن الاتفاقات التجارية الوحيدة النافذة حالياً داخل الاتحاد من أجل المتوسط والتي تتناول التجارة في الخدمات هي اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود.

تمثل التجارة في الخدمات 25% فقط من تدفقات التجارة العالمية¹⁰. لكن يوظف قطاع الخدمات عاملاً واحداً من بين عاملين على مستوى العالم¹¹ ويمثل ما يقارب ثلثي إجمالي الإنتاج العالمي¹²، مما يكشف عن أهميته كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والتكامل.

على الرغم من أهمية التجارة في الخدمات، إلا أن البيانات اللازمة لإجراء تحليل شامل غير متوفرة في العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. على سبيل المثال، إن قاعدة بيانات مؤشر تقييد التجارة في الخدمات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (STRI)، وهي أداة مهمة لتحليل التجارة في الخدمات، تغطي حالياً جزءاً فقط من أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا. وينبغي أن يسمح العمل الجاري بإدراج ألبانيا والبوسنة والهرسك في المستقبل القريب.

توفر قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيانات التجارة المصنفة حسب القطاعات الاقتصادية¹³ والقطاعات الفرعية لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط التاليين: دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 وإسرائيل وتركيا والمغرب وتونس. تتوافق بلدان الاتحاد من أجل المتوسط هذه نسبياً مع الاتجاه العالمي فيما يتعلق بأهمية الخدمات في اقتصاداتها. من بينها، تمتلك إسرائيل أعلى حصة من الخدمات في القيمة المضافة الوطنية (79%)، تليها دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً¹⁴ (78%) وتركيا (69%). تمتلك تونس (61%) والمغرب (59%) حصة أقل بقليل من المتوسط العالمي¹⁵. وتعد حصة الخدمات من إجمالي صادرات هذه البلدان

المختارة من الاتحاد من أجل المتوسط أعلى من المتوسط العالمي، باستثناء تونس، لكنها لا تزال ناقصة التمثيل مقارنة بحجم الخدمات في الاقتصاد (الجدول 1.4). كما تعتبر المملكة المتحدة التي تغطيها قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في التحليل عند الاقتضاء، كعضو سابق في الاتحاد الأوروبي.

الجدول 1.4. حصة الخدمات من إجمالي الصادرات لبلدان مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط، 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
40.9%	40.0%	38.8%	38.2%	38.1%	39.2%	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
50.2%	47.1%	48.7%	46.6%	45.2%	41.3%	إسرائيل
38.4%	37.7%	35.7%	38.0%	39.0%	42.4%	المغرب
22.0%	21.9%	22.4%	23.4%	25.0%	26.1%	تونس
33.6%	33.4%	33.0%	32.3%	32.3%	33.4%	تركيا

ملاحظة: يغطي الاتحاد الأوروبي 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. ويشمل إجمالي التجارة في القيمة المضافة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في نسخته الأخيرة (2018) المملكة المتحدة.

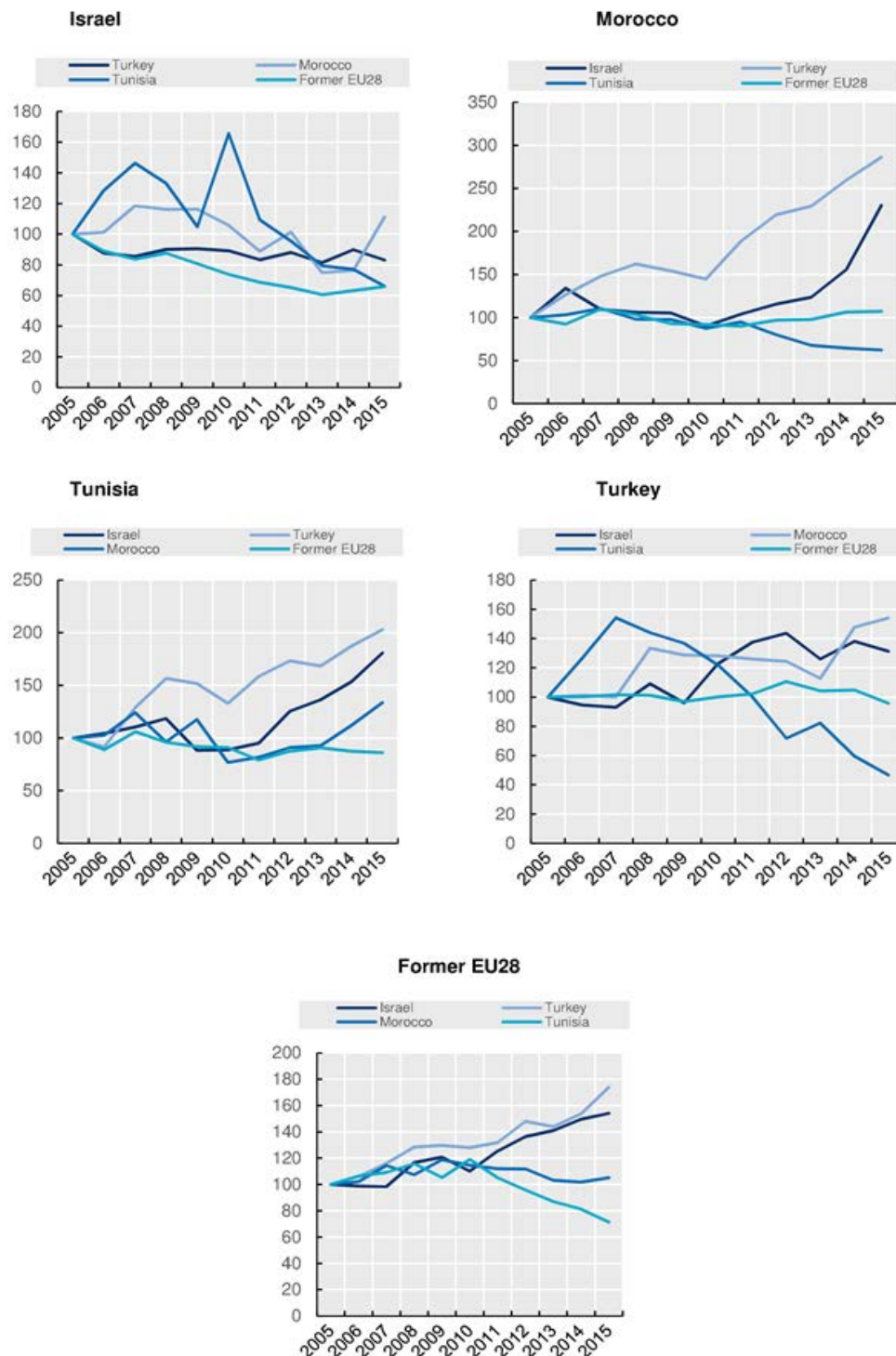
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)،

<http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

يوضح الشكل 1.13 تطور مساهمة الخدمات الأجنبية في إجمالي قيمة الصادرات لإسرائيل والمغرب وتونس وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015. كما يعمق تحليل (الشكل 1.12) الذي أخذ في الاعتبار مساهمة قطاع الزراعة والتصنيع والصناعات الاستخراجية والخدمات ككل.

الشكل 1.13. أصل القيمة المضافة من الخدمات في إجمالي الصادرات لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط المختارة

تطور القيمة المضافة الناشئة عن الخدمات الأجنبية إلى إجمالي الصادرات، المؤشر 2005 = 100



ملاحظة: يغطي الاتحاد الأوروبي 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. اعتبارًا من نيسان/أبريل 2021، يشمل إجمالي التجارة في القيمة المضافة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي المملكة المتحدة. المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TIVA)، <http://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>

على الرغم من اختلاف شدتها، تظهر الاتجاهات نفس التطور (أي الزيادة أو الانخفاض) في التكامل الذي لوحظ للمساهمة الإجمالية. الاستثناء الوحيد هو حالة قطاع الخدمات في إسرائيل: بينما انخفضت القيمة المضافة الإجمالية لإسرائيل في إجمالي الصادرات التركية بنسبة 1٪ تقريباً بعد عام 2005، زادت القيمة المضافة للخدمات الإسرائيلية إلى إجمالي الصادرات التركية بنسبة تزيد عن 30٪.

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً، من المهم الإشارة إلى انخفاض حصة صناعات الخدمات الأخرى، التي تم تحليلها في الاتحاد من أجل المتوسط من القيمة المضافة في إجمالي صادراتها، أو قد أظهرت انخفاضاً أعلى مما هو عليه عند النظر في القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية. يتمثل الاستثناء الوحيد في إسرائيل مرة أخرى، حيث شهدت القيمة المضافة لصناعة الخدمات زيادة أعلى في حصتها من إجمالي صادرات دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً (54٪) (الشكل 1.13)، مقارنة بإجمالي القيمة المضافة لإسرائيل (26٪) إلى إجمالي صادرات دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً (الشكل 1.12). كما شهدت القيمة المضافة لصناعة الخدمات في المغرب إلى إجمالي صادرات إسرائيل وتركيا زيادة كبيرة منذ 2005 (11٪ و 54٪ على التوالي). أما بالنسبة للاقتصادات المتبقية، فإن حصة القيمة المضافة لصناعات الخدمات من إجمالي الصادرات الكلية لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط إما زادت ازدياداً شديداً أو كانت متشابهة عند النظر في القيمة المضافة لجميع القطاعات الإنتاجية.

ثمن عدم التكامل: تقييم الإمكانيات التجارية لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط

يتعمق هذا القسم بالإمكانيات التجارية في البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، مع التركيز على الصادرات، بهدف تقييم نطاق تحسين التكامل التجاري في المنطقة. إن المقياس الرئيسي المستخدم في هذا التحليل هو مؤشر الأداء التصديري النسبي، والذي يوفر مقياساً للأداء التصديري للبلد بالنسبة لمستوى الصادرات المتوقع، وذلك بواسطة نموذج الجاذبية التقليدي. يتم التعبير عن مؤشر الأداء التصديري النسبي على أنه نسبة الصادرات الفعلية بالنسبة للصادرات النظرية¹⁶، كما يمكنه أن يوفر نظرة ثاقبة لكل من وتيرة التكامل داخل الاتحاد من أجل المتوسط وخارجه والنطاق المحتمل لزيادة الصادرات. يتم اشتقاق الصادرات النظرية التي تعمل كمعيار في هذا التمرين باستخدام نموذج جاذبية التجارة، الذي يأخذ في الاعتبار الأحجام النسبية للتجارة بين بلدين، وتكاليف التجارة بينهما، وغيرها من الخصائص الخاصة بالبلد التي يمكن رصدها أو لا، والتي تؤثر على التجارة الثنائية¹⁷.

قبل وصف النتائج، من المهم تحديد بعض التحذيرات التي ستساعد في التفسير. يتعلق القيد الرئيسي باستخدام نماذج الجاذبية في عالم تتزايد فيه عمليات الإنتاج العالمية. في حين أنه من المقبول على نطاق واسع تطبيق إطار الجاذبية على السلع الوسيطة والنهائية، فإن النماذج المستخدمة في هذه الحالة لا تميز بين الصادرات التي يتم استهلاكها بالكامل في اقتصاد المقصد وتلك التي تستخدم كمدخلات وسيطة لتتم معالجتها وتصديرها بشكل أكبر، بمعنى أنه يتم حساب نفس المرونة فيما يتعلق بالمتغيرات التوضيحية. ومع ذلك، فمن المرجح أن العلاقة بين الصادرات والمسافة الثنائية، على سبيل المثال، تختلف بالنسبة للمنتجات النهائية والسلع الوسيطة¹⁸. من هذا المنطلق، فإن الصادرات النظرية (المعيارية) المشتقة من نموذج الجاذبية لن ترصد سوى جزء من جوانب التجزئة هذه. ولذلك، يهدف هذا التحليل إلى الإشارة إلى الأداء في التكامل التجاري الإقليمي، بدلاً من التحديد الكمي الدقيق للفجوة بين مستوى الصادرات المبلغ عنها والمستوى المتوقع.

يتعلق التحذير الثاني المهم بالتأثير الناجم عن محدودية البيانات، مما يعني أن تركيز التحليل في هذا القسم ينصب بشكل خاص على السلع، وليس الخدمات، حيث تشير الأدلة المتوفرة (أي صادرات الخدمات كحصة من إجمالي الناتج المحلي) إلى ضعف الأداء (باستثناء السياحة) في العديد من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط.

من المهم أيضاً الإشارة إلى أن نموذج الجاذبية يحتسب التدفقات التجارية للمملكة المتحدة كجزء من المجموعة الفرعية للاتحاد الأوروبي والتجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط. كانت المملكة المتحدة، المتكاملة في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي والمدرجة في الاتفاقات التجارية الثنائية للاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط حتى نهاية عام 2020، شريكاً تجارياً مهماً للمنطقة. فسيؤدي استبعاد بيانات التجارة الخاصة بها من النموذج إلى حدوث تشوهات في نتائج النموذج والتي لن تعكس التطور الفعلي للتكامل التجاري داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط في الفترة التي تم تحليلها (1995-2018).

على الرغم من التحذيرات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتفسير الصادرات النظرية، فإن النتائج تقدم دليلاً قوياً على أن الصادرات الكلية داخل الاتحاد من أجل المتوسط تتوافق مع المستويات المعيارية المحددة بواسطة نموذج الجاذبية أو أعلى منها، وهي الآن أعلى مما كانت عليه في بداية عملية برشلونة. وينطبق ذلك على جميع القطاعات الواسعة، أي: المنتجات الزراعية والتعدينية والتصنيعية. ومع ذلك، تشير النتائج أيضاً إلى وجود إمكانيات كبيرة لتوسيع الصادرات إلى أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط من خلال ممر التجارة فيما بين دول الجنوب وإلى اقتصادات خارج الاتحاد من أجل المتوسط.

تدعو الحاجة إلى مزيد من العمل لتوسيع التحليل ليشمل تجارة الخدمات ولمراعاة بُعد القيمة المضافة في التدفقات التجارية المرصودة. ومع ذلك، سيتطلب هذا بعض الاستثمار في الإحصائيات الأساسية في العديد من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط.

تحسن أداء التصدير النسبي داخل الاتحاد من أجل المتوسط تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة

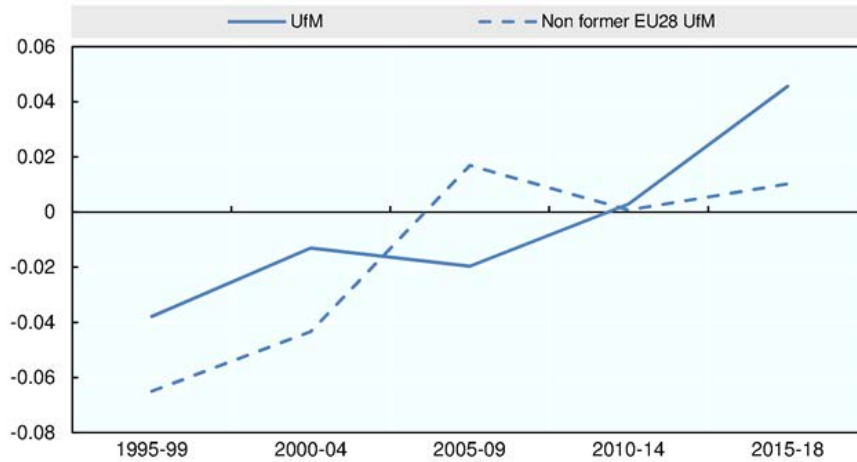
توضح اللوحة (أ) في الشكل 1.14، مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير¹⁹ (SREP) لأعضاء اتحاد المتوسط بالمقارنة مع جميع شركائهم التجاريين. وبينما كانت صادرات المجموعة أقل بنحو 7٪ من المعيار النظري في بداية الفترة، فقد تجاوزت توقعات نموذج الجاذبية بنحو 10٪ في 2015-2018. ويلاحظ أيضاً اتجاه مماثل إذا تم استبعاد الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

يوضح تقسيم إجمالي تجارة السلع إلى صادرات بينية وصادرات إلى خارج الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 1.14) أن المحرك الأساسي للتحسين يتمثل في الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط، خاصة في السنوات الأخيرة (2015-2018). علاوة على ذلك، يكون مقياس الأداء النسبي أعلى إذا تم استبعاد أعضاء الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، حيث تفوقت الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط على النموذج النظري بنحو 20٪ (مقارنة بـ 14٪ للمجموعة الإجمالية).

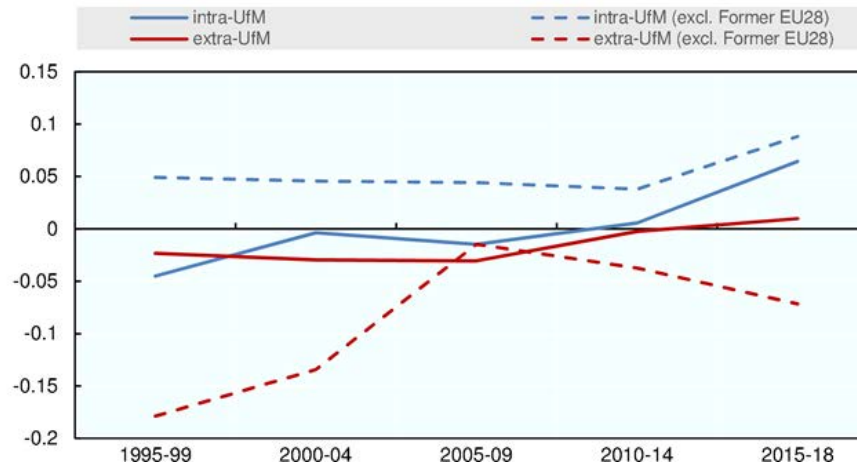
من ناحية أخرى، يبدو أن التكامل الوثيق لهذه الاقتصادات ضمن سلاسل القيمة الأوروبية (التي تعمل في الأسواق داخل أوروبا) قد أدى إلى تحول جذري بعيداً عن الأسواق الأخرى، حيث بدأ مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير في التدهور مرة أخرى بعد التحسن التدريجي حتى الأزمة المالية 2008-2009.

الشكل 1.14. أداء التصدير لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، المجموع وحسب المجموعة الشريكة

Panel A. UfM exports vis-à-vis all trading partners



Panel B. Intra-UfM exports and extra-UfM exports



ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية الأداء النسبي الموحد للتصدير المصدر: حسابات المؤلفين.

كانت دول غرب البلقان وشمال إفريقيا وتركيا تتكامل بشكل أوثق مع بقية الاتحاد من أجل المتوسط، لكن الاتجاهات في المشرق وإسرائيل تحركت في اتجاهين معاكسين

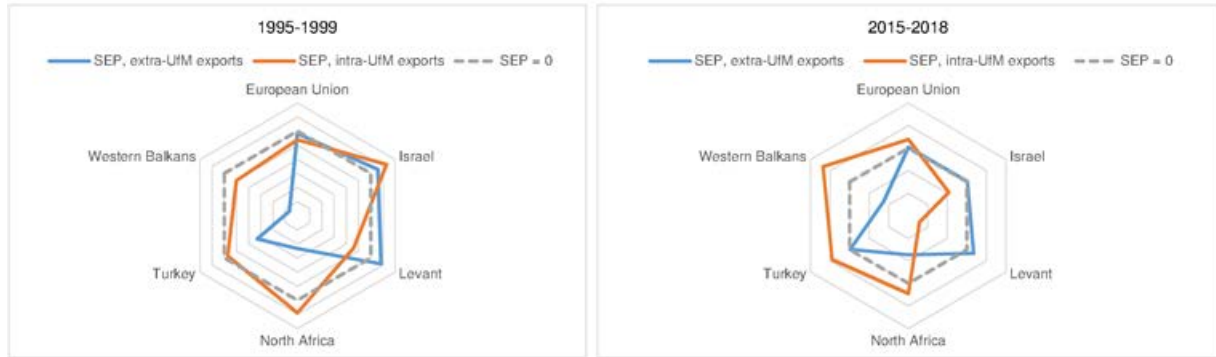
يكشف تفصيل النتائج حسب المجموعة الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط عن إمكانية تحسين التجارة في بعض المجموعات الفرعية من البلدان، ولا سيما بين بلدان الجنوب (الشكل 1.15) و(الجدول 1.5).

في أواخر التسعينيات، كانت صادرات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة قريبة من التوقعات النظرية مع كل من أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط ومع بقية العالم. بينما شهد الاتحاد الأوروبي تكاملاً أوثق في السنوات الأخيرة (2015-2018)، شهدت المملكة المتحدة تدهوراً في وضعها النسبي، مع زيادة الصادرات إلى خارج الاتحاد من أجل المتوسط.

شهدت منطقة غرب البلقان، التي كانت متكاملة بشكل كبير مع الاتحاد الأوروبي في أواخر التسعينيات، تحسناً كبيراً في الأداء النسبي الموحد للتصدير في السنوات الأخيرة، بينما ظلّ التكامل التجاري خارج الاتحاد من أجل المتوسط ضعيفاً. شهدت اقتصادات شمال إفريقيا وتركيا نمطاً مشابهاً لمنطقة غرب البلقان. ومع ذلك، في حين تظل الصادرات إلى خارج الاتحاد من أجل المتوسط منخفضة مقارنة بالتوقعات النظرية، فقد تحسن الوضع النسبي للصادرات البينية في الاتحاد من أجل المتوسط في السنوات الأخيرة (مقارنة بأواخر التسعينيات).

على النقيض من ذلك، يبدو أن بلدان المشرق وإسرائيل والمملكة المتحدة أكثر تكاملاً مع بقية العالم مقارنةً بالاتحاد من أجل المتوسط طوال هذه الفترة، حيث يشير الأداء النسبي الموحد للتصدير إلى درجة كبيرة من إمكانات التصدير غير المستغلة للصادرات البينية في الاتحاد من أجل المتوسط في السنوات الأخيرة.

الشكل 1.15. أداء التصدير داخل الاتحاد من أجل المتوسط وخارجه لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، حسب المجموعة



ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير. تمثل القيم الموجودة داخل الخط المنقط الصادرات ما دون توقعات النموذج، أما القيم خارج الخط المنقط تمثل الصادرات التي تفوق توقعات النموذج. المصدر: حسابات المؤلفين.

الجدول 1.5. أداء التصدير داخل الاتحاد من أجل المتوسط، حسب مجموعة المصدرين والمستوردين

(أ) اللوحة (ب) اللوحة

Panel A 1995-1999

	Western Balkans	EU27	Israel	Levant	North Africa	Turkey	other
Western Balkans	-0.5	0.0	-0.7	-0.9	-0.1	-0.6	-0.5
EU27	0.2	-0.1	0.4	0.4	0.2	0.0	0.0
Israel	-0.8	0.2		-0.8	-0.9	-0.3	0.1
Levant	-0.6	-0.2	-0.2	0.6	0.1	0.1	0.1
North Africa	-0.8	0.1	-0.6	-0.1	-0.3	0.3	-0.4
Turkey	0.3	-0.1	0.0	0.5	0.3		-0.3

Panel B 2015-2019

	Western Balkans	EU27	Israel	Levant	North Africa	Turkey	other
Western Balkans	0.8	0.3	-0.9	-0.7	-0.2	-0.1	-0.3
EU27	0.2	0.1	0.0	0.0	0.2	0.1	0.0
Israel	-0.7	-0.2		-0.8	-0.9	-0.1	0.0
Levant	-0.6	-0.7	-0.6	0.4	0.1	-0.2	0.1
North Africa	-0.5	0.1	-0.8	0.4	0.3	0.3	-0.3
Turkey	0.2	0.1	0.3	0.4	0.4		0.0

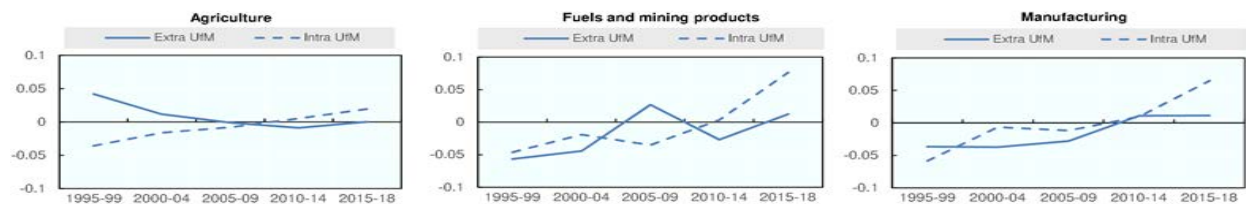
ملاحظة: تشير الصفوف إلى المصدرين، أما الأعمدة فتشير إلى المستوردين. يعرض الجدول مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير. في اللوحة (أ)، تشير الأرقام إلى 1995-99 أو أقرب وقت متوفر. في اللوحة (ب)، تشير الأرقام إلى 2015-18 أو أحدث وقت متوفر. المصدر: حسابات المؤلفين.

تكامل عالي في الصادرات البيئية للاتحاد من أجل المتوسط في جميع فئات التجارة السلعية

تم استخدام مواصفات النموذج المفضل (النموذج 4 في الجدول 1.ب.1، الملحق 1.ب) أيضاً على مستوى المنتج، أولاً على مستوى أكثر إجمالي - أي الزراعة ومنتجات الوقود والتعدين والتصنيع - وثانياً حسب المجموعة المصنعة المفصلة (انظر الملحق 1.ج لتعريف مجموعات المنتجات).

يبرز الاتجاه العام نحو تكامل تجاري أوثق بين البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في جميع مجموعات المنتجات، مع تفوق الأداء التصديري النسبي للتجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط على التجارة خارج الاتحاد من أجل المتوسط في كافة مجموعات المنتجات. في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018، بلغت الصادرات البيئية للاتحاد من أجل المتوسط في الزراعة والوقود والتعدين والتصنيع بنسب 4% و 17% و 14% أعلى من النموذج النظري، على التوالي (الشكل 1.16).

الشكل 1.16. أداء التصدير لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط حسب مجموعة المنتجات والشريك

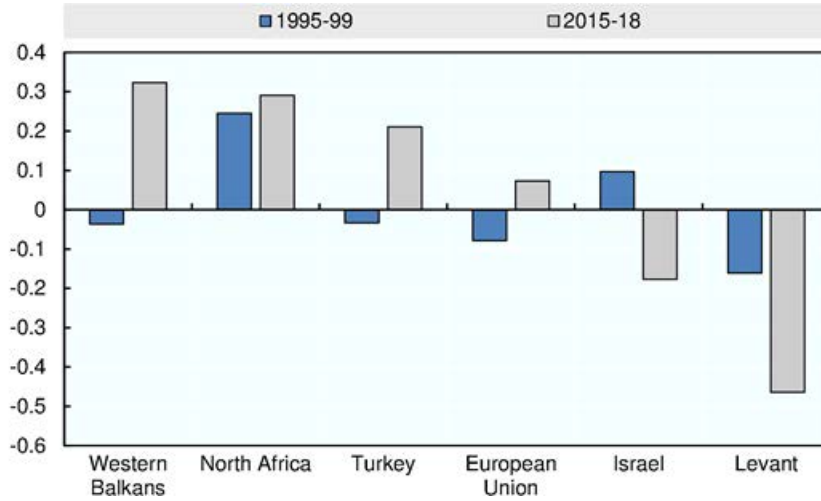


ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير. تشير التسمية "n_ufm" إلى عمليات التصدير إلى خارج الاتحاد من أجل المتوسط، بينما تشير التسمية "ufm" إلى عمليات التصدير داخل الاتحاد من أجل المتوسط. تتوافق T1 و t2 و t3 و t4 و t5 مع الفترات 1999-1995 و 2004-2000 و 2009-2005 و 2014-2010 و 2018-2015 على التوالي. المصدر: حسابات المؤلفين.

شهدت دول غرب البلقان وتركيا وشمال إفريقيا زيادة أكبر في صادراتها من منتجات التصنيع داخل الاتحاد من أجل المتوسط

- بالتركيز على منتجات التصنيع، شهدت دول غرب البلقان وتركيا وشمال إفريقيا تحسناً ملحوظاً في الأداء في الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط على مدار الـ 25 عامًا الماضية (الشكل 1.17).
 - كانت الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط لغرب البلقان وتركيا، وهي دون المعيار النظري في بداية الفترة، أعلى بنسبة 95% و53% على التوالي في نهاية الفترة، وذلك مع التكامل القوي في سلاسل القيمة في الاتحاد الأوروبي الذي بدوره دفع النمو.
 - كانت بلدان شمال إفريقيا الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط أعلى من المعيار النظري في أواخر التسعينيات، من خلال التكامل الجيد في سلاسل القيمة في الاتحاد الأوروبي، كما شهدت السنوات الأخيرة أيضاً تكاملاً أكبر مع تركيا والمشرق ودول الاتحاد من أجل المتوسط في شمال إفريقيا، مما يعكس جزئياً المزيد من التعقيد (أجزاء مجزأة من) في سلاسل القيمة الأوروبية.
 - وشهدت إسرائيل، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الخدمات، تدهوراً تدريجياً في مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير في قطاع التصنيع.
- شهدت بلدان المشرق، التي كان أداءها ضعيفاً مقارنة بالمؤشر المعياري في التسعينيات، تدهوراً كبيراً في أدائها في السنوات الأخيرة.

الشكل 1.17. أداء التصدير لمجموعة أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، والصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط، منتجات التصنيع



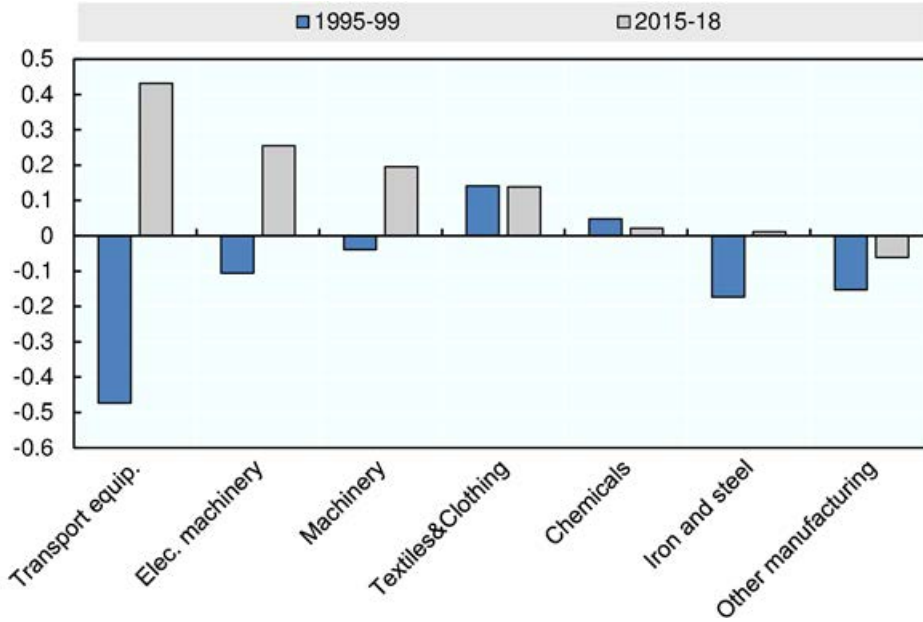
ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير.
المصدر: حسابات المؤلفين.

ظهرت علامات التحسن بالنسبة لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً)، من خلال التكامل في التصنيع عالي القيمة

في أواخر التسعينيات، شكلت منتجات المنسوجات حوالي نصف صادرات أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً) إلى الأعضاء الآخرين في الاتحاد من أجل المتوسط. ومع ذلك، تظهر أحدث البيانات انخفاض منتجات المنسوجات كحصة من إجمالي الصادرات الصناعية بشكل ملحوظ إلى حوالي الربع، على الرغم من أن المنسوجات تظل أكبر منتج مُصدّر من حيث القيمة. فتزايدت المنتجات المصنعة الأخرى تطوراً بشكل أسرع من المنسوجات، وهي معدات النقل والآليات والآلات الكهربائية (انظر أيضاً الشكل 1.1.1 من الملحق).

يُظهر تطور الأداء النسبي الموحد للتصدير بمرور الوقت على مستوى منتج التصنيع التفصيلي في (الشكل 1.18). بينما سجلت منتجات المنسوجات أعلى درجة للمؤشر في بداية الفترة، فقد تم تجاوزها مع مرور الوقت من قبل النقل والآليات والآلات الإلكترونية، حيث تجاوزت الصادرات المبلغ عنها النموذج النظري بنسبة 250% و168% و148% على التوالي.

الشكل 1.18. أداء التصدير حسب قطاع التصنيع، الصادرات البيئية لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقًا)



ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير.
المصدر: حسابات المؤلفين.

أظهرت الصادرات البيئية لمعدات النقل داخل الاتحاد من أجل المتوسط أكبر تحسن مع مرور الوقت. كان أداء الجبل الأسود والمغرب وتونس وتركيا جيدًا بشكل خاص في هذا القطاع: فزادت صادرات معدات النقل، التي كانت تمثل أقل من 5٪ من الصادرات السلعية في هذه البلدان، إلى أكثر من 20٪ بحلول نهاية الفترة. ويبدو أن المغرب على وجه الخصوص قد استفاد بشكل كبير من الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات للاندماج في سلاسل قيمة معدات النقل في الاتحاد الأوروبي، مع التوسع أيضًا في تركيا ومصر. أسست مجموعة "رينو" (Renault) ومجموعة بي أس إيه (PSA) لصناعة السيارات، من بين آخرين، مواقع إنتاج مهمة في المغرب، على سبيل المثال، انظر (Hahn and Auktor, 2017^[4]). وبالمثل، نمت صادرات الآليات والألات الإلكترونية داخل الاتحاد من أجل المتوسط سبعة أضعاف منذ عام 1995 من حيث القيمة، بقيادة المغرب وتركيا وتونس (الشكل 0.1). كما أظهرت البوسنة والهرسك وتركيا وتونس أعلى تحسن في أداء صادراتها لمجموعة واسعة من المنتجات.

يُظهر الأداء النسبي الموحد للتصدير لكل عضو من أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقًا)، الذي تم تقييمه في مجموعة من منتجات التصنيع، درجة كبيرة من التباين. ويظهر (الشكل 1.19)، بالنسبة للمنتجات الزراعية والتعدين وكذلك لست مجموعات فرعية من منتجات التصنيع، مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999، على المحور الأفقي، والمؤشر المقابل للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 على المحور العمودي. لقد حسنت البلدان الواقعة فوق خط 45 درجة أداءها التصديري داخل الاتحاد من أجل المتوسط مع مرور الوقت مقارنة بالمعيار النظري، في حين أن البلدان التي تقع تحت الخط فكانت صادراتها أقل من توقعات نموذج الجاذبية.

حسنت البوسنة والهرسك، ومصر، والمغرب، وتونس، وتركيا نتائجها بشكل كبير. بينما سجل كل من الأردن ولبنان نتائج ضعيفة.

تعد البوسنة والهرسك القوة الرائدة لتكامل غرب البلقان السريع مع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط على مدى العقدين الماضيين. غالبًا ما شهد مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير الخاص بالبوسنة والهرسك أكبر زيادة خلال الفترة الزمنية المحددة، لاسيما في الآلات الإلكترونية.

في الوقت نفسه، ساهمت تونس - وبدرجة أقل مصر والمغرب - على نطاق واسع في زيادة تكامل شمال إفريقيا مع البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من تخصصها في منتجات مختلفة. بينما شهد المغرب وتونس تكاملاً أكبر في قطاعات معدات النقل والآليات والألات الإلكترونية، وشهدت مصر تحسناً كبيراً في المنتجات الكيميائية.

كما تحسن الأداء التصديري لتركيا مع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الآخرين بشكل ملحوظ في جميع قطاعات التصنيع ولا سيما فيما يتعلق بمعدات النقل والآليات والألات الإلكترونية.

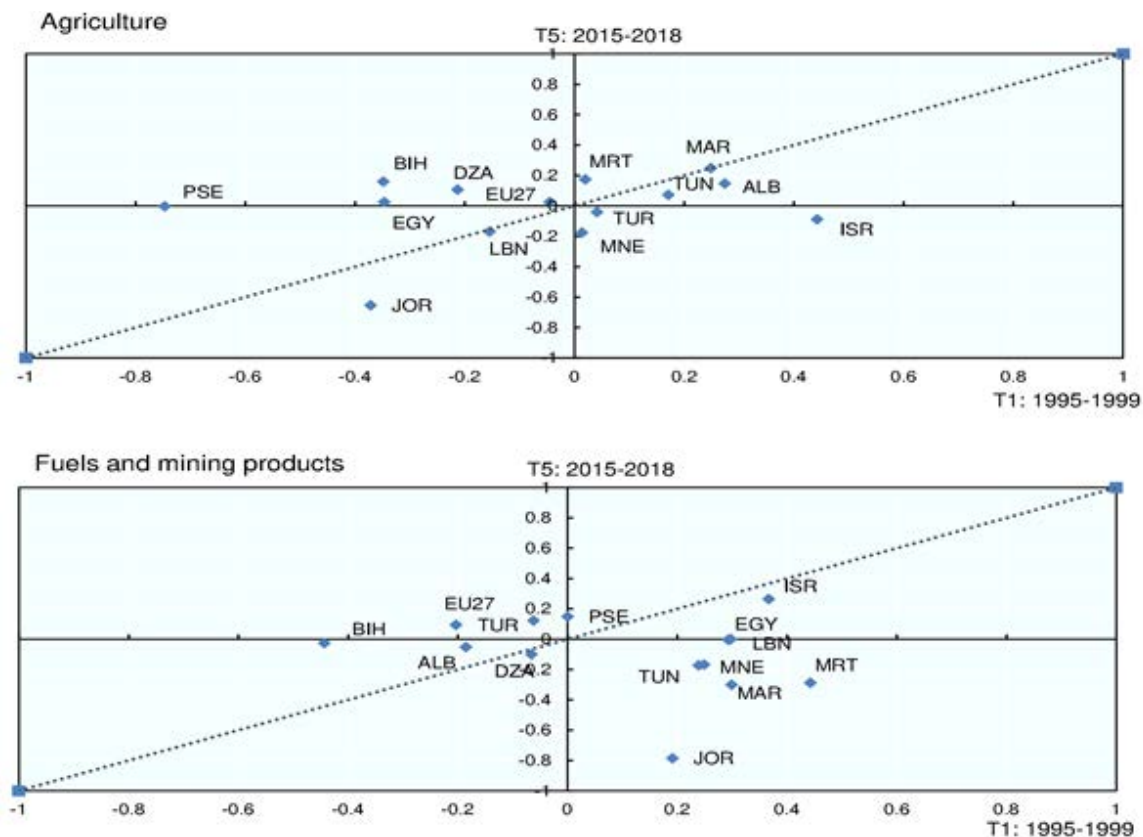
فقد الأردن ولبنان مكاتنتهما على مستوى العديد من منتجات التصنيع بينما كافحت الجزائر وألبانيا لتنويع صادراتهما

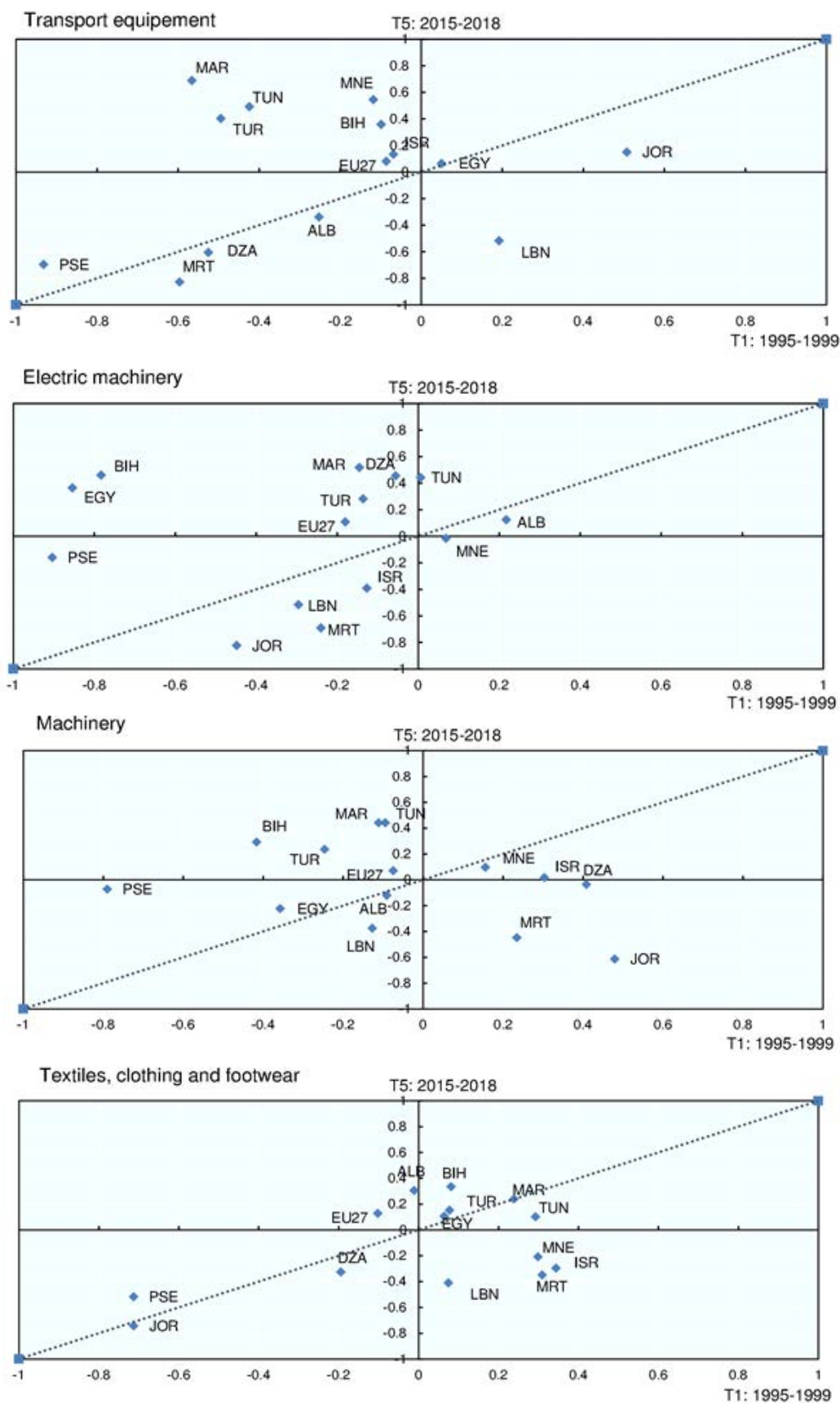
كانت الصادرات المصنعة داخل الاتحاد من أجل المتوسط في الأردن ولبنان أقل من المستوى القياسي في بداية الفترة، وظلت أقل بكثير من المستوى القياسي في السنوات الأخيرة. بلغت الصادرات المصنعة الرئيسية للأردن، وهي *المنتجات الكيميائية*، نصف المستوى المتوقع في 2015-2018، وسجلت معظم المنتجات الأخرى أيضاً نتائج ضعيفة (باستثناء *معدات النقل*) (الشكل 1.9). وبالمثل، شهد لبنان تدهور في الأداء النسبي الموحد للتصدير في جميع منتجات التصنيع.

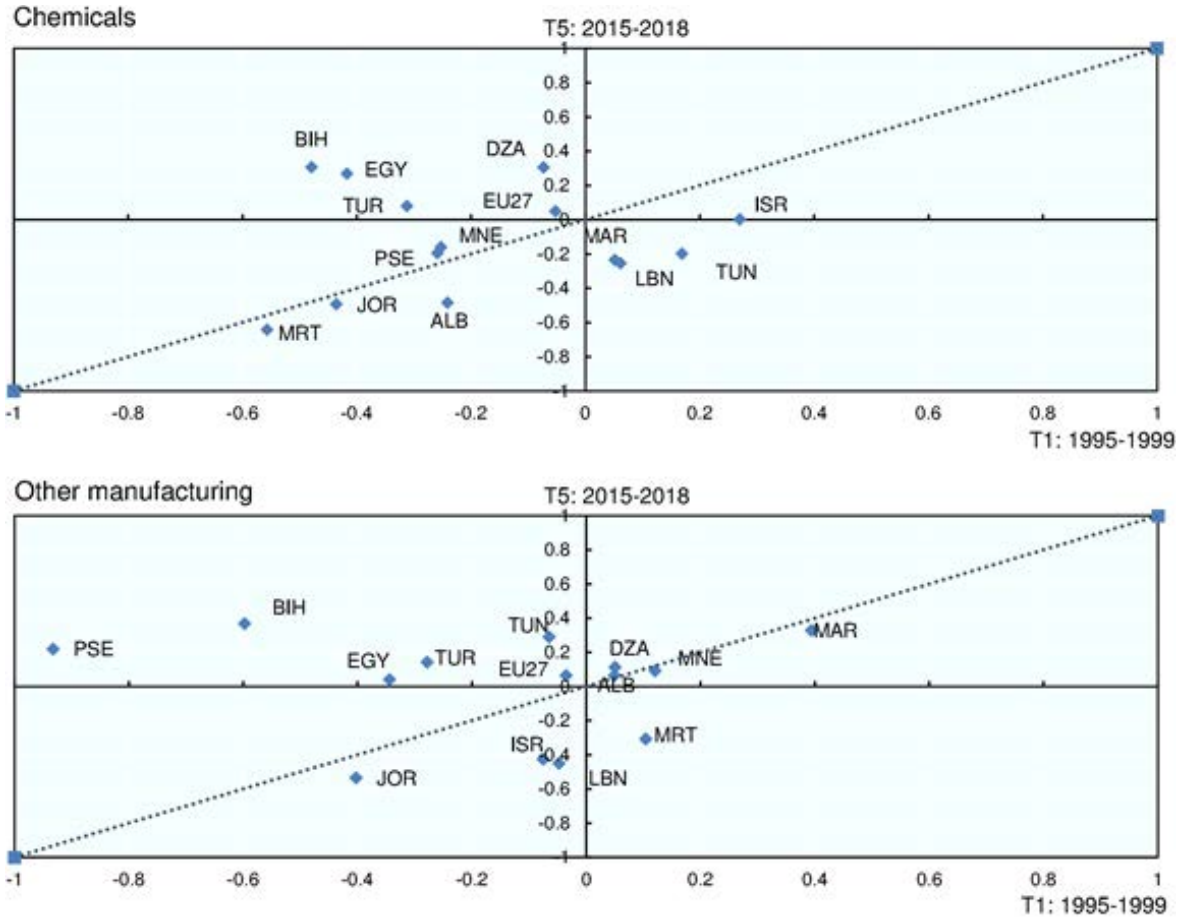
ظلت صادرات الجزائر من *الوقود ومنتجات التعدين*، التي تمثل أكثر من 90٪ من إجمالي الصادرات السلعية، أقل بقليل من المعيار القياسي على مر السنين، مع تغيير طفيف جداً في سلة صادراتها. ومع ذلك، تحسنت صادرات الجزائر من حيث *المنتجات الكيميائية والآلات الإلكترونية* على مر السنين بفضل علاقاتها القوية مع تركيا، على الرغم من أن مستويات الصادرات في هذه المنتجات لا تزال منخفضة للغاية.

منذ أواخر التسعينيات، ظلت صادرات ألبانيا من المنسوجات والملابس والأحذية كحصة من إجمالي الصادرات السلعية مستقرة إلى حد كبير (من 58٪ إلى 60٪)، بينما تحولت غالبية أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الآخرين نحو التصنيع "المتقدم". في الواقع، بعد قطاع المنسوجات هو القطاع الوحيد الذي حسنت فيه ألبانيا أداءها التصديري داخل الاتحاد من أجل المتوسط مع مرور الوقت، متجاوزةً المعيار القياسي بأكثر من 30٪ في الفترة الأخيرة.

الشكل 1.19. التكامل التجاري في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط: هل تنوعت سلات الصادرات؟







ملاحظة: تعرض الرسوم البيانية الأداء النسبي الموحد للتصدير. يعود الرصد الأول للجبل الأسود إلى 2005-09. المصدر: حسابات المؤلفين.

الخلاصة والاعتبارات السياسية

مثلت دول الاتحاد من أجل المتوسط 33٪ من صادرات العالم في عام 2018، والتي شكلت أكثر من 6 تريليون دولار أمريكي من السلع المتداولة، أي أعلى بثلاثة أضعاف من القيمة التي كانت عليها في عام 1996. ومع ذلك، فقد انخفض الوزن العالمي للمنطقة في العقود الأخيرة، ويرجع ذلك إلى تزايد أهمية الاقتصادات الناشئة في التجارة العالمية.

في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، يتم تنظيم التجارة بين الشمال والجنوب، فضلاً عن التجارة فيما بين الجنوب، من خلال اتفاقات التجارة في السلع. في حين أن أهمية التجارة في الخدمات معترف بها من قبل الأطراف وتنعكس في اتفاقات إقليمية محددة مثل اتفاقية أغادير التجارية (والمفاوضات الثنائية الجارية ولكن لم يتم إنفاذها بعد، على سبيل المثال المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والاتحاد الأوروبي وتونس)، تنظم اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان فقط التجارة في الخدمات.

إن تطلع دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى تقليل العقبات القائمة أمام التجارة وتلبية المعايير العالمية في الإجراءات الحدودية يتجلى في التحسين العام للمؤشرات التي تقيس تيسير التجارة. لكن على الرغم من إحراز التقدم على وجه العموم، إلا أن الاختلافات بين الشاطئين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط لا تزال جديرة بالملاحظة.

اكتسبت السوق البينية للاتحاد من أجل المتوسط أهمية، على الرغم من توضعها، بمرور الوقت، وذلك من حيث التجارة في المنتجات النهائية والتجارة في السلع الوسيطة، فضلاً عن التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية. يؤكد تحليل الأداء التصديري لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط (من خلال مقارنة صادراتها المبلغ عنها بمعياري تم إنشاؤه من خلال نموذج الجاذبية للتجارة) هذا الاتجاه: فيشكل عام، تعتبر التجارة السلعية بين دول الاتحاد من أجل المتوسط متوافقة مع المستويات التي يتوقعها نموذج الجاذبية للتجارة أو أعلى منها، كما أن التكامل داخل المجموعة قد تسارع منذ بداية عملية برشلونة.

لوحظ أكبر تقدم في التجارة الإقليمية في السلع، التي تم قياسها بنسبة الصادرات الإقليمية البينية للاتحاد من أجل المتوسط بالنسبة للصادرات الإقليمية المصدرة إلى خارج الاتحاد من أجل المتوسط، في المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط في الساحل الجنوبي وغرب البلقان. ويؤكد تقييم إمكانات التصدير أيضاً على ما يلي:

- اندمجت دول غرب البلقان ومنطقة شمال أفريقيا الفرعية وتركيا بشكل أوثق مع بقية الاتحاد من أجل المتوسط.
 - في المقابل، بقيت الصادرات من دول المشرق وإسرائيل المصدرة إلى باقي دول الاتحاد من أجل المتوسط أقل من التوقعات النظرية بنسبة 50% و20% على التوالي.
 - على الرغم من أن دول الاتحاد من أجل المتوسط مدمجة عموماً بشكل جيد في مجموعتها الفرعية (على سبيل المثال داخل البلقان، وداخل شمال إفريقيا) ومع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك إمكانات غير مستغلة للتوسع التجاري بين مجموعات فرعية محددة - وأبرزها دول غرب البلقان مع إسرائيل والمشرق، وإسرائيل مع المشرق ودول شمال إفريقيا.
- أصبحت الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط أكثر تنوعاً وتعقيداً في العقود الأخيرة. فارتفعت حصة السلع المصنعة، مما قلل من أهمية صادرات النفط ومنتجات التعدين، بينما ظلت صادرات المنتجات الزراعية مستقرة بمرور الوقت. ويؤكد تحليل الأداء التصديري النسبي على مستوى المنتج النمط العام ولكنه يسلط الضوء أيضاً على عدم التجانس المثير للاهتمام بين مختلف البلدان ومجموعات المنتجات:
- تمكنت تونس وتركيا والبوسنة والهرسك من الابتعاد عن صادراتها التقليدية (الزراعة والمنسوجات) وتتفوق الآن على المستويات المعيارية للصادرات لمجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك معدات النقل والآلات الإلكترونية.
 - في المقابل، يبدو أن الأردن ولبنان قللاً من تصدير العديد من المنتجات إلى بقية دول الاتحاد من أجل المتوسط.
 - لأن صادرات الجزائر وألبانيا مركزة بشكل كبير في قطاعين (التعدين والمنسوجات، على التوالي)، فإن أداء البلدين أسوأ من إمكانات التصدير المعيارية في معظم المنتجات الأخرى.

يكشف تحليل التكامل عبر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية عن تطورات إيجابية. إذ ارتفعت مساهمة اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط في صادرات الاتحاد الأوروبي بشكل مطرد منذ عام 2005. وفي الوقت نفسه، فإن تكامل اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط في سلاسل القيمة الجنوبية غير متجانس، ولكنه إيجابي بشكل خاص بالنسبة للمغرب. زادت إسرائيل وتركيا حصتهما من القيمة المضافة في صادرات كل من المغرب وتونس. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من عدم وجود اتفاقات تكامل اقتصادي تستهدف الخدمات، فقد ساهم قطاع الخدمات في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 سابقاً) بشكل مكثف في التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية أكثر من القطاعات الأخرى. (كانت مساهمة الخدمات المقدمة من دول الاتحاد من أجل المتوسط في القيمة المضافة لصادرات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة متواضعة).

تشير النتائج إلى العديد من المبادرات السياسية التي يمكن لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط في الساحل الجنوبي وغرب البلقان تنفيذها لإطلاق العنان لإمكانات التجارة غير المستغلة في المنطقة والاستفادة من الفوائد الناتجة عن التكامل الإقليمي:

- تعزيز التعاون الحدودي مع البلدان المجاورة، كما يتجلى في مؤشرات تبسيط التجارة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى النهوض بأمنية الإجراءات التجارية للحد بشكل أكبر من تكاليف التجارة الحالية. تعد البنية التحتية المحسنة للنقل، التي تمت مناقشتها في الفصل 3 من هذا التقرير، أمراً بالغ الأهمية أيضاً لخفض تكاليف التجارة، حيث أن وقت النقل وتكاليف التجارة مع البلدان المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمناطق الفرعية في المشرق حالياً يمكن أن تكون رادعة للشركات التي تتصور بدء أو توسيع أنشطتها التصديرية. تسمح البنية التحتية الأفضل للنقل أيضاً للشركات في المناطق الريفية والنائية بالتربط بشبكات الإنتاج الوطنية والدولية.
 - تعزيز الوصول إلى التمويل لدعم تدويل الشركات. يجب أن يؤدي تطوير القطاع المالي في دول جنوب وشرق البحر المتوسط إلى تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (انظر الفصل 2).
 - إن تحسين البيئة العامة للتجارة، بما في ذلك التعاون التنظيمي والبنية التحتية والوصول إلى التمويل، يخلق الظروف المواتية ولكن يمكن أن يظل غير فعال في غياب التنوع الصناعي. لذلك، يجب أن تستمر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في تشجيع وتيسير التنوع الصناعي، حيث يبدو أن إمكانات التجارة غير المستغلة بين بلدان الجنوب ترجع إلى عروض الإنتاج المحدودة أو غير الكافية.
 - تعزيز التعاون بشأن الأنظمة التجارية، بما في ذلك اعتماد اتفاقات أكثر طموحاً بشأن التجارة في الخدمات وتوحيد الإجراءات المشتركة مثل اعتماد قواعد المنشأ المشتركة. يجب أن يكون تيسير التجارة في السلع والخدمات عبر المنطقة الأورومتوسطية مصحوباً بخطة عمل ملتزمة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية على الأجور والعمالة والاختلالات الإقليمية داخل البلدان.
- أخيراً، تعد الإحصاءات السليمة والموثوقة بها ضرورية لتوجيه تصميم السياسات التجارية الفعالة ولرصد تنفيذها وتأثيرها، الأمر الذي يمكن أن يضمن بدوره الاستخدام الفعال والمستهدف للموارد الاستراتيجية القيمة. حالياً، تفتقر العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في الساحل الجنوبي إلى الإحصاءات اللازمة لتقييم قدرتها على الاستفادة من الاتجاهات الكبرى للعملة والرقمنة من أجل تحسين قدرتها التنافسية الدولية. على وجه الخصوص، إلى جانب الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الاتحاد من أجل المتوسط،

يعتبر المغرب وتونس فقط مدرجين في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي أداة إحصائية أساسية لدعم السياسات التي تساعد البلدان على الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. وهذا يسلط الضوء على أهمية تسريع جهود دول الاتحاد من أجل المتوسط الرامية إلى تطوير ومواءمة بياناتها مع المعايير الدولية.

المراجع

- Dadakas et al (2020), "Examining the trade potential of the UAE using a gravity model and a Poisson pseudo maximum likelihood estimator", Vol. Journal of International Trade & Economic Development 29 (5): 619-646,, <https://doi.org/10.1080/09638199.2019.1710551>. [7]
- Hahn and Auktor (2017), *he effectiveness of Morocco's industrial policy in promoting a national automotive industry*, " Discus, German Development Institute, <https://ideas.repec.org/p/zbw/diedps/272017.html>. [5]
- OECD (2017), "Making trade work for all", *OECD Trade Policy Papers*, No. 202, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/6e27effd-en>. [1]
- Rodrik (2018), *What Do Trade Agreements Really Do?*, *Journal of Economic Perspectives* 23 (2):73-90,, <http://>, <https://drodrik.scholar.harvard.edu/publications/what-do-trade-agreements-really-do>. [3]
- Santos and Tenreyro, (2006), "The Log of Gravity," *Review of Economics and Statistics* 88 (4):641–658,, https://www.jstor.org/stable/40043025?seq=1#metadata_info_tab_contents. [6]
- UNESCWA (2019), *Towards modernisation of the Pan-Arab Free Trade Area Agreement*, United Nations Organization, Economic and Social Commission for Western Asia,, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1901034.pdf>. [4]
- WTO (2007), *World Trade Report: Six Decades of Multilateral Cooperation, What Have we Learnt?*, WTO, https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtr07_e.htm. [2]

الملحق أ. أشكال وجداول إضافية

جدول الملحق 1.ب.1 الاتفاقات التجارية النافذة في المنطقة الأورومتوسطية

الأعضاء	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	نوع الاتفاق	الهدف	الاتفاق
اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب				
مصر والأردن والمغرب وتونس	2007	اتفاق التجارة الحرة	السلع	اتفاقية أغادير
الجزائر * ومملكة البحرين، ومصر والعراق والأردن ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وليبيا والمغرب وسلطنة عمان والسلطة الفلسطينية*؛ وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن	1998	اتفاق التجارة الحرة	السلع	اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFT)
الاتفاقات الثنائية بين الشمال والجنوب				
	2005	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي والجزائر
	2004	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي ومصر
	2007	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية ومصر
	2000	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
	1993	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية وإسرائيل
	2002	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي والأردن
	1993	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية والأردن

الأعضاء	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	نوع الاتفاق	الهدف	الاتفاق
	2003	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي ولبنان
	2007	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية ولبنان
	2000	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي والمغرب
	1999	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية والمغرب
	1997	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية
	1999	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية والسلطة الفلسطينية
	1998	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي وتونس
	2005	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية وتونس
	1996	اتحاد جمركي	السلع	الاتحاد الأوروبي وتركيا
	1992	اتفاق التجارة الحرة	السلع	رابطة التجارة الحرة الأوروبية وتركيا
	2008	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الاتحاد الأوروبي وألبانيا
	2003	اتفاق التجارة الحرة	السلع	البوسنة والهرسك وتركيا

الأعضاء	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	نوع الاتفاق	الهدف	الاتفاق
	2010	اتفاق التجارة الحرة	السلع	الجبل الأسود وتركيا
الاتفاقات الثنائية بين بلدان الجنوب				
	2007	اتفاق التجارة الحرة	السلع	مصر وتركيا
	1997	اتفاق التجارة الحرة	السلع	إسرائيل وتركيا
	2006	اتفاق التجارة الحرة	السلع	المغرب وتركيا
	2005	اتفاق التجارة الحرة	السلع	السلطة الفلسطينية وتركيا
	2005	اتفاق التجارة الحرة	السلع	تونس وتركيا
الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات الثنائية لغرب البلقان				
ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مولدوفا والجبل الأسود وكوسوفو **؛ مقدونيا الشمالية وصربيا.	2007	اتفاق التجارة الحرة	السلع	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (CEFTA) لعام 2006
	2006 (السلع) 2009 (الخدمات)	اتفاق التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي	السلع والخدمات	الاتحاد الأوروبي وألبانيا
	2008 (السلع) 2015 (الخدمات)	اتفاق التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي	السلع والخدمات	الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك
	2008 (السلع) 2010 (الخدمات)	اتفاق التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي	السلع والخدمات	الاتحاد الأوروبي والجبل الأسود

* إن الجزائر والسلطة الفلسطينية طرفين في اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA). ومع ذلك، لا يزال الإخطار الرسمي من قبل الأطراف إلى منظمة التجارة العالمية غير متوفر. ** هذا التصنيف لا يخل بالموافق المتعلقة بالوضع، ويتمشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 99/1244 والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو. يتبع الجدول ممارسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق ببلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

المصدر: قاعدة بيانات اتفاقات التجارة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية،
https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

الملحق الجدول 2.1. دول الاتحاد من أجل المتوسط: شركاء التصدير الرئيسيون في أعوام 1997 و2006 و2018

أربعة شركاء تجاريين رئيسيين (الصادرات) مليون دولار أمريكي. عالمي = أي شريك في العالم؛ الاتحاد من أجل المتوسط = شركاء الاتحاد من أجل المتوسط فقط

		1997		2006		2018	
		عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط
البلدان	تركيا	1.27	0.01	9.03	0.87	52.74	البوسنة والهرسك
	الولايات المتحدة الأمريكية	2.01	0.01	10.04	4.32	79.14	تركيا
	مكادونيا الشمالية	3.63	1.27	12.65	10.04	325.43	الجبل الأسود
	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	128.72	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
			128.72	704.40	704.40	2194.9	2194.9
البلدان	البرازيل	746.62		1892.29		1837.06	مصر
	تركيا	810.92	59.51	3579.05	387.80	2127.96	تونس
	الولايات المتحدة الأمريكية	2221.85	94.27	14856.77	451.41	3467.91	تركيا
	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	8384.27	810.92	28686.86	1864.36	20366.14	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
			8384.27	28686.86	28686.86	20366.14	20366.14
البوسنة والهرسك	سويسرا			64.57	7.13	195.81	مصر
	الولايات المتحدة الأمريكية			122.85	7.71	242.02	تركيا
	صربيا			452.52	9.33	834.58	الجبل الأسود
	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة			2686.95	2686.95	5241.52	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
							5241.52

1997				2006				2018				
عالمي		الاتحاد من أجل المتوسط		عالمي		الاتحاد من أجل المتوسط		عالمي		الاتحاد من أجل المتوسط		
مصر	مستودعات القمح	194.92	ليبيا	69.59	الولايات المتحدة الأمريكية	1195.31	الأردن	249.22	المملكة العربية السعودية	1551.38	الأردن	506.38
	إسرائيل	327.85	تركيا	96.64	الهند	1392.30	سوريا	255.56	تركيا	1866.52	لبنان	668.10
	الولايات المتحدة الأمريكية	447.23	إسرائيل	327.85	مناطق حرة الاتحاد	1602.99	تركيا	362.74	الإمارات العربية المتحدة	2740.61	تركيا	1866.52
	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	1660.63	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	1660.63	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	4657.09	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	4657.09	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	7622.87	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	7622.87
إسرائيل	اليابان	1029.85			الهند	1289.33			هونغ كونج	4190.00		
	هونغ كونج	1183.24	الأردن	20.05	هونغ كونج	2776.11	مصر	126.31	الصين	4794.38	الأردن	71.54
	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	6237.38	مصر	54.88	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	13061.36	الأردن	136.65	الولايات المتحدة الأمريكية	16781.29	مصر	112.18
	الولايات المتحدة الأمريكية	7215.08	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	6237.38	الولايات المتحدة الأمريكية	17956.97	تركيا	821.05	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	17628.20	تركيا	1916.51
							الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	13061.36	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	17628.20	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	17628.20
الأردن	الهند	139.50	تركيا	29.54	مناطق حرة	390.73	لبنان	75.09	العراق	707.48	لبنان	118.10
	العراق	156.79	لبنان	41.81	الهند	396.68	إسرائيل	132.24	المملكة العربية السعودية	764.67	مصر	143.73
	المملكة العربية السعودية	167.65	سوريا	47.56	العراق	633.37	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	170.03	مناطق حرة	962.26	السلطة الفلسطينية	194.29
	مناطق أخرى غير محددة	184.54	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	131.06	الولايات المتحدة الأمريكية	1298.88	سوريا	268.81	الولايات المتحدة الأمريكية	1768.38	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	253.09
لبنان	الولايات المتحدة الأمريكية	38.56	الأردن	24.82	سوريا	175.74	الأردن	84.23	سوريا	205.38	الأردن	85.69
	الإمارات العربية المتحدة	57.68	تركيا	26.62	الإمارات العربية المتحدة	176.21	تركيا	102.35	المملكة العربية السعودية	212.45	تركيا	127.15
	المملكة العربية السعودية	96.89	سوريا	37.61	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	276.84	سوريا	175.74	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	385.38	سوريا	205.38
	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	156.75	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	156.75	سويسرا	450.99	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	276.84	الإمارات العربية المتحدة	457.39	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	385.38
السلطة الفلسطينية	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	1.68	تركيا	0.28	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	2.64	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	2.64	المملكة العربية السعودية	21.01	تركيا	7.76
	الأردن	8.18	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	1.68	الجزائر	3.48	الجزائر	3.48	الإمارات العربية المتحدة	26.41	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	13.03
	المملكة العربية السعودية	19.60	الأردن	8.18	الأردن	22.97	الأردن	22.97	الأردن	73.95	الأردن	73.95
	إسرائيل	369.68	إسرائيل	369.68	إسرائيل	326.57	إسرائيل	326.57	إسرائيل	967.46	إسرائيل	967.46

		1997		2006		2018	
المنطقة	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط		عالمي		الاتحاد من أجل المتوسط	
		عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط
الشرق الأوسط		9.80	0.31	64.76	0.04	142.53	1.01
	روسيا	25.79	0.41	186.38	0.06	306.40	1.79
	نيجيريا	36.30	1.27	525.55	3.77	506.10	35.87
	اليابان	233.02	233.02	548.04	525.55	698.32	506.10
البحر المتوسط							
	غير متوفرة			5.23	1.77	36.55	15.27
	غير متوفرة			23.22	5.23	40.18	15.29
	غير متوفرة			138.61	23.22	110.09	36.55
الغرب				379.70	379.70	205.17	205.17
	الولايات المتحدة الأمريكية	164.71	39.93	243.92	54.96	767.91	173.72
	اليابان	259.12	40.43	286.56	92.04	1102.25	189.25
	الهند	386.13	130.32	540.05	121.06	1379.69	591.58
الشرق							
	الاتحاد الأوروبي	2777.36	2777.36	9175.75	9175.75	19494.13	19494.13
	المملكة المتحدة						
البحر المتوسط							
	الهند	152.96	37.75	262.67	121.32	393.62	184.89
	مناطق أخرى	169.14	59.28	309.26	188.05	466.53	393.62
	غير محددة	257.10	257.10	620.70	620.70	673.61	466.53
الغرب							
	ليبيا	4044.12	4044.12	9032.63	9032.63	10553.41	10553.41
	الاتحاد الأوروبي						
	المملكة المتحدة						
الشرق							
	مناطق أخرى	1004.21	304.46	2966.96	709.35	3900.32	2031.74
	محددة	2027.13	315.95	3237.61	1020.70	8306.52	3055.56
	الولايات المتحدة الأمريكية	2056.55	391.51	5061.33	1529.16	8350.70	3900.32
البحر المتوسط							
	روسيا	13135.38	13135.38	49035.00	49035.00	85253.89	85253.89
	الاتحاد الأوروبي						
	المملكة المتحدة						

1997		2006		2018	
الاتحاد الأوروبي	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي
	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي	الاتحاد من أجل المتوسط	عالمي
	روسيا 33592.78	مصر 7272.94	روسيا 86404.78	المغرب 12657.40	159948.1
	سويسرا 54752.58	إسرائيل 11238.40	104428.2	إسرائيل 15137.87	4
	الولايات المتحدة 124235.48	تركيا 22483.54	9	تركيا 57709.54	217846.0
	الاتحاد الأوروبي 1185122.1	الاتحاد الأوروبي 1185122.1	280855.0	الاتحاد الأوروبي 2751057.94	8
	والمملكة المتحدة 4	والمملكة المتحدة 14	0	والمملكة المتحدة 94	407022.5
			2751057.94		8
					3740502.90
					90

ملاحظة: تعود بيانات الجزائر لعام 2018 فعلياً إلى عام 2017؛ وتعود بيانات السلطة الفلسطينية لعام 1997 فعلياً إلى عام 2000؛ وتعود بيانات موريتانيا لعام 1997 فعلياً إلى عام 2000، وتعود بيانات عام 2006 فعلياً إلى عام 2007، وبيانات عام 2018 فعلياً إلى عام 2017. يُستخدم مصطلح "مناطق أخرى غير محددة" عندما تكون المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها إلى الأمم المتحدة بشأن تعيين الشريك غير معروفة للبلد أو في حالة حدوث خطأ في تعيين الشريك. لا ترسل الدولة المبلغة للأمم المتحدة تفاصيل الشريك التجاري في هذه الحالات المحددة. وفقاً للأمم المتحدة، يقوم البلد المبلِّغ أحياناً بذلك لحماية معلومات الشركة. المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

الجدول 3.أ.1 تطور الحصة في إجمالي الصادرات حسب الدولة منذ 2005 أو 2018 أو آخر عام

↓ يشير إلى تراجع الحصة من إجمالي الصادرات منذ عام 2005.

↗ يشير إلى زيادة إيجابية في الحصة من إجمالي الصادرات منذ عام 2005.

↑ يشير إلى زيادة إيجابية كبيرة في الحصة من إجمالي الصادرات منذ عام 2005.

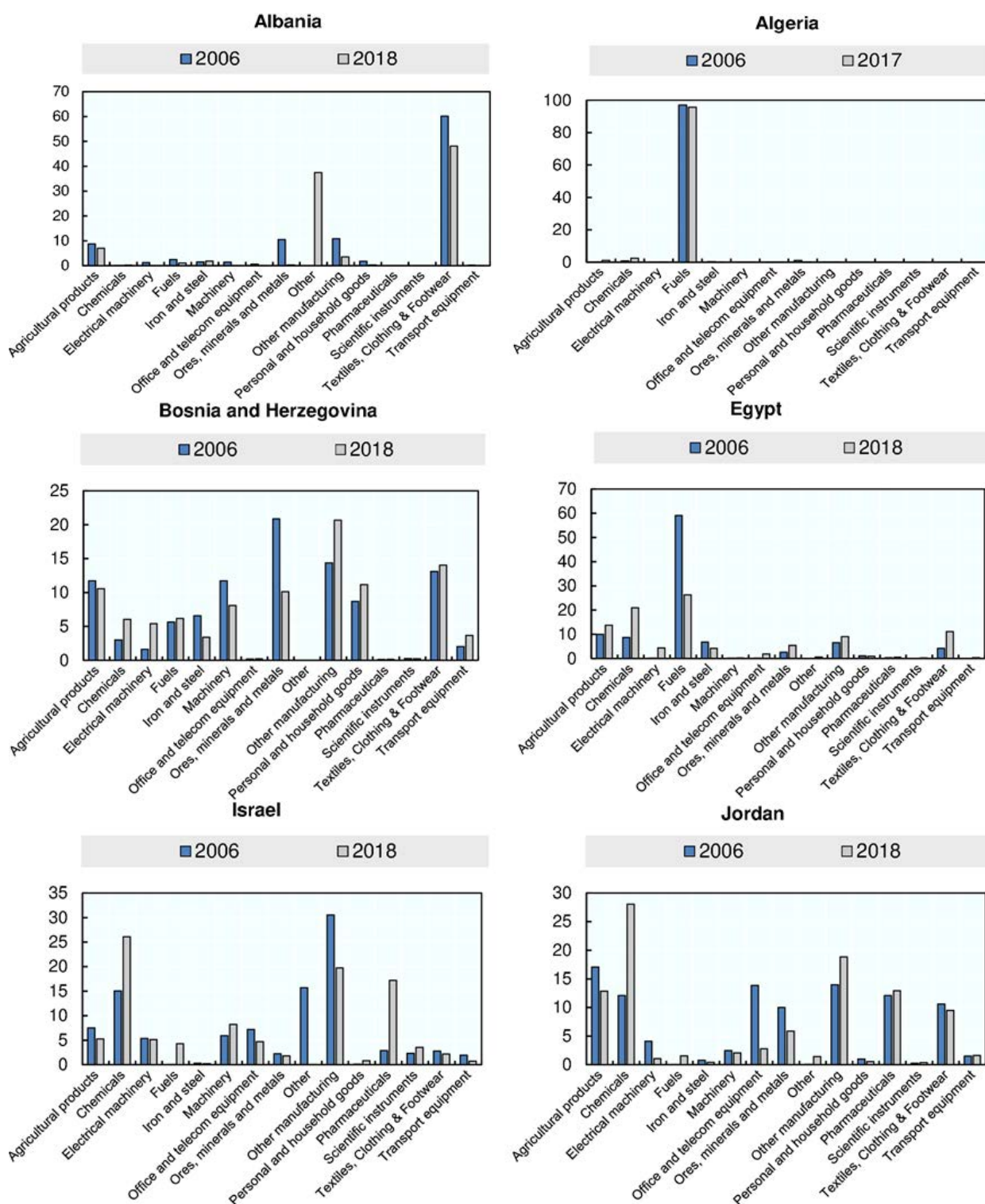
Importers	Exporters												
	Morocco	Albania	BiH	Algeria	Egypt	Israel	Jordan	Lebanon	Montenegro	Mauritania	P.A	Tunisia	Turkey
Morocco		↗	↗	↗	↗	↗	↗	↗	↓	↓	↗	↗	↗
Albania	↓		↗	↗	↓	↗	↓	↗	↑	↓	n/a	↓	↓
BiH	↗	↓		↓	↗	↗	↓	↗	↑	↓	n/a	↗	↗
Algeria	↗	↓	↗		↑	↗	↓	↗	↓	↓	↓	↗	↗
Egypt	↓	↗	↗	↗		↓	↗	↗	↓	↓	↓	↓	↗
Israel	n/a	↓	↓	n/a	↗		↓	n/a	↓	↗	↓	n/a	↗
Jordania	↓	↓	↗	↗	↗	↓		↓	↓	↗	↗	↗	↗
Lebanon	↗	↗	↗	↗	↗	↓	↗		↓	↓	↗	↗	↗
Montenegro	↗	↗	↗		↗	↗	n/a	↓		n/a	n/a	↗	↗
Mauritania	↗	↗	↗	↗	↗	↓	↗	↗	n/a		↗	↗	↗
P.A	↗	n/a	↗	n/a	↓	n/a	↗	n/a	n/a	n/a		↗	↗
Tunisia	↓	↗	↓	↑	↗	↓	↓	↗	↓	↗	↓		↗
Turkey	↗	↓	↑	↗	↑	↗	↗	↓	↑	↗	↗	↗	

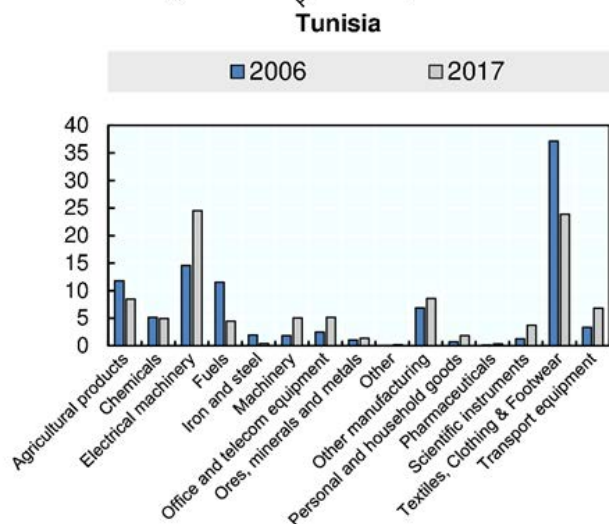
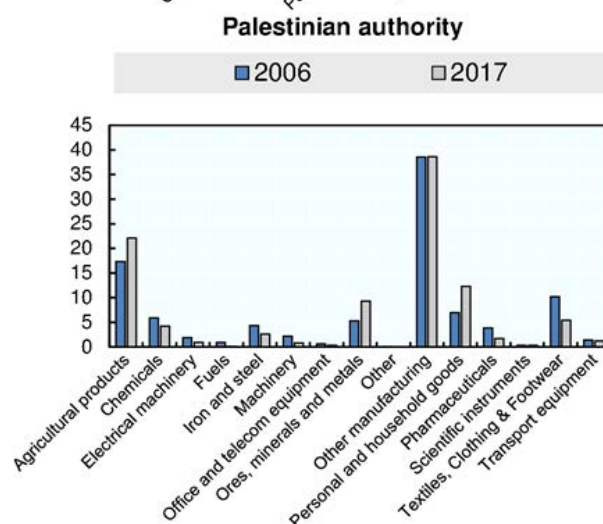
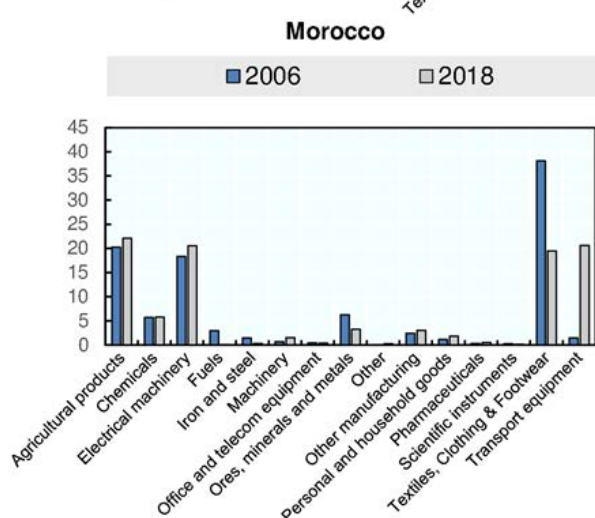
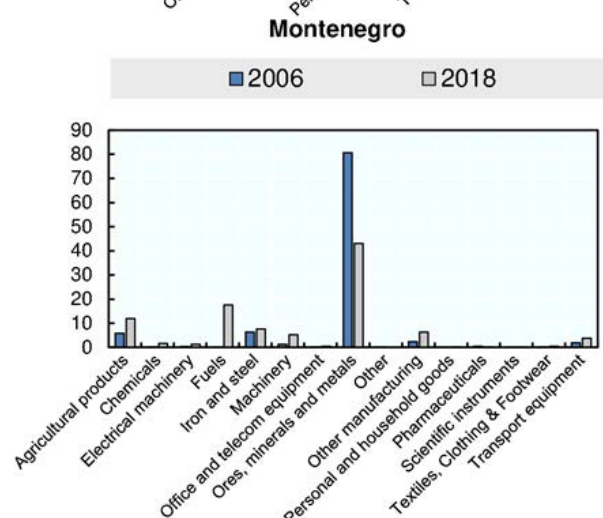
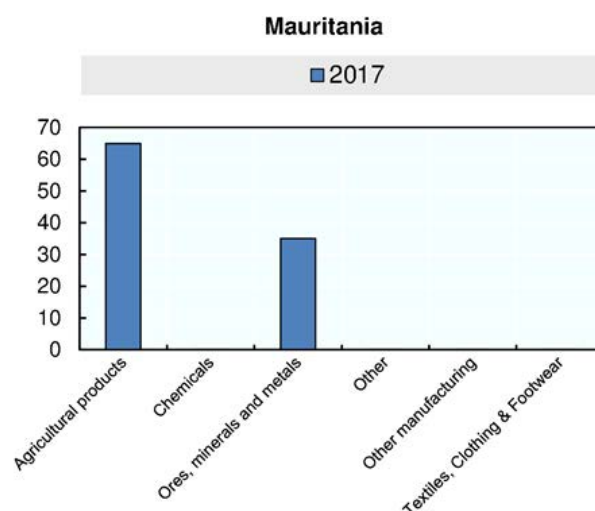
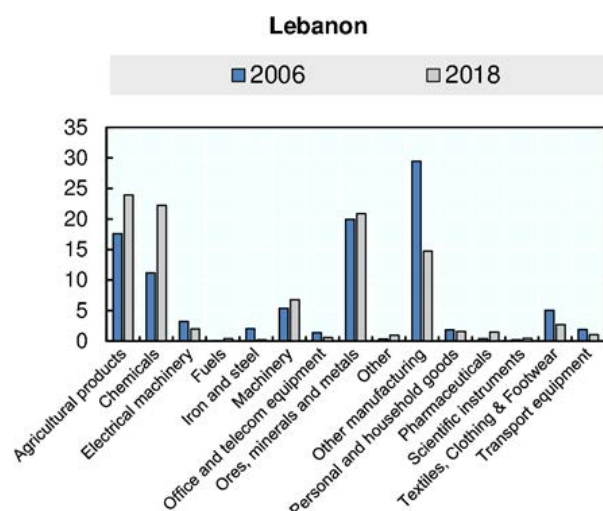
ملاحظة: إن آخر عام للجزائر هو 2017.

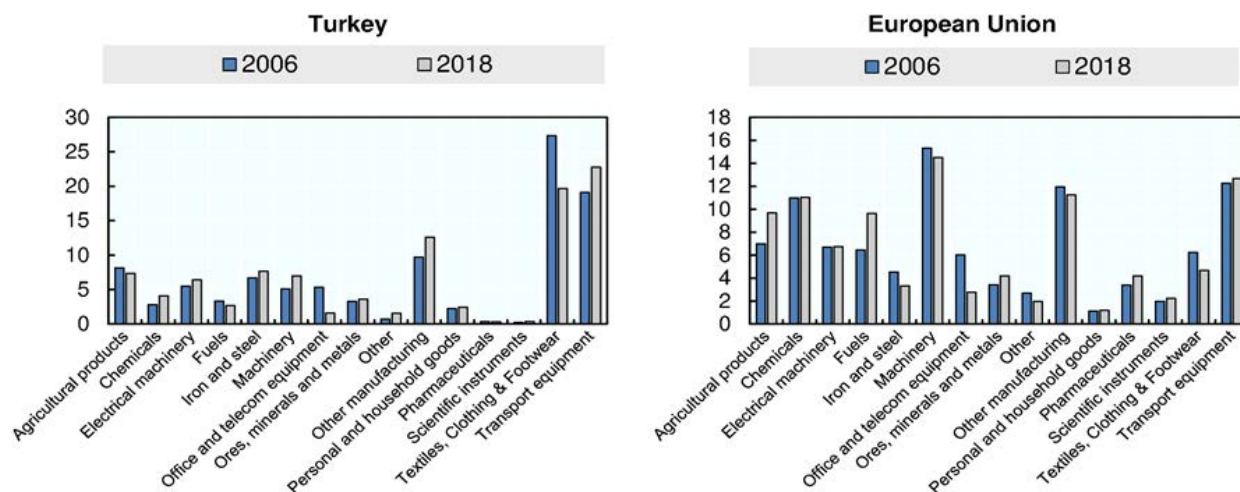
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

الشكل 1.أ.1 الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط، حسب نوع السلع (باستثناء الصادرات البينية للاتحاد الأوروبي)

الحصة في إجمالي التجارة حسب نوع السلعة (%)







ملاحظة: إن البيانات المتعلقة بموريتانيا غير متوفرة أو لا تذكر لمعظم القطاعات وهي تعود إلى عام 2006
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org>

الملحق ب. نموذج الجاذبية للتجارة: الاستراتيجية التجريبية

يستند تحليل الأداء التصديري الذي تم إجراؤه للفصل إلى المقارنة بين مستويات التجارة المبلغ عنها وتوقعات نموذج الجاذبية الهيكلية، والتي تعمل كمستويات معيارية. يستند نموذج الجاذبية للتجارة على مبدأ أن التجارة الدولية بين بلدين تتناسب طرديًا مع ناتج حجمهما وتتناسب عكسًا مع الاحتكاكات التجارية بينهما. تم وضع الأساس النظري الرئيسي لـ "الجاذبية الهيكلية" في بحث أندرسون وفان وينكوب (2003) الرائد، والذي يوسع إطار الجاذبية الأساسي أو "السادج" ليس فقط لأحجام السوق وتكاليف التجارة الثنائية، ولكن أيضًا، وبشكل حاسم، ليشمل تكاليف التجارة عبر جميع الشركاء التجاريين المحتملين (يشار إليها باسم "المقاومة متعددة الأطراف").

ينبغي التأكيد على أن الهدف من التمرين الخاص بهذا الفصل هو إيجاد النموذج الذي يتمتع بأعلى قوة تنبؤية للتدفقات التجارية، وليس التحقيق في العوامل المحددة للتجارة. لأغراض هذا التمرين، تعتبر صادرات البلد i إلى البلد j معتمدة على:

- حجم كل بلد، مقتبس من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (المستمد من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي والسلطات الوطنية)؛
- مجموعة من متغيرات تكلفة التجارة، بما في ذلك المسافة الثنائية، والتواصل، واللغة المشتركة، والعملة المشتركة، ووجود علاقة استعمارية، في أي وقت من الماضي، (جميعها مستمدة من قاعدة بيانات الجاذبية لمركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية)؛
- ضوابط إضافية لسياسة التجارة، بما في ذلك عضوية منظمة التجارة العالمية (لكل من المصدر والمستورد)، فضلاً عن عضوية الاتحاد الأوروبي ووجود اتفاق تجاري إقليمي. إن جميع البيانات مستمدة من قاعدة بيانات الجاذبية لمركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية للسنوات 1995-2015 واستكملت بمعلومات من منظمة التجارة العالمية ومن مجموعة بيانات تصميم الاتفاقات التجارية (معهد منظمة التجارة العالمية) للسنوات 2016-2018.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين المبلغين والشركاء السوريين لحساب الخصائص الأخرى الخاصة بالبلد التي يمكن رصدها أو لا، والتي يمكن أن تؤثر على التجارة الثنائية، باعتبارها بديل لشروط المقاومة متعددة الأطراف الخارجية والداخلية، على التوالي¹.

تم اختبار مجموعة من أربعة نماذج، تم تقديرها إما عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS) أو عبر مقتر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى (PPML)، من أجل العثور على نموذج القياس الأمثل:

$$\log(X_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 \text{size}_{it} + \beta_2 \text{size}_{jt} + \beta_3 \text{trade costs}_{ij} + \text{trade agreements}_{ijt} + \varepsilon_{ijt} \quad [1] \text{ OLS}$$

$$\log(X_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 \text{size}_{it} + \beta_2 \text{size}_{jt} + \beta_3 \text{trade costs}_{ij} + \text{trade agreements}_{ijt} + d_i + d_j + d_t + \varepsilon_{ijt} \quad [2] \text{ OLS}$$

$$X_{ijt} = \exp(\beta_0 + \beta_1 \text{size}_{it} + \beta_2 \text{size}_{jt} + \beta_3 \text{trade costs}_{ij} + \text{trade agreements}_{ijt}) * \varepsilon_{ijt} \quad [3] \text{ PPML}$$

$$X_{ijt} = \exp(\beta_0 + \beta_1 \text{size}_{it} + \beta_2 \text{size}_{jt} + \beta_3 \text{trade costs}_{ij} + \text{trade agreements}_{ijt} + d_i + d_j + d_t) * \varepsilon_{ijt} \quad [4] \text{ PPML}$$

إذ يشير X_{ijt} إلى صادرات البلد i إلى البلد j في العام t .

تُستخدم مجموعة بيانات لوحية تغطي حوالي 200 دولة مصدرة وجميع شركائها التجاريين للأعوام الممتدة من 1995 إلى 2018 بهدف تقدير معاملات نموذج الجاذبية. يتم الحصول على الصادرات الثنائية، المبلغ عنها بالدولار الأمريكي الاسمي، من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد". كما تم استخدام عينة مجموعة البيانات الكاملة لتقدير معاملات الانحدار (بدلاً من أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط فقط)، باستخدام متوسطات خمس سنوات لكل من التدفقات المبلغ عنها والمتوقعة من أجل تقليل أخطاء القياس والتنبؤ.

يعرض جدول الملحق 1.ب.1 نتائج الانحدارات المسجلة لتوجيه اختيار النموذج المعياري.

الجدول الملحق 1.ب.1. اختيار النموذج لإجمالي الصادرات السلعية - نتائج الانحدار

	المربعات الصغرى العادية		مقدّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى	
	(1)	(2)	(3)	(4)
المسافة	-1.267*** (0.005)	-1.584*** (0.005)	-0.549*** (0.003)	-0.600*** (0.002)
الناتج المحلي الإجمالي للبلد المبلّغ	1.176*** (0.002)	0.405*** (0.012)	0.784*** (0.001)	0.576*** (0.006)
الناتج المحلي الإجمالي للبلد الشريك	0.830*** (0.002)	0.676*** (0.012)	0.776*** (0.001)	0.537*** (0.007)
الاتصال	1.074*** (0.026)	0.791*** (0.023)	0.589*** (0.008)	0.512*** (0.006)
اللغة المشتركة	0.814*** (0.010)	0.783*** (0.011)	0.392*** (0.006)	0.172*** (0.005)
الرابط الاستعماري	1.311*** (0.029)	1.018*** (0.027)	-0.023** (0.010)	0.317*** (0.007)
العملة المشتركة	0.720*** (0.032)	0.577*** (0.028)	0.023** (0.010)	-0.146*** (0.008)
اتفاق التجارة الحرة	0.644*** (0.012)	0.641*** (0.011)	0.280*** (0.007)	0.525*** (0.005)
عضوية منظمة التجارة العالمية (لكلا البلدين)	0.406*** (0.008)	0.314*** (0.013)	0.142*** (0.009)	0.174*** (0.009)
عضوية الاتحاد الأوروبي (لكلا البلدين)	-0.140*** (0.028)	-0.764*** (0.026)	-0.079*** (0.010)	0.366*** (0.009)
الترصّدات	582,310	582,310	582,327	582,327
مربع معامل الارتباط R2	0.611	0.719	0.855	0.924
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ	42,867	183,184	3,291	1,967
البلد المبلّغ والشريك وتأثيرات السنة الثابتة	لا	نعم	لا	نعم

ملاحظة: يشار إلى مستويات الأهمية على النحو التالي * لـ 10٪ و ** لـ 5٪ و *** لـ 1٪. تم الإبلاغ عن مربع معامل الارتباط pseudo R2 لماكفادن بالنسبة لمواصفات مقدّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى (PPML).

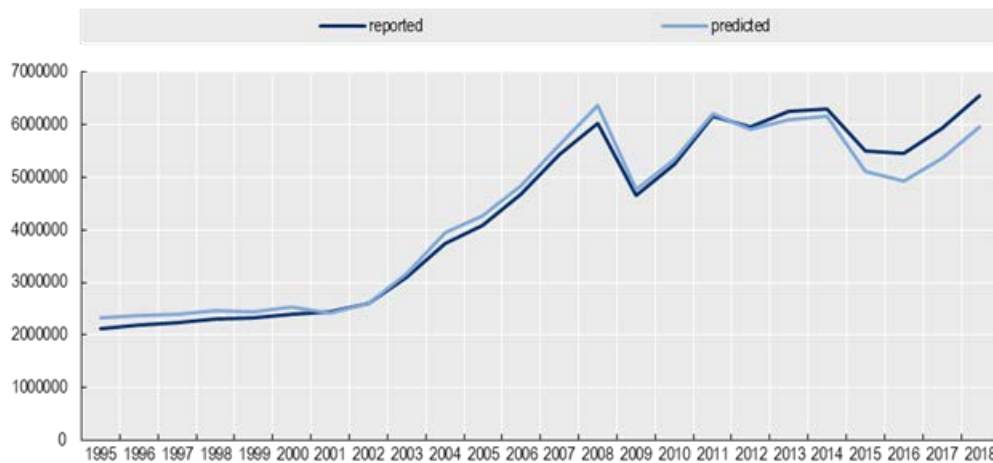
يمثل النموذج 1، الذي تم تركيبه من خلال المربعات الصغرى الخطية، مواصفات الجاذبية "السانجة" (لأنه لا يأخذ في الاعتبار شروط المقاومة المتعددة الأطراف) ويوفر تقديرات أساسية للمعاملات، والتي تتماشى في الغالب مع أدبيات التجارة التجريبية. إن النموذج 2 مماثل للنموذج 1 ولكنه يتضمن التأثيرات الثابتة للبلد المبلّغ والشريك باعتبارها بديل لشروط المقاومة الخارجية والداخلية متعددة الأطراف، على التوالي. كما يتم أيضًا تضمين التأثيرات الثابتة للسنة في النموذج 2. إن النموذج 3 و 4 متساوي مع النموذج 1 و 2، ولكن يتم تقديره عبر مقدّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى (PPML). يُعتبر مقدّر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى متفوقًا على نطاق واسع على المربعات

الصغرى العادية في إعداد نموذج الجاذبية هذا، لأنه يقدم تقديرات معامل غير متحيزة في وجود عدم تغاير المرونة ويسمح بوجود تدفقات تجارية صفرية (Santos and Tenreyro, 2006^[5]). تمثلياً مع الأدبيات ذات الصلة، يعد حجم المعاملات أصغر بكثير في مقدر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى من إصدار المربعات الصغرى العادية لأي نموذج معين (انظر (Dadak et al, 2020^[6]). يبدو أن النموذج 4، الذي تم تقديره بواسطة مقدر بواسون لشبه الأرجحية الكبرى ويتضمن مجموعة كاملة من التأثيرات الثابتة، هو النموذج المفضل، سواء بالنسبة لقدرته التنبؤية الفائقة (فهو يقدم أدنى خطأ في جذر متوسط التربيع، أو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ) وللتوافق مع نظريته والمعايير المعقولة اقتصادياً. بموجب هذه الموصفات، يؤدي وجود اتفاق التجارة الحرة إلى زيادة الصادرات بنسبة 69% (exp 1- (0.525))، بينما يضيف الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي زيادة أخرى بنسبة 44%². ومع ذلك، لا يبدو أن العملة المشتركة لها تأثير إيجابي على الصادرات الثنائية³.

كاختبار متانة، تم تقدير الواردات بواسطة النموذج المفضل، والتي يُعتبر الإبلاغ عنها أفضل بسبب تحصيل الرسوم الجمركية. كانت التغييرات في المعاملات المقدرة ضئيلة. وبهدف تقليل فجوات البيانات إلى الحد الأدنى، يتم استخدام الواردات المتطابقة لصد الصادرات المفقودة المبلغ عنها في عملية المقارنة هذه.

يظهر شكل الملحق 1.ب.1. الصادرات المبلغ عنها لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط (بالمقارنة مع جميع شركائهم التجاريين) جنباً إلى جنب مع تنبؤات مواصفات الجاذبية المفضلة (النموذج 4). بشكل عام، يناسب النموذج البيانات جيداً. ومن المثير للاهتمام، أن الصادرات المبلغ عنها تجاوزت باستمرار تنبؤات النموذج للسبع السنوات الأخيرة. إن هذه النتيجة مدفوعة بشكل أساسي بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي، والتي تفوقت بشكل كبير على المؤشر المعياري في الفترة الماضية. كانت الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة 15% من المستويات المتوقعة في عام 1995، ووصلت إلى إمكاناتها الكاملة بقرابة عامي 2006-2007، وكانت أعلى بنسبة 20% تقريباً من المستويات المتوقعة في عام 2018. كما تجاوزت دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توقعات نموذجها في السنوات الأخيرة نظراً لأن صادراتها لا تمثل سوى 5% من إجمالي تدفقات الاتحاد من أجل المتوسط، فإن وزنها في الإجمالي محدود.

شكل الملحق 1.ب.1. إجمالي الصادرات السلعية المتوقعة والمبلغ عنها لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، 1995-2018



المصدر: حسابات المؤلفين.

الأداء التصديري النسبي والأداء النسبي الموحد للتصدير

بمجرد اختيار نموذج الجاذبية الأمثل، يتم حساب الأداء التصديري النسبي على أنه النسبة بين الصادرات الفعلية والمتوقعة للبلد i إلى البلد j :

$$\text{الأداء التصديري النسبي } ij = \text{الصادرات الفعلية } i / \text{الصادرات المتوقعة } ij$$

بعد ذلك، لتسهيل عملية تفسير النتائج، يتم حساب مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير (SREP)⁴ على النحو التالي:

$$\text{الأداء النسبي الموحد للتصدير} =$$

$$(\text{الأداء التصديري النسبي } ij - 1) / (\text{الأداء التصديري النسبي } i + 1)$$

يتراوح مؤشر الأداء النسبي الموحد للتصدير بين (-1 و1). يشير الأداء النسبي الموحد للتصدير الإيجابي إلى وجود تجارة ثنائية مبلغ عنها أعلى مما توقعه النموذج، مما يعني أن الصادرات قد حققت بالفعل (أو تجاوزت) الأداء المتوقع. ويشير الأداء النسبي الموحد للتصدير السلبي إلى أنه وفقاً للنموذج، يمكن للدولة المصدرة أن توسع تجارتها مع شريك معين.

من أجل تقليل كل من أخطاء القياس في البيانات المبلغ عنها وأخطاء التنبؤ، يتم استخدام متوسطات الخمس سنوات للقيم المبلغ عنها والمتوقعة من أجل حساب مؤشرات الأداء التصديري النسبي.

الملحق ج. المجموعات السلعية

يستند تحليل تدفقات التجارة السلعية في الفصل إلى مجموعات سلعية متوافقة مع التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التفتيح 3 (SITC rev.3)، وهو تصنيف إحصائي قائم على المنتج يُستخدم على نطاق واسع للتحليل الاقتصادي.

يتم تقسيم إجمالي السلع الكلية إلى أربع مجموعات رئيسية من المنتجات، وهي *المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود والتعدين ومنتجات التصنيع وغيرها*. كما يتم تصنيفها أيضًا إلى منتجات أكثر تفصيلاً، وفقاً للهيكل الهرمي التالي:

المستوى	الوصف	التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التفتيح 3
0	إجمالي السلع	جميع المنتجات التي يشملها التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التفتيح 3 التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأبواب 0 و 1 و 2 و 4 ناقص الأقسام 26 و 27 و 28
1	المنتجات الزراعية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الباب 3 والأقسام 27 و 28 و 68
1	منتجات الوقود والتعدين	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأقسام 27 و 28 و 68
2	- الخامات والمعادن والفلزات	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الباب 3
2	- الوقود	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأبواب 5 و 6 و 7 و 8 باستثناء القسم 68
1	منتجات التصنيع	التصنيف الموحد للتجارة الدولية القسم 67
2	- الحديد والصلب	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الباب 5 باستثناء القسم 54
2	- المواد الكيميائية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية القسم 54
2	- المواد الصيدلانية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأقسام 71 و 72 و 73 و 74
2	- الآليات	التصنيف الموحد للتجارة الدولية القسمين 75 و 76
2	- معدات المكاتب والاتصالات	التصنيف الموحد للتجارة الدولية القسم 77
2	- الآلات الكهربائية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية القسمين 78 و 79
2	- معدات النقل	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأقسام 26 و 65 و 84 و 85
2	- المنسوجات والملابس والأحذية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأقسام 81 و 82 و 83
2	- السلع الشخصية والمنزلية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية القسم 87
2	- الأجهزة العلمية	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأقسام 61 و 62 و 63 و 64 و 66 و 69
2	- الصناعات الأخرى	88 و 89
1	- أخرى	التصنيف الموحد للتجارة الدولية الأقسام 91 و 93 و 96 و 97

تعليقات ختامية

- ¹ أكثر من 6 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 (قاعدة بيانات كومتريد).
- ² منظمة التجارة العالمية (2018)، تقرير وقائي: اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطة ("اتفاقية أغادير") بين مصر والأردن والمغرب وتونس [الموقعين]: تقرير من إعداد الأمانة، <https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/COMTD/RTA11-1.pdf&Open=True>.
- ³ https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/countries/detailed-country-information/turkey_en
- ⁴ أبرمت تركيا اتفاقات تجارية ثنائية مع ألبانيا والبوسنة والهرسك ومصر وإسرائيل والجبل الأسود والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس (انظر الملحق 1.1، الجدول 1.1).
- ⁵ برنامج التدابير غير التعريفية التابع لمركز التجارة الدولية <https://ntmsurvey.intracen.org/ntm-survey-data/country-analysis/>
- ⁶ تغطية برنامج التدابير غير التعريفية التابع لمركز التجارة الدولية للبلد وتاريخ نشر الدراسة الاستقصائية: مصر (2016)، الأردن (2018)، المغرب (2012)، السلطة الفلسطينية (2015)، تونس (2014).
- ⁷ مزيد من المعلومات حول التدابير غير التعريفية: [International Classification of Non-Tariff Measures](https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/policy/glossary/terms/sap_en)
- ⁸ https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/policy/glossary/terms/sap_en
- ⁹ <https://www.oecd.org/industry/ind/tiva-2018-flyer.pdf>
- ¹⁰ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS): الأهداف والتغطية والضوابط: https://www.wto.org/english/tratop_E/serv_e/gatsqa_e.htm.
- ¹¹ قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية <https://ilostat.ilo.org>
- ¹² بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.
- ¹³ تغطي قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة 36 قطاعاً صناعياً فريداً
- ¹⁴ يشير مصطلح "دول الاتحاد الأوروبي 28 سابقاً" إلى 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة.
- ¹⁵ القيمة المضافة بالأسعار الأساسية. المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)، أيلول/ديسمبر 2018..
- ¹⁶ يُعرف هذا المؤشر أيضاً باسم/مكانيات/التصدير في أدبيات التجارة التجريبية.
- ¹⁷ يتم أيضاً تضمين البلد المبلغ والشركاء الصوريين لحساب الخصائص الأخرى الخاصة بالبلد التي يمكن رصدها أو لا، والتي يمكن أن تؤثر على التجارة الثنائية. يصف الملحق 1. ب. مواصفات نموذج الجاذبية المستخدمة في هذا التمرين بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في التحليل.
- ¹⁸ توصل (Antràs and de Gortari (2020) في "جغرافيا سلاسل القيمة العالمية" إلى أن مرونة التدفقات التجارية إلى المسافة أكبر بكثير للسلع النهائية من المدخلات الوسيطة.

¹⁹ يمكن حساب الأداء النسبي الموحد للتصدير على أنه (مؤشر الأداء التصديري -1) / (مؤشر الأداء التصديري +1). يتراوح المؤشر بين (-1 و1). يشير الأداء النسبي الموحد للتصدير الإيجابي إلى وجود تجارة ثنائية تم الإبلاغ عنها أعلى مما توقعه النموذج، بينما يشير المؤشر السلبي إلى عكس ذلك. انظر الملحق B.1 للحصول على مزيد من التفاصيل.

¹ تجسد المقاومة الخارجية متعددة الأطراف حقيقة أن صادرات الدولة تعتمد على الاحتكاكات التجارية عبر جميع المقاصد الممكنة، وليس فقط على التكاليف التي تواجهها عند استهداف مستورد معين. وبالمثل، فإن المقاومة الداخلية متعددة الأطراف تجسد حقيقة أن واردات الدولة تعتمد على تكاليف التجارة عبر جميع الموردين المحتملين.

² نظرًا لأن الجهات الصورية ليست حصرية، يكون اتفاق التجارة الحرة دائمًا 1 عندما يكون الاتحاد الأوروبي هو 1، وبالتالي يقيس الأخير التأثير الهامشي للانتماء إلى الاتحاد الأوروبي نظرًا لوجود اتفاق تجاري نافذ.

³ من المعروف أن اتجاه وأهمية تأثير العملة المشتركة على التجارة حساسان للغاية لمجموعة التأثيرات الثابتة المستخدمة. انظر، من بين أمور أخرى، ماير وآخرون (2018).

⁴ بناءً على تدوين مؤشر إمكانات التصدير الموحد، كما هو موثق في Benedictis و Vicarelli (2005).

2 التمويل

يمكن أن يحقق التكامل المالي الإقليمي فوائد متعلقة بالنمو طويلة الأجل، لا سيما من خلال زيادة تدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا وتنويع المخاطر. يتناول هذا الفصل التكامل المالي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. ويقر التحليل بأن تحقيق كامل الفوائد المستمدة من الانفتاح المالي ممكن فقط في ظل وجود سياسات رامية إلى تعزيز الأسواق المالية المحلية والأطر التنظيمية والاحترازية. فيحظى ذلك بأولوية في المناطق دون الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان، والتي تتميز بمستويات منخفضة نسبياً من التنمية المالية. ويمكن لهذه المناطق أن تجني الفوائد المستمدة من التنفيذ الأكثر صرامة لمعاهدات الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وغيرها من تدفقات الاستثمار دون الإقليمية. وتمثل التحويلات تدفقاً هاماً يرد إلى جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والتي تستفيد بشكل كبير من إنشاء أطر رسمية لعملية لتحويل الأموال.

- تختلف التنمية المالية اختلافاً كبيراً عبر بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط وكذلك داخل المناطق الفرعية. ويُعد تعزيز الأسواق المالية المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول غرب البلقان خطوة ضرورية للاستفادة بشكل كامل من مكاسب التكامل المالي مع البلدان الأخرى في المنطقة.
- لا تزال القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر عالية في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما في بعض أنشطة الخدمات. ومن حيث القيود العابرة للحدود، تُظهر أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا درجات أعلى بكثير من المعوقات مقارنة بالمناطق الفرعية الأخرى في الاتحاد من أجل المتوسط. إن القيود المفروضة على قطاعي التصنيع والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالملكية الأجنبية للأسهم، تعد مسؤولة بشكل كبير عن هذه الفجوات.
- تعد دول الاتحاد الأوروبي، داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، المرسل والمتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك إمكانات كبيرة غير مستغلة داخل منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان وبين المنطقتين الفرعيتين، التي تتشاطر تدفقات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعد اختراق البنوك الأجنبية حديث العهد نسبياً في الدول الأعضاء في جنوب وشرق الاتحاد من أجل المتوسط. فاتبعت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل المغرب والأردن سياسات التكامل المصرفي الرامية إلى تعزيز اختراق البنوك العابرة للحدود. وفي ظل إطار احترازي كلي مناسب ومصمم لمواجهة الآثار غير المباشرة، يمكن للتكامل المصرفي زيادة كفاءة واستقرار البنوك المحلية وتعزيز تحويل رأس المال.
- تمثل التحويلات تدفقاً هاماً يرد إلى جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنها مصدر مهم للدخل. إلا أن تكلفة إرسال التحويلات لا تزال مرتفعة، وتشير التقديرات إلى أن جزءاً كبيراً من التحويلات يتم إرساله عبر قنوات غير رسمية. فمن شأن التعاون الدولي أن يسهل إنشاء أطر عملية لإرسال التحويلات من خلال القنوات الرسمية الموصى بها، وذلك بهدف تجنب الخسائر المتكبدة في إطار القنوات غير الرسمية. كما يساهم التشجيع على استخدام القنوات الرسمية لإرسال التحويلات في زيادة الوعي المالي.
- يتطلب رصد التدفقات المالية على مستوى الاتحاد من أجل المتوسط جمع بيانات موثوقة ومتسقة. فهناك نقص في البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قواعد البيانات الدولية لعدد من البلدان في المنطقة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب البلقان. إن زيادة التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة، مثل فريق العمل التابع للجنة الاستثمار في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمعني بإحصاءات الاستثمار الدولي، يمكن أن يعزز توافر البيانات وإمكانية مقارنتها.

إن التكامل المالي هو العملية التي يحصل من خلالها الوكلاء الاقتصاديون على فرص متساوية للوصول إلى الأسواق المالية إقليمياً أو عالمياً. تزود الأسواق المالية المتكاملة المشاركين بمجموعة واحدة من القواعد، بالإضافة إلى الوصول المتساوي إلى الأدوات المالية، والمعاملة المتساوية داخل السوق (Baele et al., 2004[1]). تشمل ميزات التكامل المالي زيادة التدفقات المالية الدولية وتقارب أسعار الأصول في البلدان والاختراق الأجنبي في القطاع المصرفي. ويمكن أن تتخذ التدفقات المالية الدولية أشكالاً مختلفة، فتشير تدفقات رأس المال عادةً إلى تدفقات الأسهم والديون لأغراض الاستثمار، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظة الأجنبي والإقراض المصرفي. كما تشمل الأنواع الأخرى من التدفقات المالية الدولية التحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية.

إن عملية التكامل المالي مدفوعة رسمياً بإزالة القيود العابرة للحدود، مثل القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى مواءمة الأنظمة المالية. وقد نوقش تأثير التكامل المالي باستفاضة في الأدبيات الاقتصادية. تشير البحوث التجريبية إلى أن التكامل له تأثير إيجابي على النمو طويل الأجل، لا سيما من خلال تدفقات رأس المال الأكبر والأكثر كفاءة، ولكن تعتبر العلاقة غير خطية، كما ظلت هذه الفوائد موضع خلاف إلى حد ما (OECD, 2011[2]). يمكن أن يؤدي التكامل إلى زيادة حجم الأسواق المالية، مما يسمح بتطور وفورات الحجم؛ ويرتبط ذلك بانخفاض التكاليف وزيادة السيولة وتقاسم المخاطر من خلال تنويع الحافظة الاستثمارية (European Commission, 2018). يعد خفض التكاليف والمخاطر وتحسين الوصول إلى رأس المال مفيداً لكل من المستثمرين والمقرضين، ويمكن أن يسهل تخصيصاً أكثر إنتاجية لرأس المال الاستثماري عن طريق زيادة فرص الاستثمار. وتسمح إزالة الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية للشركات والمستثمرين باختيار المنصات والاستثمارات الأكثر إنتاجية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تدفقات رأس المال الواردة إلى الأسواق الجديدة. أبرزت الأدلة الحديثة الفوائد الإنتاجية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات نقل التكنولوجيا (Fons-Rosen et al, 2018[3]).

يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة من التكامل من خلال زيادة حجم عملياتها، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والربحية (African Development Bank, 2010[4]). في القطاع المصرفي، يمكن أن يؤدي الاختراق الأجنبي إلى تحسين كفاءة وجودة خدمات القطاع المصرفي المحلي، وذلك من خلال زيادة المنافسة ونقل المعرفة (Agénor, 2001[5]).

منذ التسعينيات، طرأت زيادة كبيرة على تدفقات رأس المال الواردة إلى الاقتصادات الناشئة، لا سيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، من حيث الحجم وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 2014[7]); (OECD, 2018[6]). ساهمت زيادة رأس المال الأجنبي، من خلال تعميق رأس المال ونقل التكنولوجيا، في نمو إمكانات البلدان المتلقية. إن زيادة فرص الحصول على التمويل الميسور أمر مفيد بشكل خاص في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تكافح أكثر من غيرها في الحصول على رأس المال.

التحديات المتمثلة في التكامل المالي

قد يؤدي الترابط المتزايد للأسواق المالية إلى مضاعفة انتقال عدم الاستقرار عبر الحدود (OECD, 2012[8]). أظهرت البحوث وجود ارتباط بين تدفقات رأس المال، خاصةً تدفقات الحافظات والتدفقات المصرفية والأزمات المالية، لا سيما إذا حدث التحرير قبل إزالة التشوهات المتعلقة بالسياسات وقبل أن تتطور الأسواق والمؤسسات المحلية والقدرة الإدارية للسلطات الاحترازية بما يكفي من أجل توليد الثقة في سير التمويل الأجنبي في اتجاهات إنتاجية (Eichengreen, 2001[9]). ومن الأمثلة على ذلك الأزمة المصرفية المكسيكية عام 1994، التي أعقبت خصخصة البنوك والتحرير المالي للبلاد (Graf, 1999[10]) والأزمة المصرفية في التسعينيات في فنلندا ودول الشمال الأوروبي الأخرى، حيث اتهم تحرير حساب رأس المال بأنه أحد العوامل الحاسمة التي أدت إلى الأزمة (Herrala, 2020[11]). ومع ذلك، فإن بعض الدراسات والبحوث التجريبية عبر البلدان التي تستخدم مقاييس التكامل الفعلي أو التدابير الدقيقة للتكامل القانوني، لم تتمكن من العثور على دليل قوي يثبت أن تحرير حساب رأس المال في حد ذاته يزيد من التعرض للأزمات المالية (Kose et al, 2006[12]).

كما تشكل المخاطر السياسية تحدياً للتكامل المالي. على سبيل المثال، شهدت اقتصادات شمال إفريقيا انعكاساً مفاجئاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع انتشار الأزمة المالية لعام 2008، كما عانت من ضغوط إضافية ناجمة عن ثورات الربيع العربي وعدم اليقين السياسي الذي أعقب ذلك.

قد تؤثر تدفقات رأس المال الكبيرة الناتجة عن التكامل المالي على رصيد الحساب الجاري للبلد. في أوروبا الوسطى، في السنوات التي سبقت الأزمة المالية لعام 2008، أدت زيادة التدفقات المصرفية إلى حدوث فقاعة ائتمان وأسعار أصول، والتي أدت بدورها إلى تفاقم العجز والديون (World Bank, 2014[7]). لا تستلزم تدفقات رأس المال الكبيرة تلقائياً تفاقم عجز الحساب الجاري، حيث يمكن مواجهته بمتغيرات أخرى في ميزان المدفوعات، مثل تدفقات رأس المال إلى الخارج (في شكل استثمارات في الخارج من قبل المقيمين) أو تغييرات

في احتياطات العملات الأجنبية. ويمكن لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاحترازية المعاكسة للدورة الاقتصادية، عند إجرائها بشكل مناسب، أن تساعد الاقتصاد على تجنب تزايد العجز أو الديون. وهذا يؤكد على ضرورة بلورة سياسات الانفتاح المالي ورصدها.

وهناك شواغل أخرى خاصة بتكامل الأسواق المالية للاقتصادات الناشئة والنامية مع الأسواق المالية الأكثر تقدماً. كما ذكر سابقاً، يمكن للبلدان ذات الأسواق الرأسمالية الأقل نمواً أن تجني فرصاً استثمارية جديدة من الأسواق المتكاملة (European Commission, 2018^[13]). في دراسة تأثير التنمية المالية على تخصيص رأس المال الاستثماري في البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة من عام 1980 إلى عام 2014، وجد ماركوني وأبر (2017) أن الأنظمة المالية الأقل تطوراً تخصص تدفقات رأس المال بأقل كفاءة من الأنظمة المالية المتطورة. علاوةً على ذلك، في سياقات التنمية المالية المنخفضة، وُجد أن التراكم السريع لرأس المال (بمعنى آخر، تدفقات رأس المال المتزايدة بسرعة) تؤدي إلى تدهور كفاءة تخصيص للأنظمة المعنية.

باختصار، قد لا يتطور تحرير الأسواق المالية في غياب السياسات الكلية والاحترازية والتنظيمية السليمة إلى النتيجة المثلى أو الفعالة (Baele et al., 2004^[1]). ففي الوقت الحالي، يتحرك التكامل المالي والعولمة بوتيرة أسرع بكثير من التنظيم والمواءمة المالية العالمية. نظراً لأن المشرعين الوطنيين لا يزالون الفاعلين الرئيسيين في صياغة الأنظمة المالية المحلية، فمن الضروري أن تشارك الاقتصادات في اعتماد معايير محددة دولياً مصممة لتعزيز تقارب الأطر وتسهيل الشفافية.

رصد التكامل المالي

ما من مقياس معياري لقياس التكامل المالي عبر البلدان، على الرغم من أن الأدبيات في هذا المجال غالباً ما تبحث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في سياق الاتحاد من أجل المتوسط، يركز التحليل على ثلاث مجالات: (1) مؤشرات التنمية المالية، (2) المؤشرات المتعلقة بالاستثمار، (3) البيانات المتعلقة بالتحويلات التي تشكل تدفقات مالية مهمة إلى داخل الاقتصادات النامية (يسلط حجمها وتواترها الضوء على مدى توفر وجودة البنى التحتية التي تسمح بتدفق التحويلات). يوضح الجدول 2.1 المؤشرات الستة التي تم التعمق بها في هذا الفصل.

تمثل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تدفقات ضخمة لرأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط ودول غرب البلقان. ويمكن أن تساهم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في التكامل المالي، وذلك من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية (انظر المؤشر F1 أدناه)، ولكنها في حد ذاتها ليست مؤشراً على التنمية أو التكامل المالي، وبالتالي لم يتم أخذها في الاعتبار لعملية الرصد.

الجدول 2.1. المؤشرات الرئيسية للتكامل المالي

المؤشر	الوصف	التغطية	التواتر
المؤشر F1. تنمية الأسواق المالية	يقيس المؤشر مدى عمق المؤسسات والأسواق المالية وإمكانية الوصول إليها وكفاءتها. فيعتمد على مؤشر المؤسسات المالية ومؤشر الأسواق المالية، اللذين يلخصان مدى نمو المؤسسات المالية والأسواق المالية من حيث العمق وإمكانية الوصول والكفاءة.	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط باستثناء الجبل الأسود والسلطة الفلسطينية	سنوي (آخر سنة متوفرة: 2017)
المصدر: IMF Financial Development Index Database			
المؤشر F2. مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر	يقيس المؤشر مدى تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد في أربع مجالات: القيود على أسهم الملكية الأجنبية، وآليات الفرز أو الموافقة التمييزية، والقيود المفروضة على الموظفين الأجانب الرئيسيين، والقيود التشغيلية.	متاح للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين	سنوي (آخر سنة متوفرة: 2019)
المصدر: OECD FDI Regulatory Restrictiveness Index			
المؤشر F3. موافق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	يقيم المؤشر مدى التكامل المالي الإقليمي من خلال فحص موافق الاستثمار المباشر الإقليمي وداخل الإقليم. كما يقدر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من قبل المستثمرين من دول داخل المنطقة وخارجها (بقية العالم). يقدم البنك المركزي المصري بيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة للبلد المعني.	تغطي قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط باستثناء مصر وموريتانيا وتونس.	المسح المنسق للاستثمار المباشر الصادر عن صندوق النقد الدولي: سنوي (آخر سنة متوفرة: 2018)
المصدر: IMF Coordinated Direct Investment Survey (CDIS) database والبنك المركزي المصري		شمال إفريقيا وأوروبا والشرق الأدنى والشرق الأوسط	

مصر: آخر سنة متوفرة 2014/2013			
سنتي (آخر سنة متوفرة: 2017)	الجزائر ومصر وإسرائيل ولبنان والمغرب وتونس وتركيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء كرواتيا وإستونيا وليتوانيا ولوكسمبورغ وجمهورية سلوفاكيا	يقيس المؤشر مدى تقييد ضوابط رأس المال على كل من التدفقات الواردة والصادرة. وهو يأخذ في الاعتبار القيود الإدارية (الحظر التام ومتطلبات الترخيص) والقيود القائمة على السوق (الضرائب) فيما يتعلق بالتدفقات الواردة لثلاثة أصول: سوق المال والسندات والأسهم. المصدر: Schindler et al. (2016), Capital Control Measures dataset, http://www.columbia.edu/~mu2166/fkrsu/	المؤشر F4. القيود المفروضة على تدفقات الحافظة ورأس المال المصرفي
سنتي وربع سنوي (آخر سنة متوفرة: 2019)	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من أن البيانات الخاصة بموريتانيا ليست كاملة / متسقة	يقيس المؤشر تدفق الحافظات من وإلى الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. تشير استثمارات الحافظة إلى ملكية الأصول المالية التي لا تنطوي على دور إداري فعال، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر. تعد الأسهم والسندات الحكومية وسندات الشركات مثلاً على الأصول المدرجة في استثمارات الحافظة. المصدر: IMF Balance of Payments and International Investment Positions statistics	المؤشر F5. تدفقات استثمارات الحافظة
سنتي (آخر سنة متوفرة: 2017)	البيانات الخاصة بتدفقات التحويلات متاحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. إن البيانات عن تكاليف التحويلات في ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك وإسرائيل والجزيرة السود والسلطة الفلسطينية وتركيا غير متوفرة	يقيس المؤشر التدفقات الواردة والصادرة من التحويلات السنوية باستخدام دخل البلد المضيف والبلد المنشأ. عند توفر البيانات، يتم قياس التحويلات على أنها مجموع: (1) التحويلات الشخصية، (2) تعويضات العاملين، (3) تحويلات المهاجرين (أي تحويلات رأس المال بين الأسر المقيمة وغير المقيمة). بالنسبة لبعض البلدان، يتم الحصول على البيانات من البنك المركزي للبلد المعني والمصادر الرسمية الأخرى ذات الصلة. المصدر: World Bank Bilateral Remittances Matrices	المؤشر F6. تدفقات التحويلات داخل المنطقة وتكاليفها

المؤشر F1. تنمية الأسواق المالية

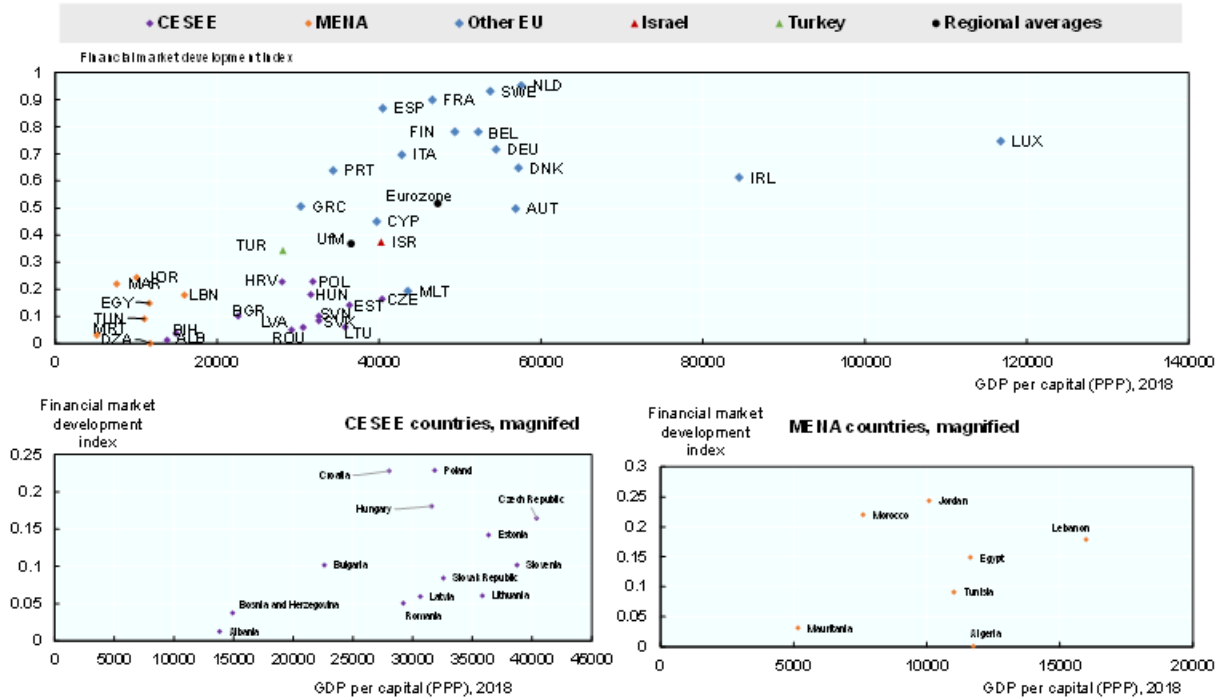
ناقشت المفوضية الأوروبية، في المراجعة الأوروبية للاستقرار المالي والتكامل لعام 2018 (2018 European Financial Stability and Integration Review) (European Commission, 2018^[13])، حالة التكامل المالي داخل الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أن الأسواق المتقدمة قد تستفيد بشكل أكبر من اتحاد أسواق رأس المال أكثر من الأسواق الأقل تقدماً، أي بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا. وأكدت المراجعة على أهمية تنمية الأسواق المحلية المتأخرة قبل الدفع نحو التكامل في منطقة ذات مستويات مختلفة من التنمية المالية.

يمكن تعريف تنمية الأسواق المالية على أنها قدرة الأسواق على الأداء بكفاءة كوسطاء وتحفيز النمو من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات ((Creane et al, 2003^[15]); (Alomari et al, 2019^[14]). إن تنمية الأسواق المالية مدفوعة بزيادة الطلب على رأس المال من قبل الشركات والأسر المعيشية، بالإضافة إلى زيادة العرض في رأس المال من قبل المستثمرين (European Commission, 2018^[13])، فضلاً عن استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السياسات المناسبة ((Creane et al, 2003^[15]).

تتسم الاقتصادات في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط باختلاف شديد في مستويات التنمية الاقتصادية والمالية. كما تتمتع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان الغربية ودول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا بمستويات أقل من عمق الأسواق المالية وإمكانية الوصول إليها، مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 2.1 والشكل 2.2)، وذلك وفقاً لمؤشر التنمية المالية (IMF, 2020^[16]). هناك أيضاً عدم تجانس كبير داخل المناطق الفرعية. فمن بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان أداء مصر والأردن والمغرب أفضل من حيث الوصول المالي مقارنة بالبلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة (أو الأعلى، في حالة بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا).

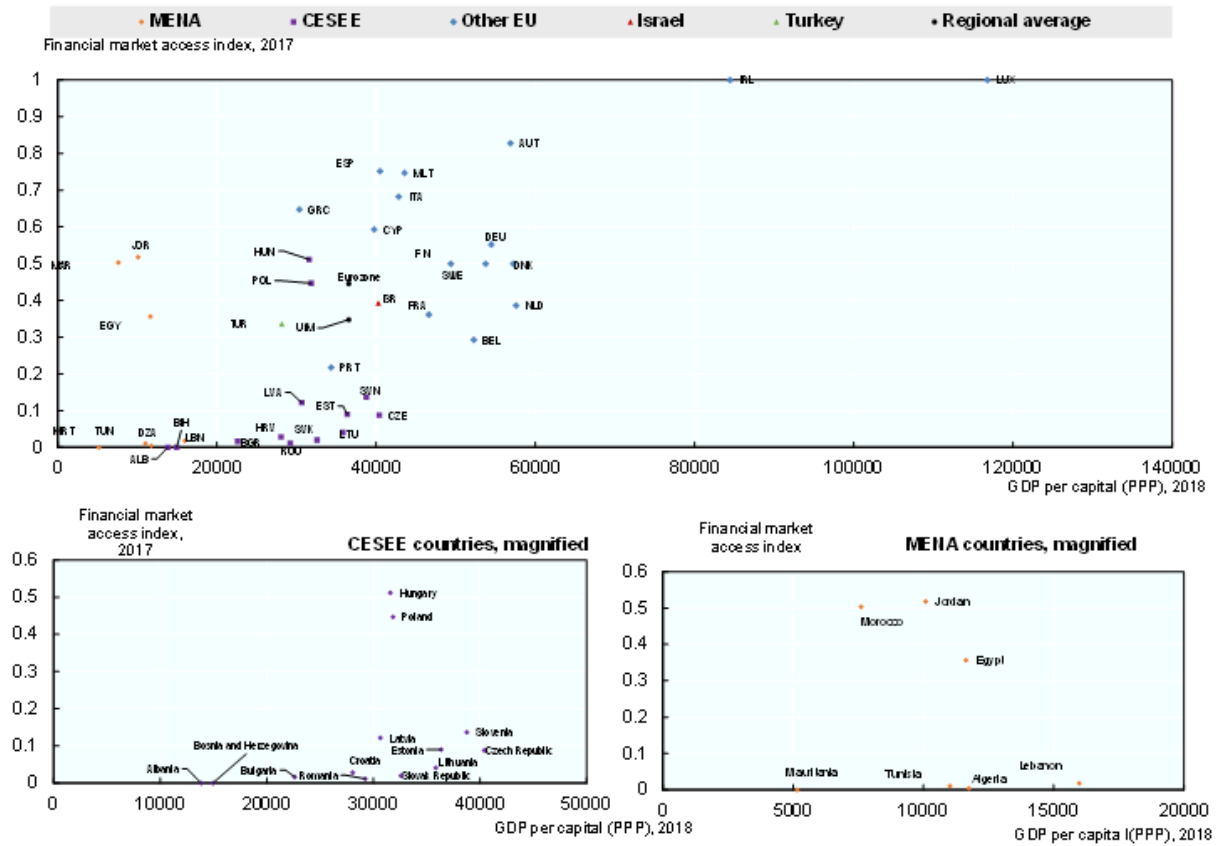
بشكل عام، إن أداء البلدان المتأخرة أفضل من حيث الوصول إلى الأسواق المالية مما هو من حيث العمق، مما يفسر انخفاض درجة تكاملها في الأسواق الأجنبية الأكثر تقدماً، واعتمادها على الأسواق المحلية.

الشكل 2.1. عمق السوق المالي والتنمية الاقتصادية



ملاحظة: يشير العمق إلى حجم وسيولة الأسواق (IMF, 2020)
المصدر: المؤلفون، استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية لصندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي.

الشكل 2.2. الوصول إلى الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية



الملاحظة: يشير قياس الوصول إلى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية <https://data.imf.org/?sk=F8032E80-B36C-43B1-AC26-493C5B1CD33B>

(IMF, 2020).

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية لصندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي.

في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تضطلع المؤسسات المالية الإسلامية أيضاً بدور مهم في تنمية الأسواق المالية (المربع 2.1).

المربع 2.2. التمويل الإسلامي

يمكن النظر إلى المؤسسات المالية الإسلامية على أنها مكمل أو بديل للقطاعات المالية التقليدية. على الرغم من أنها تقدم خدمات ومنتجات مماثلة للمدخرين والمقرضين والمستثمرين، إلا أنها تستجيب لقواعد مختلفة: تتبع البنوك الإسلامية تعاليم القانون الإسلامي، المعروفة باسم الشريعة الإسلامية. وهذا يشمل حظر الفائدة وألعاب الحظر وغيرها من الأنشطة التي تعتبر غير مشروعة. ويشمل أيضًا واجب إفادة المجتمع الأكبر، على سبيل المثال من خلال إعادة توزيع الأرباح.

يتواجد التمويل الإسلامي بشكل أكثر شيوعًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (خاصة في الخليج) ومناطق جنوب شرق آسيا، ولكنه يتمتع بحضور متزايد في إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الغربية وآسيا الوسطى، لا سيما في البلدان ذات الكثافة السكانية المسلمة. في عام 2006، مثلت البنوك الإسلامية حوالي 50٪ من المؤسسات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمتلك الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط أيضًا حصة كبيرة من البنوك الإسلامية، مثل الأردن (حوالي 20٪) ومصر وموريتانيا (أكثر من 10٪). ومع ذلك، عند تقييمها من حيث الانتماء وأسهم الأصول، فإن المؤسسات المصرفية الإسلامية أقل أهمية.

يمكن للتمويل الإسلامي أن يجلب فرصًا مثيرة للاهتمام للبلدان التي لديها أنظمة مالية متطورة. فتزايدت أهمية التمويل الإسلامي في العقدين الماضيين. وقد يكون انتشار وتعميق البنوك الإسلامية، لا سيما في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان التي تتاجر مع البلدان ذات الأغلبية المسلمة، مفيدًا للاقتصادات ذات التنمية المالية المحدودة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق غرب البلقان. وجد؛ (Imam and Kpodar, 2015^[17]) (Imam and Kpodar, 2010^[18]) أنه على عكس البنوك التقليدية، فإن جودة المؤسسات في بلد معين لا تؤثر على تطور البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من تواجدها المنخفض في إجمالي القطاعات المالية، فقد ارتبطت البنوك الإسلامية بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي العام، لا سيما من خلال تحسين الشمول المالي. وبناء على ذلك، فإن تنمية الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل فرصًا مهمة للأسواق الناشئة والمتقدمة، ولا سيما في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

المصدر: (Imam and Kpodar, 2010^[18])(2010; (Imam and Kpodar, 2015^[17]), Is Islamic Banking Good for Growth? <https://ferdi.fr/publications/is-islamic-banking-good-for-growth>

المؤشر F2. مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتمد جاذبية اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط بالنسبة للمستثمرين الأجانب على عدة عوامل، بما في ذلك حجم السوق وموقعه الجغرافي، بالإضافة إلى السياسات والمؤسسات التي تدعم بيئة استثمارية متماسكة ويمكن التنبؤ بها. بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإن القواعد التي تحكم دخولهم وعملياتهم في البلد المضيف مهمة أيضًا. بشكل عام، هناك بعض القيود القانونية أو التنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان، إما لحماية صناعات محلية معينة أو لمصالح الأمن القومي ((OECD, 2021^[19])).

يتجلى مستوى انفتاح البلد على الاستثمار الأجنبي في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي يقيس مدى تقييد قواعد الاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر المربع 2.2). يوفر المؤشر استنتاج عن مناخ الاستثمار السائد في البلد، مع الإشارة إلى أن مجموعة من العوامل الأخرى تلعب دورًا، بما في ذلك كيفية تنفيذ قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتواجد ملكية الدولة في القطاعات الرئيسية، وحجم سوق البلد ومدى تكامله مع أسواق البلدان المجاورة وحتى موقعه الجغرافي. وعند استخدامه مع مقاييس الجوانب الأخرى ذات الصلة بمناخ الاستثمار (مثل الحوكمة الرشيدة)، قد يساعد المؤشر في تفسير الاختلافات القائمة بين الاقتصادات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن مصدر المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي يتعين تسجيلها في إطار مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر هو قائمة تحفظات البلدان بموجب مدونة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تحرير تحرك رأس المال (مدونة تحرك رأس المال) وقوائم الاستثناءات والتدابير الأخرى الواردة لأغراض الشفافية بموجب المعاملة الوطنية¹، فضلاً عن المراقبة المنتظمة التي تجريها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية². بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تشمل المصادر الإضافية المعلومات التي تم جمعها من خلال مراجعة التشريعات ذات الصلة، إما في سياق مراجعات سياسة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو في مشاريع محددة (OECD, 2020^[21]); (Kalinova, et al, 2010^[20]) توفر مدونة تحرك رأس المال إطارًا يضمن أن سياسة الدولة ليست أكثر تقييدًا من اللازم، وتظل حتى الآن الأداة الوحيدة متعددة الأطراف التي تتمثل وظيفتها الأساسية في تعزيز الشفافية والانفتاح في حسابات رأس المال. كما تغطي مجموعة متنوعة من المعاملات، بما في ذلك الاستثمار المباشر والائتمانات والقروض المالية والعمليات في النقد الأجنبي. فتتألف من مجموعة من الحقوق والالتزامات المتبادلة التي تحددها الحكومات (OECD, 2020^[21]). منذ عام 2012، كانت مدونة تحرك رأس المال مفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إليها. كما تستطيع البلدان غير المستعدة للاضطلاع بالتزامات الانفتاح العالية في عملية التقييد الرسمية، الاستفادة من

إطار عمل المدونة وخبرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل تحسين جدول أعمال الإصلاح المالي الخاص بها (Blaschke, 2019^[22])

المربع 2.2. مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يقيس مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 84 اقتصاداً (ابتداءً من 2019)، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة والتي تكون أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وهي: ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا ومصر والأردن والجزر الأسود والمغرب وتونس.

يغطي المؤشر 22 قطاعاً، بما في ذلك *القطاعات الأولية* (الزراعة والغابات وصيد الأسماك والتعدين والمحاجر) و*القطاعات الثانوية* (مختلف قطاعات التصنيع والكهرباء والبناء) و*القطاعات الثالثة* (التوزيع والنقل والفنادق والمطاعم ووسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية). لكل قطاع، يعتمد التقييم على أربعة أنواع رئيسية من قيود الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تحديد سقف الملكية الأجنبية في الشركات الناشئة وعمليات الاستحواذ، مع الأخذ في الاعتبار، في كلتا الحالتين، ما إذا كان يُسمح بالملكية الأجنبية، بالإضافة إلى وجود حد أقصى لحصة الملكية الأجنبية.
- آليات الفرز والموافقة المطبقة فقط على المستثمرين الأجانب التي تفي بالعديد من الوظائف وتتنوع تنوعاً واسعاً في نطاقها. في الحالة الأكثر تقييداً، يتم تطبيق آلية الفرز والموافقة على كل من الشركات الناشئة وعمليات الاستحواذ في القطاعات الاقتصادية التي تعتبر ذات مصلحة وطنية. في حالات أخرى، تكون تلقائية وتتطلب فقط شرط الإخطار المسبق للمستثمرين.
- القيود المفروضة على الموظفين / المدراء الأجانب الرئيسيين: الموظفين الرئيسيين الأجانب غير المسموح بهم؛ اختبار الاحتياجات الاقتصادية لتوظيف الموظفين الرئيسيين الأجانب؛ جنسية مجلس الإدارة، على سبيل المثال يجب أن تكون أغلبية مجلس الإدارة مؤلفة من المواطنين أو يجب أن يكون واحداً على الأقل مواطناً.
- أنواع أخرى من القيود: إنشاء الفروع غير مسموح به / التأسيس المحلي مطلوب؛ شرط المعاملة بالمثل؛ القيود على إعادة الأرباح / رأس المال إلى الوطن؛ الوصول إلى التمويل المحلي؛ حيازة الأرض لأغراض تجارية؛ ملكية الأرض غير مسموح بها ولكن للإيجارات ممكنة.

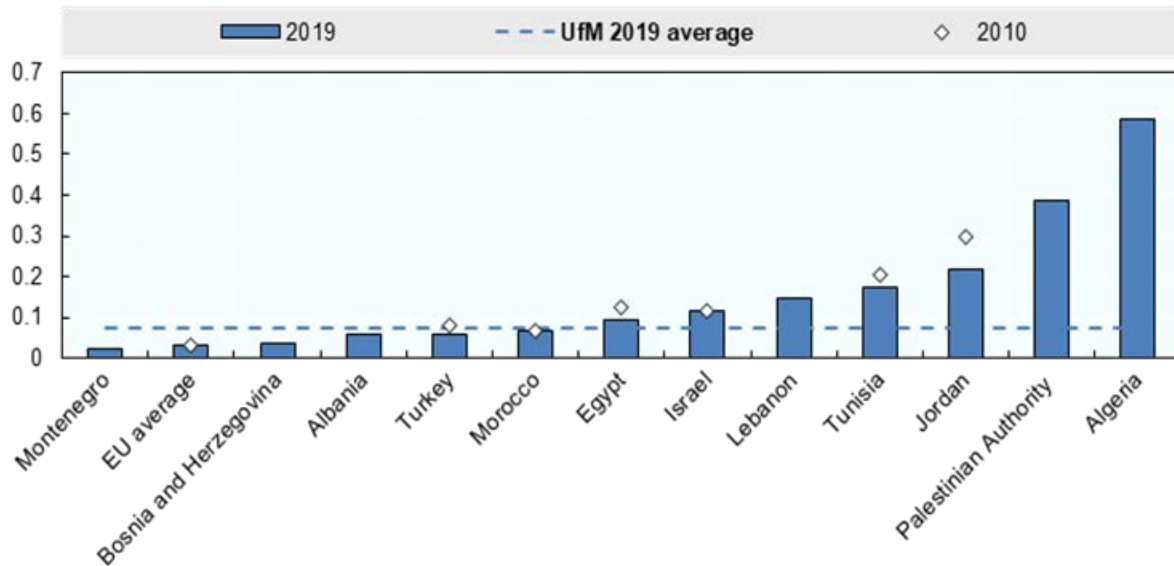
لا يقيس المؤشر ما يلي: درجة التنفيذ أو التحايل؛ احتكار الدولة أو مشاركتها في قطاع ما؛ المعاملة الخاصة الممنوحة لمجموعة من المستثمرين؛ القيود على أساس الأمن القومي أو التدابير الاحترازية.

المصدر: OECD's FDI Restrictiveness Index - 2010 Update, www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-s-fdi-restrictiveness-index_5km91p02zj7g-en.

تختلف القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر اختلافاً كبيراً بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 2.3). تُظهر درجات التقييد لعام 2019 مستويات أعلى من الانفتاح في دول غرب البلقان ودول الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تعتبر عملياً جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء المغرب) أعلى من متوسط الاتحاد من أجل المتوسط (0.075)، وفق مقياس بين صفر، مفتوح، و1، مغلق)، لكن تقاربت المنطقة نحو متوسط الاتحاد من أجل المتوسط بين عامي 2010 و2019، ولا سيما بسبب زيادة الانفتاح في تونس والأردن ومصر. أما بالنسبة للجزائر والسلطة الفلسطينية، فإن الاقتصاديين يظهران أعلى مستويات التقييد، مع درجات 0.587 و0.388 على التوالي. وبطريقة متوقعة، هما يمثلان اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لديها أدنى مستويات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر القسم التالي الشكل 2.11). تستقبل المغرب ومصر، وهما أكثر اقتصاديين منفتحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكبر تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

الشكل 2.3. مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط

من 0 (مفتوح) إلى 1 (مغلق)



ملاحظة: إن بيانات ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية لعام 2010 غير متوفرة. تعود بيانات سنة الأساس للأردن إلى عام 2012. لا يشمل متوسط الاتحاد الأوروبي قبرص ومالطا. ولا يشمل متوسط الاتحاد من أجل المتوسط قبرص ومالطا وموريتانيا. المصدر: المؤلفون، استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=FDIINDEX>

إن أعلى درجات الاقتصادات الأكثر تقييداً في الاتحاد من أجل المتوسط مدفوعة إلى حد كبير بالقيود المطبقة على الملكية الأجنبية للأسهم لجميع المستثمرين الأجانب أو معظمهم، لا سيما في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 2.4). تعرض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قائمة واسعة من القطاعات المقيدة، لا سيما في قطاعات وخدمات التصنيع غير النفطية. على سبيل المثال، تحظر السلطة الفلسطينية ملكية الأغلبية الأجنبية عبر القطاعات مع استثناءات قليلة (مثل التصنيع والبنوك والفنادق والمطاعم). وبالمثل، حتى وقت قريب، كانت الجزائر تقيّد الملكية الأجنبية بأقل من 50٪ من ملكية الشركة في جميع القطاعات؛ لكن مع قانون المالية لعام 2020، رفعت الحكومة سقف الملكية الأجنبية (OECD, 2021^[19]).

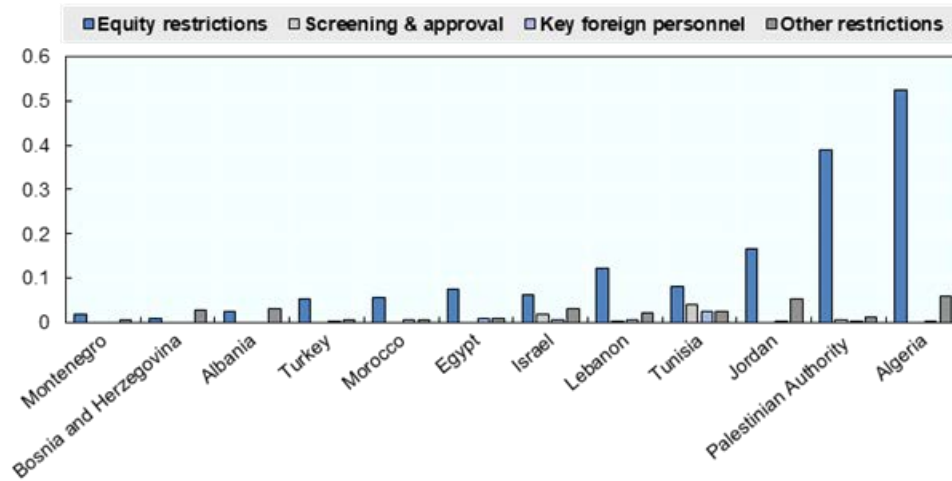
لقد حققت بعض البلدان بالفعل تحسينات ملحوظة. فأجرت الأردن وتونس مؤخراً إصلاحات هيكلية مهمة فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار، وأظهرت أكبر درجات التحسن بين سنة الأساس و2019.

إن التقييد الأقل بشكل عام في الأسواق التونسية هي نتيجة للتغييرات التي طرأت على إجراءات الفرز والموافقة، ولا سيما بعد دخول قانون الاستثمار رقم 71-2016 حيز التنفيذ في نيسان/أبريل 2017، والذي ألغى قانون الاستثمار لعام 1993، والقانون رقم 47-2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار. انخفضت قيود إجراءات الفرز والموافقة من 0.073 في عام 2010 إلى 0.042 في عام 2019. ألغى القانون رقم 71-2016 ضرورة حصول الأجانب على موافقة من الهيئة العليا للاستثمار في 46 قطاعاً، كما يبسط القانون رقم 47-2019 إجراءات تأسيس الشركات والموافقة عليها للمستثمرين المحليين والأجانب.

في الأردن، طوال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019، ظلت إجراءات الفرز والموافقة مفتوحة، بينما تحسنت المؤشرات الفرعية الثلاثة الأخرى. يحدد نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم 77 لسنة 2016، والذي جاء بديلاً عن النظام رقم 47 لسنة 2000، على وجه التحديد إطار العمل للأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها غير الأردنيين في الأردن. وانخفضت القيود المفروضة على الأسهم الأجنبية من 0.187 في سنة الأساس إلى 0.165 في 2019. في حين وسعت المادة 4 نطاق الأنشطة التي يمكن للمستثمرين الأجانب أن يمتلكوا فيها حصة تصل إلى 50٪، خفضت المادة 5 سقف الملكية الأجنبية من 50٪ إلى 49٪ في أنشطة معينة، والتي من المحتمل أن تكون قد خففت من التحسن في هذا المؤشر الفرعي.

الشكل 2.4. المؤشرات الفرعية للقيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، 2019

من 0 (مفتوح) إلى 1 (مغلق)



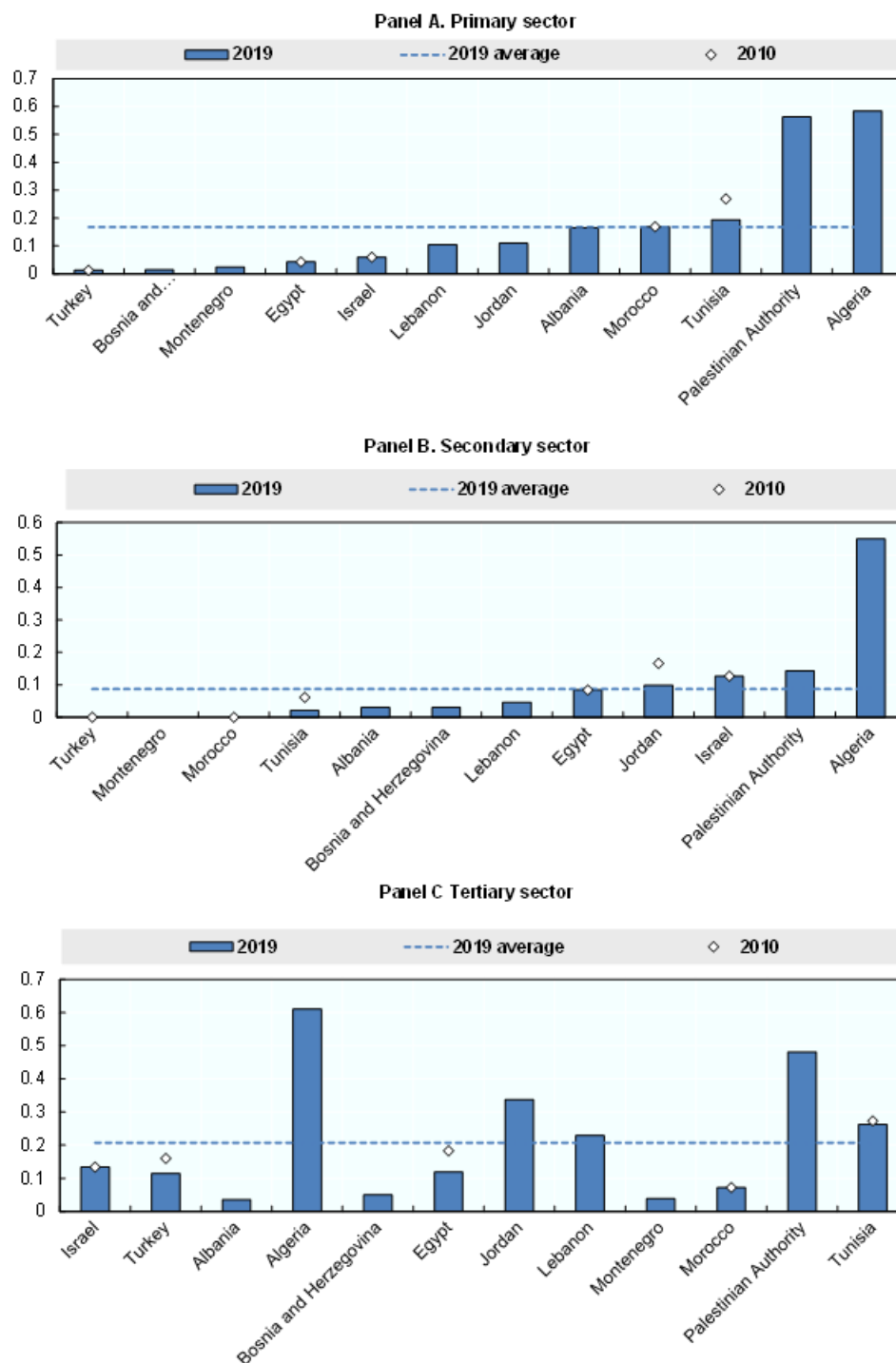
المصدر: المؤلفون، استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=FDIINDEX>

فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، تتركز القيود في القطاعين الأولي والثالث، مع تسجيل أدنى درجة من التقارب في القطاع الثانوي (الشكل 2.5). يتماشى هذا مع الاتجاهات العالمية، حيث يكون قطاع التصنيع دائماً أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي المباشر من القطاعات الأخرى (Mistura and Roulet, 2019^[23]). في عام 2019، بلغ متوسط القطاع الثانوي للدول غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط 0.087، مقارنة بـ 0.168 للقطاع الأولي و 0.193 للقطاع الثالث. تظهر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة تونس والأردن، أكبر انخفاض في القيود. يعتبر أداء دول غرب البلقان مماثلاً لمتوسط الاتحاد الأوروبي بشكل عام، باستثناء قيمة ألبانيا للقطاع الأولي.

أظهرت دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 60 من الاقتصادات المتقدمة والناشئة أن تخفيف قيود الاستثمار الأجنبي المباشر له أكبر تأثير على قطاع الخدمات مقارنةً بالتصنيع والزراعة (Mistura and Roulet, 2019^[23]). نظراً لأن قطاع الخدمات يميل إلى أن يكون أكثر القطاعات تقييداً في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، فإن إصلاحات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو صناعات القطاع الثالث قد تولد فوائد كبيرة من حيث الأرصدة الثنائية.

الشكل 2.5. مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب القطاع الصناعي

من 0 (مفتوح) إلى 1 (مغلق)



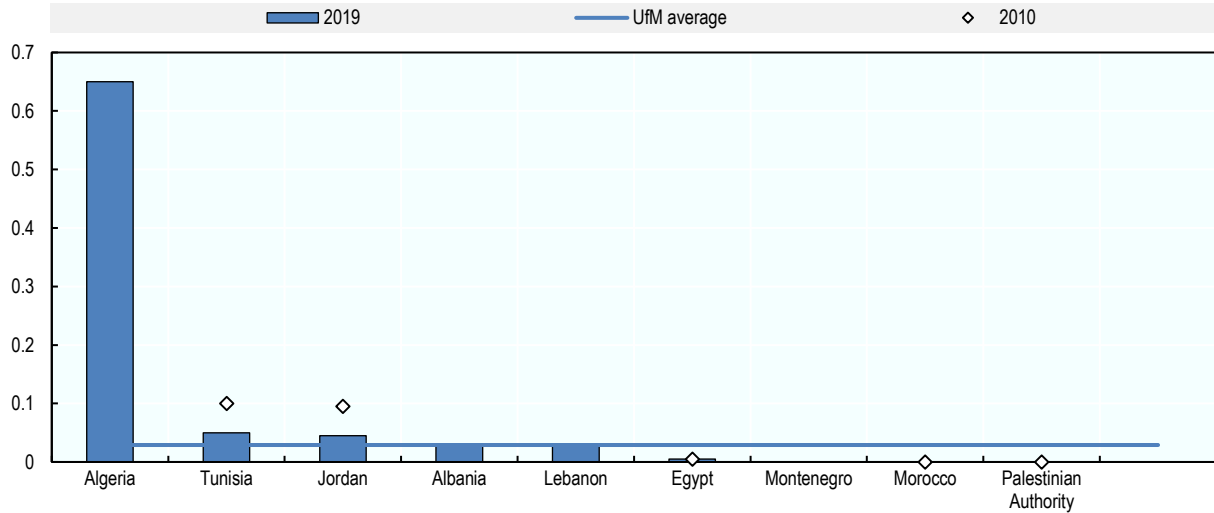
ملاحظة: إن بيانات ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية لعام 2010 غير متوفرة. تعود بيانات سنة الأساس للأردن إلى عام 2012. لا يشمل متوسط الاتحاد الأوروبي قبرص ومالطا. ولا يشمل متوسط الاتحاد من أجل المتوسط قبرص ومالطا وموريتانيا.

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://stats.oecd.org/index.aspx?datasetcode=FDIINDEX>

قد تؤثر القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية القطاع المالي للاقتصاد. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر القيود المفروضة على الدخول الأجنبي إلى القطاع المصرفي على مستوى ألفة القطاع أو تدويله. يعتبر متوسط مؤشر التقييد على القطاعات المصرفية فقط في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط (0.029) أقل بكثير مما هو عليه عند النظر في جميع القطاعات (الشكل 2.6). باستثناء الجزائر والأردن وتونس، فإن الدول غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط تساوي أو تقل تقريباً عن متوسط المنطقة. نظراً للمستويات المنخفضة نسبياً للقيود، هناك إمكانية لاستثمارات أكبر، والتي قد تنصهر تنمية دخول البنوك الأجنبية في المناطق التي تظل فيها مقيدة نسبياً (انظر المربع 2.3).

الشكل 2.6. مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المصرفية، 2019

من 0 (مفتوح) إلى 1 (مغلق)



ملاحظة: لا يشمل متوسط الاتحاد من أجل المتوسط بلغاريا وقبرص ومالطا وموريتانيا. بالنسبة للمغرب والجزيرة السود والسلطة الفلسطينية، تبلغ قيمة المؤشر في 2019 صفراً.

المصدر: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية <https://www.oecd.org/investment/fdiindex.htm>

يمكن أن يؤدي تعريض القطاع المصرفي للاستثمارات الأجنبية إلى العديد من الفوائد المحتملة. عندما ترتبط إدارة الفروع في السوق الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالبنك الرئيسي، يمكن للدخول الأجنبي أن يعزز آليات الرقابة المحلية (OECD, 2009^[24]). كما يمكن لوجود البنوك الأجنبية أن يسهل الوصول إلى رأس المال الأجنبي وإلى فرص التمويل الجديدة. يمكن للبنوك الأجنبية من حيث المبدأ أن تقلل من هروب رأس المال العابر للحدود في فترات عدم الاستقرار، وذلك من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بتحويل رؤوس أموالهم من البنوك المملوكة محلياً إلى البنوك الأجنبية المحلية. إن الإطار القانوني السليم هو شرط مسبق ضروري للتكامل الناجح للبنوك الأجنبية في الأسواق المحلية وللاستفادة المثلى من فوائدها. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التشريعات الحديثة المتعلقة بالإفلاس وإدارة المخاطر والمحاسبة ومتطلبات رأس المال والإقراض. واتخذت البلدان خطوات لتنفيذ المعايير الدولية بدرجات متفاوتة.

المربع 2.3. اختراق البنوك الأجنبية

يمكن أن يؤدي دخول البنوك الأجنبية، من خلال زيادة المنافسة ونقل المعرفة، إلى تحسين كفاءة وجودة خدمات القطاع المصرفي المحلي. عندما ترتبط إدارة الفروع في السوق الأجنبية ارتباطاً وثيقاً بالبنك الرئيسي، يمكن للدخول الأجنبي أن يعزز آليات الرقابة المحلية (OECD, 2009^[24]). كما يمكن لوجود البنوك الأجنبية أن يسهل الوصول إلى رأس المال الأجنبي وفرص التمويل الجديدة. أخيراً، يمكن للبنوك الأجنبية تقليل هروب رأس المال العابر للحدود في فترات عدم الاستقرار، من خلال إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب لتحويل رؤوس أموالهم من البنوك المملوكة محلياً إلى البنوك الأجنبية المحلية. ومع ذلك، يمكن للجهات التنظيمية تقييد دخول البنوك الأجنبية إلى القطاع المالي المحلي بسبب مخاوف محددة، لا سيما مخاطر نقل الصدمات المالية إلى الاقتصاد المضيف.

إن تواجد البنوك الأجنبية غير متجانس في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فيعتبر القطاع المصرفي الأردني من أكثر القطاعات تطوراً في المنطقة، كما تحتل الدولة المرتبة الأولى في مؤشر التنمية المالية لصندوق النقد الدولي مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى. من بين المؤسسات المصرفية العربية، يتمتع البنك العربي الذي يتخذ من الأردن مقراً له بأكبر حضور دولي. هناك أيضاً العديد من البنوك الأجنبية داخل البلاد، مثل بنك ستاندرد تشارترد (المملكة المتحدة) والبنك العقاري المصري العربي (مصر) وبنك لبنان والمهجر (لبنان) وبنك عودة (لبنان) وسيتي بانك (الولايات المتحدة) ومصرف الراجحي (العراق) ومصرف الراجحي (السعودية). في المغرب العربي (الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس)، حيث يعتبر القطاع المصرفي المزود الرئيسي للخدمات المالية، لا يزال الدخول الأجنبي محدوداً على الرغم من تزايد إضفاء الطابع الإقليمي على الخدمات المصرفية. إن إضفاء الطابع الإقليمي على البنوك هي الأهم في المغرب، وبدرجة أقل في تونس (African Development Bank, 2010^[4]). (البنوك التالية هي مثال على الاختراق الإقليمي الناجح للبنوك المغربية):

- "التجاري وفا بنك" المغربي في تونس وموريتانيا؛
- بنك اكسيس كابينال المغربي في تونس؛
- البنوك الفرعية والمؤسسات المالية التونسية بالجزائر (الشركة التونسية للائحة المالية ومجموعة الأمان للائحة المالية)؛
- بنك الاستثمار الجزائري في تونس (بنك السوق الدولي).

في عام 2017، تأسس المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية (BMICE) بهدف تعزيز العلاقات التجارية وحركة رأس المال بين بلدان المغرب العربي، لا سيما من خلال التغلب على القيود التنظيمية. تشارك الدول الخمس بالتساوي في رأس مال المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية البالغ 500 مليون دولار أمريكي.

المصدر: (OECD, 2009^[24])(African Development Bank, 2010^[4])Banque maghrébine d'investissement et de commerce extérieure (BMICE) <https://www.bmice-maghreb.org/fr/accueil/> (last accessed April 2021)

وفقاً لبحوث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يمكن أن يكون لإصلاحات التحرير تأثير كبير وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر (OECD, 2021^[19]). بشكل عام، يمكن أن يؤدي انخفاض مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً لقياس المؤشر، بنسبة 10٪ إلى زيادة بنسبة 2.1٪ في التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في المتوسط، مع بقاء جميع العوامل الأخرى على حالها. وإذا تم تطبيق هذا التأثير المتوسط بالتساوي في جميع البلدان، يمكن للاقتصادات الأكثر تقييداً أن تتوقع زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة تتراوح بين 7 و 95٪ إذا قامت بتخفيف قيود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. في حين أن حجم تأثير إصلاحات التحرير على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتفاوت بين البلدان، فإنه يوضح كيف أن القيود لا تزال تشكل حواجز أمام الاستثمار وأنه هناك مجالاً كبيراً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر إذا استمرت الحكومات في النهوض بإصلاحات التحرير.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن قيود الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم تحليلها في هذا القسم هي تدابير تمييزية صريحة في الأنظمة أو القوانين، ولكن قد توجد قيود أخرى بحكم الواقع على المستثمرين الأجانب (OECD, 2021^[19]). تشمل هذه القيود الحواجز المؤسسية أو غير الرسمية أمام الاستثمار (مثل البيروقراطية المفرطة أو الفساد)، وكذلك التطبيق غير المتسق للقواعد، والتشوهات التي تسببها ملكية الدولة في القطاعات الرئيسية، والمعاملة الخاصة التي تلقاها بعض الشركات، والمنافسة غير الكافية، ونقص المهارات، والبنية التحتية غير الكافية، وعدم الاستقرار السياسي وتحديات الحوكمة وهشاشة التكامل الإقليمي.

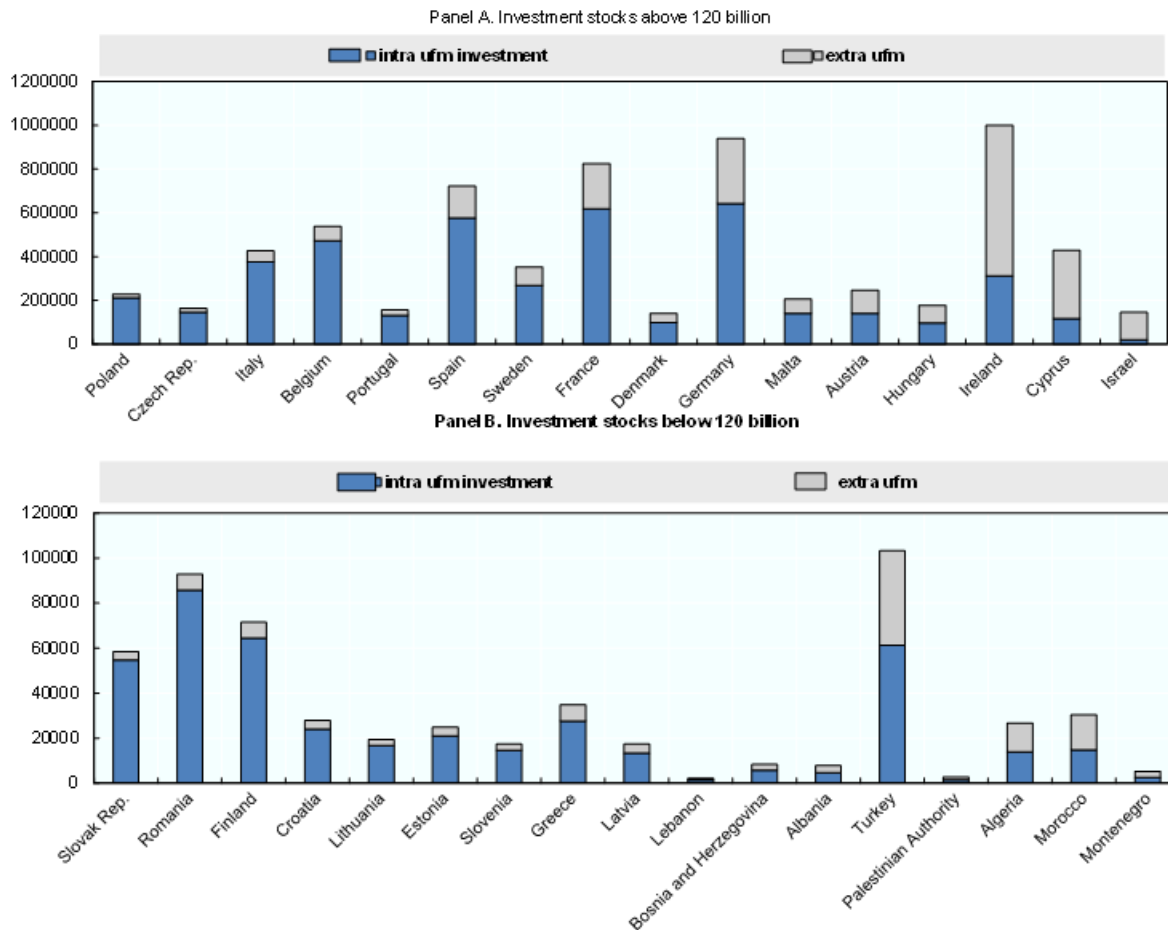
المؤشر F3. مواقف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط متفاوتًا إلى حد كبير (الشكل 2.7). بالإضافة إلى ذلك، داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، عادةً ما تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بينما تظل التدفقات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو داخل غرب البلقان محدودة.

تجذب دول الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، الغالبية العظمى من الاستثمارات نظرًا لوضعها كمراكز مالية لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Damgaard et al, 2019^[25]). تعكس الحصة الصغيرة نسبيًا من الاستثمارات الموزعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان مستوى تكاملها المنخفض، إلى جانب القيود الحالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق. إن هيمنة النظام المصرفي، بالإضافة إلى التطور المحدود للأنظمة المالية والصدمات الخارجية والداخلية (مثل الأزمات المالية) تقيد الاستثمار المباشر. كما أن التحديات الهيكلية المشتركة بين العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر (OECD, 2021^[19]). وتشمل هذه التحديات المنافسة غير الكافية، ونقص المهارات، والبنية التحتية غير الكافية، وعدم الاستقرار السياسي، وتحديات الحوكمة، وهشاشة التكامل الإقليمي.

في المتوسط، تأتي 68٪ من التدفقات الاستثمارية في الاقتصاد المبلغ في الاتحاد من أجل المتوسط من دولة أخرى عضو في الاتحاد من أجل المتوسط. ونظرًا لعمق العلاقات الرسمية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإنها تمتلك تقريبًا أعلى حصة من الاستثمار داخل الاتحاد من أجل المتوسط. هذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق باقتصادات الاتحاد الأوروبي الأصغر التي لديها علاقات مالية أضعف مع اقتصادات أمريكا الشمالية وآسيا المتقدمة بدلاً من دول مثل فرنسا وألمانيا. باستثناء البوسنة والهرسك ولبنان، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول غرب البلقان، بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا والمملكة المتحدة، تتمتع بأقل من متوسط حصة الاستثمار داخل الاتحاد من أجل المتوسط.

الشكل 2.7. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، 2018

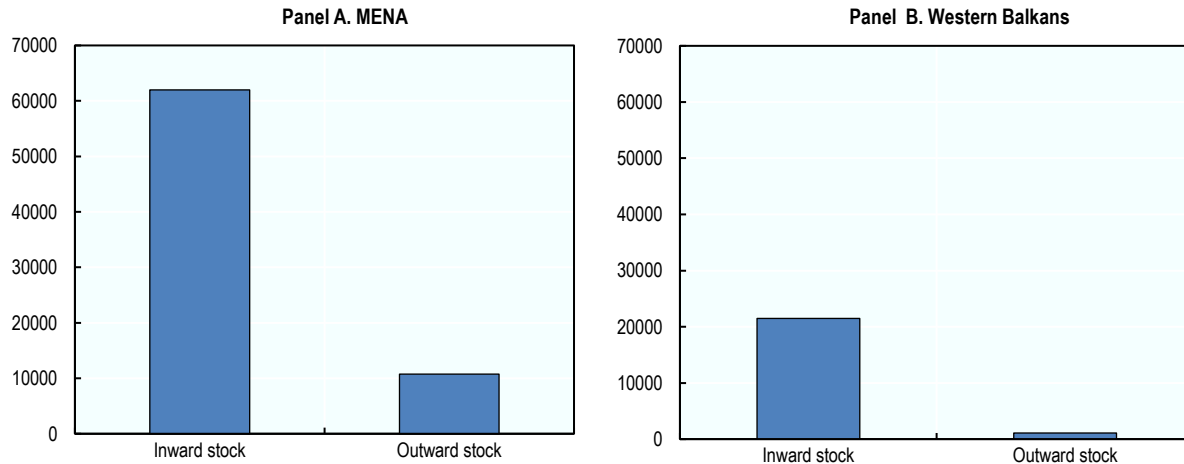


ملاحظة: يقيس الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد استثمار المستثمرين غير المقيمين في الاقتصاد المبلّغ، في حين يقيس الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الاستثمار من قبل المقيمين في الاقتصاد المبلّغ في الاقتصادات الشريكة. تمثل تدفقات أو موافق الاستثمار الأجنبي المباشر مقياساً للمستوى الإجمالي للاستثمار المباشر في نقطة زمنية محددة، عادةً في نهاية السنة أو ربع السنة، مما يعكس تراكم الاستثمار في أو من خلال الاقتصاد المبلّغ ويظهر روابط طويلة الأجل بين الاقتصادات الشريكة. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقيس الاستثمار المباشر العابر للحدود خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة أو ربع سنة. يتم ترتيب البلدان حسب ترتيب تناقص حصة الاستثمار داخل الاتحاد من أجل المتوسط. لا تظهر هولندا ولوكسمبورغ على الرسم البياني بسبب ارتفاع تدفقاتهما بشكل ملحوظ؛ فتبلغ حصصهما من التدفقات الواردة إلى الاتحاد من أجل المتوسط 51٪ و42٪ على التوالي. تشمل التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة في قاعدة بيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر الصادر عن صندوق النقد الدولي بيانات مقيمة ذات أغراض خاصة، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة في بلدان مثل لوكسمبورغ وهولندا. إن البيانات الخاصة بمصر والأردن وموريتانيا وتونس غير متوفرة.

المصدر: المؤلفون، بناءً على المسح المنسق للاستثمار المباشر الصادر عن صندوق النقد الدولي-<https://data.imf.org/?sk=40313609-F037> 48C1-84B1-E1F1CE54D6D5

تعتبر منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان متلقيين صافيين للاستثمارات الأجنبية ولديهما تواجد محدود كمناطق مستثمرة أجنبية (الشكل 2.8). يعتبر لبنان استثناءً، حيث بلغت التدفقات الصادرة 3.9 مليار دولار أمريكي مقابل 2.9 مليار دولار أمريكي في التدفقات الواردة. بالإضافة إلى الروابط الهيكلية طويلة الأجل التي تعكسها التدفقات، تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التغيرات قصيرة الأجل في الاستثمار المباشر حسب تأثيرها بطرؤف الاقتصاد الكلي العالمي والتغيرات الداخلية، بما في ذلك التغيرات التنظيمية.

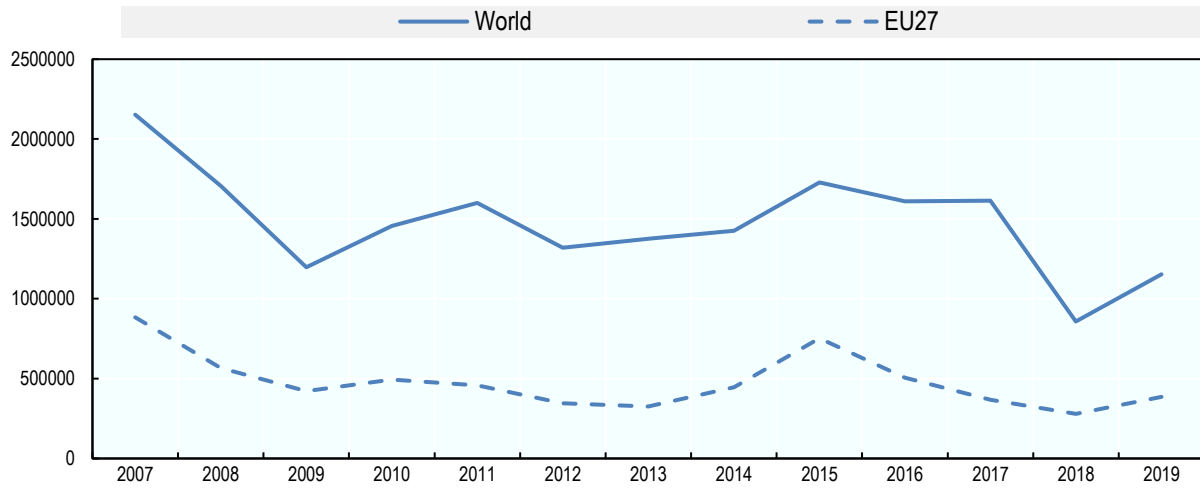
الشكل 2.8. التدفقات الواردة والصادرة في مناطق الاتحاد من أجل المتوسط الفرعية، 2018 (بملايين الدولارات الأمريكية)



ملاحظة: إن بيانات التدفقات الصادرة والواردة للأردن غير متوفرة. وبيانات التدفقات الصادرة للسلطة الفلسطينية والجبل الأسود غير متوفرة. المصدر: المؤلفون، استناداً إلى [IMF Coordinated Direct Investment Survey](https://data.imf.org/?sk=40313609-F037)

إن تدفقات الاستثمار الصادرة من الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر دوله الأعضاء من المستثمرين المهمين في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان، تتبع الاتجاهات العالمية (الشكل 2.9)، أي الانخفاض الحاد في أعقاب الأزمة المالية 2007-2008 والانخفاض التدريجي بين عامي 2016 و2018، ويرجع ذلك أساساً إلى تقييد علاقات الاستثمار مع الولايات المتحدة (European Commission, 2019^[26]).

الشكل 2.9. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، للعالم ودول الاتحاد الأوروبي الـ 27، 2007-2019

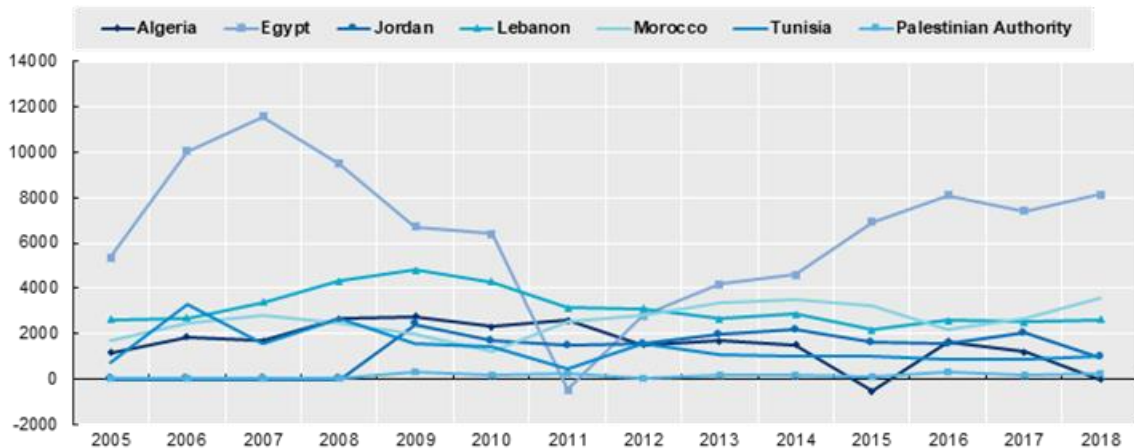


المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
<https://www.oecd.org/corporate/mne/statistics.htm>

في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، أدى اندلاع الاضطرابات السياسية في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى الضغط على انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك على الاستثمار داخل المنطقة (المربع 2.4) (الشكل 2.10). تتلقى مصر أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر (على الرغم من كونها من بين الأكثر تضرراً من الأزمة المالية 2008-2007 ومن ثورات الربيع العربي)، يليها المغرب.

الشكل 2.10. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بملايين الدولارات



المصدر: المسح المنسق للاستثمار المباشر الصادر عن صندوق النقد الدولي
<https://data.imf.org/?sk=40313609-F037-48C1-84B1-E1F1CE54D6D5>

(IMF Coordinated Direct Investment Survey)

المربع 2.4. تدفقات الاستثمار داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قليلة هي البيانات الموثوقة والمتوفرة المتعلقة بتدفقات الاستثمار داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تميل الاقتصادات في المنطقة إلى التنافس من أجل جذب رؤوس الأموال من مناطق أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، مع القيام بتبادل محدود لرأس المال فيما بينها. يعد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة أقل بثلاث مرات مما هو عليه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأقل بمرتين مما هو عليه في أمريكا اللاتينية (Wall J, 2019^[27]). وجد التحليل الأخير الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هامشية، وتمثل 1% فقط من إجمالي الاستثمار التأسيسي منذ عام 2003 (OECD, 2021^[19])

ويأتي هذا على الرغم من وجود أطر إقليمية للتكامل المالي، لا سيما في شمال إفريقيا، مثل اتفاقية أغادير، وهي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف مع أحكام استثمارية تم وضعها بين مصر والأردن والمغرب وتونس، وانضم إليها لاحقًا لبنان والسلطة الفلسطينية. وقد ربطت الدراسات السابقة هذا بالتنفيذ المحدود للاتفاقيات القائمة (OECD, 2014^[28]).

المؤشر F4. القيود المفروضة على تدفقات الحافظة ورأس المال المصرفي

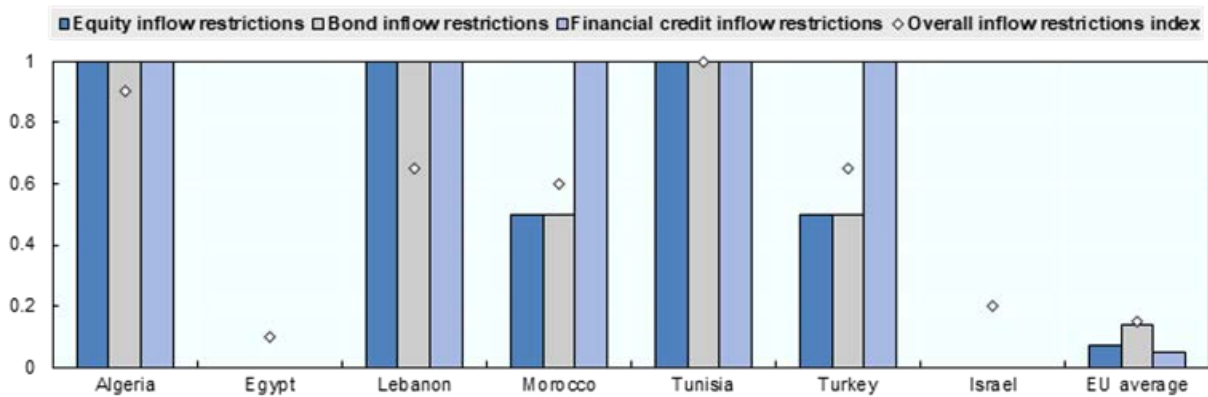
عند النظر في أنواع تدفقات رأس المال الأخرى بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر، يحلل هذا القسم مستوى الانفتاح على تدفقات الحافظات والتدفقات المصرفية العابرة للحدود. يغطي مؤشر قيود رأس المال المحتسب من قبل Schindler وآخرون (2016) الضوابط على التدفقات الواردة والصادرة لعشرة أنواع من الأصول، بما في ذلك الأسواق المالية والسندات والأسهم.

إن القيود المفروضة على تدفقات رأس المال غير متجانسة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 2.11). على وجه الخصوص:

- تطبق اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قيودًا أكثر من المتوسط الأوروبي.
- تظهر الجزائر ولبنان وتونس الحد الأقصى لمستوى تقييد التدفقات
- تعد مصر مفتوحة في الفئات الثلاث المتعلقة بتدفقات الحافظات ورأس المال الائتماني المالي، في حين أن المغرب لديه بعض القيود على تدفقات الأسهم والسندات.

الشكل 2.11. القيود المفروضة على تدفقات الحافظات ورأس المال المصرفي، في بلدان مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط، 2017

المؤشر من 0 (لا قيود) إلى 1 (وجود قيود)

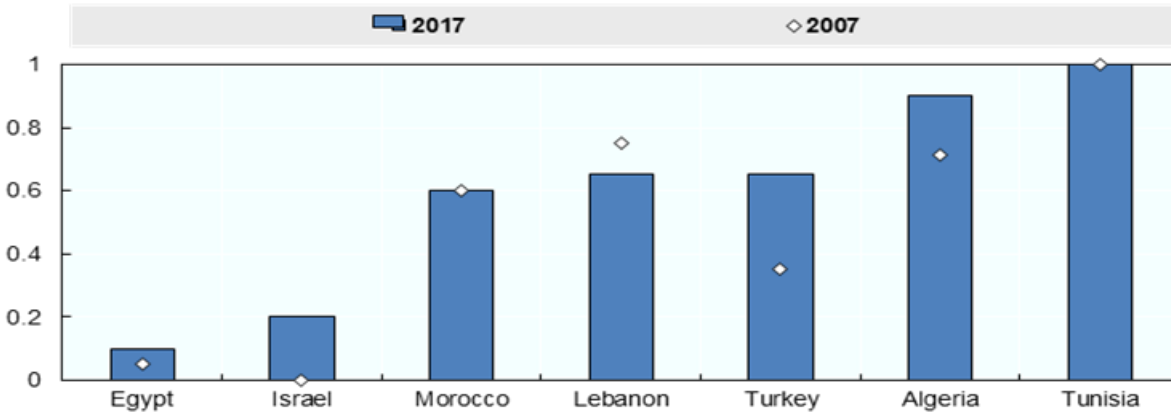


ملاحظة: يغطي متوسط الاتحاد الأوروبي 22 دولة عضو، باستثناء كرواتيا وإستونيا ولاتفيا ولوكسمبورغ والجمهورية السلوفاكية. بالنسبة لمصر وإسرائيل، كانت قيم مؤشر القيود للأنواع الثلاثة المحددة للتدفقات الواردة، أي الأسهم والسندات والائتمان المالي، تساوي صفرًا في عام 2017. المصدر: Schindler وآخرون، مجموعة بيانات إجراءات ضوابط رأس المال، <http://www.columbia.edu/~mu2166/fkrsu/>

تظهر معظم البلدان، باستثناء لبنان، وبدرجة أقل تونس، درجات أكبر من التقييد اليوم مما كانت عليه في عام 2007 (الشكل 2.12). ففي الجزائر، ازدادت القيود لأول مرة في عام 2008 وتبع ذلك نموًا بطيئًا ومتقلبًا حتى عام 2013. ولكن لم يتم تطبيق جميع التغييرات في أعقاب الأزمة في جميع أنحاء المنطقة. في إسرائيل وتركيا، ظهرت القيود الأولى في عام 2011، واستمر المؤشر في الزيادة في عامي 2012 و2013. وشهد لبنان انخفاضًا طفيفًا في القيود عام 2016، مما يسلط الضوء على سوق أكثر انفتاحًا بقليل.

الشكل 2.12. مؤشر القيود المفروضة على إجمالي تدفقات رأس المال

المؤشر من 0 (لا قيود) إلى 1 (وجود قيود)



المصدر: <http://www.columbia.edu/~mu2166/fkrsu/> وآخرون، مجموعة بيانات إجراءات مراقبة رأس المال، Schindler المصدر:

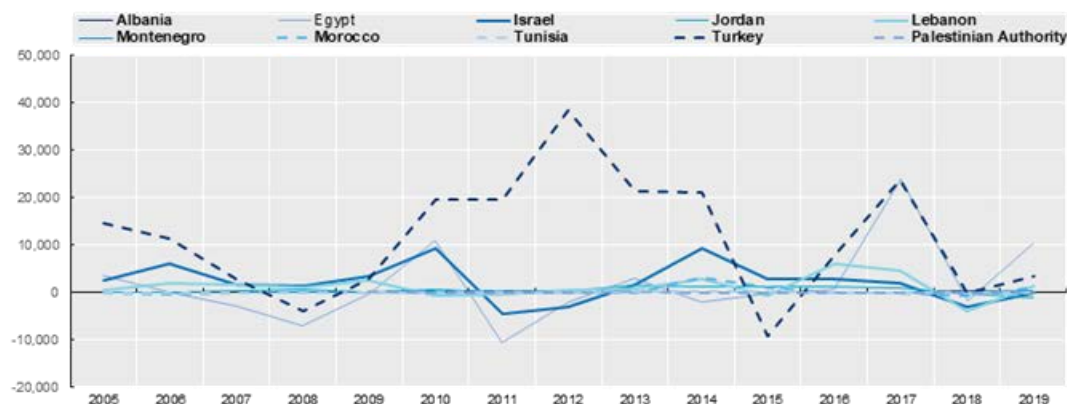
المؤشر F5. تدفقات استثمارات الحافظة

إلى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، توفر تدفقات الحافظة معلومات عن مستوى التكامل المالي من منظور أسواق رأس المال. تمثل تدفقات المحفظة الواردة (الخصوم) حجم استثمارات الحافظة الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق غرب البلقان الآتية من بقية العالم. إن تدفقات الحافظة الصادرة (الأصول) تمثل حجم استثمارات الحافظة الآتية من المستثمرين المحليين في الاقتصادات الأجنبية.

تتسم الاقتصادات المحورية بتدفقات منخفضة نسبيًا بالإضافة إلى تقلبات محدودة بشكل عام، باستثناء تركيا التي تلقت تدفقات أعلى بكثير بين عامي 2009 و2014. ويبدو أن تركيا ومصر وإسرائيل - الاقتصادات الثلاثة التي تظهر أدنى مستويات من الضوابط على رأس المال (المؤشر F4) بين دول الاتحاد من أجل المتوسط / من خارج الاتحاد الأوروبي - هي الأكثر تأثرًا بالصدمات الخارجية والداخلية، ولا سيما الأزمة المالية لعام 2007 وثورات الربيع العربي (الشكل 2.13).

الشكل 2.13. التدفقات الرأسمالية لاستثمارات الحافظة الواردة، بحسب البلد، 19-2005

بملايين الدولارات



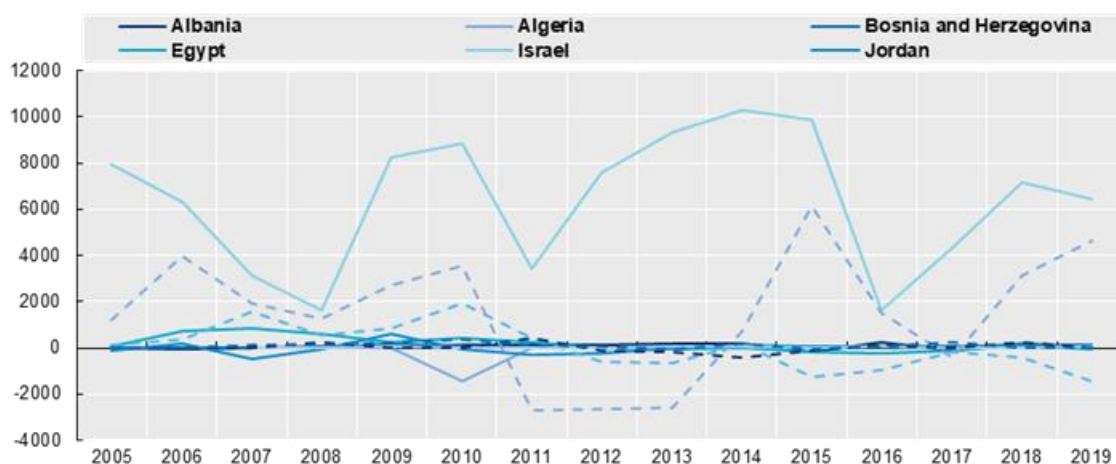
ملاحظة: تشير القيم السلبية إلى السنوات التي يتجاوز فيها سحب الاستثمارات، الاستثمارات. في حالة التدفقات الواردة، يشير هذا إلى حالة قام فيها المستثمرون الأجانب بإعادة أموال إلى وطنهم، أكثر مما استثمروا في الاقتصاد المحوري.

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى [IMF CDIS database](https://data.imf.org/?FS=FDI)

على غرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل حضوراً كمستثمرين عالميين. فتظهر مصر وإسرائيل، وبدرجة أقل، تركيا أحجاماً أكبر بكثير من حافظة تدفقات رأس المال الصادرة، مع ميل مرتفع للتقلب (الشكل 2.14).

الشكل 2.14. التدفقات الرأسمالية لاستثمارات الحافظة الصادرة، بحسب البلد، 19-2005

بملايين الدولارات



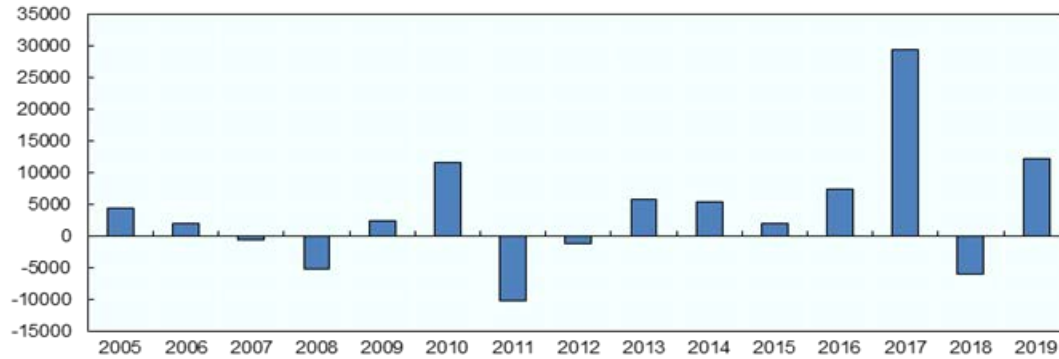
ملاحظة: تشير القيم السلبية إلى السنوات التي يتجاوز فيها سحب الاستثمارات، الاستثمارات. في حالة التدفقات الواردة، يشير هذا إلى حالة قام فيها المستثمرون الأجانب بإعادة أموال إلى وطنهم، أكثر مما استثمروا في الاقتصاد المحوري.

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى [IMF CDIS database](https://data.imf.org/?FS=FDI)

تظهر التدفقات الإجمالية الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واقتصادات غرب البلقان درجة عالية من عدم التجانس من سنة إلى أخرى. شهدت السنوات التي أعقبت الأزمة المالية وثورات الربيع العربي عمليات سحب استثمارات تجاوزت الاستثمارات. وترجع زيادة التدفقات الواردة في عام 2017 في الغالب إلى التدفقات الوافدة إلى مصر بعد تحسن التوقعات الاقتصادية والإصلاح النقدي والمالي (الشكل 2.15). (World Bank, 2017^[29])

الشكل 2.15. إجمالي التدفقات الرأسمالية لاستثمارات الحافظة الواردة، في الاتحاد من أجل المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول غرب البلقان، 19-2005

بملايين الدولارات



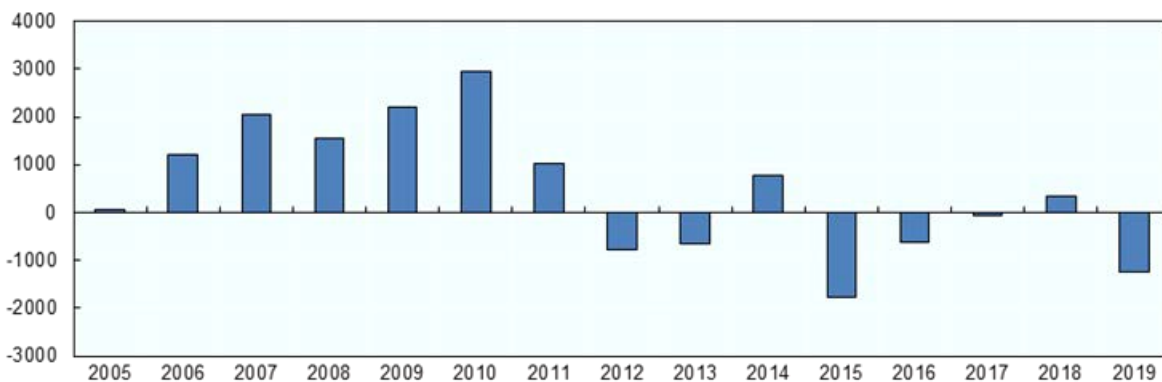
ملاحظة: تشير القيم السلبية إلى السنوات التي يتجاوز فيها سحب الاستثمارات، الاستثمارات. في حالة التدفقات الواردة، يشير هذا إلى حالة قام فيها المستثمرون الأجانب بإعادة أموال إلى وطنهم، أكثر مما استثمروا في الاقتصاد المحوري.

المصدر: [IMF CDIS database](https://data.imf.org/?FS=CDIS)

شهد إجمالي تدفقات الحافظة الصادرة اتجاهًا تنازلياً، وذلك بعد أن بلغت ذروتها في عام 2010، بالإضافة إلى تقلب حجم التدفقات الصادرة منذ ذلك الحين: فهي سلبية بشكل عام، باستثناء عامي 2014 و2018 حيث ظلت التدفقات الصادرة بعيدة عن مستويات ما قبل عام 2010 (الشكل 2.16).

الشكل 2.16. إجمالي التدفقات الرأسمالية لاستثمارات الحافظة الصادرة، في الاتحاد من أجل المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول غرب البلقان، 19-2005

بملايين الدولارات



ملاحظة: تشير القيم السلبية إلى السنوات التي يتجاوز فيها سحب الاستثمارات، الاستثمارات. في حالة التدفقات الواردة، يشير هذا إلى حالة قام فيها المستثمرون الأجانب بإعادة أموال إلى وطنهم، أكثر مما استثمروا في الاقتصاد المحوري.

المصدر: [IMF CDIS database](https://data.imf.org/?FS=CDIS)

المؤشر F6. تدفقات التحويلات داخل المنطقة وتكاليفها

إن التحويلات المالية هي عبارة عن إحالات مالية بين أطراف مختلفة تتواجد عادةً في بلدان مختلفة. بشكل عام، تشير التحويلات إلى المبلغ النقدي الذي يرسله العامل المهاجر إلى أفراد الأسرة في بلده المنشأ. تمثل التحويلات مصدرًا مهمًا من التمويل الخارجي في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط، حيث يمكن أن تتجاوز هذه التدفقات الواردة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (IEMed, 2020^[30]) (2020^[30]). في الاتحاد من أجل المتوسط، كان 90٪ من المهاجرين من شمال إفريقيا، وجميع المهاجرين تقريبًا من غرب البلقان، يعيشون في إحدى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2019. فهاجر جزءاً كبيراً منهم بهدف البحث عن فرص عمل، بينما لا تزال أسرهم تعيش في البلدان المنشأ (انظر الفصل 4).

تحقق بلدان المنشأ مكاسباً لم تكن لتتمكن من الوصول إليها بغير ذلك من خلال توزيع القوى العاملة المهاجرة في أسواق أجنبية أكثر إنتاجية. إن تدفقات التحويلات هي نتيجة لإعادة توزيع العمالة العابرة للحدود، وتمثل التوزيع الإقليمي للمكاسب المولدة في الاقتصاد المرسل للتحويلات. لقد شهدنا زيادة كبيرة في تدفق التحويلات منذ الثمانينيات. وتمثل التدفقات الواردة إلى البلدان النامية مصدرًا كبيراً للدخل، وغالباً ما تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية. في عام 2016، قدر البنك الدولي أن التحويلات وصلت إلى 575 مليار دولار أمريكي وشملت 232 مليون مهاجر (World Bank, 2020^[31]). انظر المربع 2.5 لمزيد من المعلومات حول قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم.

تشير تدفقات التحويلات إلى حجم التحويلات المالية، في حين أن التكاليف والكفاءة توفر نظرة ثاقبة عن الهياكل التي تسمح بتدفق التحويلات والعوائق المحتملة أمامها. يقدر البنك الدولي أن خفض تكاليف التحويلات بنسبة 5٪ يمكن أن يولد، على المستوى العالمي، وفورات تصل إلى 16 مليار دولار أمريكي سنوياً (World Bank, 2020^[31]).

يتعلق الهدف 10.ج من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على وجه التحديد بتكاليف معاملات التحويلات: "خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030".³

هناك عدة عوامل تؤثر على أسعار التحويلات المالية، بما في ذلك مستوى تطور الأسواق والمؤسسات المالية، والمنافسة المنخفضة، والقيود القانونية، والقيود المفروضة على وصول المهاجرين المرسلين للتحويلات إلى البنوك (World Bank, 2020^[31]). يمكن أن يؤثر صنع القرار والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي في حجم التحويلات التي تمر بتحديات رسمية. يعد خفض تكاليف المعاملات وتعزيز دور المؤسسات المالية في التبادلات العابرة للحدود طريقة فعالة لمعرفة مدى تدفق التحويلات من خلال القنوات الرسمية. يمكن أن يتخذ ذلك شكل تسهيل المعاملات الأجنبية من خلال البنوك، وخفض رسوم مشغلي تحويل الأموال، بالإضافة إلى تقديم طرق رقمية لتحويل الأموال، وما إلى ذلك. علاوةً على ذلك، عندما تفتح البنوك المحلية فروعاً في الخارج، فإنها توفر للمحولين رسوم معاملات أقل (World Bank, 2006^[32]). تعمل المؤسسات المالية الفعالة من حيث التكلفة والتي تعمل على المستوى الإقليمي على زيادة الدخل التصرفي الذي يرسله المحوّلون إلى أقصى حد وتشجيع استخدام قنوات التحويل الرسمية.

تُعد تدفقات التحويلات المالية وتكاليفها بُعداً ذا صلة بالتكامل المالي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط لأنها تسلط الضوء على شكل من أشكال تبادل رأس المال، الذي يتسم بدوره بأهمية خاصة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا من جهة أخرى. في حين أن حجم التحويلات يتم تحديده في المقام الأول بتواجد المهاجرين الاثنين من بلد يعتبر متلقياً صافياً للتحويلات في بلد يعتبر مرسلًا صافياً للتحويلات، فإنه يعتمد أيضاً على وجود هياكل مالية تسمح بهذا التحويل للأموال (أي مشغلي تحويل الأموال) وعلى التكاليف التي تفرضها هذه الهياكل.

يمكن أن تؤثر التحويلات المرسلة عبر القنوات الرسمية بشكل إيجابي على الشمول المالي والتوعية المالية. يمكن أن تساعد زيادة تدفقات التحويلات الرسمية والاستفادة منها في انتشار أسر العمال المهاجرين من برائن الفقر. إن تشجيع اتصال متلقي التحويلات بالبنوك ومشغلي تحويل الأموال يوفر أول تبادل مع المؤسسات المالية ويعزز الاندماج في النظام المالي. وجدت الدراسات التجريبية التي أجريت في خمسة بلدان جنوب الصحراء (بوركينا فاسو وكينيا ونيجيريا والسنغال وأوغندا) أن تلقي التحويلات يزيد من احتمال قيام أسر العمال المهاجرين بفتح حساب مصرفي في وقت لاحق (Aga and Peria, 2014^[33]).

نظراً لجائحة كوفيد-19، من المتوقع أن تتزايد المدفوعات الرقمية بسرعة في جميع أنحاء المنطقة في عام 2021 وما بعده، الأمر الذي سيطلب من البلدان ليس فقط تطوير البيئة القانونية اللازمة ولكن أيضاً تعزيز الإطار التنظيمي لمقامي الخدمات، وذلك بهدف السماح بمزيد من الابتكار في هذا المجال. وهذا من شأنه أن يعزز التحويلات وكذلك التجارة الإلكترونية، التي تعتبر محدودة حالياً بسبب نقص البنية التحتية للمدفوعات الرقمية. في عام 2017، أفادت الدراسات أن 8٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها وجود على الإنترنت (مقارنة بـ 80٪ في الولايات المتحدة)، بالإضافة إلى أن 1.5٪ فقط من تجار التجزئة في المنطقة لديهم وجود على الإنترنت (McKenna, 2017^[34]).

الجدول 2.2. تدفق التحويلات المالية وتحليل التكاليف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول غرب البلقان

متوسط سرعة مشغلي تحويل الأموال	القنوات الرقمية	تغطية الشبكة	المنافسة	التكلفة (%)	صافي التدفقات - بملايين الدولارات	أهمية الاتحاد من أجل المتوسط في الممرات الرئيسية	البلد
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1 183	عالية (اليونان، إيطاليا)	ألبانيا
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1 893	عالية (فرنسا، إسبانيا)	الجزائر
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1 957	متوسطة (كرواتيا، صربيا)	البوسنة والهرسك
عالية (أقل من يوم في المتوسط)	لا قنوات رقمية من المملكة العربية السعودية	عالية	عالية	3.35	19 582	منخفضة (المملكة العربية السعودية، الكويت)	مصر
عالية جداً (أقل من ساعة في المتوسط)	متوسطة من الكويت	عالية	عالية	6.4	1 562	منخفضة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة)	الأردن
عالية	لا قنوات رقمية من المملكة العربية السعودية	عالية	عالية	6.87	6 787	منخفضة (المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة)	لبنان
غير متوفرة	منخفضة من الإمارات العربية المتحدة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	351	متوسطة (صربيا، تركيا)	الجبيل الأسود
عالية جداً	لا قنوات رقمية من المملكة العربية السعودية	عالية	عالية	5.05	7 365	عالية (فرنسا، إسبانيا)	المغرب
غير متوفرة	متوسطة من الولايات المتحدة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1 118	متوسطة (الأردن، المملكة العربية السعودية)	السلطة الفلسطينية
عالية جداً	غير متوفرة	عالية	عالية	8.59	1 382	عالية (فرنسا، إيطاليا)	تونس
غير متوفرة	متوسطة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1 936	عالية (فرنسا، المغرب)	إسرائيل
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	3 692	عالية (ألمانيا، بلغاريا)	تركيا
عالية	متوسطة	عالية	عالية	6.12	2 2428	منخفضة (نيجيريا، الهند)	المملكة المتحدة

ملاحظة: تم تعريب البيانات وفقاً للمنهجية التي اعتمدها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موجز التحويلات الخاص بالمنظمة. المصدر: المؤلفون، استناداً إلى [World Bank Remittance Prices Worldwide database](#) و [World Bank bilateral remittance matrices](#)

المربع 2.5. قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم

يوفر موقع البنك الدولي لأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم بيانات عن تكاليف إرسال وتلقي التحويلات عبر العديد من الممرات الرئيسية، فضلاً عن بيانات إضافية حول طرائق هذه التحويلات:

- تشير التكلفة إلى متوسط التكلفة (المحسوبة على أساس إرسال 200 دولار أمريكي) لإرسال الأموال وفقاً لأول ممرين رئيسيين للبلد المعني. تشمل هذه التكلفة الرسوم التي يحتفظ بها مشغل تحويل الأموال، والتي عادةً ما تشكل الحصة الرئيسية من التكاليف، فضلاً عن هوامش سعر الصرف.
- يشير صافي التدفقات إلى صافي التحويلات الواردة للمتلقين ناقص التدفقات الصادرة، وصافي تدفقات التحويلات الصادرة عن المرسل ناقص التدفقات الواردة. وتؤخذ الممرات العشرة الأولى في الاعتبار.
- تشير المنافسة إلى عدد مشغلي تحويل الأموال المتاحين لأول ممرين رئيسيين. تشير المنافسة "العالية" إلى تواجد خمسة مشغلي تحويل أموال أو أكثر، بينما تشير المنافسة "المتوسطة" إلى وجود ثلاثة مشغلي تحويل أموال أو أكثر، وتشير المنافسة "المنخفضة" إلى وجود أقل من ثلاثة مشغلي تحويل أموال.
- تشير تغطية الشبكة إلى تغطية شبكة مشغلي تحويل الأموال. تشير التغطية "العالية" إلى تواجد مشغل تحويل أموال واحد على الأقل يتمتع بتغطية شبكة عالية، بينما تشير التغطية "المتوسطة" إلى تواجد مشغل تحويل أموال واحد على الأقل بتغطية متوسطة، وتشير التغطية "المنخفضة" إلى عدم وجود مشغل تحويل أموال بتغطية عالية أو متوسطة.
- تمثل القنوات الرقمية إمكانية إرسال الأموال عبر الوسائل الرقمية. تشير الإمكانية "العالية" إلى الممرات حيث يمكن للمرسل والمستقبل تحويل وتلقي الأموال رقمياً، بينما تشير الاحتمالية "المتوسطة" إلى أن المرسل فقط يمكنه تحويل الأموال رقمياً، وتشير الاحتمالية "المنخفضة" إلى عدم قدرة المرسل أو المتلقي على تحويل الأموال رقمياً.

المصدر: البنك الدولي لأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم، <https://remittanceprices.worldbank.org/en>

تشير ممرات التحويلات الرئيسية إلى المصدر الرئيسي (أو الوجهة) للتحويلات في البلد. تعد البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان متلقية صافية للتحويلات، في حين أن تركيا وإسرائيل هما مرسلتان صافيتان للتحويلات. وتعد تدفقات التحويلات داخل الاتحاد من أجل المتوسط كبيرة: 10 دول من أصل 14 التي تم النظر فيها لديها دولة واحدة على الأقل عضو في الاتحاد من أجل المتوسط كشريك رئيسي. وبناءً على البيانات المتاحة، فإن مصر فقط لديها نسبة أقل من 5٪ والتي تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة - مع ملاحظة أن البلدين الشريكين الرئيسيين ليسا من الدول الأعضاء في اتحاد المتوسط. تظل جميع الممرات الرئيسية الأخرى، ولا سيما تلك ذات الصلة العالية بالاتحاد من أجل المتوسط، أعلى من عتبة 5٪. يعتبر إرسال التحويلات المالية إلى تونس، وشريكاها الرئيسيان هما فرنسا وإيطاليا، أكثر المعاملات تكلفة.

في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان، تمثل التحويلات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 2.3). في المتوسط، تمثل تدفقات التحويلات الواردة 10.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في غرب البلقان و7.8٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل 0.8 في الاتحاد الأوروبي. من المحتمل أن تكون النسب المئوية في العديد من البلدان أقل مما هي عليه بسبب تدفقات التحويلات غير المحسوبة لأنها تُرسل عبر قنوات غير رسمية. في البلدان ذات التدفقات الواردة الكبيرة، يعتبر الدخل الناتج عن خفض تكاليف المعاملات كبيراً من حيث القيمة المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا هو الحال مع السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، حيث تمثل التحويلات المالية حالياً 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

إن التعاون داخل الاتحاد من أجل المتوسط الهادف إلى تقليل تكاليف إرسال التحويلات لن يكون له تأثير إيجابي على حجم التحويلات وعلى دخل أسر المهاجرين فحسب، بل سيعزز أيضاً التوعية المالية والشمول المالي، وذلك من خلال زيادة التواصل مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى.

الجدول 2.3. التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019

البلد	التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
ألبانيا	9.6%
الجزائر	1.1%
البوسنة والهرسك	11.3%
مصر	8.8%
الأردن	10.0%
لبنان	13.9%
موريتانيا	0.8%
الجبل الأسود	10.6%
المغرب	5.7%
تونس	5.3%

المصدر: <https://remittanceprices.worldbank.org/en> World Bank Remittance Prices Worldwide database، تستند تقديرات خبراء البنك الدولي إلى بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي.

النتائج المستخلصة والاعتبارات السياسية

تختلف بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بشكل كبير في مستويات التنمية المالية، ويمكن أن يشكل هذا حاجزاً أمام تكامل القطاع المالي في المنطقة. يعد الاتساق في درجة التنمية المالية وفي سلامة وحداثة الأطر القانونية التي تنظم العلاقات المالية العابرة للحدود (لا سيما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان الغربية) شرطاً أساسياً لتعزيز الفوائد المحتملة وتجنب العوامل الخارجية السلبية للتكامل، بما في ذلك انتشار عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

إن الأطر التي تنظم تدفقات رأس المال والحجم الفعلي للتدفقات هي مؤشرات تكميلية للتكامل المالي النسبي للمنطقة. ويشمل الجزء الأكبر من تبادل رأس المال في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط دولة عضو واحدة على الأقل في الاتحاد الأوروبي.

من حيث تنظيم تدفقات رأس مال الحافظة وتدفقات الاستثمار العابرة للحدود، تعد أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تقييداً من المناطق الفرعية الأخرى للاتحاد من أجل المتوسط. فالتجهت القيود المفروضة على تدفقات الحافظة إلى الزيادة في العقد الماضي، ويرجع ذلك بشكل عام إلى الأزمة المالية والأثر الاقتصادي الناجم عن ثورات الربيع العربي.

ظلت مستويات التدفقات المالية منخفضة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واقتصادات غرب البلقان في العقد الماضي. وتستحوذ تركيا وإسرائيل ودرجة أقل مصر على كميات أكبر من التدفقات ولكنها أيضاً أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة للاستثمار الأجنبي المباشر داخل المناطق الفرعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان وفيما بينها، والتي تتشاطر حالياً تدفقات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما هناك نقص في البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قواعد البيانات الدولية لعدد من البلدان في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما في المناطق الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان. لذا يوصى بأن تقوم البلدان بالإبلاغ عن بيانات الاستثمار بحيث يمكن تقدير حجم التدفقات المالية ورصدها بشكل صحيح.

إن القيود المفروضة على قطاعي التصنيع والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالملكية الأجنبية للأسهم، تعد مسؤولة بشكل كبير عن هذه الفجوات - على الرغم من جهود الإصلاحات الأخيرة التي تعمل على تضيق الفجوة، لا سيما في الأردن وتونس. من شأن متابعة تخفيف القيود وتسهيل الاستثمارات في التكنولوجيا والعلوم أن يسمح بمزيد من عمليات نقل التكنولوجيا وإقامة روابط مع الموردين المحليين.

يمكن للمنظمات والأطر الدولية مثل "مدونة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير تحركات رأس المال والعمليات غير المرئية"⁴ توفير إرشادات للتوجه تدريجياً نحو مزيد من الانفتاح وجني فوائد تدفقات رأس المال مع ضمان المرونة، وبعبارة أخرى، التوجه نحو "تكافؤ الفرص" من خلال رفع معايير الأنظمة المالية مثل متطلبات رأس المال وضوابط تنظيمية للقروض والائتمان.

تمثل التحويلات مورداً هاماً للتدفقات الكبيرة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، كما أنها مصدر مهم للدخل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب البلقان. في بعض الحالات، تعد خيارات إرسال التحويلات عبر القنوات الرسمية قليلة، وعندما توجد مثل هذه الخيارات، يمكن أن تكون التكاليف المرتبطة بها باهظة؛ ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن جزءاً كبيراً من التحويلات يتم إرساله عبر قنوات غير رسمية. إن التعاون الدولي والحوار بين القطاعين العام والخاص بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط

ومؤسسات تحويل التحويلات الرئيسية (بما في ذلك البنوك ومشغلي تحويل الأموال) ضروريان لتعزيز جمع البيانات حول تكاليف التحويلات وكفاءة التحويل وتقليل التكاليف التي يمكن تجنبها.

يتطلب رصد التدفقات المالية على الصعيد العالمي وعلى مستوى الاتحاد من أجل المتوسط جمع بيانات موثوقة ومتسقة. فيوصى بشدة بمشاركة أكبر مع الهيئات الدولية، مثل فريق عمل لجنة الاستثمار التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمعني بإحصاءات الاستثمار الدولي⁵، بهدف تعزيز توافر البيانات وإمكانية مقارنتها.

المراجع

- African Development Bank (2010), *Financial sector integration in three regions of Africa. How Regional Financial Integration Can Support Growth, Development, and Poverty Reduction*, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/AfDB%20Regional%20Financial%20Integration%20REPORT_EN.pdf. [4]
- Aga and Peria (2014), *International remittances and financial inclusion in Sub-Saharan Africa*, Policy Research Working Paper Series 6991, World Bank, <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/19383>. [33]
- Agénor (2001), *Benefits and Costs of International Financial Integration: Theory and Facts*, Policy Research Working Paper 2699, prepared for the conference "Financial Globalization: Issues and Challenges for Small States", <http://documents.worldbank.org/curated/en/240401468766831345/pdf/multi0page.pdf>. [5]
- Alomari et al (2019), *Contribution of financial market development in competitiveness growth*, Cogents Economic & Finance 7(1), <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23322039.2019.1622483>. [14]
- Baele et al. (2004), "Measuring European Financial Integration in the Euro area", Vol. 20, <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp14.pdf?b767d42e5483e5b763fa750>. [1]
- Blaschke (2019), *Central banks, financial integration and capital flows: The perspective of the OECD Capital Movements Code*, presentation at 5th Conference of Mediterranean Central Banks, Banco de España, Decembe, <https://www.bis.org/review/r191213e.pdf>. [22]
- Creane et al (2003), *Financial Development in the Middle East and North Africa*, International Monetary Fund, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/creane/>. [15]
- Damgaard et al (2019), *What Is Real and What Is Not in the Global FDI Network?*, IMF, <https://www.imf.org/en/Publications/WPI/Issues/2019/12/11/what-is-real-and-what-is-not-in-the-global-fdi-network>. [25]
- Eichengreen (2001), "Capital Account Liberalization : What Do Cross-Country Studies Tell Us?", <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17435>. [9]
- European Commission (2019), *EU Foreign Direct Investment flows in 2018*, <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/DDN-20190717-1>. [26]
- European Commission (2018), "EU Foreign Direct Investment flows in 2018", <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/DDN-20190717-1>. [13]

- Fons-Rosen et al (2018), *Foreign Investment and Domestic Productivity: Identifying Knowledge Spillovers and Competition Effects*, Working Paper 23643,, National Bureau of Economic Research, <https://www.nber.org/papers/w23643>. [3]
- Graf (1999), *Policy responses to the banking crisis in Mexico*, Bank for International Settlements,, <https://www.bis.org/publ/plcy06f.pdf>. [10]
- Herrala (2020), *Capital controls in an integrated world: A review of recent developments, policies and the academic debate*, BOFIT Policy Brief 2020 No. 9,, <https://helda.helsinki.fi/bof/bitstream/handle/123456789/17551/bpb0920.pdf>. [11]
- IEMed (2020), *Financial integration and Inclusive development: A View from the Mediterranean Countries*, Report No. 24,, IEMed, <https://www.iemed.org/recursos-compartits/pdfs/Report%2024%20Central%20Banks.pdf>. [30]
- Imam and Kpoda (2010), *Islamic Banking: How Has it Diffused?*, IMF Working Paper No. 10/195, IMF Working Paper, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp10195.pdf>. [18]
- Imam and Kpodar (2015), *Is Islamic Banking Good for Growth?* Ferdi Working paper P124, <https://ferdi.fr/publications/is-islamic-banking-good-for-growth>. [17]
- IMF (2020), *Financial Development Index Database*, <https://data.imf.org/?sk=F8032E80-B36C-43B1-AC26-493C5B1CD33B>. [16]
- IMF (2019), *Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth*, <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/08/Economic-Integration-in-the-Maghreb-An-Untapped-Source-of-Growth-46273>. [36]
- Kalinova et al (n.d.), *OECD's FDI Restrictiveness Index: 2010 Update*, OECD Working Papers on International Investment,, OECD Publishing, <https://doi.org/10.1787/5km91p02zj7g-en>. [35]
- Kalinova, et al (2010), *OECD's FDI Restrictiveness*, <https://doi.org/10.1787/5km91p02zj7g-en>. [20]
- Kose et al (2006), *Financial Globalization: A Reappraisal*, IMF, <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Financial-Globalization-A-Reappraisal-19435#:~:text=Summary%3A,variety%20of%20app>. [12]
- McKenna, J. (2017), *The Middle East's start-up scene: explained in five charts*, World Economic Forum, <https://www.weforum.org/agenda/2017/05/what-you-need-to-know-about-the-middle-east-start-up-scene-in-five-charts/>. [34]
- Mistura and Roulet (2019), *The determinants of Foreign Direct Investment: Do statutory restrictions matter?*, OECD Working Papers on International Investment, No. 2019/01, OECD Publishing, Paris,, <https://doi.org/10.1787/641507ce-en>. [23]
- OECD (2021), *Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives*, OECD Publishing,, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/6d84ee94-en>. [19]
- OECD (2020), *OECD Code of Liberalisation of Capital Movemen*, OECD Publishing,, OECD Publishing, <http://www.oecd.org/investment/investment-policy/Code-capital-movements-EN.pdf>. [21]

- OECD (2018), *OECD Economic Outlook, Volume 2018 Issue 1.*, [6]
https://doi.org/10.1787/eco_outlook-v2018-1-en.
- OECD (2014), *MENA-OECD Investment Programme, "Draft Background Note: Recent FDI Trends in the MENA Region"*, LAS-OECD Regional Conference and MENA-OECD Regional Investment Working Group,, [28]
https://www.oecd.org/mena/competitiveness/Draft%20Note_FDI%20trends%20in%20MENA_Dec.%202014.pdf.
- OECD (2012), *Financial Contagion in the Era of Globalised Banking?*, Economics Department, Policy Note No. 14,, OECD Publishing,, [8]
<https://www.oecd.org/economy/monetary/50556019.pdf>.
- OECD (2011), *OECD Economic Outlook, Volume 2011 Issue 1.*, [2]
https://doi.org/10.1787/eco_outlook-v2011-1-en.
- OECD (2009), *Implications of Foreign Bank Activities in Emerging Markets*, Presentation, OECD Development Centre Warsaw, [http://Implications of Foreign Bank Activities in Emerging Markets](http://Implications%20of%20Foreign%20Bank%20Activities%20in%20Emerging%20Markets), Presentation, OECD Development Centre Warsaw,, <https://www.oecd.org/global-relations/44183197.pdf>. [24]
- Schindler et al (2015), *Capital Control Measures: A New Dataset*, [37]
<http://www.columbia.edu/~mu2166/fkrsu>.
- Wall J (2019), *The geography of FDI in the Southern Mediterranean*, background paper prepared for the workshop "Measuring FDI and its impact", [27]
<http://www.oecd.org/mena/competitiveness/EU-OECD-Background-Note-Geography-FDI-Southern-Med.pdf>.
- World Bank (2020), *Remittance Prices Worldwide: Making Markets More Transparent*, About Us, <https://remittanceprices.worldbank.org>. [31]
- World Bank (2017), *Global Value Chain Development Report 2017: Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development*, World Bank,, [29]
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29593>.
- World Bank (2014), *Global Economic Prospects, January 2014: Coping with Policy Normalization in High-Income Countries*, World Bank,, [7]
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16572>.
- World Bank (2006), *Global Economic Prospects, 2006: Reducing Remittance Fees*, World Bank, [32]
http://documents1.worldbank.org/curated/fr/507301468142196936/841401968_200510319014045/additional/343200GEP02006.pdf.

تعليقات ختامية

¹ الاطلاع على <https://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/national-treatment-instrument-english.pdf>

² يتم إجراء عملية الرصد في إطار اجتماعات المائدة المستديرة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حرية الاستثمار، والتي تشارك فيها 29 دولة من دول الاتحاد من أجل المتوسط. ويمكن الاطلاع عليها في <http://www.oecd.org/investment/g20.htm#foi>

³ <https://sdgs.un.org/goals/goal10>

⁴ <https://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/codes.htm>

⁵ <https://oecdgroups.oecd.org/Bodies/ShowBodyView.aspx?BodyID=7250>

3 البنية التحتية

يتعمق هذا الفصل في تكامل البنية التحتية والدور الذي تضطلع به في تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة الأوروبية ومتوسطة. كما يغطي هذا الفصل أيضاً شبكات النقل والكهرباء الإقليمية التي تدعم التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية على المستويين الوطني والإقليمي ويقدم توصيات سياساتية رامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية في المنطقة بشكل أفضل.

الأفكار الرئيسية

- تعد البنية التحتية للنقل والطاقة عاملاً هاماً لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية، فهي تسهل حركة الأشخاص والسلع والخدمات العابرة للحدود وتعزز التنوع الاقتصادي. ومع ذلك، لا يزال ترابط البنية التحتية محدوداً في المنطقة الأورو متوسطية، وخاصة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن اقتصادات المنطقة قد أنشأت في السنوات الأخيرة شبكات للنقل وللطاقة واسعة النطاق، فإن مستوى الاستثمار غير كافٍ لتلبية احتياجات الترابط المتزايدة بين البلدان.
- في قطاع النقل، تشمل التحديات المتعلقة بترابط البنية التحتية في المنطقة الافتقار إلى الترابط متعدد الوسائط، والاعتماد المفرط على الطرق وتفكك نظام الموانئ. وتحدّ تكاليف الخدمات اللوجستية المرتفعة وحالات التأخير من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتكامل التجاري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون وسائل النقل الأخرى الأكثر كفاءة ومراعاةً للبيئة، مثل السكك الحديدية أو الممرات المائية الداخلية، حلاً لحركة الشحن ولكنها تعد محدودة حالياً في المنطقة.
- يعد النقل البحري القناة الرئيسية للتجارة في المنطقة. تتمتع في الوقت الحالي العديد من الموانئ في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بإمكانية تحسين عملية الشحن العابر من أجل زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز دورها كبوابات وطنية أو إقليمية. كما أصبحت بعض الموانئ مراكز مهمة في البحر الأبيض المتوسط بفضل الاستثمارات في الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، والتي بدورها عززت ترابطها بالأسواق العالمية.
- يمكن أن يعود تكامل الطاقة بفوائد إنمائية كبيرة على بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه لا يزال في المراحل الأولى من التنمية. فتهيمن الشركات المملوكة للدولة على قطاع الكهرباء إلى حد كبير، وغالباً ما تدعمها الإعانات التي تجعل سعر الكهرباء منخفضاً للغاية بحيث لا يكون لدى المستثمرين أي حافز لدخول السوق. إن تعزيز المنافسة وإزالة الحواجز التي تعترض الدخول إلى السوق قد يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات في شبكات توليد الكهرباء وتوزيعها.
- على الرغم من أن الاقتصادات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط تتمتع بموارد الطاقة المتجددة، إلا أنها لم تنوّع إمدادات الطاقة بشكل كافٍ بعد. لقد وضعت العديد من الاقتصادات المحورية أهدافاً وطنية خاصة بالطاقة المتجددة ويتم حالياً تنفيذ المشاريع ذات الصلة، لكنه من المتوقع أن تعتمد العديد منها على الغاز والنفط لتوليد الكهرباء على الأقل حتى عام 2030. ولا تشمل التحديات الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة فحسب، بل تشمل أيضاً غياب إطار تنظيمي متناسق على المستويين الوطني ودون الإقليمي.
- يعد التكامل في البنية التحتية محدوداً أيضاً بسبب الحواجز التنظيمية في مناطق جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. فيكشف مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في هاتين المنطقتين لا تزال مرتفعة نسبياً مقارنة بمتوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا سيما في قطاعات النقل مثل النقل البحري والسكك الحديدية والمطارات (لكل من خدمات الركاب والشحن)، وفي عدد قليل من البلدان، في خدمات توليد الكهرباء وتوزيعها.

المقدمة

أهمية البنية التحتية في تحقيق التكامل الإقليمي

يحظى ترابط البنية التحتية⁴ بأولوية عالية في جدول أعمال السياسات للاتحاد من أجل المتوسط، الذي أدرك منذ فترة طويلة التأثير المضاعف لترابط البنية التحتية على عملية التكامل الإقليمي، فضلاً عن الدور الرئيسي الذي تضطلع به البنية التحتية في التنمية المستدامة. وأكدت خارطة الطريق للعمل التي اعتمدها الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2017، التزام المنظمة بتحقيق ترابط البنية التحتية، لا سيما فيما يتعلق بالترابط في الطاقة والنقل، ومؤخراً الرقمنة ((UFM, 2017^[1])).

يمكن أن تساعد البنية التحتية الإقليمية الأفضل اقتصادات المنطقة في الارتقاء من وضعها الهامشي في الاقتصاد العالمي والاضطلاع بدور أكثر أهمية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. كما يمكن أن تؤدي المستويات العالية من الترابط في النقل والطاقة إلى تحسين الوصول إلى فرص العمل والتعليم والصحة والخدمات العامة الأخرى، فضلاً عن الأنشطة السياحية، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ((OECD-ITF, 2019^[1])). على سبيل المثال، مع توسيع خطوط النقل، يمكن لعدد أكبر من الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط الاستفادة من فرص التنمية الشخصية والمهنية، بالإضافة إلى المساهمة في خلق المعرفة في المنطقة وتحقيق الاستقرار والسلام الإقليميين.

على الرغم من هذه الفوائد، يبقى تكامل البنية التحتية في المنطقة محدوداً بسبب مجموعة من التحديات. غالباً ما تشمل مشاريع البنية التحتية التي تدعم التكامل الإقليمي العديد من البلدان وتعتبر سريعة التأثير بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية. وتتميز المشاريع التي تشكل جزءاً من الممرات الإقليمية أو الشبكات التي تربط بلدين أو أكثر بخصائص قوية مرتبطة بالمنفعة العامة وتتطلب تعبئة لرأس المال على نطاق واسع، حيث يكون توزيع التكاليف والفوائد العابرة للحدود معقداً. يمثل تعدد أصحاب المصلحة المشاركين في المشاريع العابرة للحدود تحدياً إضافياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى صعوبة تحديد الأولويات وتأمين الدعم الواسع النطاق للمشاريع العابرة للحدود، وذلك مقارنة بعملية المشاريع المحلية. لذا لا تزال البلدان بحاجة إلى تطوير نهج "التفكير الإقليمي" الذي يدمج الترابط الإقليمي في تصميم وتطوير البنية التحتية على المستوى الوطني.

يهدف التصدي لهذه التحديات، هناك اعترافاً متزايداً بأن استثمارات البنية التحتية في المنطقة يجب أن تركز على الجودة والشمولية والاستدامة. وتقر أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ بالحاجة إلى نمو أكثر استدامة. وتدعو هذه الاتفاقيات إلى مزيد من التركيز على ترابط البنية التحتية الشاملة والمستدامة، والأكثر كفاءة والتي تعود بالفائدة على الفقراء. يتطلب الوفاء بهذه الالتزامات سياسات منصفة ترمي إلى التوصل إلى حلول لبنية تحتية منخفضة الكربون، بالإضافة إلى مؤسسات وأنظمة سوق أفضل.

يركز هذا الفصل على الشبكات المادية للنقل والطاقة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، فضلاً عن القضايا التنظيمية التي تؤثر على أداء هذه الشبكات. ويستخدم مجموعة من المؤشرات لرصد تطور أداء بلدان المنطقة في هذه المجالات. كما يوضح الفصل اتساع نطاق المناقشات السياسية من الشواغل المباشرة للتمويل والبيئة التمكينية للاستثمارات في البنية التحتية، إلى السؤال الرئيسي حول كيف يمكن للترابط الأفضل عبر المناطق والبلدان أن يعزز التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، وفي نهاية المطاف، تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولية.

لا يغطي الفصل الترابط الرقمي، الذي اكتسب أيضاً أهمية في سياق تعزيز ترابط البنية التحتية الإقليمية، كما يتضح من الإعلان الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الرقمي في عام 2014 ((UMF, 2014^[2])). إلا أنه يقر بأن التقدم المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يسرع تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط، ليس فقط كمحرك جديد للنمو الاقتصادي، بل أيضاً كمصدر للابتكار في جميع القطاعات الاقتصادية. وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إحداث تحول في سير الأعمال وتوريد الخدمات العامة، وزيادة كفاءة تجارة الخدمات وتحسين الترابط بين الأفراد عبر الحدود. إضافة إلى ذلك، سلطت الأزمة الصحية والاقتصادية لكوفيد-19 الضوء على الفرص التي تقدمها البنية التحتية الرقمية والتحديات التي تفرضها في العديد من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، ودعت إلى مزيد من الاستثمارات في الترابط الرقمي لتعزيز إمكانات الانتعاش.

الفجوات الحالية في البنية التحتية

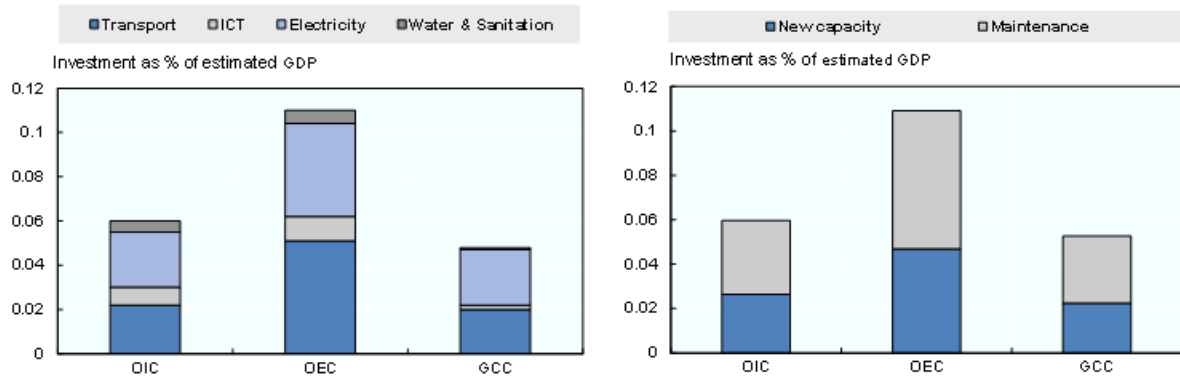
شهدت العديد من اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط استثمارات متزايدة في البنية التحتية المادية في العقود الماضية، لكن لم يواكب توفير البنية التحتية الاحتياجات المتزايدة. إذ أنفقت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 3٪ و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على البنية التحتية في العقد الماضي، مع التركيز بشكل أساسي على الموانئ والمطارات؛ ويعتبر هذا الإنفاق أعلى مما هو عليه في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى، ولكنه أقل من جنوب آسيا وشرق آسيا (IAI, 2018^[3]). أظهرت العديد من الدراسات حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا افتقار المنطقة إلى الاستثمارات في مشاريع الطرق والسكك الحديدية العابرة للحدود التي من شأنها تطوير سوق إقليمي وتحسين الترابط داخل المنطقة (ISPI, 2019^[3]). ففي غرب البلقان، على الرغم من معدلات الاستثمار السنوية في البنية التحتية العامة التي تجاوز متوسطها الـ 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الـ 15 الماضية، فإن الفجوات في

البنية التحتية تعد مرتفعة أيضًا (IMF, 2018^[3]) في عام 2015، تطلبت حوالي 30٪ من شبكة الطرق في منطقة غرب البلقان صيانة أو تحديث فوري، كما كانت 30٪ من شبكة السكك الحديدية تعاني من قيود تحدّ من قدراتها (IBRD, 2015^[4]).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يقدر البنك الدولي (2020a) أن الاحتياجات للحفاظ على البنية التحتية القائمة وإنشاء بنى تحتية جديدة، على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة، تزيد عن 106 مليار دولار أمريكي سنويًا (أي 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي السنوي) (الشكل 3.1). يمكن العثور على الفجوات في جميع قطاعات البنية التحتية، ولكنها أكثر انتشارًا في مجال النقل البري العابر للحدود والطاقة. يمثل النقل والكهرباء حوالي 43٪ من إجمالي الاحتياجات، تليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (9٪) والمياه والصرف الصحي (5٪). تتطلب احتياجات الكهرباء وحدها 46 مليار دولار أمريكي (أي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي السنوي). وتتطلب الدول المصدرة للنفط بنية تحتية يبلغ مجموعها حوالي 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 6٪ للبلدان المستوردة للنفط. ومن الضروري أيضًا تأمين الصيانة المناسبة ومراقبة جودة الأصول الموجودة، بينما من المتوقع أن تمثل احتياجات إعادة التأهيل أكثر من 50٪ من إجمالي احتياجات البنية التحتية (Estache, et al, 2013^[5]).

الشكل 3.1. الاحتياجات السنوية من حيث البنية التحتية في اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حتى عام 2025

حسب القطاع



ملاحظة: تشمل الاقتصادات المصدرة للنفط الجزائر والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن؛ أما الاقتصادات المستوردة للنفط فتشمل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس. يتم تقدير البيانات بناءً على نموذج التوازن العام. المصدر: تقديرات البنك الدولي لعام 2020 استنادًا إلى المنهجية التي تم تطويرها في دراسة (Estache, et al, 2013^[5]) والتي تعتبر صحيحة حتى اليوم.

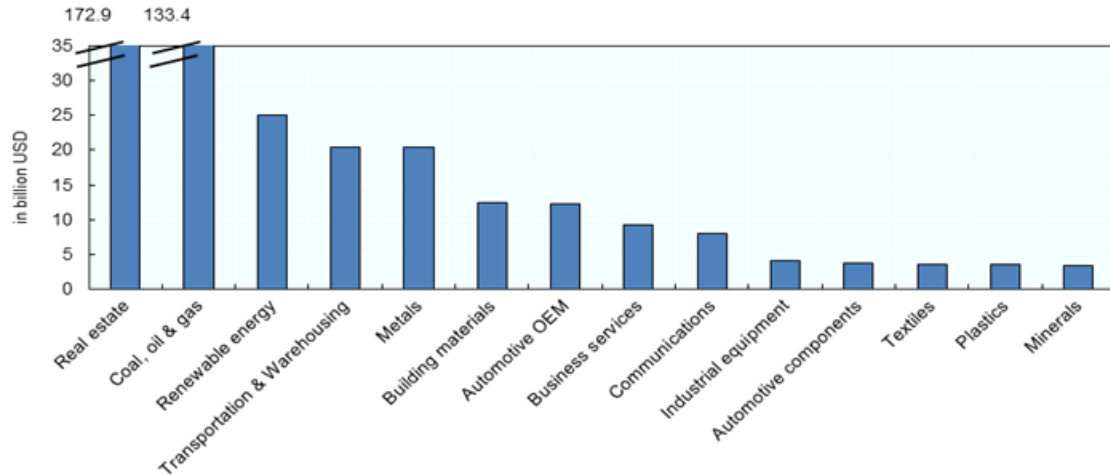
على غرار بقية العالم، كانت الشركات المملوكة للدولة تمول عادةً مشاريع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي العديد من اقتصادات المنطقة، تعد هذه الشركات المملوكة للدولة مهيمنة على مشهد البنية التحتية، بينما يعد تواجد القطاع الخاص المحلي والأجنبي محدودًا. لذا قد تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) وسيلة لتعبئة المزيد من استثمارات القطاع الخاص، لكنها تعد محدودة حاليًا. شرعت بعض حكومات المنطقة (مثل الأردن والمغرب وتونس ومصر) خلال السنوات الأخيرة في بذل جهودها لبناء بيئة مواتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال تحديث قوانينها الخاصة بالشراكات بين القطاعين، وإنشاء وكالات للشراكة بين القطاعين أو وحدات متخصصة داخل المؤسسات القائمة. ويمكن لزيادة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحسين كفاءة البنية التحتية وجلب تكنولوجيات ومهارات جديدة، وأيضًا التخفيف من العبء المالي على الميزانيات العامة (OECD, 2021^[6]).

زادت في السنوات الأخيرة الاستثمارات الأجنبية الخاصة، لا سيما في قطاعات الطاقة. تُظهر مراجعة الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي المُعلن عنه في الاقتصادات الثمانية أن الاستثمارات المباشرة في المنطقة لا تزال تتدفق بشكل غير متناسب إلى العقارات والمشاريع الاستخراجية والوقود الأحفوري (انظر الفصل 2 للاطلاع على الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات مختارة في المنطقة). بين عامي 2003 و2019، استقطب الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في المنطقة أكثر من 535 مليار دولار أمريكي، في حين استقطبت العقارات 173 مليار دولار أمريكي (أي 32٪ من إجمالي الاستثمارات، تليها مباشرة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية المتعلقة بقطاع النفط والغاز الطبيعي (133 مليار دولار أمريكي أي 25٪ من إجمالي الاستثمارات) (الشكل 3.2). تعتبر هذه القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في جميع البلدان تقريبًا. على سبيل المثال، اجتذبت مصر الحصة الأكبر من الاستثمارات في المنطقة بقيمة 191 مليار دولار (43٪ من إجمالي الاستثمارات)، تليها الجزائر وتونس (مجموع كلاهما 15٪). استهدفت الاستثمارات في هذه البلدان الثلاثة في المقام الأول قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي (46٪ لمصر) والعقارات.

على الرغم من أن الاستثمارات التأسيسية في مجال الطاقة المتجددة كانت على نطاق أصغر بكثير، فقد شكلت ما مجموعه 20 مليار دولار أمريكي أي 4٪ من إجمالي الاستثمارات في المنطقة، بينما استقطب قطاع النقل 4 مليارات دولار أمريكي فقط (أي 1٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي). فأصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة، وبصورة متزايدة دول غرب البلقان، من أكبر المستقطبين للاستثمارات وصفقات البناء الصينية (الإطار 3.1). بشكل عام، في حين تتزايد هذه الاستثمارات، فإنها تتركز بشكل أساسي في الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية، مما لا يتماشى مع أهداف التنويع الاقتصادي في المنطقة.

الشكل 3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي المُعلن عنه في اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بين عامي 2003 و2019

حسب القطاعات المختارة



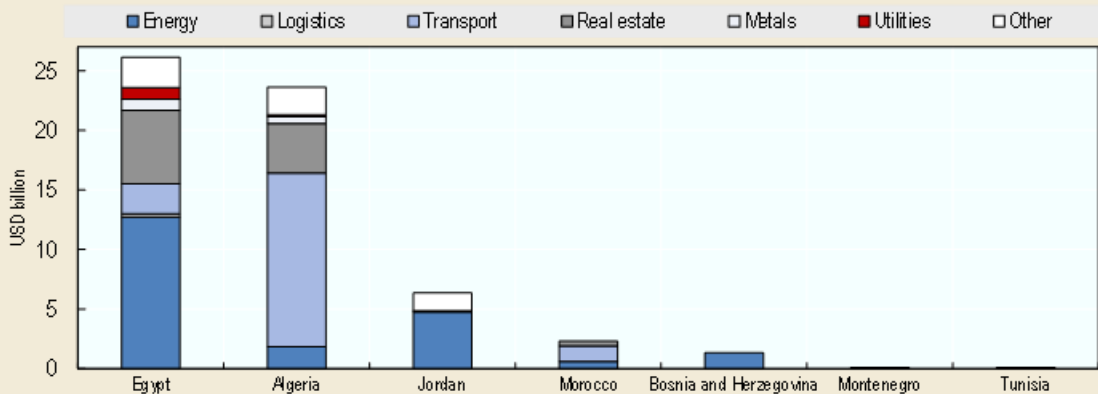
ملاحظة: تتوافر البيانات للجزائر ومصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس.
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى fDi Markets (2020)، <https://www.fdiintelligence.com/fdi-markets>

المربع 3.1. مبادرة الحزام والطريق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان

بين عامي 2005 و2019، استقطبت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البلقان استثمارات صينية ضخمة في البنية التحتية، حيث ركز نصفها تقريباً على مشاريع الطاقة، يليها النقل والعقارات. وتعتبر العديد من هذه المشاريع جزءاً من مبادرة الحزام والطريق (BRI)، وهي استراتيجية تنموية أطلقتها الصين في عام 2013 لبناء الترابط والتعاون العالميين. تتواجد أضخم الاستثمارات في الجزائر ومصر. ففي مصر، زادت الاستثمارات بنسبة 53٪ (ارتفاعاً من 16.4 مليار دولار أمريكي) منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، لتبلغ الآن 26.1 مليار دولار أمريكي. ويتركز نصف هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة، يليه قطاع العقارات (23٪) وقطاع الخدمات اللوجستية والنقل (11٪). تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة في المنطقة حيث تركز معظم المشاريع على قطاع النقل (14.6 مليار دولار أمريكي أي أكثر من 62٪)، بموجب العقود الرئيسية التي تديرها شركات البناء الصينية مثل شركة السكك الحديدية الصينية (CRC). كما استقطبت دول أخرى في المنطقة استثمارات صينية، وإن كان ذلك على نطاق أصغر. وهذا هو الحال في تونس، التي استقطبت 110 ملايين دولار من الاستثمارات في العقارات.

بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في البوسنة والهرسك حوالي 3 مليارات دولار، وذهب 71٪ منها إلى قطاع الطاقة، بينما استقطب الجبل الأسود 1.2 مليار دولار من الاستثمارات التي تركز بشكل أساسي على قطاع النقل. إلى جانب الاستثمارات الصينية، ساهم الاتحاد الأوروبي أيضاً بتقديم منح وقروض تزيد عن 13 مليار دولار أمريكي في البنية التحتية للنقل والطاقة في غرب البلقان منذ التسعينيات. وفي الآونة الأخيرة، أطلق الاتحاد الأوروبي الخطة الاقتصادية والاستثمارية لغرب البلقان، وهي حزمة بقيمة 11 مليار دولار أمريكي للمشاريع الرئيسية الهادفة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. تشمل المشاريع ذات الأولوية روابط النقل والطاقة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتكامل السوق والتجارة العابرة للحدود داخل المنطقة ومع الاتحاد الأوروبي.

الاستثمارات الصينية ومشاريع البناء في اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان بين عامي 2005 و2019، حسب القطاع



ملاحظة: تشمل القطاعات الأخرى الزراعة والمرافق والسياحة والتعليم والصحة والكيماويات والترفيه والصناعة والمنسوجات والاتصالات. المصدر: (AEI, 2019^[7])؛ التقرير القطري للجزائر بشأن مؤشر التحول من منظمة بيرتلسمان ستيفتونغ (BTI)؛ 2020، المفوضية الأوروبية (European Commission, 2020b^[8]).

رصد تكامل البنية التحتية

تتوفر المؤشرات الدولية لتكامل البنية التحتية الخاصة بجميع البلدان تقريباً في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وتهدف المؤشرات المختارة للرصد إلى تقديم معلومات محدثة عن حالة تكامل النقل والطاقة في المنطقة، وللمساعدة في تحديد الفجوات والمجالات التي يمكن تحسينها (الجدول 3.1). يتم استكمال المعلومات التي توفرها المؤشرات بمزيد من المعلومات الواقعية المتميزة حول الوضع الحالي في مختلف الاقتصادات.

الجدول 3.1. المؤشرات الرئيسية لتكامل البنية التحتية في الاتحاد من أجل المتوسط

المؤشر	الوصف	التغطية	التواتر
المؤشر 1. المشاريع العابرة للحدود في قطاعي النقل والطاقة	يقدم هذا المؤشر لمحة عامة عن مشاريع البنية التحتية الإقليمية المختارة في قطاعي الطاقة والنقل التي تم التخطيط لها وتحت الإنشاء. مصادر متعددة	جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط	عدة سنوات
المؤشر 7. القيود التنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الطاقة والنقل	يقيس هذا المؤشر مدى تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد في أربعة مجالات: القيود على حصة الملكية الأجنبية؛ البات الفرز أو الموافقة التمييزية؛ القيود المفروضة على الموظفين الأجانب الرئيسيين؛ والقيود التشغيلية. ويغطي 22 قطاعاً، من بينها القيود المفروضة على النقل (الجوي والبحري والسطحي) وخدمات الطاقة (توليد الكهرباء وتوزيعها). المصدر: OECD FDI restrictiveness index	متاح لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي واليابان والجزائر والبلوسنة والهرسك ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس	سنوي، آخر إصدار متوفر 2019
قطاع النقل			
المؤشر 2. أداء الخدمات اللوجستية	يقيس هذا المؤشر، استناداً إلى مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي، جودة الخدمات اللوجستية التجارية في البلد. كما إنه يقيس تطلعات مشغلي الخدمات اللوجستية في البلدان التي يعملون فيها وتلك التي يتاجرون معها ميدانياً. المصدر: World Bank Logistics Performance Index	كافة منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء السلطة الفلسطينية	نصف سنوي، آخر إصدار متوفر 2018
المؤشر 3. الارتباط بخطوط النقل البحري المنظمة	يقيس هذا المؤشر مستوى اندماج كل دولة في الشبكات العالمية لخطوط النقل البحري المنظمة. كما يعتمد على مؤشر تم تحديده عند 100 للقيمة القصوى للترابط القطري في الربع الأول من عام 2006. وهو يتألف من ست مكونات: رسو السفن المنتظم في الموانئ، سعة الوحدات المعادلة لعشرين قدماً (TEU) سنوياً، عدد خدمات خطوط النقل البحري المنظمة وشركات خطوط النقل البحري المنظمة، ومتوسط حجم السفن (في وحدة معادلة لعشرين قدماً)، وعدد خدمات خطوط النقل البحري المنظمة المباشرة إلى دول أخرى. المصدر: UNCTAD Maritime Transport Indicators	كافة منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء السلطة الفلسطينية	سنوي، آخر إصدار متوفر 2020
المؤشر 4. مدة الرسو الوسيطة في الميناء (بالأيام)	يقيس هذا المؤشر مدة الرسو (بالأيام) التي تقضيها سفن الحاويات في ميناء الدولة خلال سنة تقويمية واحدة. إن الأرقام مستمدة من دمج بيانات النظام الآلي لتحديد الهوية مع معلومات المسح المينائي الذي تجريه MarineTraffic، http://marinetraffic.com والذي يشمل السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 1000 طن. وتشتكى سفن الركاب والعبارات من الحسابات. المصدر: UNCTAD STAT	كافة منطقة الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر إصدار متوفر 2018
قطاع الطاقة			
المؤشر 5. مؤشرات الحصول على الكهرباء	تقيس هذه المؤشرات الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة من الشركات للحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع تم تشييده حديثاً. بالإضافة إلى ذلك، فتقيس أيضاً موثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية التعريفات وسعر الكهرباء. المصدر: World Bank Doing Business	كافة منطقة الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر إصدار متوفر 2019
المؤشر 6. تدفقات تجارة الكهرباء	يقيس هذا المؤشر الواردات والصادرات الإقليمية من الكهرباء داخل الاتحاد من أجل المتوسط. تستند المعلومات إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (كومتريد) بشأن تدفقات الطاقة الكهربائية. المصدر: UN Comtrade Database	كافة منطقة الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر إصدار متوفر 2019

المؤشر 1. المشاريع العابرة للحدود في قطاعي النقل والطاقة

تعتبر مشاريع البنية التحتية الإقليمية مهمة لتعزيز التكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، لا سيما لزيادة ترابط اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. تم تحديد عدد من مشاريع النقل والطاقة العابرة للحدود في إطار مبادرات وبرايمج مختلفة تشمل العديد من الاقتصادات في المنطقة. تعتبر بعض هذه المشاريع جديدة، في حين أن البعض الآخر يشكل جزءاً من المشاريع القائمة التي تربط بين بلدين أو أكثر. ويتم استخدام إنجاز المشاريع القائمة وإطلاق مشاريع جديدة كأحد الأبعاد لقياس التقدم المحرز في التكامل الإقليمي في البنية التحتية.

تشمل مشاريع البنية التحتية الإقليمية الرئيسية، قيد الإنشاء أو المخطط لها، التي تشارك فيها اقتصادات المنطقة ما يلي:

النقل

- يهدف المحور الأوسط من الطريق البري السريع للمغرب العربي، وهو قيد الإنشاء حاليًا، إلى ربط شبكات الطرق السريعة الوطنية الجزائرية والمغربية والتونسية. وسيوفر ممرًا سريعًا مستمرًا من أكادير (المغرب) إلى رأس جدير (الحدود التونسية الليبية). ومن المتوقع أن يكلف المشروع 797 مليون دولار أمريكي (بتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومتى تونس والمغرب) ويعتبر ذا أهمية استراتيجية للمنطقة الأورومتوسطية لأنه سيؤدي إلى تحسين ظروف النقل وتسهيل العلاقات التجارية وزيادة التنقل لسكان المنطقة (UfM, 2017a[8]).
- مشروع الطريق السريع الأديرياتيكي الأيوني، قيد الإنشاء حاليًا، هو طريق سريع بطول 1.500 كيلومتر يربط شمال شرق إيطاليا بجنوب غرب اليونان مروراً بسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود. ويعتبر المشروع جزءاً من ممر الشبكة الأساسية للبحر المتوسط في شبكة النقل عبر أوروبا (TEN-T) التي تربط وسط وشمال أوروبا بشبه جزيرة البلقان. وتقدر تكلفة المشروع بحوالي 1.428 مليار دولار أمريكي، بتمويل جزئي من حكومات الدول المعنية (Total Slovenia News, 2018[9]).
- خط سكة حديد هالكالي-كابيكيول (تركيا) هو مشروع سكة حديد مخطط له يتضمن بناء جزء جديد بطول 76 كم عالي السرعة من محطة هالكالي في اسطنبول إلى ما قبل محطة جيركيزكوي مباشرة. يعد المشروع جزءاً من خط سكة حديد الجديدة عالية السرعة بين اسطنبول وكابيكيول بالقرب من الحدود مع بلغاريا. وسيشكل أيضاً جزءاً من شبكة النقل عبر أوروبا (TEN-T) ومن المتوقع أن يكلف 382 مليون دولار أمريكي؛ كما سيتم تمويله من قبل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (AIIB, 2020[10]).

الطاقة

- خط الأنابيب عبر الأديرياتيكي هو خط أنابيب نفط وغاز بطول 878 كم، وهو قيد الإنشاء حاليًا، لنقل الغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا مروراً باليونان وألبانيا وإيطاليا. ستكون السعة الأولية لخط الأنابيب 10 مليار متر مكعب سنوياً، والتي يمكن توسيعها إلى 20 مليار متر مكعب سنوياً في المستقبل. من المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع التأسيسي 4.3 مليار دولار أمريكي، وسيتم تمويله من قبل سنام ريتي غاز (Snam Rete Gas) وبريتيش بتروليوم (BP Global) وشركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان (SOCAR) وفلوكسيس (Fluxys) وإينغاز (Enagas) ومجموعة أكسبو (AXPO Group) (NS Energy, 2020[11]).
 - يتضمن مشروع الربط الكهربائي الأوروبي الأفريقي، وهو قيد الإنشاء حاليًا، تطوير خط ربط كهربائي بقدرة 2.000 ميغاواط بين مصر وقبرص واليونان وأوروبا. يبلغ طوله الإجمالي 1.396 كيلومتراً، ويعتبر أكبر موصل كهرباء داخلي في العالم. ستنتمتع المرحلة الأولى من البناء بسعة نقل أولية تبلغ 1.000 ميغاواط وبتكلفة تقديرية تبلغ 3 مليار دولار أمريكي. من المتوقع أن يبدأ تشغيل خط قبرص-مصر في كانون الأول/ديسمبر 2022، بينما من المتوقع أن يبدأ خط قبرص-كريت في كانون الأول/ديسمبر 2023. ومن المتوقع أن يتم تطوير المشروع وفقاً لأفضل الممارسات الصناعية وأنظمة الاتحاد الأوروبي الوطنية والدولية (EuroAfrica Interconnector, 2020[11]). يتكوّن مشروع ربط الطاقة بين إيطاليا والجبل الأسود وصربيا والبوسنة والهرسك، وهو قيد الإنشاء حاليًا، من خط كابل جديد بطول 455 كيلومتراً (منها 433 كيلومتراً عبارة عن وصلات طاقة تحت البحر) بين إيطاليا والجبل الأسود وخط نقل التيار الكهربائي بقدرة 400 كيلو واط (kW) بين صربيا والبوسنة والهرسك. تم تصميمه للسماح بتصدير الطاقة المتجددة من غرب البلقان إلى إيطاليا وإنشاء سوق طاقة أوروبية متكاملة، مع كون الجبل الأسود مركزاً إقليمياً مهماً. يتسم المشروع بأهمية أكبر للمنطقة من حيث أنه يمثل أول ربط للطاقة بين غرب البلقان والاتحاد الأوروبي (Serbia Energy, 2019[11]). من المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع مليار دولار أمريكي وسيتم تمويله من قبل المستثمر الإيطالي تيرنا (Terna).
 - يتضمن مشروع الربط الكهربائي إلماد (Elmed) (الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا)، وهو قيد الإنشاء حاليًا، تطوير تيار مستمر بحري عالي الجهد قدرته 600 ميغاواط بين تونس وصقلية. بطول 200 كيلومتر، سيربط الكابل شبكتي الكهرباء الإيطالية والتونسية، مما يتيح لهما تجارة الكهرباء. من بين الأهداف الأخرى، يهدف المشروع إلى مساعدة تونس على دمج طاقتها المتجددة المستقبلية الدورية مع شبكة الطاقة الأوروبية الأوسع وتمكين التكامل الأعمق. سيتم تمويل المشروع الذي تبلغ تكلفته 600 مليون دولار أمريكي بالاشتراك بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا الإيطالية.
 - خطة الطاقة الشمسية المتوسطية هي مشروع مخطط لبناء محطة توليد الكهرباء بسعة 20 جيغاواط من أجل إنتاج الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا بحلول عام 2020. الهدف النهائي هو تطوير الطاقة المتجددة وسعة نقل الكهرباء في المنطقة الأورومتوسطية (Plan Solaire Mediterranean, 2020[12]).
- حتى لو كانت هذه المشاريع والمبادرات الإقليمية ستوفر بنية تحتية إضافية لضمان مستوى أعلى من التكامل، إلا أنها قد لا تكون كافية لسد الفجوات في البنية التحتية في البلدان. وبهدف تسهيل تطوير البنية التحتية الإقليمية، ينبغي على البلدان أيضاً دمج البعد الإقليمي في استراتيجيات وخطط البنية التحتية المحلية. يتوفر حالياً عدد من استراتيجيات البنية التحتية عبر البلدان التي تأخذ في الاعتبار أهداف الترابط الإقليمي:

- في المغرب، تهدف استراتيجية السكك الحديدية 2040 (Plan Rail Maroc) إلى تطوير شبكة السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد بحلول عام 2040 والمساهمة في التنمية العمرانية (ONCF, 2020^[12]). وتهدف الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 إلى توسيع وتحديث موانئ الدولة على طول سواحل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.
- في الجزائر، يعد تحديث الموانئ من الأولويات المهمة الهادفة إلى زيادة قدرتها على استضافة السفن الكبيرة وجعل الجزائر مركزاً رئيسياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط (International Trade Administration, 2019^[13]). كما أن افتتاح خط سكة الحديد الذي يربط عنابة بتونس يعزز الترابط الإقليمي (Oxford Business Group, 2017^[13]).
- في الأردن، تم تحديد أولويات البنية التحتية في خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018 - 2022 الخاصة بكل قطاع. وتشمل أهداف الخطة إنجاز وتطوير شبكات النقل مثل المطارات والموانئ، وتطوير نظام نقل متعدد الوسائط لتحقيق الترابط مع الدول المجاورة وأوروبا.

عند تطوير البنية التحتية الإقليمية، يجب أن تتعاون الحكومات في المنطقة للاستفادة من الأدوات والصكوك الدولية الحالية المصممة لتحسين جودة شبكات البنية التحتية وموائمتها وتشغيلها المشترك. يقدم الملحق 3 قائمة بالأدوات والصكوك المختارة المعترف بها دولياً والمتعلقة بالبنية التحتية المستدامة. قد يكون الالتزام بمبادئ أفضل الممارسات مكلفاً على المدى القصير، لأن مشاريع البنية التحتية يجب أن تفي بمعايير أعلى من الكفاءة والسلامة والاستدامة؛ لكن يترتب عنها تكاليف متعلقة بدورة الحياة أقل من البنية التحتية مع معايير مختلفة على المستوى الوطني، مما قد يؤدي إلى تكاليف طويلة الأجل.

المؤشر 2.1 أداء الخدمات اللوجستية

يضمّ قطاع النقل والخدمات اللوجستية دور مهم في تعزيز الروابط بين الأسواق المحلية والعالمية وتسهيل التجارة الإقليمية والعالمية. على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة، لا تزال جودة البنية التحتية وكميتها في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط غير كافية، مما تسبب في ارتفاع تكلفة التجارة وحالات التأخير. ويكشف مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي (LPI)، الذي يقيس جودة البنية التحتية وكفاءة الخدمات الجمركية، عن اختلافات كبيرة بين اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 3.3).

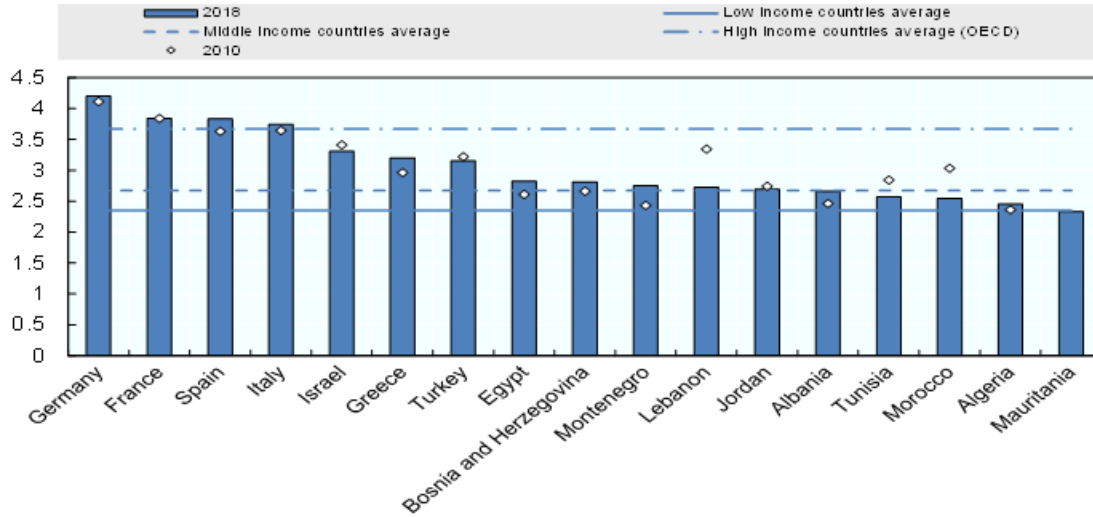
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يدلّ مؤشر أداء الخدمات اللوجستية على أن مصر قد حسّنت درجتها من 2.61 في عام 2010 إلى 2.82 في عام 2018، حيث انتقلت من المرتبة 92 إلى المرتبة 67 في الترتيب الإجمالي للدول؛ كما حسّنت الجزائر من أدائها بنسبة 3.8٪. أما في تونس ولبنان، لا زال هناك مجال كبير للتحسين مقارنة بعام 2010 حيث انخفض أداهما بنسبة 9.5٪ و19٪ على التوالي. كما تراجع أداء المغرب من 3.03 في عام 2012 إلى 2.54 في عام 2018، حيث انتقل من المرتبة 50 إلى المرتبة 109، وهو ما قد يرجع إلى ضعف الخدمات الجمركية والقدرة على تتبع الشحنات وتعقبها. ويتواجد في المغرب العديد من مشغلي الخدمات اللوجستية الذين يقدمون خدمات منخفضة الجودة ومجزأة، فيعتبر عدد مشغلي الخدمات اللوجستية الذين يستوفون المعايير الدولية منخفضاً (Chauffour, 2018^[14]). وتشمل هذه الروابط المفقودة إغلاق الحدود المغربية الجزائرية، مما يجعل من المستحيل نقل السلع من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب أو موريتانيا براً. وتتوقف خطوط السكك الحديدية في الجزائر والمغرب وتونس أيضاً عند الحدود، مما يجعل ترابط السكك الحديدية ضعيفاً (IMF, 2019^[15]).

في غرب البلقان، حققت البوسنة والهرسك أفضل أداء (2.81)، يليها الجبل الأسود (2.75) وألبانيا (2.66). في حين أن الخدمات اللوجستية الجيدة ليست ضماناً للمشاركة الأعمق في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، تمثل البلدان ذات الأداء اللوجستي الضعيف إلى أن تكون أقل مشاركة في التجارة (World Bank, 2017^[16]).

في منطقة البلقان، يهيمن النقل البري على قطاع الشحن، وهناك فجوات نوعية كبيرة في أنظمة النقل واللوجستيات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة والازدحام، فضلاً عن ارتفاع مستويات التلوث (World Bank, 2018^[17]). يمكن أن تكون وسائط النقل الأخرى الأكثر كفاءة واستدامة بيئياً، مثل السكك الحديدية أو الممرات المائية الداخلية، حلاً لحركة الشحن، ولكنها محدودة في جميع أنحاء المنطقة، وغالباً ما تحتاج إلى صيانة أو إصلاح عاجل (Ash N and Gibb A, 2018^[16]).

الشكل 3.3. أداء الخدمات اللوجستية في اقتصادات مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط

الدرجة من 1 (الأسا) إلى 5 (الأفضل)



ملاحظة: يستند مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي (LPI) إلى دراسة استقصائية عالمية لمشغلي الخدمات اللوجستية الميدانيين، ويقدم ملاحظات حول "الودية" اللوجستية للبلدان التي يعملون فيها ويمارسون التجارة معها. تعود بيانات المغرب إلى عام 2012 بدلاً من 2010. المصدر: قاعدة بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي (LPI).

<https://lpi.worldbank.org/international/global?sort=asc&order=Infrastructure>.

يعد تحسين جودة البنية التحتية والخدمات اللوجستية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق تكامل المنطقة ومشاركتها في شبكات الإنتاج. إن مشاركة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التجارة وسلاسل القيمة مدفوعة جزئياً بالأنظمة القائمة على المناطق الخاصة مثل المنطقة الحرة لطنجة في المغرب، أو المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر، أو أنظمة التصدير الخاصة في تونس والأردن التي تضطلع بدورٍ مهم في التنمية الاقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

- في مصر، يهدف توسيع قناة السويس في عام 2015 وإنشاء المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى تعزيز مكانة قناة السويس كطريق للتجارة البحرية العالمية، واستغلال إمكاناتها من أجل جذب الاستثمار والنمو الموجه نحو التصدير.
- في المغرب، يمثل ميناء طنجة المتوسط مركزاً رئيسياً للخدمات اللوجستية والصناعية، ويربط بين 186 ميناء في جميع أنحاء العالم. كما يتم استخدامه حالياً كمنصة لكبار مصنعي السيارات الأوروبيين لتجميع المركبات وبناء المحركات للتصدير إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية. يتمثل هدف مشروع ميناء طنجة المتوسط في دمج المغرب بشكل أفضل في سلاسل التوريد العالمية من خلال تقديم مناطق لوجستية مع مزايا الموانئ الحرة وإمكانية الوصول المباشر إلى طرق النقل البحري العالمية.
- تعتبر مشاريع الموانئ الجافة التي تم إنشاؤها في بلدان مختلفة في المنطقة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية لوجستية ناجحة:
- في مصر، سيكون ميناء السادس من أكتوبر الجاف، المتوقع أن يبدأ تشغيله بحلول عام 2022، أول ميناء داخلي في البلاد (DB Schenker, 2020^[17]). فتلغ مساحته أكثر من 100 فدان (حوالي 420 ألف متر مربع)، وسيكون أكبر مرفق لوجستي في إفريقيا. من المتوقع أن يقوم بالتكفل بـ 720 ألف حاوية يومياً وسيتم ربطه بخطوط السكك الحديدية بين الإسكندرية ومدينة السادس من أكتوبر. يعتبر المشروع واحداً من ثمانية موانئ جافة تهدف الحكومة إلى تطويرها في جميع أنحاء البلاد من أجل تحسين الخدمات اللوجستية.
- يهدف الأردن إلى إنشاء شبكة من الموانئ الجافة لاستغلال موقعه الجغرافي كممر طبيعي للنقل والخدمات اللوجستية بالنسبة لباقي المنطقة. تم التخطيط لإنشاء الموانئ الجافة في معان، وفي الماضونة في عمان وفي المفرق حيث سيتم ربط السكك الحديدية بالشبكة اللوجستية الشاملة في البلاد (Oxford Business Group, 2016^[17]). يمكن أن تضطلع هذه المشاريع، التي تعد جزءاً من سياسة لوجستية متكاملة، بدورٍ مهم في تسهيل الأنشطة الاقتصادية التي تولد المزيد من التدفقات التجارية والتبادل التجاري في المنطقة.

المؤشر 3. الترابط مع خطوط النقل البحري المنتظمة

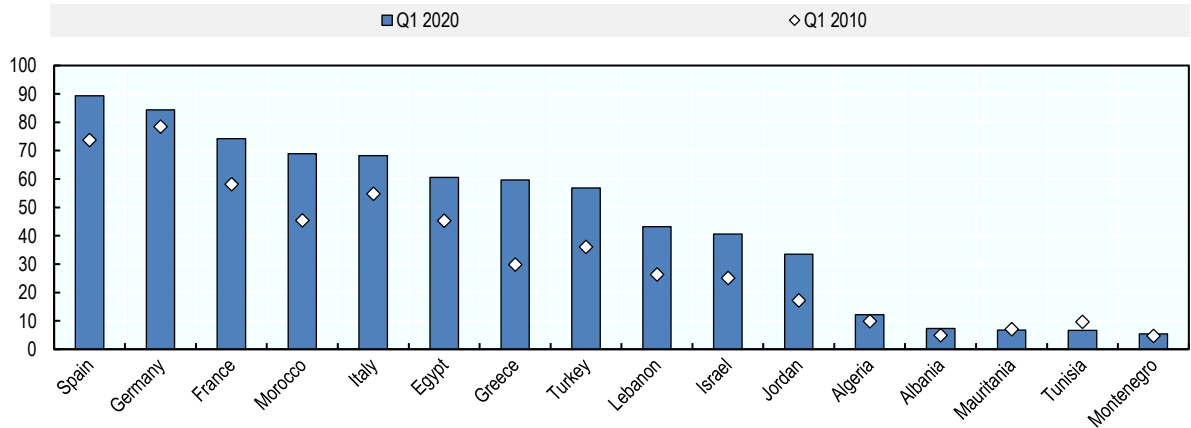
تتنقل السفن 80٪ من حجم التجارة الدولية، وما يعادل 70٪ من قيمة التجارة في جميع أنحاء العالم، فيعتبر النقل البحري أهم وسائل نقل السلع، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط (UNESWA, 2018^[17]). تركز شواطئ البحر الأبيض المتوسط حالياً حوالي 27٪ من الخدمات المنتظمة في العالم والنقل البحري القصير بين شواطئها، مما يجعل المنطقة طريقاً تجارياً مركزياً للنقل البحري العالمي بالحاويات (SRM, 2020a^[18]) ومع ذلك، فإن الشبكات البحرية في البحر الأبيض المتوسط مجزأة، الأمر الذي يعيق تطور التجارة البحرية داخل المنطقة. فتمثل حركة الشحن بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5٪ فقط من إجمالي حركة البضائع في البحر الأبيض المتوسط، في حين أن الحركة بين الموانئ الأوروبية تبلغ 70٪ وبين أوروبا وشمال إفريقيا 15٪ (IMF, 2019^[15]).

بشكل عام، هناك القليل من الروابط المباشرة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ انخفض عدد الروابط بين الموانئ أو أزواج الموانئ عبر البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة، من 2.279 في عام 2009 إلى 1.532 في عام (Arvis et al, 2016) 2019 (2019^[19]). على سبيل المثال، تتمتع تونس بروابط مباشرة فقط مع أقرب شركائها التجاريين الأوروبيين. وهناك عدد قليل جداً من خطوط النقل البحري المنتظمة المباشرة بين بلدان المغرب العربي، والتي تتنقل سلعتها داخل المنطقة عبر موانئ تابعة لدول أخرى، مثل مرسليليا أو الميريا أو روتردام (المرجع نفسه). تولّد مثل هذه التحويلات تكاليف تجارية إضافية وتقلل من تنافسية الأسعار.

يعتمد أحد العوامل الأساسية لنجاح ترابط الموانئ على حسن تمركزها في شبكات النقل العالمية والشحن والخدمات الأخرى. يكشف مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة (LSCI)²، الذي يرصد مدى جودة ترابط البلدان بالشبكات العالمية لخطوط النقل البحري المنتظمة، أن هناك مجالاً لموانئ البحر الأبيض المتوسط بشكل عام لتكون جزءاً من هذه الشبكات (الشكل 3.4). وتحتل إسبانيا وألمانيا مرتبة عالية بفضل موانئها البحرية العالمية الرئيسية. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فسجل المغرب ومصر أعلى من أقرانهما في المنطقة. وفي غرب البلقان، تحتل كل من ألبانيا والجبل الأسود مرتبة متدنية. وباستثناء موريتانيا وتونس، حسنت معظم البلدان من أدائها بين عامي 2010 و2020 - حيث أحرزت اليونان والأردن أكبر تقدم، تليهما لبنان³ وإسرائيل والمغرب. ونظرًا لأن معظم التجارة الدولية، لا سيما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتم عن طريق البحر، فإن مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة يعد أيضاً أحد العناصر الهامة التي تحدد القدرة التنافسية التجارية في البلد.

الشكل 3.4. الارتباط بخطوط النقل البحري المنتظمة، بين عامي 2010 و2020

على مقياس من 0 إلى 100



ملاحظة: يرجى الاطلاع على (الجدول 3.1) بشأن المؤشرات الرئيسية لمزيد من التوضيح حول ما يقبسه المؤشر. يعكس المؤشر الخاص بلبنان الوضع قبل الانفجار في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 وما تبعه من انقطاع في الخدمات اللوجستية.

المصدر: مؤشرات النقل البحري للأمم المتحدة، <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92>

يهدف زيادة المشاركة في سلاسل القيمة، يجب أن تجمع الإجراءات السياسية بين السياسات التي تعزز من أداء الخدمات اللوجستية، وذلك في سبيل البناء على الاتفاقات التجارية مع الشركاء الإقليميين وغير الإقليميين. توفر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تم توقيعها مؤخراً، فرصاً لجنوب البحر الأبيض المتوسط من حيث العثور على أسواق جديدة وجذب الاستثمار.

المؤشر 4.1. مدة الرسو الوسيطة في الميناء (بالأيام)

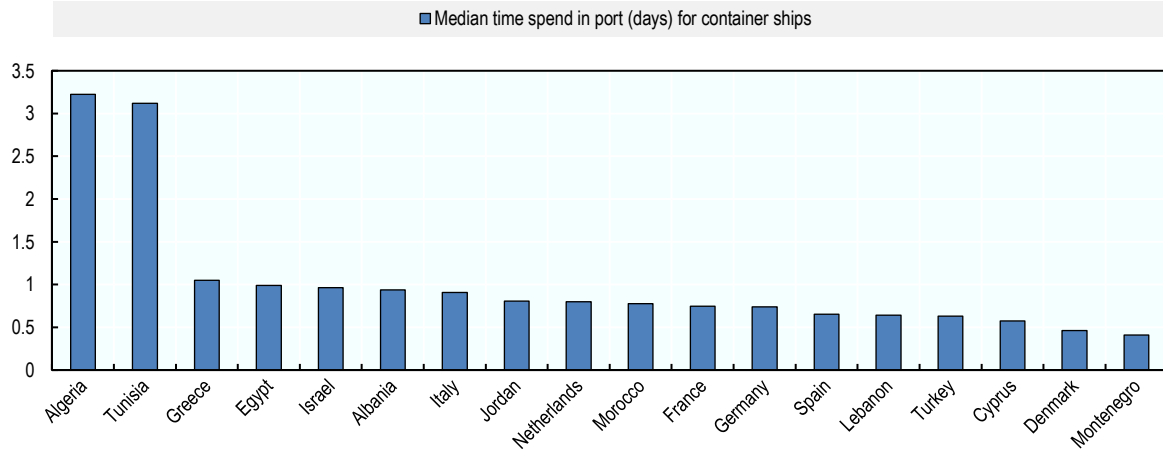
يهدف الاستفادة بشكل أكبر من التجارة الدولية وتعزيز دورها كطريق بحري مهم، يجب على الموانئ في البحر الأبيض المتوسط تعزيز وضعها كمركز عالمي للشحن العابر. تشمل مراكز الشحن العابر الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط بيرايوس (اليونان)، ومرسى شلوق (مالطا)، وجويا تورو (إيطاليا)، والجزيرة الخضراء وفالنسيا (إسبانيا)، وقناة السويس (مصر)، وطنجة المتوسط (المغرب). لا يقتصر تحديد قدرتها التنافسية على موقعها الجغرافي الاستراتيجي، بل أيضاً على الجودة الشاملة للخدمات، على سبيل المثال، التكامل بين مرافق الموانئ والمحطات الطرفية الداخلية والمرات متعددة الوسائط (Euromesco, 2020^[18]). يتم تشغيل جميع موانئ الحاويات هذه من قبل مشغلي المحطات الطرفية العالمية، فيشغل كل منهم عدداً كبيراً من المحطات الطرفية الداخلية في بلدان مختلفة؛ كما يتم نقل أفضل الممارسات إلى جميع المحطات، مما يخلق ضغطاً تصاعدياً مستمرًا على مستويات الخدمة. وهذا يعني أن جاذبية المحطات الطرفية تُحدد أيضاً من خلال كيفية استغلال الامتيازات الممنوحة للسماح للمشغلين بتحسين الأداء (OECD, 2017^[19]).

كما يعد الوقت الذي تقضيه السفن في الميناء مؤشراً على كفاءة الميناء وقدرته التنافسية التجارية. فإن تقليص كل ساعة ترسو فيها السفينة في الميناء تساعد الموانئ وشركات النقل والشاحنين على توفير المال من خلال حذف التكاليف والاستثمارات، بما في ذلك النفقات الرأسمالية على السفن وتكاليف الاحتفاظ بالمخزونات من السلع (UNCTAD, 2019^[20]).

تكشف بيانات الحركة البحرية الجديدة، التي جمعتها الأونكتاد حول المدة التي تقضيها السفن في الميناء، عن اختلافات بين موانئ جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط لسفن الحاويات (الشكل 3.5). في حين أن جميع الموانئ الواردة في هذا الشكل تقريباً لديها مدة رسو تقل عن يوم واحد، فإن الجزائر وتونس هي الاستثناء، مع مدة رسو تزيد عن ثلاثة أيام. وبشكل أكثر تحديداً:

- في عام 2019، تراوح متوسط الوقت الذي تقضيه سفن الحاويات في الميناء في عملية رسو واحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 0.6 يومًا في لبنان إلى 3.2 أيام في الجزائر. كما سجل لكل من المغرب والأردن 0.8 يومًا، بينما في تونس ومصر، فبلغت مدة الرسو 3.1 أيام و يوم على التوالي.
- في غرب البلقان، إن الجبل الأسود هو الأفضل أداءً، حيث تبلغ مدة الرسو في الميناء 0.5 يوم، بينما تبلغ 0.9 يوم في ألبانيا.
- باستثناء اليونان، بلغت مدة الرسو الوسيطة التي تقضيها السفن في موانئ دول الاتحاد الأوروبي الأخرى في عام 2019 أقل من يوم واحد.

الشكل 3.5. مدة الرسو الوسيطة في الموانئ، عام 2019



ملاحظة: تشير سفن الحاويات إلى السفن التي تحمل حاويات بحرية معيارية.
المصدر: إحصائيات الأونكتاد حول مدة الرسو الوسيطة للسفن في الموانئ وأدائها.

من أهم التطورات التي طرأت على قطاع نقل الحاويات في البحر الأبيض المتوسط هي ارتفاع تركيز خطوط النقل البحري بالحاويات، ويترتب على ذلك انعكاسات مهمة على المستوى الإقليمي. فأخذ هذا الاتجاه بالتسارع على مدى العقود الأخيرة، ويرجع ذلك أساساً إلى عمليات الدمج والاستحواذ وزيادة التحالفات بين الشركات الكبيرة لخطوط النقل البحري بالحاويات. بين عامي 2002 و2016، ارتفع معدل تركيز أكبر أربع سفن الحاويات من حوالي 25٪ إلى 50٪ (OECD, 2017^[19]). ونتيجة لذلك، يتحكم عدد أقل من الجهات الفاعلة الرئيسية في التدفقات الأكبر للبضائع، الأمر الذي سيحدد قدرة موانئ جنوب البحر الأبيض المتوسط على استقطاب المزيد من الشحن العابر للبضائع، وذلك اعتماداً على القدرة التنافسية لطرق التجارة الخاصة بها. على سبيل المثال، بالنسبة للتجارة بين آسيا وأوروبا، يمكن

لشركات نقل الحاويات تغيير مسار خدماتها عبر كيب هوب حول القارة الأفريقية لتجنب الرسوم المفروضة من قبل قناة السويس، وهو أمر ممكن الآن بفضل أسعار النفط المنخفضة. على سبيل المثال، قامت شركتا Maersk و MSC بتحويل مسار خدمتهما المشتركة، بإضافة سبعة أيام للرحلة ذهاباً وإياباً بين آسيا وشمال أوروبا. وحدث ذلك في الواقع في سياق أزمة كوفيد-19، مما ضغط على هيئة قناة السويس لتخفيض تعريفاتها (OECD-ITF, 2020^[20]).

هناك اتجاه مهم آخر ذي صلة يتطلب تكيف البنية التحتية وهو ظهور سفن الحاويات العملاقة. نظراً لانخفاض تكاليف النقل للطن بسبب الحاويات الأكبر حجماً، تتمتع الموانئ الأكبر في البحر الأبيض المتوسط، مثل السويس، بميزة نسبية في نقل السفن العملاقة. وعلى الرغم من الزيادة في المسافة التجارية (تقاس بالأميال البحرية للتجارة البحرية)، فقد انخفضت التكلفة للطن بينما زادت سعة نقل الحاويات بحوالي 1200٪ منذ عام 1968. ومع توسع قناة السويس، يمكنها استيعاب سفن حاويات أكبر. مثلاً، في نيسان/أبريل 2017، وضعت خطوط Mitsui O.S.K. في الخدمة لأول مرة سفينة حاويات بسعة 20.170 وحدة معادلة لعشرين قدماً والتي تتمتع مصر بالقدرة على توليها، ولكن لا تتمتع الموانئ الأخرى في البحر الأبيض المتوسط بالقدرة نفسها، حتى لو قامت بالتوسع (MOL, 2017^[21]).

المؤشر 5. الحصول على الكهرباء

يعد الوصول إلى الكهرباء الموثوقة وميسورة التكلفة عاملاً رئيسياً في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين في الصناعات التي تعد فيها الكهرباء عنصراً رئيسياً في هياكل التكلفة. وتظل موثوقية وتكلفة الإمداد بالكهرباء مصدر قلق مهم للعديد من المستثمرين في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان (الجدول 3.2).

- في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يستغرق الحصول على الكهرباء في الأردن 55 يوماً، وهذه الفترة أسرع من البلدان الأخرى في المنطقة مثل مصر والمغرب والسلطة الفلسطينية؛ ولكن يعد سعر الكهرباء في الأردن الأعلى في المنطقة (24.6 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة).
- في غرب البلقان، يسجل الجبل الأسود أعلى عدد من الأيام اللازمة للحصول على الكهرباء (131 يوماً) وأعلى تكلفة لكل كيلوواط ساعة. وقد طبق مؤخراً أنظمة آلية لمراقبة انقطاع التيار الكهربائي والإبلاغ عنه. فيعد هذا الأداء أفضل نسبياً من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه لا يزال أقل من بعض أقرانه الإقليميين.

الجدول 3.2. مؤشرات "الوصول على الكهرباء" في اقتصادات مختارة من منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، عام 2020

الترتيب على أساس "الوصول على الكهرباء"	الإجراءات (العدد)	الوقت (بالأيام)	التكلفة (%) من دخل الفرد	موثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية مؤشر التعريف (0-8)	سعر الكهرباء (سنتات أمريكية لكل كيلوواط ساعة)
ألبانيا	107	6	448.6	5	9.4
الجزائر	102	5	967	5	2.1
البوسنة والهرسك	74	5	289	6	11.6
مصر	77	5	180.2	5	9.7
الأردن	69	5	285.3	6	24.6
إسرائيل	83	5	13.3	6	11.8
لبنان	127	4	128	0	13
المغرب	34	4	1308.8	6	12.4
الجبل الأسود	134	7	144.4	5	14.1
تونس	63	4	719.1	6	7.7
السلطة الفلسطينية	86	5	1383.9	5	17.6
تركيا	41	4	62.3	5	8.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	86	4.4	419.6	4.4	
الدخل المرتفع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	43	4.4	74.8	7.4	

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال 2020، <https://www.doingbusiness.org>

المؤشر 6. تدفقات تجارة الكهرباء

يعد إدراج الطاقة بمثابة رابط اقتصادي رئيسي بين جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك مع الاتحاد الأوروبي. اعتُبرت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخياً كسوق ثانوية للطلب على الطاقة، إلا أن هذا الطلب راح ينمو بسرعة على مرّ السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن يتضاعف تقريباً بحلول عام 2040 (Zelt, et al, 2019^[22]). تتمتع المنطقة بثلاث موارد النفط والغاز العالمية وإنتاجها، كما تتزايد روابطها المتعلقة بالطاقة مع أوروبا، لا سيما ترابط الكهرباء والبنية التحتية للغاز الطبيعي والهيدروجين (International Energy Forum, 2020^[23]). تقدر المفوضية الأوروبية أن إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في جنوب البحر الأبيض المتوسط قد يزداد بنسبة 37٪ بحلول عام 2040، حيث يعتبر نصف ذلك مدفوعاً بزيادة في استهلاك الكهرباء (SRM, 2020b^[24]).

تم اعتماد عدد من المبادرات الإقليمية الفرعية التي ترمي إلى ترابط شبكات الكهرباء والسماح بتجارة الكهرباء بين دول الاتحاد من أجل المتوسط (الإطار 3.2). وينطوي على كل من المبادرات إمكانية إيجاد بديل لتوليد الطاقة وتوفير الاستقرار لنظام الطاقة في البلد. في حين أن بعض هذه الروابط الكهربائية كانت قائمة أصلاً منذ بعض الوقت، إلا أن استخدامها لا يزال منخفضاً (لا سيما في جنوب البحر الأبيض المتوسط) وقد نتج عنها فقط تجارة متواضعة في الكهرباء. لا تقتصر التحديات على الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة فحسب، بل تشمل أيضاً غياب إطار تنظيمي متناسق على المستويين الوطني والإقليمي.

المربع 3.2. مخططات الربط الكهربائي الإقليمية المختارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط

تمتلك اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط عددًا من مشاريع ومخططات الربط الكهربائي الإقليمية؛ وتشكل سويًا نظام نقل إجمالي يضم حوالي 400.000 كيلومتر من خطوط النقل عالية الجهد. كما يتمتع الاتحاد الأوروبي بسياسته الخاصة التي ترمي إلى ربط البنية التحتية للطاقة في الدول الأعضاء في الاتحاد:

غرب البلقان

إن ممر الكهرباء عبر البلقان (Trans-Balkans Electricity Corridor) هو عبارة عن شبكة نقل بقدرة 400 كيلوفولت تربط أنظمة نقل الكهرباء في صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك بأنظمة كرواتيا والمجر ورومانيا وإيطاليا. ويتضمن المشروع بناء كابل ربط تحت سطح البحر بين الجبل الأسود (لاستفا) وإيطاليا (فيلانوف)، ومحطات التحويل في إيطاليا والجبل الأسود، بالإضافة إلى إنشاءات وتحديثات جديدة في الشبكة الداخلية بقدرة 400 كيلوفولت في الجبل الأسود وصربيا، وإنشاء خطوط ربط هوائية بقدرة 400 كيلوفولت بين الجبل الأسود وصربيا والبوسنة والهرسك. بشكل عام، يهدف المشروع إلى تحسين ظروف نقل الكهرباء من الشمال إلى الجزء الجنوبي من المنطقة وإتاحة المجال أمام تعزيز اندماج سوق الكهرباء مع أوروبا.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الترباط الجهوي المغربي (Maghreb regional interconnection) بين الجزائر والمغرب وتونس، هو عبارة عن شبكة تم بناؤها في البداية في الخمسينيات من القرن الماضي، وتطورت لتشمل عدة روابط نقل عالية الجهد بين البلدان الثلاثة. وتُعتبر اليوم البلدان الثلاثة متزامنة مع شبكة النقل عالية الجهد لعموم أوروبا (الشبكة المتزامنة لأوروبا القارية ENTSO-E). وعلى الرغم من الزيادات في سعة الشبكة في السنوات الأخيرة، ظلت تجارة الكهرباء بين البلدان متواضعة نوعًا ما. على سبيل المثال، لا يُسمح لتونس والجزائر إلا بتبادل 200 ميغاواط على الرغم من ارتباطها بخمسة خطوط ربط كهربائية بسعة نقل تبلغ 1760 ميغاواط.

الربط الكهربائي الثماني (ECI) بين مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا والسلطة الفلسطينية، هو عبارة عن سلسلة من المشاريع التي بدأت في عام 1988 مع مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا كجزء من محاولة لترقية أنظمة الكهرباء الخاصة بها إلى مستوى إقليمي. بعدها، تم تمديد الاتفاقية لتشمل ثلاث جهات أخرى، وهي لبنان وليبيا والسلطة الفلسطينية. ومن بين الدول الثماني، قامت تركيا بمزامنة شبكتها بالكامل مع الشبكة الأوروبية في عام 2011، وذلك بهدف بدء التجارة في الكهرباء في السنوات اللاحقة.

الاتحاد الأوروبي

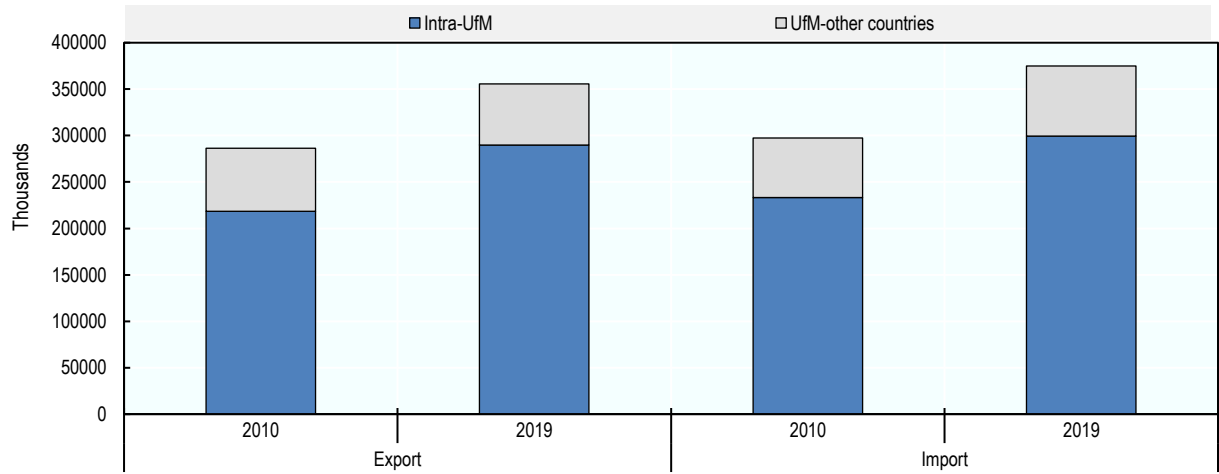
شبكة الطاقة عبر أوروبا (TEN-E) هي إحدى سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحسين ربط البنية التحتية للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود والتي تسمى "المشاريع ذات المصلحة المشتركة". تغطي المشاريع تسعة ممرات ذات أولوية في مجالات البنية التحتية للكهرباء والغاز والنفط، والتي سيساعد الاتحاد الأوروبي في تطويرها من أجل ربط المناطق المعزولة عن أسواق الطاقة الأوروبية، وتعزيز الترابط الحالي العابر للحدود والمساعدة في تكامل الطاقة المتجددة. وهذا يشمل: الشبكة البحرية لدول شمال البحار (North Seas Offshore Grid)؛ وروابط الكهرباء بين الشمال والجنوب في أوروبا الشرقية (NSI East Electricity)؛ وروابط الكهرباء بين الشمال والجنوب في وسط شرق وجنوب شرق أوروبا (NSI West Electricity)؛ وخطة ربط سوق الطاقة في منطقة البلطيق في مجال الكهرباء (BEMIP Electricity)؛ وروابط الغاز بين الشمال والجنوب في أوروبا الغربية (NSI West Gas)؛ وروابط الغاز بين الشمال والجنوب في وسط شرق وجنوب شرق أوروبا (NSI East Gas)؛ وممر الغاز الجنوبي (SGC)؛ وخطة الربط البيني لسوق طاقة البلطيق في الغاز (BEMIP Gas)؛ وروابط إمداد النفط في وسط شرق أوروبا (OSC). كما يجري حاليًا تحديث لأنظمة شبكة الطاقة عبر أوروبا من قبل الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمان التوافق مع هدف الحياد المناخي للصفقة الخضراء الأوروبية.

المصدر: (European Commission, 2020a[25]), (SRM, 2020b[24]), (CGES, 2020[25])

ارتفعت بشكل عام صادرات وواردات الطاقة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط بين عامي 2010 و2019 (الشكل 3.6). فإن هذه المتوسطات مدفوعة إلى حد كبير من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تعد أسواق الكهرباء الوطنية متكاملة بشكل جيد، مما يتيح المجال للتكامل بين البلدان. على سبيل المثال، تعد فرنسا والبرتغال وسلوفينيا من كبار المصدرين للطاقة، بينما تعد اليونان وإيطاليا وإسبانيا من كبار المستوردين (على الرغم من أن إسبانيا تقوم بتصدير الطاقة أيضًا). وفي مناطق جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تعد التجارة الدولية للكهرباء محدودة نوعًا ما، باستثناء حالات قليلة حيث تتبادل الدول الكهرباء مع الاتحاد الأوروبي. ومثال على ذلك هو المغرب الذي يستورد حوالي 15٪ من احتياجاته من الكهرباء من إسبانيا.

الشكل 3.6. تجارة الطاقة الكهربائية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط

بآلاف الكيلوواط / ساعة



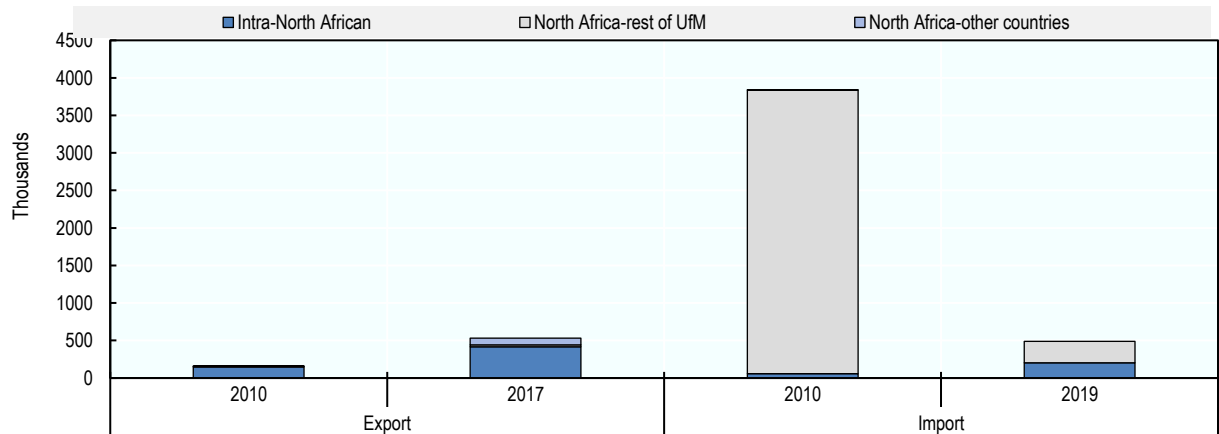
ملاحظة: تشمل الصادرات إلى الدول الأخرى أفغانستان وأندورا والفاتيكان والعراق وليبيا ومقدونيا والنرويج وسان مارينو والاتحاد الروسي وصربيا وسويسرا وسوريا والولايات المتحدة. وتشمل الواردات من الدول الأخرى أذربيجان وبيلاروسيا ومقدونيا والنرويج والاتحاد الروسي وسويسرا وأوكرانيا والمملكة المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، <https://comtrade.un.org>

تقتصر عمليات تبادل الكهرباء بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي على المساعدة المتبادلة وعقود التجارة السنوية (MEDREG, 2019). يعتبر الربط الكهربائي المغربي- الإسباني عبر الحدود الخط الوحيد الذي يربط المنطقة الفرعية مع الاتحاد الأوروبي، كما قد شكّل حوالي 100٪ من واردات الكهرباء في شمال إفريقيا من بقية الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2010 (الشكل 3.7). إلا أن هذه الواردات انخفضت في عام 2019، ولكن ارتفعت حصة الواردات بين اقتصادات شمال إفريقيا. أما فيما يتعلق بالصادرات، فزاد إجمالي حجم الصادرات بين عامي 2010 و2017، مدفوعاً بشكل أساسي بالصادرات إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، في حين انخفضت حصة الصادرات داخل المنطقة بشكل طفيف.

الشكل 3.7. تجارة الطاقة الكهربائية في شمال إفريقيا

بآلاف الكيلوواط / ساعة



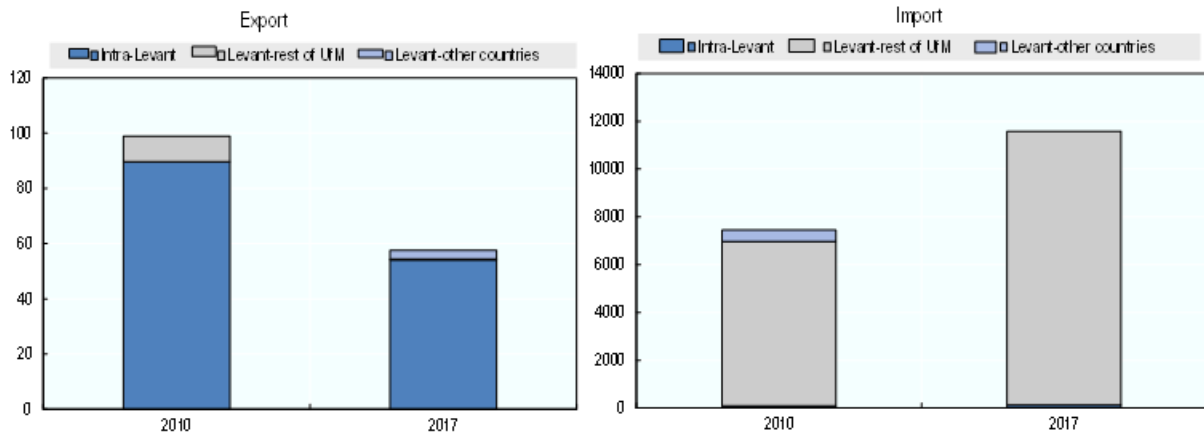
ملاحظة: تضم شمال إفريقيا الجزائر ومصر والمغرب وتونس. وتشمل الصادرات والواردات من وإلى بلدان أخرى ليبيا وسوريا.

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، <https://comtrade.un.org>

في المشرق، يعتبر حجم الكهرباء التي يتم تشاركتها بين الجهات الثلاثة (لبنان، والسلطة الفلسطينية، والأردن) منخفضاً للغاية على الرغم من كونها جزءاً من مشروع الربط الكهربائي الثماني (انظر الإطار 3.2). فتصدر المنطقة كمية رمزية من الكهرباء، في حين ارتفع حجم الواردات من بقية الاتحاد من أجل المتوسط بأكثر من النصف بين عامي 2010 و 2017 (الشكل 3.8). وهذا يشمل واردات الأردن من مصر، وواردات السلطة الفلسطينية من كل من مصر وإسرائيل. إن اعتماد السلطة الفلسطينية على إسرائيل في إمدادها بالكهرباء مرتفع، حيث يصل إلى 99% في الضفة الغربية. منذ عام 2008، بدأ الأردن أيضاً في تصدير 20 ميغاوات من الطاقة إلى الضفة الغربية، وهناك خطط لربط كهربائي جديد من أجل زيادة مستوى الجهد إلى 400 كيلوواط (MEDREG, 2019^[25]) أما الشبكة الكهربائية اللبنانية فهي مرتبطة بسوريا فقط.

الشكل 3.8. تجارة الطاقة الكهربائية في المشرق

بآلاف الكيلوواط / ساعة

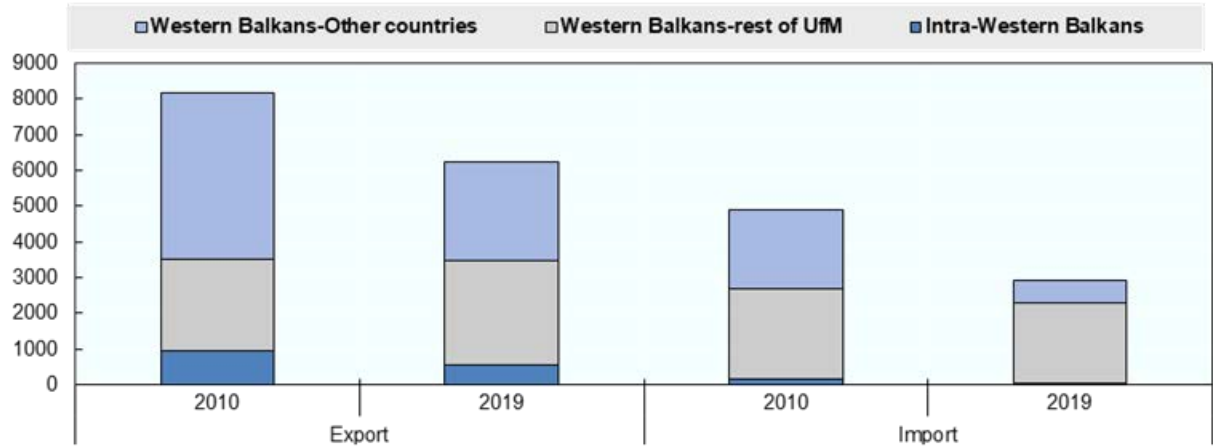


ملاحظة: يضم المشرق لبنان والسلطة الفلسطينية والأردن. وتشمل الواردات من الدول الأخرى سوريا.
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية <https://comtrade.un.org/>

في غرب البلقان، انخفضت صادرات وواردات تجارة الكهرباء بين عامي 2010 و 2019 (الشكل 3.9). إذ تم تصدير أكثر من نصف الكهرباء (57%) إلى دول غير أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2010، بينما تم تصدير 32% من صادرات الكهرباء إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى. ولكن في عام 2019، انعكس هذا الاتجاه وقام غرب البلقان بتصدير المزيد من الكهرباء إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط بدلاً من دول أخرى (غير أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط). وانخفضت واردات المنطقة من الكهرباء بشكل ملحوظ في عام 2019 مقارنة بعام 2010، مع انخفاض كبير في الواردات من الدول الأخرى وانخفاض طفيف في الواردات من بقية الاتحاد من أجل المتوسط.

الشكل 3.9. تجارة الطاقة الكهربائية في غرب البلقان

بآلاف الكيلوواط / ساعة



ملاحظة: تشير الصادرات والواردات من الدول الأخرى فقط إلى صربيا وسويسرا
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية/ <https://comtrade.un.org/>

لا تزال تبادلات الطاقة بين شمال إفريقيا وأوروبا تعتمد على النفط والغاز، حيث يتم إرسال أكثر من 60٪ من صادرات شمال إفريقيا من النفط والغاز إلى أوروبا (Eurostatgas, 2019^[25]). ومع ذلك، نظرًا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به شمال إفريقيا، فهي تتميز بإمكانات عالية لنشر الطاقات المتجددة بهدف توليد الطاقة. وبفضل الارتفاع النسبي لعدد ساعات شروق الشمس سنويًا، تمتلك بعض البلدان في المنطقة أفضل الإمكانيات المتعلقة بالطاقة الشمسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الطاقة الشمسية الفلطاضونية (PV) والطاقة الشمسية المركزة. كما يمكن أن تولد محطات الطاقة الشمسية المركزة 100 ضعف الاستهلاك المشترك للكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا (IEA, 2020^[25]). ويمكن أن تلعب زيادة تجارة الكهرباء من مصادر الطاقة الخضراء بين المنطقتين دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المتمثلة في إزالة الكربون تمامًا من نظام الكهرباء الأوروبي بحلول عام 2050 وإتاحة المجال أمام البلدان بالمضي قدمًا نحو مستقبل منخفض الكربون (SRM, 2020b^[24]). هناك أيضًا اهتمام متزايد بإمكانات الهيدروجين المتجدد التي تسمح بتحقيق هذا التحول؛ فيمكن أن تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موردًا مهمًا للاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في استراتيجية الهيدروجين الأوروبية الأخيرة (European Commission, 2020^[26]).

على الرغم من الإمكانيات العالية للطاقة المتجددة الهادفة إلى توليد الكهرباء، لا تزال حصة الطاقة المتجددة من قدرة الكهرباء الشاملة في جنوب البحر الأبيض المتوسط منخفضة مقارنة بالاتجاهات العالمية. نتيجة لذلك، فإن حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي تختلف اختلافًا كبيرًا بين البلدان. فتشير التقديرات إلى أنها تمثل 0.1٪ في الجزائر، وبين 5 و 5.5٪ في مصر والأردن، وما بين 10 و 12٪ في المغرب وتونس (IEA, 2020^[25]). بلورت العديد من البلدان في المنطقة أهدافًا وطنية للطاقة المتجددة، ويجري حاليًا تنفيذ المشاريع ذات الصلة في المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجدول 3.3). لكنه من المتوقع أن تعتمد العديد من الاقتصادات على الغاز والنفط لتوليد الكهرباء على الأقل حتى عام 2030 ومن الضروري صياغة هذه الاستراتيجيات بشكل أفضل، بالإضافة إلى خطة عمل واضحة بشأن انبعاثات الغازات الدفيئة أو الاستدامة طويلة الأجل لأنظمة النقل والطاقة. كما تدعو الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات وذلك بهدف تمكين التدفقات داخل المنطقة مع ضمان استمرارية الخدمات دون مشاكل أمنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشواغل الجيوسياسية (SRM, 2020b^[24])).

الجدول 3.3. أهداف الطاقة المتجددة في اقتصادات مختارة في جنوب البحر الأبيض المتوسط

البلد	أهداف الطاقة المتجددة الشاملة	الأهداف الخاصة بالتكنولوجيا	العام
الجزائر	27% من توليد الكهرباء بحلول عام 2030؛ 22 جيجاواط من السعة المركبة	الطاقة الشمسية الفلطاضونية: 3 جيجاواط بحلول عام 2020، 13.6 جيجاواط بحلول عام 2030 طاقة الرياح: 1 جيجاواط بحلول عام 2020، 5 جيجاواط بحلول عام 2030 الطاقة الشمسية الحرارية المركزة: 2 جيجاواط بحلول عام 2020، 2 جيجاواط بحلول عام 2030 الكتلة الحيوية: 0.4 جيجاواط بحلول عام 2020، 2 جيجاواط بحلول عام 2030 الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط بحلول عام 2030	2020 و 2030
مصر	20% من توليد الكهرباء بحلول عام 2022 و 42% بحلول عام 2035	الطاقة الشمسية الفلطاضونية: 0.2 جيجاواط بحلول عام 2020، 0.7 جيجاواط بحلول عام 2027 طاقة الرياح: 7.2 جيجاواط بحلول عام 2020 الطاقة الشمسية المركزة: 1.1 جيجاواط بحلول عام 2020، و 2.8 جيجاواط بحلول عام 2030 الطاقة الكهرومائية: 2.8 جيجاواط بحلول عام 2020	2022 و 2035
إسرائيل	10% من توليد الكهرباء بحلول عام 2020 و 17% بحلول عام 2030	الطاقة الشمسية الفلطاضونية والطاقة الشمسية المركزة: 63.4% من إجمالي التوليد بحلول عام 2020 طاقة الرياح: 29% من إجمالي التوليد بحلول عام 2020 الكتلة الحيوية (بما في ذلك الغاز الحيوي): 7.6% من إجمالي التوليد بحلول عام 2020	2020 و 2030
الأردن	2 جيجاواط من السعة المركبة بحلول عام 2020؛ 10% من امدادات الطاقة	الطاقة الشمسية الفلطاضونية: من 0.6 إلى 1 جيجاواط بحلول عام 2020 طاقة الرياح: من 0.6 إلى 1 جيجاواط بحلول عام 2020 تحويل النفايات إلى طاقة: من 30 إلى 50 ميغاواط بحلول عام 2020	2020
لبنان	12% (9 تيراواط ساعة) من إجمالي الطلب على الكهرباء والتدفئة بحلول عام 2020	الطاقة الشمسية الفلطاضونية، والطاقة الشمسية المركزة، وسخانات المياه بالطاقة الشمسية: 4.2% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 طاقة الرياح: 2.1% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 الطاقة الكهرومائية: 3.2% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 الكتلة الحيوية: 2.5% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020	2020
المغرب	42% من سعة الكهرباء المركبة و 52% بحلول عام 2030	الطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الفلطاضونية والطاقة الشمسية المركزة): 2 جيجاواط بحلول عام 2020 طاقة الرياح: 2 جيجاواط بحلول عام 2020 الطاقة الكهرومائية: 2 جيجاواط بحلول عام 2020	2020 و 2030
السلطة الفلسطينية	10% من توليد الكهرباء المحلية بحلول عام 2020؛ 130 ميغاواط من السعة المركبة	الطاقة الشمسية الفلطاضونية: 34.6% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 طاقة الرياح: 33.8% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 الطاقة الشمسية المركزة: 15.4% من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام 2020	2020
تونس	30% من توليد الكهرباء بحلول عام 2030	الطاقة الشمسية الفلطاضونية: 1.5 جيجاواط بحلول عام 2030 طاقة الرياح: 1.7 جيجاواط بحلول عام 2030 الطاقة الشمسية المركزة: 0.5 جيجاواط بحلول عام 2030 الكتلة الحيوية: 0.3 جيجاواط بحلول عام 2030	2030

المصدر: (Aghahosseini et al, 2020_[26])

يتمثل أحد التحديات الرئيسية لتعزيز الطاقات المتجددة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في خلق بيئة تنظيمية موثوقة وتحسين الظروف المؤسسية. فلا يزال من الضروري أن تشجع معظم اقتصادات المنطقة المنافسة ودخول منتجي الطاقة المتجددة المستقلين (OECD, 2016_[47]). تهيمن الشركات المملوكة للدولة على قطاع الكهرباء إلى حد كبير، وغالبًا ما تدعمها الإعانات التي تجعل سعر الكهرباء منخفضًا للغاية بحيث لا يكون لدى المستثمرين أي حافز لدخول السوق (World Bank, 2020b_[47]). يعتمد العديد من البلدان على الوزارات المعنية كجهات تنظيمية، حتى لو كانت تعمل في كثير من الأحيان في القطاع من خلال الشركات المملوكة للدولة. ويمكن للجهات التنظيمية المنفصلة أن تساعد في تعزيز الثقة بشأن تصرف الجهة التنظيمية بموضوعية وشفافية. وكان الأردن والمغرب من بين الأوائل الذين عززوا الظروف المواتية للاستثمار في توليد الكهرباء المتجددة. ويعتبر الأردن مثالاً إيجابياً، حيث قام بفصل عمليات التوليد والنقل والتوزيع في قطاع الكهرباء، وذلك بموجب قانون الكهرباء العام لسنة 2003.

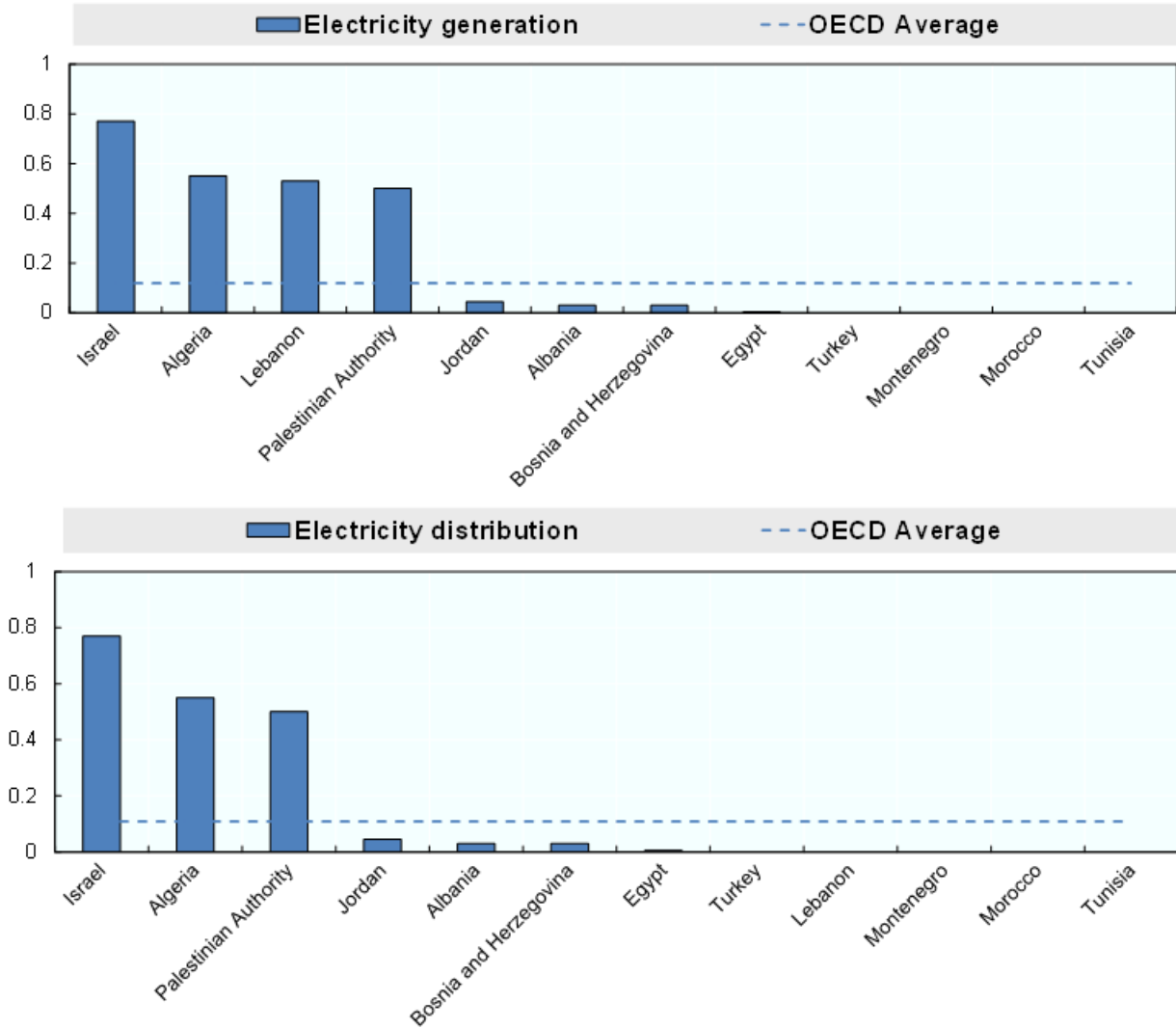
المؤشر 7. القيود التنظيمية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الطاقة والنقل

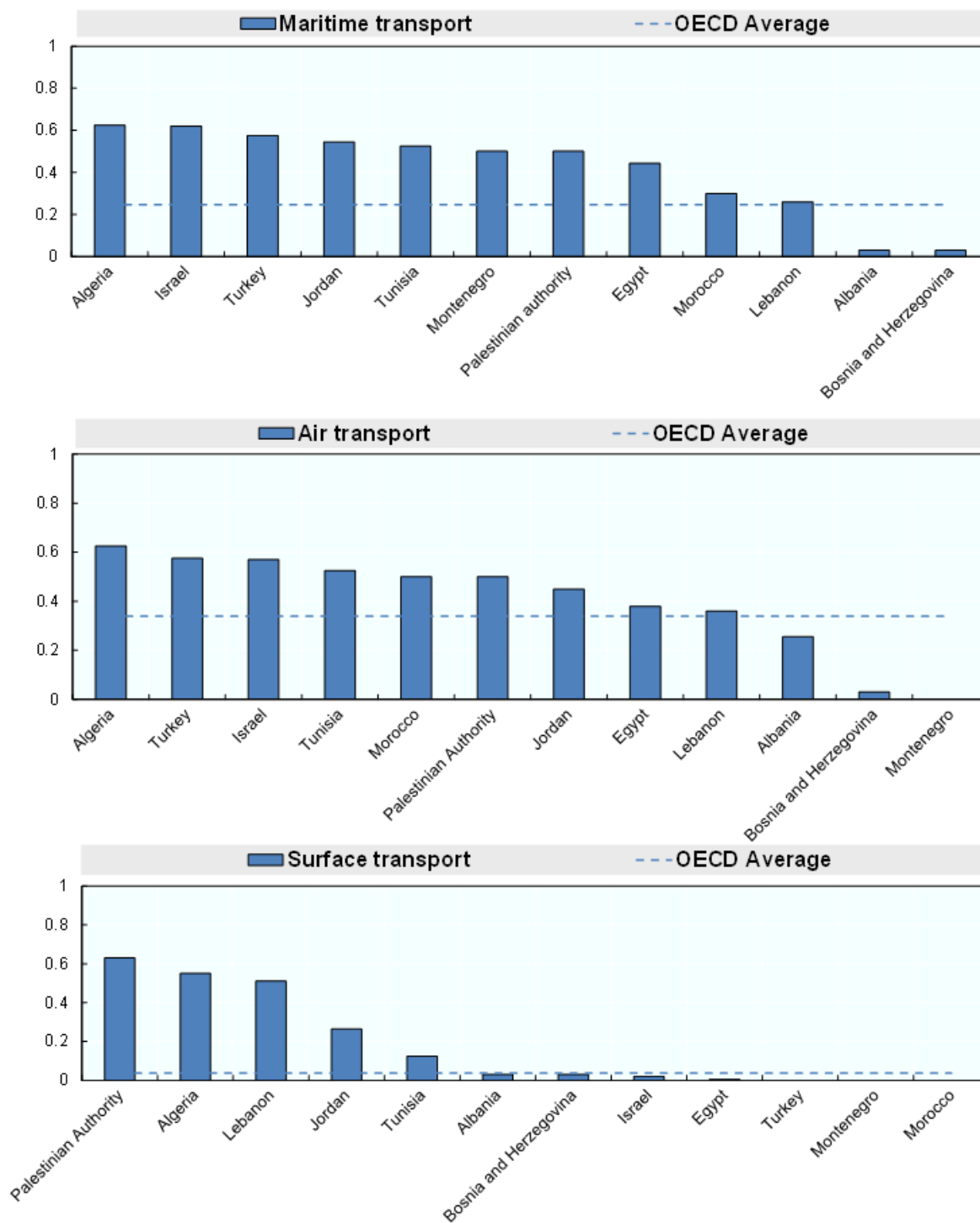
تتطلب الاستثمارات في الترابط بيئة سياساتية ملائمة، تتضمن إزالة الاختناقات الإدارية أمام الاستثمار وتحسين البيئة التنظيمية. وبالنسبة للربط، فيعد قطاعا النقل (البحري والجوي) والكهرباء التنافسيان عاملاً ضرورياً. إن معظم أسواق جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط مفتوحة نسبياً للاستثمارات الأجنبية. لكن في قطاعي النقل والكهرباء، لا تزال القيود المفروضة شديدة نسبياً (الشكل 3.10) (انظر الفصل 2 حول التمويل للحصول على نظرة عامة على القيود التي تم قياسها بواسطة مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). ويغطي مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمات المقدمة حول البنية التحتية، بما في ذلك إدارة البنية التحتية نفسها؛ ولكن تكمن معظم القيود والأنشطة، في الخدمات المقدمة حول البنية التحتية. وتفرض البلدان الواقعة في شرق وجنوب البحر المتوسط عمومًا قيودًا أعلى من متوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- في شرق البحر الأبيض المتوسط، تعد القيود المفروضة من قبل الجبل الأسود في القطاع البحري أعلى من تلك المفروضة من قبل ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن كونها أعلى من متوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفي المقابل، فإن القيود التي تفرضها ألبانيا والبوسنة والهرسك على توليد الكهرباء وتوزيعها أقل من متوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- في جنوب البحر الأبيض المتوسط، تفرض الجزائر أعلى القيود في قطاعي النقل البحري والجوي والكهرباء، وذلك مقارنة بأقرانها. أما في الأردن، فأدت القيود الشديدة المفروضة على قطاع النقل إلى تقليل فرص الدخول إلى السوق وزيادة النفوذ السوقي لشركات النقل بالشاحنات. وفي المغرب، يقتصر الاستثمار الأجنبي في شركات النقل الجوي على 49٪ من رأس المال، بينما في النقل البحري، يجب أن تكون السفينة مملوكة للمغرب بنسبة 75٪ لكي ترفع العلم المغربي (OECD, 2017a^[26]). تفرض مصر قيودًا على النقل البحري أعلى من المغرب ولبنان. فيجيز قانونها البحري رقم 1 لعام 1998 الاستثمارات الأجنبية فقط في شكل شركات مشتركة لا تتجاوز فيها الأسهم الأجنبية 49٪. كما تشمل القيود الأفقية الأخرى بين الاقتصادات في جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي يمكن أن تؤثر على استثمارات البنية التحتية، القيود المفروضة على ملكية الأراضي الأجنبية. على سبيل المثال، في لبنان والأردن، تتطلب عمليات شراء الأراضي للاستخدام التجاري من قبل الأجانب موافقات، بينما تطبق الجزائر والأردن والسلطة الفلسطينية الأفضلية على الشركات المحلية في المشتريات الحكومية (OECD, 2021^[6]).

الشكل 3.10. القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات البنية التحتية المختارة، عام 2019

مغلق = 1 ؛ مفتوح = 0





ملاحظة: تشير PA إلى السلطة الفلسطينية
 المصدر: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
<https://www.oecd.org/investment/fdiindex.htm>

الخلاصة والاعتبارات السياسية

- بغية تحسين مستوى التكامل في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تحتاج الحكومات إلى مراعاة البعد الإقليمي عند تطوير شبكات النقل والطاقة. وهذا يعني تحديد البنية التحتية بطريقة أكثر تكاملاً وتنظيماً، مع مراعاة الترابط الإقليمي كجزء من تصميم البنية التحتية وتطويرها. كما يتطلب ذلك التغلب على مجموعة من التحديات المتعلقة بالتنسيق والقدرة الحكومية، بما في ذلك تحسين التنسيق بين البلدان والفروع المختلفة للوزارات.
- عند تطوير هذه البنية التحتية، يتعين على الحكومات أن تتعاون بشأن معايير مشتركة بهدف ضمان جودة أعلى ومواءمة أفضل وقابلية للتشغيل المشترك لشبكات البنية التحتية في كافة أنحاء المنطقة. بينما قد يكون ذلك مكلفاً على المدى القصير (لأن مشاريع البنية التحتية يجب أن تفي بمعايير أعلى من الكفاءة والسلامة والاستدامة)، يترتب عنها تكاليف أقل تتعلق بدورة حياة البنية التحتية ذات المعايير المختلفة، والتي غالباً ما تفرض تكاليف طويلة الأجل. كما يمكن أن يؤدي اتباع نهج مشترك للمعايير إلى إنشاء سوق أكبر للمنتجات والخدمات، بأسعار أقل وفترات أقصر للتوزيع.
- قد تؤدي زيادة الاستثمارات في النقل والخدمات اللوجستية إلى تقليل تكاليف التجارة، ريثما تدعم الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. كما يمكن للحكومات النظر في مزيد من الاستثمارات في اللوجستيات بهدف توسيع نطاق قدراتها ودعم الخدمات اللوجستية الأفضل نوعية. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد روابط النقل متعدد الوسائط الأفضل في إعادة توجيه بعض تجارة الشحن من الاعتماد المفرط على الطرق إلى وسائل النقل الأخرى، مثل السكك الحديدية والموانئ.
- تحتاج الاقتصادات في المنطقة إلى تحسين قدرة وكفاءة موانئها وضمان الترابط بالمناطق الداخلية. ويتضمن ذلك تقليل الاختناقات من حيث السعة ومدة رسو السفن في الموانئ، بالإضافة إلى ربط الموانئ بالسكك الحديدية ووسائل النقل الأخرى متعددة الوسائط وذلك بهدف تحسين الترابط بالمناطق الداخلية الكبيرة. وقد ركزت السياسات الناجحة أيضاً على ربط الموانئ بالمناطق الاقتصادية الخاصة المتطورة جيداً ومراكز البحوث والجامعات، فضلاً عن الاعتماد على الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الإقليميين وغير الإقليميين لتسهيل حركة السلع والخدمات وتطوير الروابط مع المراكز الاقتصادية العالمية. ويجب أن يكون للمشاريع أيضاً نهج شامل لربط المناطق الريفية والحضرية وإفادة جميع شرائح السكان في المجتمع.
- إن تشجيع المزيد من المنافسة وإزالة الحواجز التي تعترض الدخول إلى السوق في قطاع الطاقة الهادف إلى تحسين تكافؤ الفرص بين الداخلين الجدد والمتواجدين أصلاً، يمكن أن يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات في شبكات توليد الكهرباء وتوزيعها. فتهيمن الشركات المملوكة للدولة على قطاع الكهرباء إلى حد كبير، وغالباً ما تدعمها الإعانات التي تجعل سعر الكهرباء منخفضاً للغاية بحيث لا يكون لدى المستثمرين أي حافز لدخول السوق. تعتمد العديد من البلدان على الوزارات المعنية كجهات تنظيمية، حتى لو كانت تعمل في كثير من الأحيان في القطاع من خلال شركات كهذه. ويمكن للجهات التنظيمية المنفصلة أن تساعد في تعزيز الثقة بشأن تصرف الجهة التنظيمية بموضوعية وشفافية. بشكل عام، يترتب على الأنظمة القائمة على الحوافز مع جهات تنظيمية مستقلة آثار إيجابية على مستويات الاستثمار، وبالتالي يمكن أن تسهم في المزيد من التكامل الإقليمي.
- إن تشجيع المنافسة ودخول المستثمرين الخواص في قطاع الطاقة قد يسمح أيضاً بتطوير المزيد من مشاريع الطاقة المتجددة والمساهمة في مزيج توليد الطاقة. فتنتمتع العديد من البلدان في المنطقة بموارد طاقة متجددة ولكنها لم تنوع مصادر الطاقة بشكل كافٍ. وعلى الرغم من أن عدة بلدان قد وضعت أهدافاً وطنية للطاقة المتجددة ويتم حالياً تنفيذ المشاريع ذات الصلة، إلا أنه من المتوقع أن تعتمد العديد من هذه البلدان على الغاز والنفط لتوليد الكهرباء على الأقل حتى عام 2030. ولا تشمل التحديات الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة فحسب، بل تشمل أيضاً غياب إطار تنظيمي متناسق على المستويين الوطني ودون الإقليمي. يمكن أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في توفير الدعم الفني لجيرانه من دول الجنوب من أجل المساعدة في تنسيق الأنظمة في قطاع الطاقة المتجددة.
- تفرض اقتصادات جنوب وشرق البحر المتوسط قيوداً شديدة على ملكية الاستثمار الأجنبي في النقل البحري والجوي وكذلك توزيع الكهرباء وتوليدها. عندما تكون مثل هذه السياسات ضرورية لمعالجة مخاطر أو شواغل الأمن القومي في البلدان، يجب على الحكومات ضمان أن هذه الأنظمة القانونية ليست أكثر تقييداً مما هو لازم.
- يتمثل أحد التحديات الرئيسية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط في التوافر المحدود لمؤشرات محددة تقيس التكامل الإقليمي في قطاعي الطاقة والنقل. وبهدف فهم الأسباب الكامنة وراء الاندماج المحدود والخيارات السياسية المحددة بشكل أفضل، يمكن بلورة المزيد من المؤشرات الاستشرافية، مع التركيز على جوانب التكامل الرئيسية بما في ذلك الموانئ الجافة (الحجم والنوع) والتكاليف والتصاريح والمعايير الفنية، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- AEI (2019), *China Global Investment Tracker*, American Enterprise Institute,, <https://www.aei.org/china-global-investment-tracker>. [7]
- AIIB (2020), *Turkey: Halkali-Cerkezko Rail Project*”, Asian Infrastructure Investment Bank, <https://www.aiib.org/en/projects/details/2020/proposed/Turkey-Halkali-Cerkezko-Rail-Project.html>. [10]
- Ash N and Gibb A (2018), *Transport in the Balkans: Current Problems and Future Strategies*,, https://secco2.eu/sites/default/files/digital_library/2018-10/AnA-TransportintheBalkansCurrentProblemsandFutureStrategies.pdf. [16]
- Chauffour, J. (2018), *Morocco 2040: Emerging by Investing in Intangible Capital*, *Directions in Development*, World Bank,, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28442/9781464810664.pdf?sequence=2&isAllowed=y>. [14]
- Estache , et al (2013), *Infrastructure and Employment Creation in the Middle East and North Africa*, World Bank, Washington, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12237/NonAsciiFileName0.pdf>. [5]
- Euromesco, (2020), *Infrastructure and Power in the Middle East and North Africa*, *Joint Policy Study 17*, Euromesco,, https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2020/09/JPS_Infrastructures-and-power-in-the-MENA.pdf. [18]
- IBRD (2015), *The Regional Balkans Infrastructure Study (REBIS) Update Report No. 100619-ECA*, International Bank For Reconstruction and Development,, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28413/REBIS-Update-Final-Report-Main-Text.pdf?sequence=1>. [4]
- IEA (2020), *Data and statistics on renewable energy share in final energy consumption*”, International Energy Agency, <https://www.iea.org/data-and-statistics?country=ALGERIA&fuel=Renewables%20and%20waste&indicator=SDG72>. [25]
- IMF (2019), *Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth*, <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/08/Economic-Integration-in-the-Maghreb-An-Untapped-Source-of-Growth-46273>. [15]
- IMF (2018), *Public Infrastructure in the Western Balkans – Opportunities and Challenges*, IMF, Washington DC,, IMF, <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/02/07/Public-Infrastructure-in-the-Western-Balkans-Opportunities-and-Challenges-45547>. [3]
- International Energy Forum (2020), “Relevance of MENA in energy investment, trade, and innovation for energy sector transformation: The green new deal and circular economy: Session I””, https://www.ief.org/_resources/files/events/4th-ief-eu-energy-day-the-green-new-deal-and-circular-economy/03.-ivan-marten.pdf. [23]
- Middle East Eye (2020), *Beirut explosion: How the port blast will hit Lebanon’s economy*, <https://www.middleeasteye.net/news/beirut-explosion-lebanon-economy-port-will-hit>. [27]

- MOL (2017), "World's Largest Containership Delivered", Mitsui O.S.K. Lines", [21]
<https://www.mol.co.jp/en/pr/2017/17018.html>.
- NS Energy (2020), *Trans Adriatic Pipeline*, [https://www.nsenergybusiness.com/projects/trans-adriatic-pipeline/#:~:text=The%20Trans%20Adriatic%20Pipeline%20\(TAP,had%20begun%20in%20June%202015.](https://www.nsenergybusiness.com/projects/trans-adriatic-pipeline/#:~:text=The%20Trans%20Adriatic%20Pipeline%20(TAP,had%20begun%20in%20June%202015.) [29]
- OECD (2021), *OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2021: Times of Crisis and Opportunity*, [6]
 OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/75f79015-en>.
- OECD (2017), "Supporting the Development of the Suez Canal Economic Zone: Identifying Priority Actions for a Dynamic and Sustainable Economic Zone", [19]
https://www.oecd.org/mena/competitiveness/SCZone_Project_Brief_EN.pdf.
- OECD (2017a), *National Treatment for Foreign-Controlled Enterprises.*, [26]
https://www.oecd.org/mena/competitiveness/SCZone_Project_Brief_EN.pdf.
- OECD/World Bank (2018), *Global Infrastructure Connectivity Alliance (GICA) First Annual Meeting Summary.*, <https://www.oecd.org/finance/private-pensions/g20-global-infrastructure-connectivity-alliance-2018.htm>. [28]
- OECD-ITF (2020), *Global Container Shipping and the Coronavirus Crisis*", *International Transport Forum*, [20]
 International Transport Forum, <https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/global-container-shipping-covid-19.pdf>.
- OECD-ITF (2019), *Summit Ministerial Declaration on Transport Connectivity for Regional Integration*, [1]
<https://www.>
- ONCF (2020), *Morocco's 2040 Rail Strategy*", *Office National des Chemins de Fer*, [12]
<https://www.oncf.ma/en/Development/Strategy/Morocco-s-2040-rail-strategy>.
- Oxford Business Group (2017), *The Report: Algeria*, <https://oxfordbusinessgroup.com/overview/peak-performance-development-key-projects-supports-modernisation>. [13]
- Serbia Energy (2019), *Submarine cable between Italy and Montenegro, importance and perspectives*", <https://serbia-energy.eu/submarine-cable-between-italy-and-montenegro-importance-and-perspectives/>, <https://serbia-energy.eu/submarine-cable-between-italy-and-montenegro-importance-and-perspectives/>. [11]
- SRM (2020b), *MED & Italian Energy Report 2020*, <https://www.srm-med.com/p/med-italian-energy-report-2019>. [24]
- Total Slovenia News, 2. (2018), , <https://www.total-slovenia-news.com/business/1308-adriatic-ionic-transport-infrastructure-needs-investment-to-integrate>. [9]
- UfM (2017a), *Trans-Maghreb Project*,, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/12/TUD-Trans-Maghreb_EN.pdf. [8]
- UMF (2014), *UfM Official Ministerial Declaration on Digital Economy*, <https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2014/09/UfMMinistersDeclarationEN.pdf>. [2]

- UNESCWA (2018), *Maritime transport in the Arab region: does liberalization matter?*, United Nations Economic and Social Commission for West Asia,,
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/maritime_transport_in_the_arab_region.pdf. [17]
- Zelt , et al (2019), *Long-Term Electricity Scenarios for the MENA Region: Assessing the Preferences of Local Stakeholders Using Multi-Criteria Analyses*”, *Energies* 12 (16), 1-26,,
<https://ideas.repec.org/a/gam/jeners/v12y2019i16p3046-d255660.html>. [22]

ملحق 3.أ. أدوات وصكوك دولية من أجل بنية تحتية مستدامة

أ. أدوات وصكوك متعلقة بالسياسات العامة	
ظروف إطارية	G7 Ise-Shima Principles for Promoting Quality Infrastructure G20 principles for quality infrastructure investment
	OECD Policy Framework for Investment , adopted by an OECD council recommendation in 2015 to improve investment climate to mobilise private investments, including in quality infrastructure, and to enhance the policy framework.
	Application to selected sectors such as—Transport infrastructure-Procurement guidelines (ITF)
	The OECD Principles for Private Sector Participation in Infrastructure , approved by the OECD council in 2007
تمويل	G20/OECD High-level Principles of Long-term Investment Financing by Institutional Investors OECD Policy Guidance for Investment in Clean Energy Infrastructure Mapping Channels to Mobilise Institutional Investment in Sustainable Energy Investment governance and the integration of environmental, social and governance factors OECD Investing in Climate , Investing in Growth OECD/ WB/ UNEP Financing Climate Futures: Rethinking Infrastructure
حوكمة	OECD Framework for the Governance of Infrastructure to plan and prioritise investments, manage PPPs and procurement, design effective regulatory environments and manage integrity risks G20 Compendium of Good Practices for Promoting Integrity and Transparency in Infrastructure Development – focuses on transparency and integrity in the infrastructure cycle. (anti- corruption and fraud) at Appraisal, Planning, Tendering, Implementation & Contract Management, etc. OECD Guidelines for Multinational Enterprises , that integrate Responsible Business Conduct (RBC) principles and standards for investments in the infrastructure project life e-cycle for better economic, environmental and social outcomes, avoid political gridlock, and ensure that infrastructure serves public interest G20/OECD Principles of Corporate Governance and OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises Anti-corruption, responsible business conduct and the environment, with the OECD Anti-Bribery Convention , OECD Integrity Framework for Public Investment
تنمية	Open competition in procurement, with the OECD Recommendation of the Council on Public Procurement and OECD Arrangement on Officially Supported Export Credits United Nations Sustainable Development Goals OECD DAC Blended Finance Principles for Unlocking Commercial Finance for the SDGs
بيئة	The 2019 OECD council Recommendation on the Assessment of Projects with Significant Impact on the Environment
ب. أدوات وصكوك متعلقة بالمشاريع	

تخطيط وتحديد الأولويات	WBG Infrastructure Prioritisation Framework (IPF)
قدرة مؤسسية لوضع المشاريع	OECD Principles for the Public Governance of Public-Private Partnerships Multi-lateral Development Banks APMG PPP Certification Program
إعداد المشاريع	WBG Country PPP Readiness Diagnostic WBG PPP Screening Tool WBG/IMF PPP Fiscal Risk Assessment Model (PFRAM) WBG Project Readiness Assessment WBG Policy Guidelines for Managing Unsolicited Proposals OECD Recommendation on Public Procurement OECD Recommendation on Fighting Bid Rigging in Public Procurement Sustainable Infrastructure Foundation SOURCE

تعليقات ختامية

¹ يعد ترابط البنية التحتية مفهومًا معقدًا يمتد عبر عدة أبعاد. على مستوى مجموعة العشرين، يتم تعريف الترابط على أنه روابط بين المجتمعات والاقتصادات والدول من خلال النقل والاتصالات والطاقة وشبكات المياه عبر البلدان (OECD/World Bank, 2018^[28]) Global Infrastructure Connectivity Alliance (GICA) First Annual Meeting Summary.

² <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92>.

³ تعكس البيانات المعلومات التي سبقت الانفجار في عام 2020 في ميناء بيروت، والذي كان يقوم بمناولة حوالي 70٪ من صادرات وواردات البلاد في ذلك الوقت، بما في ذلك المواد الغذائية. على الرغم من أن لبنان لديه ميناء ثانٍ أصغر في طرابلس، يقع على بعد 80 كيلومترًا من العاصمة، إلا أن الميناء غير مجهز لمناولة أحجام الشحن الإضافية أو لمناولة كمية الواردات الغذائية المطلوبة. (Middle East Eye, 2020^[27]).

4 حركة الأشخاص

تضطلع حركات الأشخاص بدور هام في عملية التكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، نظرًا لقدرتها على أن تكون محركًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والوطني. يتعمق هذا الفصل في تطور تنقل الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط على مدى العقود الأخيرة، مع التركيز بشكل خاص على الهجرة وكيف تسهل الأطر القانونية والمؤسسية للهجرة التنقل العابر للحدود والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين.

الأفكار الرئيسية

- تعد حركة الأشخاص محركاً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم الاعتراف بها منذ بداية عملية برشلونة في عام 1995 كعنصر رئيسي للتكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.
- منذ عام 1995، اتخذت البلدان خطوات مهمة بهدف تسهيل حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك تسهيل متطلبات التأشيرة وتوقيع اتفاقات ثنائية و/ أو إقليمية بشأن تنقل اليد العاملة والطلاب. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز من حيث حرية تنقل الأشخاص، بما في ذلك التنقل بين بلدان الجنوب، كان غير متساوٍ بين بلدان المنطقة.
- تعتبر الهجرات شكلاً مهماً من أشكال حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وفي حين تضاعف تقريباً عدد المهاجرين داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط على مدار آخر 25 عامًا ليصل إلى 37 مليون شخص في عام 2019، شهدت أنماط الهجرة استقراراً نسبياً ولا يزال الاتحاد الأوروبي يضطلع بدورٍ مركزي في تدفقات الهجرة.
- منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نظر الاتحاد الأوروبي في مخططات الهجرة الدائرية كوسيلة لتلبية احتياجات سوق العمل في بلدان المقصد والقضايا الحساسة المرتبطة بالتوظيف الدائم للمهاجرين. كان الدافع وراء تصميم برامج الهجرة الدائرية نهج "المكاسب الثلاثية" لبلدان الأصل والمقصد وكذلك المهاجرين أنفسهم، إلا أن تنفيذها غالباً ما كان يضر بحقوق المهاجرين وظروف العمل، خاصة في حالة العمال الموسمين ذوي المهارات المتدنية في قطاعات مثل الزراعة أو البناء. بهدف معالجة أوجه القصور هذه، على البلدان مراجعة تصميم مخططات الهجرة الدائرية لوضع حقوق المهاجرين في مقدمة أولوياتها وضمان جاذبية التنقل لجميع الأطراف، أي البلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وأصحاب العمل، والمهاجرين.
- شهدت السنوات الأخيرة اتجاهاً جديداً لخطط التنقل التي تستهدف فئات جديدة من المهاجرين بما في ذلك طلاب التعليم العالي والمهنيين الشباب ذوي المهارات العالية. لا يزال نطاق الخطط الحالية محدوداً، وهناك تحديات هيكلية مرتبطة بإمكانية عبور الشباب على وظيفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ فتشكل هذه التحديات حواجزاً أمام إطلاق الإمكانيات الكاملة لأنماط التنقل في المنطقة. سيسمح التعاون المعزز بين البلدان في إطار شراكات تنقل المهارات بتطوير خطط التنقل المستدام التي تدعم أيضاً المهاجرين العائدين في إعادة اندماجهم في سوق العمل في بلدانهم المنشأ.
- إن معالجة مسألة إمكانية عبور الشباب على وظيفة أمر بالغ الأهمية لتنويع أنماط الهجرة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. يمكن للسياسات التي تهدف إلى تحسين جودة أنظمة التعليم والفرص في سوق العمل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، جنباً إلى جنب مع البرامج التي تركز على تنمية المهارات وإمكانية التنقل، أن تضطلع بدورٍ رئيسي في تعزيز تكامل الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أنماط التنقل المتعلقة بالعمل والتعليم في المنطقة.
- يعد توافر البيانات عالية الجودة والقابلة للمقارنة أمراً حاسماً للجهود الرامية إلى رصد حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. لا تزال هناك فجوات مهمة في هذا الصدد، ولا سيما في جنوب البحر الأبيض المتوسط ومناطق البلقان الفرعية. وللمضي قدماً، على البلدان أن تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرتها على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة ونشرها. ومع تنفيذ مخططات الهجرة الدائرية في المنطقة، يمكن بلورة مؤشرات محددة تتعلق بعدد البرامج المنفذة و/ أو عدد الأفراد الذين يهاجرون في إطار مثل هذه البرامج.

حركة الأشخاص كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد تم الاعتراف بأهمية تنقل الأشخاص منذ بداية عملية التكامل الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تشير الركيزة الاجتماعية والثقافية لإعلان برشلونة (1995) إلى "أهمية الدور الذي تضطلع به الهجرة في العلاقات" بين البلدان المشاركة. وتماشياً مع إعلان فاليتا بشأن تعزيز التعاون الأوروبي ومتوسطي من خلال البحث والابتكار (2017) وخارطة طريق الاتحاد من أجل العمل، يهدف الاتحاد من أجل المتوسط حالياً إلى المساهمة في تنفيذ نهج الهجرة والتنمية، من خلال وضع القضايا المتعلقة بإمكانية عبور الشباب على عمل، والتعليم، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وخلق فرص العمل، والبعد الإقليمي في صميم عمله (UfM, 2017^[1]).

يعد التنقل البشري محركاً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والوطني، وغالباً ما يشكل تسهيله هدفاً أساسياً أو ثانوياً لعمليات التكامل الإقليمي، سواء كانت رسمية أم غير رسمية. تتمتع منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بتاريخ طويل من استضافة التدفقات الدينامية للأشخاص عبر شاطئ البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت عاملاً حاسماً لتطور المنطقة على مر القرون.

تتميز منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بمجموعة متنوعة من الأوضاع الاقتصادية والسمات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية التي تقود أشكالاً متعددة من تحركات الأشخاص. ويمكن تصنيفها في فئتين رئيسيتين من التنقل:

- الهجرة، حيث "يستقر" الفرد في بلد المقصد سواء بشكل مؤقت أو دائم. تشمل هذه الفئة دوافع مختلفة للهجرة، مثل هجرة اليد العاملة، وهجرة الأسرة، والهجرة لأغراض التعليم.
- السفر، وهو شكل من أشكال التنقل الذي لا ينطوي على الاستقرار في بلد المقصد. تشمل هذه الفئة السياحة، بالإضافة إلى بعض أشكال التنقل المرتبط بالأعمال التجارية أو حركة الطلاب و / أو التنقل البحثي (مثل حضور مؤتمر).

يمكن للهجرة على وجه الخصوص أن تضطلع بدور رئيسي في تحقيق تكامل اقتصادي أعمق في الاتحاد من أجل المتوسط، سواء داخل المناطق الفرعية لجنوب البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان ومع الاتحاد الأوروبي، وسواء من منظور البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ (انظر المربع 4.1) لتعريف الهجرة.

قد يساهم المهاجرون بشكل إيجابي في اقتصادات بلدهم المنشأ من خلال عدة قنوات. ركزت الأبحاث المعنية بفوائد الهجرة على البلدان المرسلة بشكل أساسي على التدفقات المالية من المهاجرين (مثل التحويلات المالية والاستثمار). في المتوسط، تمثل تدفقات التحويلات 10.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في غرب البلقان و7.8٪ في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهما منطقتان فرعيتان رئيسيتان في الاتحاد من أجل المتوسط (انظر الفصل 2). تدعم الهجرة تكاملاً أكبر للبلدان داخل الشبكات الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال إنشاء روابط بين الأفراد والشركات من البلدان المنشأ والبلدان المضيفة. يساهم المهاجرون أيضاً في نقل المعرفة والمهارات ورأس المال إلى بلدانهم المنشأ، وبالتالي يمكن أن تدعم تطوير المشاريع فيها. يمكن أن يؤدي تنقل العمالة ذات المهارات العالية على وجه الخصوص إلى تعزيز تكامل البلدان في تدفقات المعرفة العالمية والأسواق، مما يؤدي إلى الابتكار والقدرة التنافسية (OECD, 2004^[2]). أخيراً، على الرغم من صعوبة قياسها، إلا أن الأدبيات الحديثة والتمتامية تدرس الدور الاجتماعي والسياسي للمهاجرين والأثر الذي يحدثونه على بلدانهم المنشأ (Fargues, 2017^[3]).

في الوقت نفسه، من خلال سد فجوات سوق العمل في البلدان المضيفة، يساهم المهاجرون في استكمال القوى العاملة. في القطاعات ذات الأجور المنخفضة والمهارات المنخفضة، يمكن للمهاجرين تلبية الاحتياجات التي انخفض فيها عرض القوى العاملة المحلية بسبب زيادة التحصيل العلمي أو الافتقار إلى جاذبية أنواع معينة من الوظائف. أما في الصناعات التي تتطلب مهارات عالية، مثل تكنولوجيا المعلومات، حيث ينمو الطلب على العمالة بسرعة، يمكن للعمال المهاجرين المساعدة في دفع الابتكار مع زيادة توافر رأس المال البشري الماهر (OECD, 2004^[2]). ويمكن لهذه الديناميات، إذا تمت إدارتها بشكل فعال، أن تساهم في تحسين كفاءة سوق العمل في بلدان المقصد.

تشير الأدلة التجريبية إلى أن التكاليف الرئيسية لبلدان المنشأ المرتبطة بالهجرة المغادرة تتعلق بنقص العمالة والخسائر المحتملة في رأس المال البشري (OECD, 2016^[4]).

المربع 4.1. الهجرة: التعريف والقياس

يحظى تعريف مصطلح "المهاجر" الوارد في توصيات 1998 بشأن إحصاءات الهجرة الدولية لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) بالقبول على نطاق واسع. فتُعرّف التوصيات المهاجر الدولي باعتباره أي شخص يغيّر بلد إقامته المعتادة، وتميّز من ثم بين "المهاجرين لفترة قصيرة" (الأشخاص الذين غيّرُوا بلدان إقامتهم المعتادة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة) و"المهاجرين لفترة طويلة" (الأشخاص الذين غيّرُوا بلدان إقامتهم المعتادة لمدة سنة واحدة على الأقل).

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الهجرة نوعان:

- **الهجرة الدائمة**، وتنطبق على الأفراد الذين مُنحوا حق الإقامة الدائمة عند الدخول إلى بلد أجنبي وكذلك الأشخاص الذين تم قبولهم بتصريح محدود المدة قابل للتجديد بشكل أو بآخر إلى أجل غير مسمى. قد تندرج فئات مختلفة من الدخول ضمن هذا النطاق (العمل، والأسرة، وأسباب إنسانية، والهجرة بموجب اتفاقات التنقل الحر).
- **الهجرة المؤقتة**، وتشمل الأفراد الذين يدخلون بلد أجنبي بموجب تصريح غير قابل للتجديد أو قابل للتجديد لكن على أساس محدود فقط. يستثنى من ذلك التنقلات السياحية والتجارية، فضلاً عن الهجرة غير النظامية (التنقل غير المصرح به للأشخاص)*.

من الناحية التنفيذية، تسترشد التعاريف المتعلقة بالمهاجرين بعوامل جغرافية وقانونية وسياسية ومنهجية وزمنية، بالإضافة إلى عوامل أخرى؛ وهذا يعني أن البلدان قد تطبق معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين. وبالتالي، هذا يعيق إمكانية المقارنة الكاملة لبيانات المهاجرين على المستوى العالمي. علاوةً على ذلك، يكمن تحدٍ مهم في تطبيق تعريف المهاجر الدولي، وهو يتعلق بالأشخاص الذين يقيمون في مكانين أو أكثر في بلدان مختلفة في عام معين، مثل العمال الذين يعيشون خارج بلدهم الأصلي لمدة زمنية معينة كل عام، وكذلك العمال الموسمين الذين يعبرون الحدود بطريقة دائرية، أي أن الهجرة الدائرية تتضمن عادةً العودة إلى بلد المنشأ والانتقال المتكرر إلى بلد المقصد). وهذا يعني أن إحصاءات المهاجرين الدوليين قد تفشل في تسجيل فئات معينة من الهجرة قصيرة الأجل.

تعتبر البيانات المتعلقة بأعداد وتدفقات الهجرة الدولية مهمة لفهم ورصد أنماط واتجاهات الهجرة (أيًا كان تعريفها). يعتمد الفصل على المصادر الإحصائية الحالية التي جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية. تغطي تقديرات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأعداد المهاجرين معظم بلدان العالم وجميع بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط منذ عام 1995. كما تشمل هذه البيانات، من حيث المبدأ، اللاجئين الذين بلغت عنهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى.

لا يقارن التحليل البيانات عبر قواعد البيانات (ما لم يتم تحديد ذلك). ومع ذلك، لا يزال هذا ينطوي على تناقضات محتملة من الاختلافات المذكورة أعلاه في المفاهيم والتعاريف والمنهجيات المستخدمة في الإحصاءات الوطنية. ونشجع القراء على الرجوع إلى المصادر الأولية المذكورة في هذا الفصل للحصول على معلومات حول التعاريف المحددة التي تستند إليها البيانات الأساسية.

* تُعرّف الهجرة غير النظامية بأنها "حركة الأشخاص التي تتم خارج إطار القوانين أو الأنظمة أو الاتفاقات الدولية التي تحكم الدخول إلى دولة الأصل أو العبور أو المقصد أو الخروج منها" (IOM, 2019[5]).

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020)، توقعات الهجرة الدولية لسنة 2020، <https://doi.org/10.1787/ec98f531-en>؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) (2019)، أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2019. متاحة على https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation_2019.pdf

الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) (2019)، توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التتقيح 1، https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1E.pdf

منطقة غير متجانسة إلى حد كبير وذات ميل مختلفة للهجرة

تختلف أنماط الهجرة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. على وجه الخصوص، تؤثر السرعات المختلفة التي تنتقل فيها البلدان نحو شيخوخة السكان في ميلهم إلى الهجرة - وبالتالي، على وضعهم في أعداد وتدفقات الهجرة (إما كبلد مُرسِل أو مستقبِل). وسلطت الأدبيات الحالية الضوء على التفاعل بين الديموغرافيا والهجرة، حيث ترتبط تدفقات الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة بالنمو السريع لعدد السكان في سن العمل في البلدان المرسلّة على عكس حالة الركود، بل وحتى الانكماش، في البلدان المستقبلية (Fargues, 2011[6]).

في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، أدى اختلال التوازن العمري المتزايد في أسواق العمل في الاتحاد الأوروبي، مع نمو عدد المتقاعدين إلى تجاوز عدد السكان في سن العمل، إلى خلق مجال للهجرة نحو الاتحاد الأوروبي بهدف سد الفجوات في سوق العمل.

وبالمقابل، في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الفرعية¹، لا يزال عدد الوافدين الجدد إلى أسواق العمل يتزايد كل عام. وتقدر اليونيسف أنه، بالتوتيرة الحالية، سيتوجب على المنطقة استيعاب 39 مليون شاب وشابة إضافيين في سوق العمل بحلول عام 2030 (UNICEF, 2019[7]). ينتج عن هذا صراعات مهمة في سوق العمل حيث يتعذر على سوق العمل توفير فرص عمل كافية لاستيعاب العرض المتزايد للعمالة. يوجد بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا² أعلى معدل بطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم، حيث يبلغ 29٪ في شمال إفريقيا و25٪ في بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (UNICEF, 2019[7]). وبالتالي، يشكل الافتقار إلى القدرة على توليد فرص عمل كافية للاستجابة لاحتياجات السكان المتزايدة في سن العمل دافعاً رئيسياً للهجرة من هذه البلدان.

وهذا الوضع أكثر بروزاً في دول غرب البلقان. فساهمت الهجرة على نطاق واسع في أعقاب تفكك يوغوسلافيا والنزاعات اللاحقة في المنطقة خلال التسعينيات، إلى جانب انخفاض معدلات الخصوبة، في زيادة وتيرة شيخوخة السكان بسرعة، كما ساهمت في عملية التهجير السكاني في معظم هذه البلدان. ومع ذلك، لم يُترجم هذا بعد إلى تحول في ملامح الهجرة في اقتصادات غرب البلقان، التي لا تزال يهيمن عليها مكون الهجرة المغادرة. ويرجع ذلك على الأرجح إلى استمرار ارتفاع مستويات البطالة، والتي وصلت إلى 20.8٪ في البوسنة والهرسك في عام 2018 (Šabić and Kolar, 2019[8]). وكما هو الحال في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الفرعية، تستمر البطالة في دفع تدفقات كبيرة من الهجرة إلى الخارج. وينطبق هذا أيضاً على عدد من دول الاتحاد الأوروبي الشرقية - على سبيل المثال، رومانيا، على الرغم من أن التحليل الحالي لا يغطي تدفقات الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي.

تؤثر التنمية الاقتصادية للبلدان أيضاً على الميل إلى الهجرة. وقد تم إيلاء الكثير من الاهتمام للأجور ودخل الفرد القومي بوصفهما دافعين هامين للهجرة اليد العاملة. يشير عدد مهم من الأدبيات إلى أنه، مع تجربة البلدان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن الميل إلى الهجرة بين المهاجرين ذوي التعليم المنخفض والمتوسط يتبع منحني مقلوب على شكل حرف U (تم تطوير فكرة "حديقة الهجرة" من قبل مارتين وتايلور في عام 1996). وهذا يعني أنه بالنسبة للبلدان المرسلات الفقيرة نسبياً، يؤدي النمو الاقتصادي في البداية إلى زيادة الميل إلى الهجرة؛ إلا أن بمجرد بلوغ عتبة معينة من الدخل القومي، يتناقص الميل للهجرة لأن الناس يتمتعون بما يكفي من الثروة بحيث لا يضطرون إلى الهجرة. في حالة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لم يصل معظمها بعد إلى عتبة الدخل هذه. علاوةً على ذلك، ترافق التطور الاقتصادي للمنطقة في العقود الأخيرة مع تفاوت متزايد في الأجور مقارنة بالاقتصادات الأكثر تقدماً في الاتحاد الأوروبي، والتي لعبت دوراً في زيادة ضغوط الهجرة (Martín, 2009[9]).

إلى جانب الاعتبارات الديموغرافية وتلك المتعلقة بسوق العمل، تشكل التطورات الجيوسياسية الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط محركاً مهماً للهجرة القسرية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تسببت تداعيات الربيع العربي والنزاعات المستمرة في سوريا وليبيا والعراق في خلق ضغوط هجرة كبيرة نحو البلدان المجاورة والبلدان الأبعد. على وجه الخصوص، أثرت أزمة اللاجئين الأخيرة التي نتجت عن الحرب في سوريا، والتي تركت 6.6 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح بحلول نهاية عام 2019، على أنماط الهجرة في المنطقة، وذلك من خلال زيادة العدد الإجمالي للمهاجرين في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (وعلى وجه التحديد في عدد المهاجرين من كافة بلدان المنشأ مقارنة بالمهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط، كما هو موضح في الشكل 4.1)، ولكن أيضاً من خلال احتمال إعادة توجيه تدفقات هجرة اليد العاملة بسبب الضغوط الإضافية الناتجة عن التدفق الكبير للاجئين على أسواق العمل في البلدان المضيفة. انظر (الإطار 4.5) لاحقاً في هذا الفصل حول اندماج المهاجرين الوافدين في الأردن في سياق أزمة اللاجئين). ومع ذلك، بينما تعد هذه الظاهرة للأسف جانباً مهماً من جوانب حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أنها تقع خارج نطاق التحليل الحالي لحركة الأشخاص والتكامل الإقليمي، وبالتالي لن يتم تناولها في هذا الفصل.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن تنقل الأشخاص لا يعتمد فقط على الاعتبارات الاقتصادية والديموغرافية والسياسية على المستوى الكلي، ولكن أيضاً على الاعتبارات الذاتية المرتبطة، على سبيل المثال، بالاستعداد للتنقل (انظر القسم الخاص بالمؤشر M1).

ينقسم ما تبقى من هذا الفصل إلى جزأين. يركز الجزء الأول على الجهود الرامية إلى رصد التقدم المحرز في مجال تنقل الأشخاص، بينما يتناول الجزء الثاني الجهود الحالية الرامية إلى تعزيز التنقل العابر للحدود ذي المنفعة المتبادلة، كما يقترح خيارات سياسية للمستقبل.

رصد التقدم المحرز في مجال تنقل الأشخاص

ما من مقياس معياري لتنقل الأشخاص عبر البلدان، على الرغم من استخدام أعداد المهاجرين وتدفقاتهم، فضلاً عن تدفقات السياحة، في الأدبيات. في سياق التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط، وبسبب محدودية البيانات المتوفرة المذكورة أعلاه، ينظر هذا الفصل في مجموعة من المؤشرات الخاصة بحركة الأشخاص كما هو معروض في (الجدول 4.1). يتعلق المؤشر M1 بتعزيز الهجرة في المنطقة، ويتضمن اعتبارات ترمي إلى تحسين نتائج اندماج المهاجرين في بلدان المقصد. ويغطي المؤشر M2 أحد الشروط المسبقة الضرورية لتسهيل التنقل في المنطقة. بينما يأخذ المؤشر M3 في الاعتبار مساهمة السياحة في اقتصادات منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وأخيراً، يتعلق المؤشر M4 بتحسين التعاون الإقليمي بشأن الهجرة.

الجدول 4.1. مؤشرات الرصد الرئيسية لحركة الأشخاص

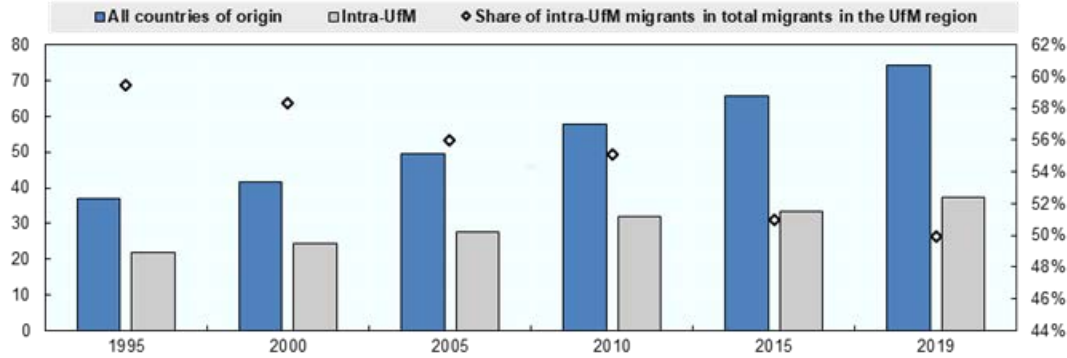
التواتر	التغطية	الوصف	
خمس سنوات، آخر سنة متوفرة 2019	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	يقيس المؤشر عدد المهاجرين من الاتحاد من أجل المتوسط المتجهين إلى بلد آخر من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط وعدد المهاجرين الوافدين الذين تتم استضافتهم في البلدان الأخرى من الاتحاد من أجل المتوسط، بهدف إظهار التنقل الفعلي داخل المنطقة من منظور كل من البلد الأصل والمضيف. المصدر: قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن أعداد المهاجرين الدوليين https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock	المؤشر M1. عدد المهاجرين ونسبة المهاجرين إلى السكان
سنوي، آخر سنة متوفرة 2020	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	يقيس المؤشر سياسات التأشيرات التي تعيق أو تسهل أنواعًا مختلفة من تنقل الأشخاص عبر البلدان. المصدر: مؤشر هينلي وشركاؤه لجوازات السفر https://www.henleypassportindex.com/	المؤشر M2. متطلبات التأشيرة
2000-19	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	يقيس المؤشر مدى أهمية قطاع السفر والسياحة في اقتصادات البلدان من حيث المساهمة المباشرة وغير المباشرة في التوظيف والنتائج المحلي الإجمالي. المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)، 2019؛ https://wtcc.org/Research/Economic-Impact/Data-Gateway والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات)	المؤشر M3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة
	دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، ومصر، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، وتونس	يضيف هذا المؤشر إلى التحليل الكمي من خلال مناقشة الاتفاقات والأطر القانونية المختارة، والتي تعتبر مهمة لإدارة الهجرة، وتنقل العمالة والتعليم. المصدر: المنظمة الدولية للهجرة	المؤشر M4. الاتفاقات الثنائية والإقليمية بين دول الاتحاد من أجل المتوسط

المؤشر M1. عدد المهاجرين ونسبة المهاجرين إلى السكان

أصبحت الزيادة في المهاجرين الإقليميين واضحة بمرور الزمن، عددًا وتناسبًا على حد سواء. في عام 2019، وصل عدد المهاجرين الدوليين في دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى 74 مليون شخص، ويمثل ذلك ارتفاعًا من 38 مليون شخص في عام 1995 (الشكل 4.1). كانت الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين في المنطقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدفوعة ليس فقط بالهجرات داخل المناطق التي تتمتع بحرية التنقل، ولكن أيضًا بسبب الهجرة الإنسانية الناتجة عن أزمة اللاجئين السوريين. من بين جميع المهاجرين الدوليين في الاتحاد من أجل المتوسط، كان نصفهم تقريبًا من دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى (المهاجرون داخل الاتحاد من أجل المتوسط). ومع ذلك، فإن نسبة أعداد المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط في إجمالي المهاجرين تتقلص منذ عام 1995 بسبب زيادة عدد المهاجرين إلى الاتحاد من أجل المتوسط القادمين من دول خارج الاتحاد من أجل المتوسط. من حيث نسب المهاجرين الوافدين إلى عدد السكان، يشكل المهاجرون داخل الاتحاد من أجل المتوسط نسبة متزايدة الأهمية في إجمالي السكان في المنطقة، إذ ارتفعت نسبتهم من 3.2٪ في عام 1995 إلى 4.5٪ في عام 2019 (الشكل 4.3). وكان هذا الارتفاع أعلى من نسبة المهاجرين الدوليين إلى عدد سكان العالم في عام 2019 البالغة 3.5٪ (IOM, 2019^[10]).

الشكل 4.1. المهاجرون في الاتحاد من أجل المتوسط، 1995-2019

عدد المهاجرين ونسبة المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط من إجمالي المهاجرين في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط



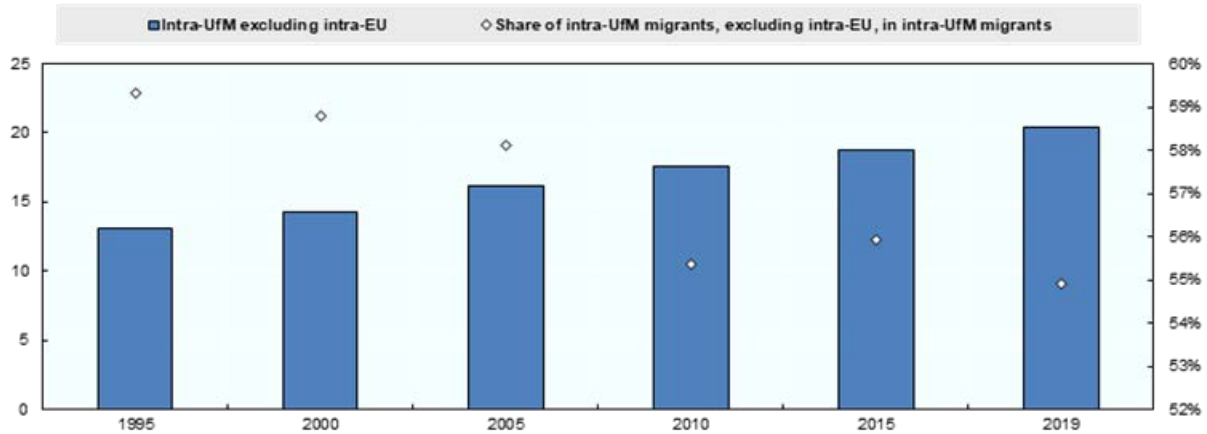
ملاحظة: تشمل بيانات الاتحاد من أجل المتوسط جميع الدول الأعضاء. وتشمل البيانات المتعلقة بالمهاجرين من جميع البلدان المنشأ اللاجئين السوريين. أما بيانات الهجرة الداخلية للاتحاد من أجل المتوسط تستثني الهجرة السورية.

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) *أعداد المهاجرين الدوليين* (قاعدة بيانات).
<https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

ارتفع عدد المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء داخل الاتحاد الأوروبي) إلى 20 مليونًا في عام 2019، وبشكل ذلك ارتفاعًا من 13 مليونًا في عام 1995 (الشكل 4.2). على الرغم من أن عدد المهاجرين (باستثناء المهاجرين الذين ينتقلون داخل الاتحاد الأوروبي) يتزايد باستمرار مع مرور الوقت، إلا أن نسبته في إجمالي عدد المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط قد انخفض منذ عام 1995. ويرجع ذلك إلى التوسع التدريجي لعضوية الاتحاد الأوروبي، والتي تجعل حرية تنقل الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي محركًا رئيسيًا لنمو السكان المهاجرين.

الشكل 4.2. المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط باستثناء المهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي، 1995-2019

عدد المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء داخل الاتحاد الأوروبي) ونسبة المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء داخل الاتحاد الأوروبي) في إجمالي المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط



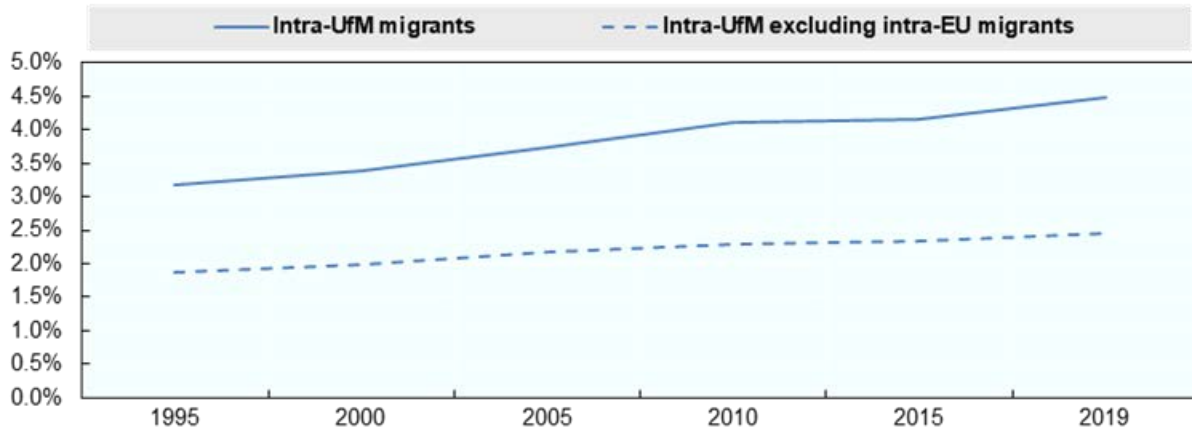
ملاحظة: تشمل بيانات الاتحاد من أجل المتوسط جميع الدول الأعضاء. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ 27.

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) *أعداد المهاجرين الدوليين* (قاعدة بيانات).

<https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

الشكل 4.3. نسبة السكان المهاجرين، 1995-2019

نسب المهاجرين كنسبة من إجمالي السكان في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط



ملاحظة: يعتمد حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية للمهاجرين الوافدين والمغادرين على بيانات إجمالي السكان المقيمين الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل السكان المولودين في الخارج المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) أعداد المهاجرين / الدوليين (قاعدة بيانات). <https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

طرات تطورات طفيفة على أنماط الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على مدى العقد أو العقود الماضية، بما في ذلك ظهور جهات مقصودة جديدة للعمالة المهاجرة من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط استجابة لتشدّد سياسات الهجرة وأثار الأزمة المالية في أوروبا. ومع ذلك، تواصل دول الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور مركزي في هجرات اليد العاملة داخل الاتحاد من أجل المتوسط. تشير الدراسات إلى أن 91٪ من الزيادة في الهجرة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بين عامي 2001 و2010 كانت موجهة إلى أوروبا (Bardak, 2015^[11]). في الفترة التالية (2010-2017)، هاجر حوالي 400000 شخص سنويًا من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا باستخدام المسارات القانونية (Alcidi, 2019^[12]). في عام 2019، قدمت دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرون أكثر من 320000 تصريحًا أوليًا لمواطني الدول الجنوبية في الاتحاد من أجل المتوسط (Eurostat, 2020^[13]).

الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي وإليها

كما سبق الذكر آنفًا، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور مركزي في حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. ولا يرجع ذلك فقط إلى أن الاتحاد الأوروبي، باعتباره منطقة فرعية، يأخذ نصيب الأسد من المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط، ولكن أيضًا لأن معظم الهجرة من الدول خارج الاتحاد الأوروبي تتدفق نحو الاتحاد الأوروبي (الشكل 4.4). في عام 2019، كان هناك حوالي 5.4 مليون مهاجر مغادر من شمال إفريقيا (الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس)، و2.7 مليون من المشرق (لبنان والأردن والسلطة الفلسطينية)، و2.6 مليون من تركيا، و2 مليون من غرب البلقان (ألبانيا والبوسنة والجبل الأسود) الذين يعيشون في إحدى دول الاتحاد الأوروبي (الشكل 4.4). وشكلت هذه الأرقام 19٪ و9.1٪ و7.1٪ من جميع المهاجرين الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن عدد المهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي قد تضاعف تقريبًا منذ عام 1995. كما يمكن ملاحظة زيادة طفيفة نسبيًا في عدد المهاجرين في الفترة 2010-2015 مقارنة بالفترة الأخرى، وذلك نتيجة زيادة معتدلة في المهاجرين الوافدين من داخل الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا (الشكل 4.5 أ). ويرجع ذلك جزئيًا إلى سياسات الهجرة المتشددة تدريجيًا في الاتحاد الأوروبي، والتي تميل الآن إلى إعطاء الأولوية للهجرة الانتقائية أو المختارة التي تهدف إلى تلبية احتياجات العمالة الماهرة؛ وبالتالي أدى ذلك إلى الحد من عدد المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي (Idrissi and Moufti, 2019^[14]).

لم يطرأ أي تغيير على الدول الرئيسية المرسلة للمهاجرين الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تقلب ترتيبها من سنة إلى أخرى. يعد المغرب وتركيا والجزائر أكبر البلدان المرسلة من خارج الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي 2.7 و2.6 و1.7 مليون مهاجر واحد من هذه البلدان في عام 2019، على التوالي (الشكل 4.5 ب). ومع ذلك، تفوقت ألبانيا والبوسنة والهرسك على البلدان الأخرى من حيث نسبة المهاجرين إلى عدد السكان، حيث كان حوالي 30 ٪ من السكان المولودين في هذين البلدين يعيشون في الاتحاد الأوروبي في عام 2019. كما كانت تعد تونس دولة مهمة مرسلة للمهاجرين في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، حيث كان 5.3٪ من سكانها يقيمون في الاتحاد الأوروبي في عام 2019.

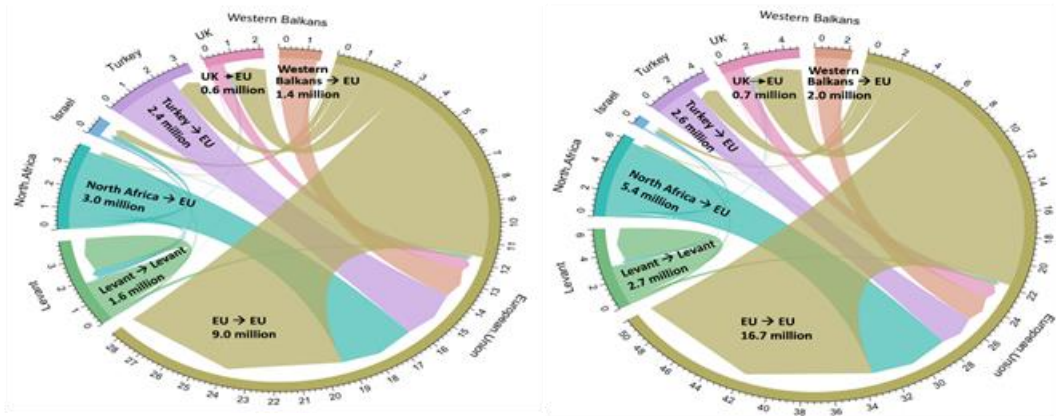
ظل عدد المهاجرين المغادرين من الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في دول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي أقل بكثير من عدد السكان المهاجرين الوافدين الذين استوعبتهم المنطقة الفرعية، على الرغم من زيادة مطردة في الفترة 1995-2019 (الشكل A.4.5). في الواقع، إن الغالبية العظمى من المهاجرين المغادرين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يعيشون في بلد آخر داخل الاتحاد الأوروبي بسبب سياسات حرية تنقل الأشخاص في المنطقة. وكانت تركيا أكبر دولة خارج الاتحاد الأوروبي تستقبل مهاجرين مغادرين من الاتحاد الأوروبي منذ عام 1995 (الشكل 4.4).

الشكل 4.4. عدد المهاجرين في الاتحاد من أجل المتوسط حسب المنطقة / بلد الأصل والمقصد، 1995 و 2019

أعداد (ملايين) المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط حسب المنطقة الفرعية / بلد المنشأ والمقصد

A. 1995

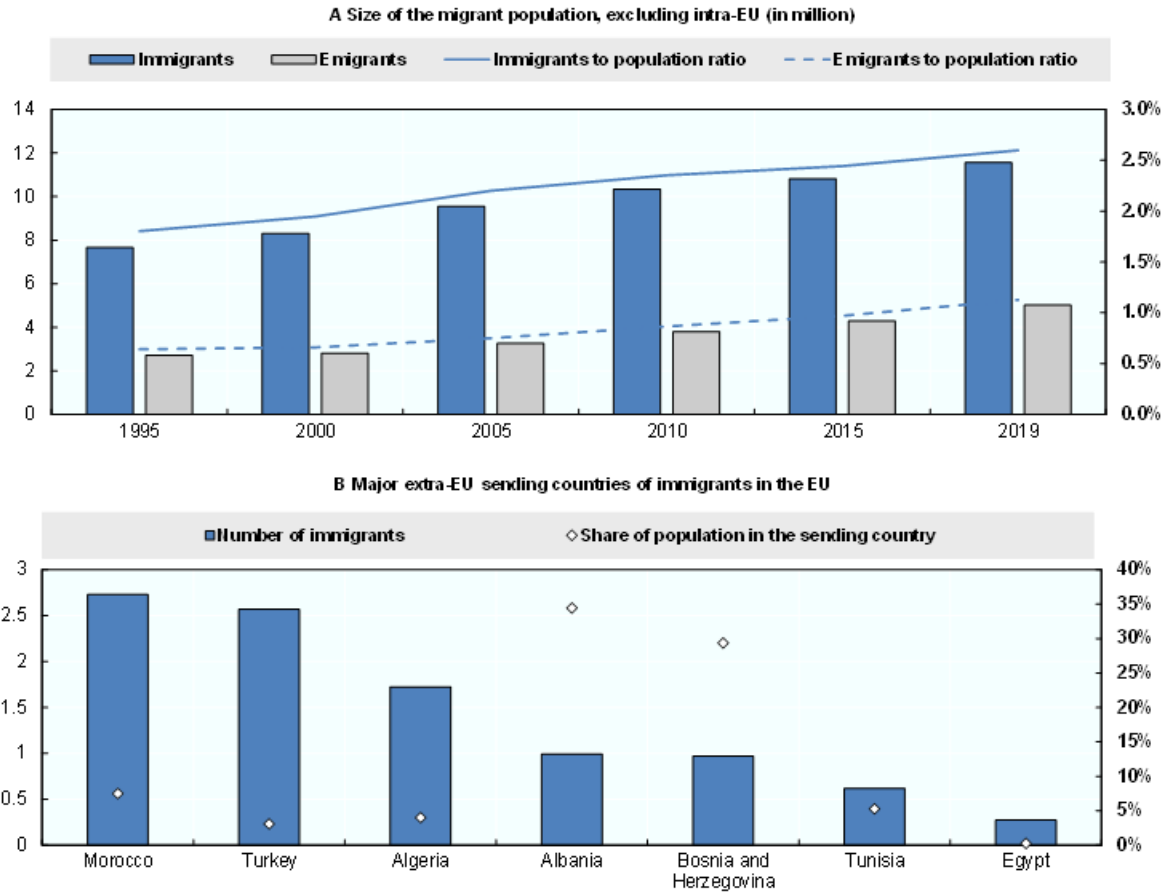
B. 2019



ملاحظة: يتم تمثيل كل منطقة فرعية / بلد بجزء ملون على طول محيط الدائرة. تُظهر الأقواس بين الأجزاء أعداد الهجرة، ويشير اتجاه الأسهم إلى اتجاه التدفقات. يتناسب سمك الأقواس مع حجم الأعداد. على سبيل المثال، في عام 1995، كان 3.0 مليون مهاجر مغادر من شمال إفريقيا يعيشون في الاتحاد الأوروبي. يشمل غرب البلقان ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود؛ ويشمل الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2020.

المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) أعداد المهاجرين الدوليين (قاعدة بيانات).
<https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

الشكل 4.5. مهاجرو الاتحاد من أجل المتوسط الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي والمغادرين منه، 1995-2019



ملاحظة: يشير مصطلح "المهاجر الوافد" إلى الأشخاص الذين ولدوا في بلد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الاتحاد الأوروبي ويقيمون في بلد داخل الاتحاد الأوروبي. يشير مصطلح "المهاجر المغادر" إلى الأشخاص الذين ولدوا في بلد داخل الاتحاد الأوروبي ويقيمون في دولة خارج الاتحاد الأوروبي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. يعتمد حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية للمهاجرين الوافدين والمغادرين على بيانات إجمالي السكان المقيمين الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل السكان المولودين في الخارج. تظهر النسب المئوية للسكان نسب المهاجرين المتواجدين في الاتحاد الأوروبي إلى سكان الاتحاد الأوروبي والمهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى سكان الاتحاد الأوروبي. المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) / أعداد المهاجرين الدوليين (قاعدة بيانات).

<https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

الهجرة من وإلى المناطق الفرعية خارج الاتحاد الأوروبي

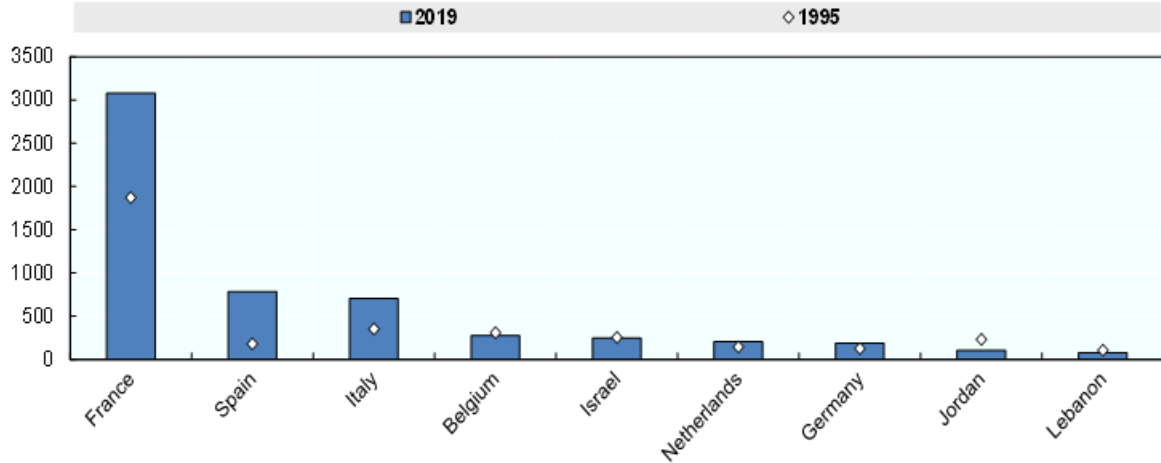
في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2019، كانت شمال إفريقيا من أبرز المناطق التي ترسل المهاجرين إلى بلدان أخرى أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما إلى الاتحاد الأوروبي (الشكل 4.6) حيث شكل المهاجرون المغادرون من المغرب والجزائر حوالي 80% من السكان المهاجرين المغادرين دون الإقليميين. ارتفع عدد المهاجرين المغادرين من 3.7 مليون في عام 1995 إلى 6 مليون في عام 2019. وظلت نسب المهاجرين المغادرين إلى السكان مستقرة نوعاً ما، حيث بلغ متوسطها 3% في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2019.

تنوعت بلدان المقصد للمهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا بشكل طفيف على مدى العقدين الماضيين. على الرغم من أن فرنسا لا تزال البلد المقصد الأكثر أهمية للمهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا بسبب العلاقات التاريخية (1.9 مليون في 1995 و 3.1 مليون في 2019)، فقد شهدت إسبانيا وإيطاليا زيادات كبيرة في استقبال المهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا منذ عام 1995. في الفترة الممتدة من 1995-2019، ارتفع عدد المهاجرين من شمال إفريقيا في إسبانيا بأربعة أضعاف، كما تضاعف أيضاً في إيطاليا (الشكل 4.6). كما ارتفع عدد المهاجرين من شمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى مثل السويد وفنلندا ولوكسمبورغ بمقدار 3 أضعاف و 4 أضعاف و 11 ضعفاً خلال 25 عاماً، على الرغم من أنهم يمثلون عدداً صغيراً من السكان في هذه البلدان (29.812 و 7.041 و 4.776 شخص على التوالي في عام 2019). تجدر الإشارة إلى أن الهجرة من دول شمال إفريقيا إلى بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى

قد أصبحت أقل أهمية مع مرور الوقت. ينطبق ذلك بشكل خاص على الأردن، الذي شهد انخفاضاً في عدد المهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا، لا سيما من مصر.

الشكل 4.6. الدول التي تستضيف أكبر عدد من المهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا

عدد المهاجرين المغادرين من شمال إفريقيا حسب البلد



المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) / أعداد المهاجرين الدوليين (قاعدة بيانات).
<https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

يعتبر السكان المهاجرين الوافدين إلى شمال إفريقيا أقل بكثير من السكان المهاجرين المغادرين، على الرغم من أن عددهم نما بشكل طفيف من 0.2 مليون إلى 0.3 مليون خلال 25 عامًا. كان المشرق بشكل أكبر منطقة أصل فرعية للمهاجرين الوافدين إلى شمال إفريقيا، حيث تعتبر السلطة الفلسطينية مصدرًا مهمًا للهجرة. وتعد فرنسا ثاني أكبر دولة مرسله للمهاجرين، حيث ارتفع عدد المهاجرين الذين ينتقلون منها إلى شمال إفريقيا بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة من 1995-2019، ويعود ذلك على الأرجح إلى ظاهرة الهجرة العائدة. يختار بعض المغتربين من شمال إفريقيا (أي المولودين في فرنسا لأبوين مهاجرين وافدين) الهجرة إلى بلد آبائهم الأصلي بسبب الروابط الثقافية. كما تعد الجزائر والمغرب وتونس مقاصداً بارزة للهجرة المتقاعدين من فرنسا.

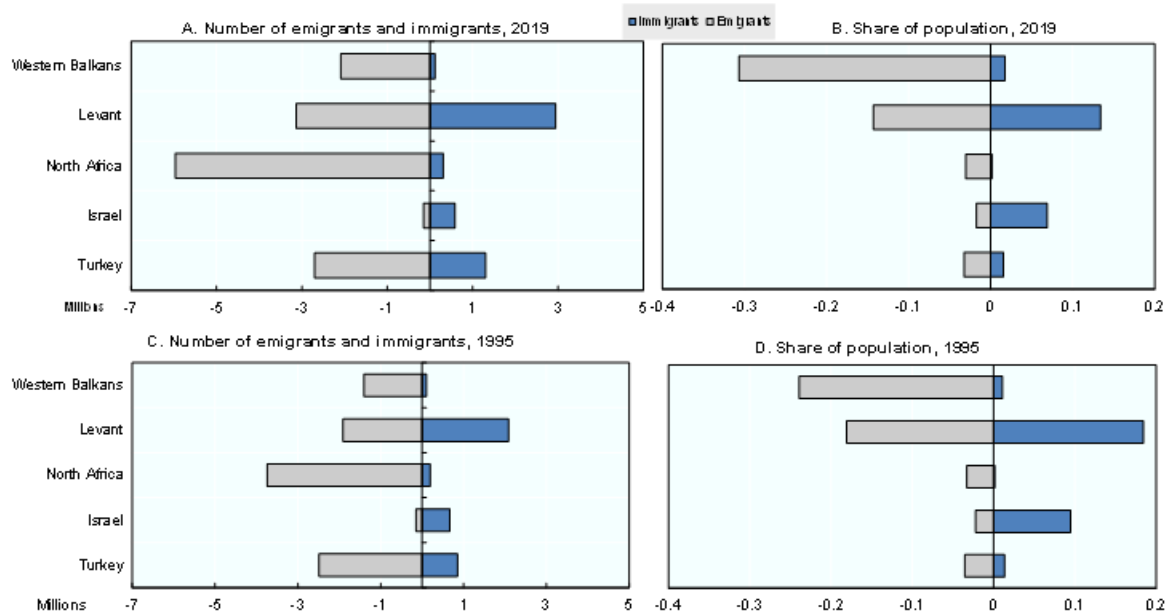
يواجه غرب البلقان تحديات مماثلة لتلك السائدة في شمال إفريقيا فيما يتعلق بالهجرة الصافية السلبية (الشكل 4.7). تشهد المنطقة دون الإقليمية هجرة جماعية منذ عقود، ولا سيما من ألبانيا والبوسنة والهرسك. في عامي 1995 و2019، ارتفعت نسبة المهاجرين المغادرين إلى السكان في غرب البلقان من 18.5٪ إلى 30.7٪، وهي أعلى نسبة بين جميع المناطق الفرعية في الاتحاد من أجل المتوسط. كما انتقل 96.7٪ منهم إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي المجاورة، مثل إيطاليا أو اليونان أو كرواتيا. في غضون ذلك، على الرغم من زيادة أعداد المهاجرين الوافدين في غرب البلقان في العقود الأخيرة، ظلت نسبة المهاجرين المغادرين مقارنة بالسكان منخفضة (2٪)، لا سيما بالمقارنة مع عدد السكان المهاجرين المغادرين الكبير. ويعيش غالبية المهاجرين الوافدين من البوسنة والهرسك في الجبل الأسود.

أدى الافتقار إلى جذب المهاجرين الوافدين، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الهجرة (خاصة السكان في سن العمل) إلى انخفاض في عدد السكان والقوة العاملة في غرب البلقان. وبالتالي بُذلت جهود متواصلة رامية إلى تشجيع المهاجرين أو المهاجرين المغادرين على العودة (انظر أدناه).

على عكس الاتجاهات السائدة في المناطق الفرعية الأخرى، تهيم الهجرة داخل المنطقة في المشرق (الشكل 4.7)، مع وجود حجم كبير من الفلسطينيين النازحين قسراً في الأردن ولبنان كمحرك رئيسي. كان الأردن يستضيف وحده 2.2 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا في عام 2018. أثرت أزمة اللاجئين السوريين بشدة على الهجرة في المشرق من خلال إجبار حوالي 120 ألف لاجئ فلسطيني على الفرار من سوريا إلى لبنان والأردن، وكذلك إلى تركيا وخارجها (UN, 2019^[15]). في عام 2019، كان من بين 2.9 مليون مهاجر مغادر من الاتحاد من أجل المتوسط المقيمين في المشرق، 2.6 مليون فلسطيني. للأسباب نفسها، كانت نسب المهاجرين الوافدين والمغادرين إلى السكان مرتفعة باستمرار في منطقة المشرق الفرعية، حيث بلغت 13.4٪ و14.3٪ في عام 2019 (الشكل 4.7)، على الرغم من انخفاض هذه النسب منذ عام 2005 (الملحق 4.A).

لا تزال تركيا دولة مرسله ومستقبله للمهاجرين في المنطقة، على الرغم من أن عدد المهاجرين الوافدين إليها قد نما بوتيرة أسرع من عدد المهاجرين المغادرين منذ عام 1995.

الشكل 4.7. المهاجرون من المناطق الفرعية / البلدان في الاتحاد من أجل المتوسط غير التابعة للاتحاد الأوروبي والمهاجرون الوافدون فيها، 1995 و2019



ملاحظة: يشير مصطلح "المهاجر الوافد" إلى الأشخاص المولودين في الخارج والمقيمين في البلد. يشير مصطلح "المهاجر المغادر" إلى الأشخاص الذين ولدوا في البلد ويقيمون في بلد خارج بلدهم المنشأ في عام 2019. المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019) / أعداد المهاجرين الدوليين (قاعدة بيانات). <https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>

الهجرة بين البلدان الجنوبية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

على الرغم من أنها ظاهرة ثانوية نسبياً مقارنة بالهجرات التي تشمل الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من الجدير بالنظر في تدفقات الهجرة بين بلدان الجنوب في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تنتمي العديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بتقليد قديم للهجرة لأغراض العمل داخل المنطقة، بما في ذلك مصر والأردن ولبنان (David and Marouani, 2016^[16]). في حين أن غالبية تدفقات هجرة اليد العاملة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت موجهة تقليدياً نحو دول الخليج المستوردة للعمالة، يمكن تحديد نمطين آخرين لا يشملان دول الخليج (IOM, 2010^[17]). يتعلق النمط الأول بالهجرات من بلدان منطقة الشرق الأوسط ذات الكثافة السكانية العالية إلى البلدان الغنية بالموارد مثل ليبيا، على الرغم من أن هذا النمط على الأرجح ليس بنفس الأهمية التي كانت عليه في الماضي بسبب التغيرات المهمة التي طرأت على الوضع الإقليمي على مدى العقد الماضي، لا سيما فيما يتعلق بجاذبية ليبيا. أما النمط الثاني فيتمثل في تدفقات "الهجرة الإحلالية" بين البلدان المستوردة للعمالة والمصدرة لها. تحدث هذه التدفقات بشكل عام بين اقتصادات المشرق (بما في ذلك مصر) وقد تشمل كلاً من هجرات العمالة الماهرة وغير الماهرة. يمكن تحديد أنماط مختلفة، مثل الحالات التي يتم فيها ملء الوظائف الشاغرة بسبب هجرة المواطنين وذلك بالاستعانة بالمهاجرين الوافدين، إضافة إلى الحالات التي يخلق فيها الحراك الاجتماعي الداخلي فجوة في المهارات بين تدفقات الهجرة الوافدة والخارجة.

يعتبر الأردن مثلاً لبلد يقع في قلب تدفقات "الهجرة الإحلالية". باعتباره دولة مهمة في تصدير العمالة، فيتمتع جزءاً كبيراً من هجرة اليد العاملة لديه بمهارات عالية (حيث كان يحمل 62% من العمال المهاجرين شهادة جامعية في عام 2010 (Wahba, 2012^[18]) وكانت وجهتهم دول الخليج. من ناحية أخرى، فإن الهجرة الوافدة إلى الأردن هي مثال مثير للاهتمام لتدفقات تنقل العمالة بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. وفقاً لبيانات وزارة العمل الأردنية، أتى معظم العمال الأجانب (ما يقارب 65%) في الأردن في عام 2015 من دول عربية، وبشكل أكثر تحديداً من مصر (61%) (EMNES, 2018^[19]). لا يشمل هذا الرقم سوى المهاجرين الذين يصلون إلى الأردن بتأشيرة عمل، وبالتالي يستبعد مجموعة كبيرة من اللاجئين في الأردن، وخاصة من السلطة الفلسطينية وسوريا. كما أن 93% من هؤلاء العمال الأجانب لديهم مستوى تأهيل معادل للتعليم الثانوي أو أدنى، مما يؤكد على انخفاض كثافة المهارات لهجرة اليد العاملة بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (EMNES, 2018^[19]).

بين عامي 2000 و2015، تضاعف عدد العمال المهاجرين المصريين في الأردن (Razzaz, 2017^[20]). وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، مثل في عام 2016 المهاجرون المصريون في الأردن 18٪ من إجمالي المهاجرين المصريين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (CAPMAS, 2017^[21]). مما يجعل الأردن ثاني أهم بلد مقصد للهجرة الخارجية من مصر بعد المملكة العربية السعودية - والمقصد الأول في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. يتماشى هذا مع النتائج التي تم التوصل إليها على المستوى دون الإقليمي والتي تشير إلى ظاهرة واسعة النطاق للهجرة العمالة غير الماهرة بين سوريا والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية ومصر في العقد الأول من القرن الحالي، ولا سيما الهجرة الموسمية، مدفوعة بفوارق طفيفة في الدخل بين الدول خلال هذه الفترة (Bardak, 2017^[22]).

ومع ذلك، تظل هذه الديناميات بين بلدان الجنوب طفيفة مقارنة بأنماط الهجرة الخارجية من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، أو إلى دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خارج منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. في الواقع، انخفضت نسبة تدفقات الهجرة الخارجية إلى البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية داخل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بين عامي 2005 و2019، مقارنة بإجمالي تدفقات الهجرة الخارجية من المنطقة الفرعية، مما يشير إلى استمرار الحواجز وعدم وجود جاذبية لتنقل العمالة بين دول المنطقة الفرعية.

الهجرات بين بلدان الجنوب في غرب البلقان

تتبع تدفقات الهجرة بين بلدان الجنوب داخل المنطقة الفرعية لغرب البلقان دينامية تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي لوحظت بين بلدان جنوب البحر المتوسط. في السنوات الأخيرة، كانت الهجرة لأغراض العمل بين دول البلقان - وخاصة الهجرة لأسباب عائلية - تتراجع نسبياً مقارنةً بأشكال الهجرة الأخرى. تشير بيانات يوروستات إلى أنه في حين شكلت تصاريح الإقامة الأولى لأغراض العمل 43٪ من جميع التصاريح الصادرة للمهاجرين داخل البلقان في عام 2008، انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 20٪ في عام 2016 (World Bank/Vienna Institute for International Economic Studies, 2018^[23]).

أشارت الدراسات التي غطت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 إلى الطابع الموسمي لهجرة اليد العاملة داخل البلقان. في الواقع، تم إصدار غالبية تصاريح العمل للعمال الأجانب في قطاعات السياحة والزراعة والبناء، والتي تتميز بعنصر موسمي مهم. تواصل ازدياد نسبة تصاريح العمل من بين كافة تصاريح الإقامة المؤقتة بين عامي 2009 و2013، لتصل إلى 67٪ في الجبل الأسود في عام 2013 (IOM, 2014^[24]).

سلطت الدراسات السابقة الضوء أيضاً على الدور المركزي الذي يضطلع به الجبل الأسود في تدفقات هجرة اليد العاملة داخل البلقان: ففي عام 2013، اجتذبت البلاد حوالي ثلاثة أرباع كافة العمال المهاجرين الإقليميين (Vidovic, 2015^[25]). تكونت هذه التدفقات من ذوي المهارات المنخفضة بشكل أساسي، حيث تم إصدار 87 ٪ من تصاريح العمل في الجبل الأسود للمهاجرين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل. من ناحية أخرى، كانت ألبانيا مستبعدة إلى حد كبير من التدفقات داخل المنطقة، حيث اجتذبت 1٪ فقط من العمال المهاجرين الإقليميين (Vidovic, 2015^[25]).

خلال نفس الفترة، وثقت الدراسات الحديثة نسبياً ظاهرة الهجرة العائدة في دول البلقان. وكمثال على ذلك، زاد عدد الألبان العائدين زيادة حادة بعد عام 2008. وعاد ما مجموعه 133.554 مهاجراً ألبانياً إلى ألبانيا خلال الفترة الممتدة من 2009-2013، 35٪ منهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة. ويمثل هؤلاء المهاجرون العائدون إمكانات كبيرة من حيث توفير العمالة لبلدهم الأصلي.

مساهمة المهاجرين في سوق عمل البلدان المضيفة واندماجهم فيها

يشكل المهاجرون الوافدون نسبة كبيرة من القوى العاملة في بلدان المقصد الرئيسية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. على المستوى الإقليمي، زادت نسبة القوة العاملة المولودة في الخارج بين جميع العمال بشكل طفيف من 10٪ في عام 2010 إلى 12٪ في عام 2019 (الجدول 4.2). خلال نفس الفترة، في 33 دولة من بلدان المقصد للاتحاد من أجل المتوسط، ارتفعت معدلات المشاركة في العمل للمهاجرين الوافدين من 72٪ إلى 74٪. في حين أن البيانات المتعلقة بمعدلات توظيف المهاجرين حسب بلد المنشأ لا تسمح لنا بإجراء تحليل متعمق لمساهمة المهاجرين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في أسواق عمل البلدان المضيفة واندماجهم فيها، فيمكن استخلاص رؤى مثيرة للاهتمام من التحليل النوعي ودراسات الحالة المحددة.

الجدول 4.2. القوة العاملة المولودة في الخارج في دول الاتحاد من أجل المتوسط، حسب الجنس

2019			2010			القوى العاملة
الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	
12 751	15 338	28 092	10 041	11 956	21 998	المولودون في الخارج من جميع البلدان (بالآلاف)
12%	11%	12%	10%	9%	10%	نسبة القوى العاملة المولودين في الخارج من إجمالي القوى العاملة

ملاحظة: تشير البيانات إلى القوى العاملة التي تتراوح أعمارها بين 15 و 64 سنة. يشير المولودون في الخارج من جميع البلدان إلى الأشخاص المولودين خارج البلد المبلغ، بما في ذلك البلدان غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. تتوفر البيانات الخاصة بـ 32 دولة من دول الاتحاد من أجل المتوسط: دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، ومصر، وإسرائيل، وتركيا. بالنسبة للجبل الأسود وتركيا وإسرائيل، تعود بيانات عام 2010 إلى عام 2011 أو 2012؛ كما تعود البيانات الخاصة بمصر وإسرائيل إلى عامي 2011 و 2017 بدلاً من 2019.

المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى منظمة العمل الدولية 2020، القوى العاملة حسب الجنس والعمر ومكان الميلاد (Labour force by sex, age and place of birth) (مجموعة البيانات)،

https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer4/?lang=en&segment=indicator&id=MST_TEAP_SEX_AGE_CBR_NB_A

كانت الهجرة لأغراض اقتصادية تمثل سمة هيكلية من سمات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والبلقان على مدى عقود. وبسبب الروابط الجغرافية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن الطلب المتزايد على العمالة منخفضة المهارات في القطاع الصناعي في أوروبا، تم توجيه تدفقات الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من شمال إفريقيا، إلى دول أوروبا الغربية. واليوم، لا تزال معدلات البطالة المرتفعة باستمرار، بالإضافة إلى نقص التدريب وفرص العمل في معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبلقان، محرّكاً مهماً للهجرة المستمرة نحو الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، في حين أن المكاسب الاقتصادية المحتملة الناتجة عن العمل في الخارج تشكل عاملاً مهماً يحفز الناس على الهجرة، فإن المهاجرين ينجذبون أيضاً لأسباب أخرى مثل فرص التعليم والتدريب، ولم شمل الأسرة، والزواج، أو الخدمات العامة الأفضل التي توفرها البلدان الأكثر تقدماً اقتصادياً. تشير نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن دوافع المهاجرين في سن العمل في المغرب والبوسنة والهرسك، الواردة في (المربع 4.2)، إلى تباين كبير في الدوافع حسب الجنس والعمر والبلد. فيلقي هذا الضوء على تعقيد العوامل التي تشكل الدافع وراء الهجرة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي لا تتعلق فقط بجاذبية بلد المقصد ولكن أيضاً باستعداد المهاجرين المحتملين للتنقل، ويرتبط ذلك بتقديرهم الذاتي لوضعهم في بلدهم.

بناءً على ذلك، فإن القوة العاملة المولودة في الخارج في بلدان المقصد تشمل فئات مختلفة من المهاجرين الوافدين، وكثير منهم لم يأتوا أساساً لأسباب تتعلق بالعمل أو بتأشيرة عمل. على وجه الخصوص، لا تزال الهجرات الأسرية تمثل سمة رئيسية لأنماط الهجرة في الاتحاد من أجل المتوسط (أي من جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي) وتساهم بشكل كبير في تكوين قوى عاملة أجنبية المولد في بلدان المقصد. إن نصف المهاجرين الوافدين لأسباب عائلية من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في أوج سن العمل (بين 20 و 50 عاماً) وبالتالي من المحتمل أن يبحثوا عن فرص عمل عند وصولهم إلى بلدان المقصد (Alcidi et al., 2019^[26]). إن الروابط التاريخية القائمة بين البلدان من خلال قناة الهجرة الأسرية، تساهم في تسهيل الهجرة في سياق سياسات الهجرة التقييدية المتزايدة. تم تسليط الضوء على هذه المسألة في (المربع 4.3) الذي يقدم نظرة عامة عن اتجاهات الهجرة بين المغرب وفرنسا، وهي واحدة من أهم أنماط الهجرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. كما يوضح المربع كيف يمكن استدامة مسارات الهجرة طويلة الأمد على الرغم من التغيرات في الظروف الاقتصادية، وبالتحديد من خلال الدور الدائم الذي تضطلع به الروابط الأسرية.

المربع 4.2. دوافع هجرة الأشخاص في سن العمل

دوافع المهاجرين بإرادتهم والمهاجرين الحاليين في المغرب

سلطت نتائج إحدى البحوث الوطنية الحديثة، التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط المغربية (2020) حول ميول ودوافع الهجرة بين المهاجرين المغاربة المحتملين والحاليين، الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به الدوافع الاقتصادية في قرارات و / أو نوايا الهجرة. ومن بين المهاجرين المحتملين، أفاد 60.3% بأنهم يرغبون في الهجرة لأغراض العمل و15.5% أفادوا بأسباب تتعلق بالتعليم والتدريب، بينما ذكر 8.2% أن التكاليف ومستوى المعيشة هو الدافع الرئيسي وراء رغبتهم في الهجرة. علاوةً على ذلك، تشكل البطالة عاملاً مهماً في النية على الهجرة، حيث أفاد أكثر من 50% من العاطلين عن العمل برغبتهم في الهجرة، مقارنة بحوالي 22% فقط من العاملين.

كما تم التوصل إلى نتائج مماثلة فيما يتعلق بالأسباب التي دفعت المهاجرين الحاليين لمغادرة المغرب. إن أكثر من نصف المغاربة المقيمين بالخارج (53.3%) قد هاجروا لأسباب اقتصادية تتعلق بشكل رئيسي بالعمالة وتحسين ظروف العمل. بينما يشكل التعليم والتدريب ثاني أكثر أسباب الهجرة شيوعاً (23.4%)، يليه لم شمل الأسرة والزواج (19.9%).

تشير الدراسة الاستقصائية أيضاً إلى اختلافات كبيرة في الدوافع وراء الهجرة عبر المجموعات الاجتماعية والديموغرافية. تنتشر الدوافع الاقتصادية بين الرجال أكثر من النساء، كما أفاد ثلثي المهاجرين الذكور الحاليين، مقابل 26% فقط من المهاجرات الحاليات عن فرص عمل، وتحسين ظروف العمل و / أو مستويات المعيشة كسبب رئيسي للهجرة. كما تم العثور على فجوة مماثلة، وإن كانت أصغر إلى حد ما، بين المهاجرين المحتملين (تم الاستشهاد بالأسباب الاقتصادية باعتبارها الدافع الرئيسي وراء الرغبة في الهجرة بنسبة 81.8% من الرجال، مقابل 58.7% من النساء). وعلى العكس من ذلك، تم الإفادة بالدوافع التعليمية على أنها دوافع للهجرة من قبل النساء أكثر من الرجال، سواء بين المهاجرين المحتملين والحاليين. كانت الدوافع الأسرية أكثر أهمية للمهاجرين الإناث (41.4%) من الذكور (9.2%).

العوامل المحددة لهجرة الشباب من البوسنة والهرسك

تستخدم دراسة تجريبية حديثة حول الهجرة من البوسنة والهرسك بيانات مستمدة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعام 2017 بشأن تطلعات المواطنين (NSCP)، لإلقاء الضوء على العوامل المختلفة التي تؤثر على ميل البوسنيين إلى مغادرة بلادهم، مع التركيز على الشباب. وتشير النتائج إلى أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً، مع احتمال أن يفكر المستطلعون العاطلون عن العمل بنسبة 13% في الهجرة.

في الوقت نفسه، تم تحديد عدد من العوامل غير الاقتصادية على أنها تضطلع بدور هام في الميل إلى الهجرة. على سبيل المثال، أثر مستوى الرضا عن الخدمات والمؤسسات العامة بشكل كبير على رغبة المستجيبين في التفكير في الهجرة.

بينما يشير ذلك إلى أن جودة المؤسسات الوطنية والثقة فيها قد تؤثر على قرار الفرد بالهجرة، فمن المثير للاهتمام أن الدراسة لم تجد أي دليل على تواجد صلة بين الرضا العام عن الحياة والميل إلى الهجرة.

، نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019، (2020) المصدر: المندوبية العليا للتخطيط
https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-Nationale-sur-la-Migration_t21608.html
 بيجوفيتش وآخرون 2020، "استقصاء محددات ميل الشباب إلى الهجرة من البوسنة والهرسك"،
<https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/1331677X.2020.1754267?needAccess=true>

المربع 4.3. نقطة تركيز: هجرات اليد العاملة بين المغرب وفرنسا

تعد فرنسا، بعد إسبانيا، المقصد الثاني الأكثر شعبية للمهاجرين من المغرب، بمتوسط 27300 تصريح تمنحه فرنسا كل عام للمواطنين المغاربة بين عامي 2010 و2019.

في حين أن هجرة اليد العاملة من المغرب إلى فرنسا كانت تتألف أساساً من عمال ذوي مهارات متدنية على مر التاريخ، فقد طرأت تحولات مهمة خلال العقود الماضية. لطالما كان المغرب مزوداً رئيسياً للعمال الموسميين في فرنسا، وأول مزود من خارج الاتحاد الأوروبي. وفقاً ليوروستات، من أصل 5594 تصريح لأول إقامة تم إصدارها للعمال الموسميين غير الأوروبيين في عام 2018، تم إصدار حوالي النصف (2611) للمغاربة (Eurostat, 2020^[27]). يعمل معظم هؤلاء المهاجرين الموسميين في قطاع الزراعة. في الوقت نفسه، شهد العقد الماضي تسارعاً في أنواع أخرى من هجرات اليد العاملة من المغرب. من بين التصاريح الأولى التي منحتها فرنسا للمواطنين المغاربة لأسباب العمل بين أوائل 2010 إلى 2019، زادت تصاريح العمل الموسمي بنسبة 270٪، بينما زادت تصاريح العمل الأخرى بما يقارب 400٪.

علاوةً على ذلك، اتسمت أنماط الهجرة باهتمام متزايد بهجرة الشباب المؤهلين تأهيلاً عالياً، وهو ما تجلى في العديد من الاتفاقات الثنائية المبرمة بين فرنسا والمغرب لتعزيز تنقل المهنيين المغاربة الشباب الباحثين عن عمل في فرنسا. تم إبرام اتفاق مبدئي في عام 2001 لتنفيذ إطار "المهنيين الشباب"، الذي ينص على هجرة 300 مغربي كل عام، لمدة 3 إلى 18 شهراً. تم توسيع هذا الإطار منذ ذلك الحين لإعطاء المهنيين الشباب الفرصة للحصول على تصريح إقامة قابل للتجديد لمدة 4 سنوات، بموجب إطار "جواز سفر للمواهب" (Talent Passport) الذي تم إنشاؤه في عام 2016. وينطبق هذا على المهنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً والفنانين وأولئك الذين يتطلعون إلى إنشاء شركاتهم و / أو الاستثمار في فرنسا. في عام 2019، وفقاً للبيانات التي نشرتها وزارة الداخلية الفرنسية، تم تسليم 19366 تصريحاً بموجب إطار "جواز سفر للمواهب"؛ ومع ذلك، فإن الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب البلد لا يسمح بتقدير عدد المستفيدين المغاربة من هذا البرنامج.

إن التطور البارز في أنماط الهجرة الأخيرة بين البلدين يرتبط بهجرة الطلاب التي تنمو بسرعة. زادت هذه الفئة من المهاجرين بأكثر من الضعف بين عامي 2008 و2018. وارتفع عدد تصاريح إقامة الطلاب لأول مرة الصادرة للمغاربة من 4919 إلى 11229 خلال هذه الفترة، مما يجعل المغرب أكبر مزود من خارج الاتحاد الأوروبي للطلاب المهاجرين إلى فرنسا. بدوره، تمثل فرنسا المقصد الأول للطلاب المغاربة، حيث تستضيف أكثر من 29000 من أصل 51000 طالب مغربي في الخارج.

يغدو هذا الاتجاه السائد هاماً عندما يرتبط بهجرة اليد العاملة، حيث يبقى معظم الطلاب في فرنسا ويبحثون عن عمل بعد حصولهم على شهادتهم. في الواقع، تشير البيانات التي تم جمعها في إطار دراسة مشروع MIREM (الهجرة العائدة في المغرب العربي) إلى أنه في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008، عاد 12.5٪ فقط من الطلاب المهاجرين المغاربة إلى المغرب بعد الانتهاء من دراستهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتسمت الهجرة المغربية إلى فرنسا بانخفاض نسبة العمالة المهاجرة. يمثل لم شمل الأسرة الآن أهم سمة للهجرة المغربية إلى فرنسا، وهو ما يفسر إلى حد كبير الاستقرار النسبي في تدفقات الهجرة بين المغرب وفرنسا على مدى العقود القليلة الماضية.

المصدر: المصدر: مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) 2020، "التصريح الأول حسب السبب، مدة الصلاحية والجنسية"، https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/MIGR_RESFIRST_custom_320113/default/table?lang=en؛ لاكروا 2018، المغاربة في فرنسا: نضوج مجتمع عابر للحدود، ص. 383-414؛ وزارة الداخلية 2020، أرقام رئيسية، <https://www.immigration.interieur.gouv.fr/Info-ressources/Etudes-et-statistiques/Statistiques/Essentiel-de-l-immigration/Chiffres-cles>، دي بل إير 2016، <http://uis.unesco.org/fr/uis-student-flow>، اليونيسكو 2020، تنقل الطلاب الدوليين، "السمات الخاصة بالهجرة في المغرب"، بويغور ومفتاح http://migration4development.org/sites/default/files/mp_morocco.pdf، ورقة أرشيف ميونخ الشخصية رقم. RePec 56630 وسلمي 2014، هجرة الأدمغة أم اكتساب الأدمغة؟ حالة الطلاب المغاربة في فرنسا"، ورقة أرشيف ميونخ الشخصية (أيار/مايو)، <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/56630/>

على مدى السنوات الماضية، اتسم اندماج المهاجرين من دول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي في الاتحاد الأوروبي باتجاهات متباينة. بغض النظر عن مستوى التأهيل، كانت معدلات توظيف المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي، في جميع دول الاتحاد الأوروبي تقريباً، أقل من تلك الخاصة بالمهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، مما يشير إلى فجوات التكامل بين المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي وداخله. على وجه الخصوص، وجدت الدراسات أنه في دول الاتحاد الأوروبي، كانت معدلات توظيف القادمين من شمال إفريقيا أقل من المهاجرين من مناطق أخرى - بما في ذلك خارج الاتحاد من أجل المتوسط. في عام 2018، بلغ متوسط معدلات التوظيف للمهاجرين من شمال إفريقيا 50.3٪، مقارنة بـ 65٪ لإجمالي العمال المولودين في الخارج في الاتحاد الأوروبي (OECD, 2020^[28]). علاوةً على ذلك، على عكس معظم مجموعات المهاجرين الأخرى، لم تتحسن نتائج سوق العمل للمهاجرين

المولودين في الشرق الأوسط بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث يعيش أكثر من واحد من كل خمسة مهاجرين من هذه المنطقة في الاتحاد الأوروبي عاطلين عن العمل في عام 2018، على غرار معدل البطالة في عام 2013 (OECD, 2019^[29]).

وبالمثل، كانت معدلات توظيف المهاجرين الشباب من خارج الاتحاد الأوروبي (20-34 عامًا) غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب أقل مما هي عليه في المجموعات السكانية الفرعية الأخرى (Eurostat, 2019^[30]). في المقابل، شهد الموظفون الشباب الذين لم يولدوا في الاتحاد الأوروبي، من بين جميع الموظفين الشباب في الاتحاد (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا)، استمرار معدلات عالية من العمالة المؤقتة، حيث ارتفعت من 46٪ في عام 2010 إلى 56٪ في عام 2019. على الرغم من إمكانية ربط العمالة المؤقتة بنقص فرص العمل وغيرها من مخاطر الهشاشة، إلا أنها تنطوي على إمكانية توفير فرص مهمة للشباب المهاجرين، الذين يميلون عمومًا إلى الهجرة المؤقتة - والذين غالبًا ما لا يكون دافعهم الرئيسي المكسب الاقتصادي فقط ولكن أيضًا الرغبة في التنمية الشخصية، من بين أسباب أخرى (UN, 2013^[31]).

وفي الوقت نفسه، شهدت السنوات الأخيرة اتجاهًا ناشئًا لهجرة ذوي المهارات العالية من دول الاتحاد من أجل المتوسط نحو الاتحاد الأوروبي، حيث وصلت هذه النسبة إلى 20٪ من بين المهاجرين المغادرين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا في عام 2017 (Alcidi, 2019^[12]). توفر دول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي مجموعة متزايدة من الشباب والعمال المهرة المحتملين الباحثين عن فرص في الخارج. كما تتزايد الهجرة لأغراض التعليم، على الرغم من أنها لا تزال تمثل أقلية فقط من تدفقات الهجرة الخارجة (Bardak, 2015^[11]). قد يمثل هذا دافعًا لزيادة التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين هؤلاء المهاجرين، حيث قد يؤدي تعليمهم إلى تحسين فرص عملهم بشكل كبير في البلاد.

المؤشر M2. متطلبات التأشيرة

تعتبر سياسة التأشيرات عاملاً مهماً قد يسهل انتقال الأشخاص بين البلدان. إن متطلبات التأشيرة الثقيلة، والقيود المفروضة على مدة الإقامة، والصعوبات في الحصول على تصاريح العمل، قد تعيق بشكل كبير التنقل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

يكشف مؤشر هينلي لجوازات السفر، الذي يصنف البلدان بناءً على عدد البلدان المقصد التي يمكن لمواطنيها الوصول إليها بدون تأشيرة مسبقة، أنه هناك مجالاً كبيراً لتخفيف متطلبات التأشيرة داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، أي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد الأوروبي وكذلك داخل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

متطلبات التأشيرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد الأوروبي

إن متطلبات التأشيرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد الأوروبي داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط اعتباراً من 2020 موضحة في الجدول 4.3 والجدول 4.4، على التوالي للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يسافرون إلى دول الاتحاد الأوروبي ومواطني الاتحاد الأوروبي الذين يسافرون إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى:

- أن التقدم المحرز فيما يتعلق برفع القيود عن التأشيرات قد أدى إلى انضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود إلى قائمة البلدان المعفاة من التأشيرة في عام 2010. بالنسبة لجميع البلدان الأخرى باستثناء إسرائيل، لا تزال متطلبات الدخول المهمة إلى الاتحاد الأوروبي سارية.
- أن نسبة التأشيرات غير الصادرة (من إجمالي طلبات التأشيرة) لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تبقى مرتفعة (Schenghen Visa Info, 2019^[32]). كذلك، مقارنة بعام 2014، ارتفع معدل التأشيرات غير الصادرة لمواطني جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية.

الجدول 4.3. متطلبات التأشيرة في الاتحاد من أجل المتوسط: المواطنون من خارج الاتحاد الأوروبي المسافرون إلى دول الاتحاد الأوروبي

Country of origin													
TUR	TUN	PSE	MAR	MNE	MRT	LBN	JOR	ISR	EGY	BIH	DZA	ALB	
													AUT
													BEL
													BGR
													HRV
													CYP
													CZE
													DNK
													EST
													FIN
													FRA
													DEU
													GRC
													HUN
													IRL
													ITA
													LVA
													LTU
													LUX
													MLT
													NLD
													POL
													PRT
													ROU
													SVK
													SVN
													ESP
													SWE

Country of destination

ملاحظة: تشير الخانات الخضراء إلى إمكانية الدخول بدون تأشيرة. تشير الخانات الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة مسبقة لدخول البلاد.

المصدر: هينلي وشركاؤه 2020، مؤشر هينلي لجوازات السفر، <https://www.henleypassportindex.com/passport>

تجدر الإشارة إلى أن القيود ليست متبادلة. فتطلب الجزائر فقط من مواطني الاتحاد الأوروبي الحصول على تأشيرة مسبقة لدخول البلاد، بينما في البلدان الأخرى، يمكن للمسافرين الذين يحملون جواز سفر من الاتحاد الأوروبي السفر بدون تأشيرة أو الحصول على تأشيرة عند الوصول. تسهل هذه الأحكام وصول السياح من الاتحاد الأوروبي، نظرًا لأهمية قطاع السياحة في العديد من اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط (انظر المؤشر M3، حول مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة).

الجدول 4.4. متطلبات التأشيرة في الاتحاد من أجل المتوسط: مواطنو الاتحاد الأوروبي المسافرون إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي

Country of destination														Country of origin
TUR	TUN	PSE	MAR	MNE	MRT	LBN	JOR	ISR	EGY	BIH	DZA	ALB		
														AUT
														BEL
														BGR
														HRV
*														CYP
														CZE
														DNK
														EST
														FIN
														FRA
														DEU
														GRC
														HUN
														IRL
														ITA
														LVA
														LTU
														LUX
														MLT
														NLD
														POL
														PRT
														ROU
														SVK
														SVN
														ESP
														SWE

ملاحظة: تشير الخانات الخضراء إلى إمكانية الدخول بدون تأشيرة. وتشير الخانات الصفراء إلى سياسة التأشيرة عند الوصول. وتشير الخانات الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة مسبقة لدخول البلاد. وتشير علامة النجمة إلى أن المواطنين يحتاجون إلى تأشيرة مسبقة، ولكن يمكنهم الحصول عليها من خلال طلب تأشيرة بشكل إلكتروني.

المصدر: هينلي وشركاؤه 2020، مؤشر هينلي لجوازات السفر، <https://www.henleypassportindex.com/passport>

متطلبات التأشيرة داخل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الفرعية

لا تزال هناك عوائق مهمة تعترض التنقل البشري داخل البلدان الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما يوضح (الجدول 4.5)، يتطلب السفر بين الدول تأشيرة مسبقة في معظم الحالات. في الواقع، تدهور ترتيب بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في مؤشر هينلي لجوازات السفر خلال العقد الماضي، حيث تراوحت من المرتبة 74 لتونس إلى المرتبة 102 للبنان (حيث تكون أعلى التصنيفات للبلدان التي يستفيد مواطنوها من الوصول بدون تأشيرة إلى أكبر عدد من البلدان).

في الوقت نفسه، توجد اختلافات كبيرة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بخيارات المواطنين للسفر بدون تأشيرة إلى بلدان أخرى في المنطقة الفرعية:

- يحتاج المواطنون التونسيون إلى تأشيرة مسبقة للسفر إلى دولتين فقط (مصر والسلطة الفلسطينية)؛
- يحتاج المواطنون اللبنانيون والفلسطينيون إلى تأشيرة مسبقة لجميع الدول باستثناء ثلاث دول ودولتين في المنطقة الفرعية، على التوالي؛
- توجد إعفاءات متبادلة من التأشيرات بين بعض البلدان، مثل الجزائر والمغرب وتونس؛ ومصر والأردن؛ أو الأردن ولبنان.

الجدول 4.5. متطلبات التأشيرة بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، 2020

[illegible]

ملاحظة: تشير الخانات الخضراء إلى إمكانية الدخول بدون تأشيرة. وتشير الخانات الصفراء إلى سياسة التأشيرة عند الوصول. وتشير الخانات الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة مسبقة لدخول البلاد.

المصدر: هينلي وشركاؤه 2020، مؤشر هينلي لجوازات السفر، <https://www.henleypassportindex.com/passport>

متطلبات التأشيرة وتجارة الخدمات

ساهم تطور التجارة في الخدمات في ظهور أشكال جديدة للتنقل العابر للحدود، باعتبارها وسيلة لتوفير هذه الخدمات. قد لا تمثل حركة الأشخاص العابرة للحدود نسبة كبيرة من تجارة الخدمات (4٪ من واردات وصادرات التجارة في الخدمات في الاتحاد الأوروبي مع شركاء من خارج الاتحاد الأوروبي)، إلا أنها ضرورية لعمليات الأعمال التجارية الدولية.

تشكل "حركة الأشخاص الطبيعيين" أحد الأساليب الأربعة (الأسلوب 4) لتقديم الخدمات القابلة للتداول على الصعيد الدولي في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS). يشير هذا إلى "الوجود [المؤقت] لأشخاص من دولة عضو في منظمة التجارة العالمية في أراضي دولة أخرى بغرض تقديم خدمة"³. يمكن أن تندرج فئات مختلفة من العمال ضمن هذا النطاق: (1) المنقولين داخل الشركة؛ (2) الزوار من رجال الأعمال؛ (3) موردي الخدمات التعاقدية؛ (4) المهنيين المستقلين. يمكن أن تختلف مدة الإقامة المؤقتة في الخارج - من بضعة أيام أو أسابيع في حالة زيارة رجال الأعمال، إلى عدة سنوات للمنقولين داخل الشركة - طالما أن الغرض من الإقامة يظل توريد الخدمات. في حين أن موردي الخدمات على جميع مستويات المهارة مشمولون في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، فإن حركة العمالة في إطار التجارة في الخدمات تتعلق بشكل أساسي بالمهنيين ذوي المهارات العالية والمدراء ورجال الأعمال التنفيذيين.

يمكن أن تتخذ القيود المفروضة على الأسلوب 4 شكل متطلبات تأشير العمل التقيدية، والتي تعيق أيضًا الحركة المؤقتة لمقدمي الخدمات بين دول الاتحاد من أجل المتوسط.

يعد قياس التجارة في الخدمات أمرًا صعبًا ولا تسمح البيانات بإجراء تحليل شامل للتجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط في الخدمات من خلال الأسلوب 4. تعهدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بالتزامات بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS)، ومن خلال اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية الثنائية الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط من خارج الاتحاد الأوروبي، حيث يحتوي إعلان برشلونة أيضًا على التزامات تتعلق برفع القيود عن التجارة في الخدمات. ومع ذلك، فإن إدراج الالتزامات المتعلقة بحركة الأشخاص الطبيعيين في هذه الاتفاقات لم يكن منهجيًا. في الواقع، يدل مؤشر تقييد تجارة الخدمات (STRI) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن القيود المفروضة على حركة مقدمي الخدمات المؤقتة أكثر أهمية مقارنة بالقيود المفروضة على الأساليب الأخرى في معظم البلدان⁴.

تؤكد اتفاقات الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا بشكل أساسي على الالتزامات العامة لكلا الطرفين بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية. تشمل الاتفاقات المبرمة مع المغرب وتونس التزامات بشأن عدم التمييز فيما يتعلق بظروف العمل والضمان الاجتماعي لمواطنيها العاملين بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي. إن الاتفاقات المبرمة مع الجزائر والأردن هي الوحيدة التي تتضمن بنداً محدداً بشأن الحركة المؤقتة للعمال في سياق تجارة الخدمات. في حالة الأردن، على سبيل المثال، تسمح الاتفاقية للشركات الأردنية المنشأة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي باستضافة المنقولين داخل الشركات من الأردنيين الذين يعتبرون "موظفين رئيسيين". وبدأت المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTAs) بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في عام 2013، تلتها مفاوضات مع تونس بدأت في عام 2015. اشتملت عدة جولات من المفاوضات على موضوع هام يتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين. علاوة على ذلك، فإن اتفاقية التجارة في الخدمات (TiSA) قيد التفاوض حالياً من قبل 23 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا. وأكد الاتحاد الأوروبي، على غرار الاتفاقات التجارية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، الالتزامات تجاه المهنيين ذوي المهارات العالية.

المؤشر M3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة

يعتمد السفر والسياحة الدوليان على قدرة الناس على السفر بحرية من المكان الذي يعيشون فيه إلى وجهتهم، وعبور الحدود ودخول البلدان الأخرى. ومع ذلك، هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة السفر وتحد من حرية تنقل الأشخاص، والتي تؤدي إلى عواقب سلبية على السياحة والنمو الاقتصادي. تعد أنظمة السلامة والأمن والجمارك والهجرة والبنية التحتية للوصول وأنظمة الطيران من القضايا التي يمكن أن تؤثر على حرية السفر (OECD, 2014^[33]). يركز تسهيل السفر على تقليل هذه العوائق وجعل السفر بسيطاً ومباشراً.

تؤثر سياسات التأشيرات والدخول التي تتحكم في حركة الأشخاص عبر الحدود الوطنية تأثيراً كبيراً على السفر والسياحة. وهناك إمكانات كبيرة لنهج أكثر ذكاءً تدعم السياحة والنمو الاقتصادي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على سلامة الحدود الوطنية وأمنها.

تعد منطقة الاتحاد من أجل المتوسط من بين أهم المقاصد السياحية في جميع أنحاء العالم. وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، اجتذبت منطقة البحر الأبيض المتوسط وحدها 342 مليون سائح في عام 2014، أي ما يمثل 30٪ من إجمالي عدد السياح الدوليين الوافدين (UNWTO, 2019). في حين أن معظم هذه التدفقات السياحية لا تزال موجهة نحو دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (71٪)، ظهرت بعض اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا كمقاصد سياحية بشكل متزايد في البحر الأبيض المتوسط. يشكل السياح داخل المنطقة غالبية التدفقات السياحية نحو بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من استمرار وجود فجوات مهمة بين موقع الدول الأوروبية وغير الأوروبية في التدفقات السياحية داخل المنطقة. في عام 2010، جاء 81٪ من السياح الوافدين إلى البحر الأبيض المتوسط من أوروبا، بينما جاء 6٪ فقط من السياح من الشرق الأوسط. علاوةً على ذلك، فإن أهمية السياحة داخل المنطقة في إجمالي السياحة تختلف اختلافاً كبيراً عبر البلدان: في عام 2006، مثل السياح القادمون من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط 46٪ من السياح الوافدين إلى الشرق، ولكن 9٪ فقط في شمال إفريقيا.

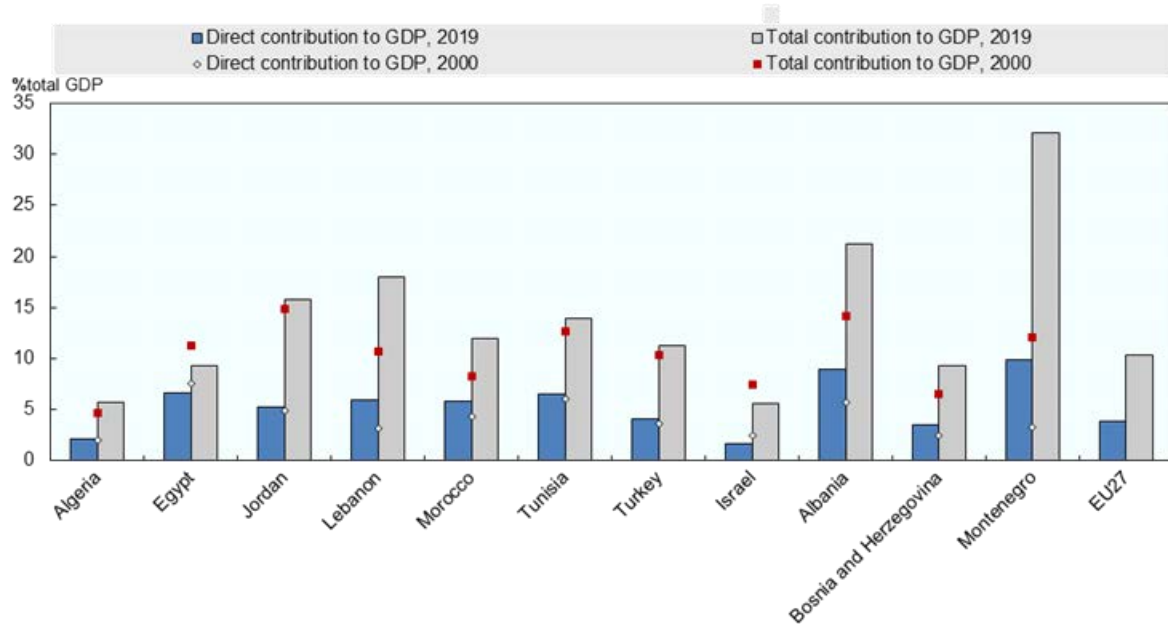
على مدى العقد الماضي، أدت تداعيات الربيع العربي إلى إعادة توزيع جزئي للتدفقات السياحية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، حيث خسرت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط 12 مليون سائح وافد بين عامي 2010 و2014، في حين ارتفعت التدفقات السياحية نحو دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية بشكل كبير، وبشكل غير متناسب، خلال نفس الفترة. ومع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة انتعاشاً في عدد السياح الوافدين إلى مقاصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي ارتفع بنسبة 10٪ بين عامي 2017 و2018 ليصل إلى 87 مليوناً، معظمهم من أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (World Travel and Tourism Council, 2019^[34]). إذ يتجلى هذا الانتعاش بصفة خاصة في مصر والأردن والمغرب وتونس.

يقدم (الشكل 4.8) و(الشكل 4.9) نظرة عامة عن مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، مما يبرز الأهمية المتزايدة لهذا القطاع منذ عام 2000 في معظم البلدان. وتتجلى هذه الأهمية بشكل خاص في عدد قليل من بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ففي عام 2019، عند النظر في كل من المساهمات المباشرة والتأثيرات غير المباشرة والمستحثة، شكلت السياحة أكثر من 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان وما يصل إلى 32٪ في الجبل الأسود. كما يضطلع قطاع السياحة أيضاً بدور مهم في خلق فرص العمل في المنطقة، حيث يمثل أكثر من 10٪ من إجمالي العمالة في معظم اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومن الاستثناءات الملحوظة لهذا الاتجاه إسرائيل، التي شهدت انخفاضاً حاداً في حجم السياحة في اقتصادها خلال العقدين الماضيين، بالإضافة إلى مصر ولكن بدرجة أقل.

تؤكد أهمية السياحة للعديد من اقتصادات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط على مصلحتها الضخمة في تسهيل السفر في المنطقة. فيمكن أن يساهم تقليل الحواجز التي تعترض السفر الدولي بين دول الاتحاد من أجل المتوسط بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان ودعم تكامل أوروبي متوسطي أكبر.

الشكل 4.8. حجم السياحة في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

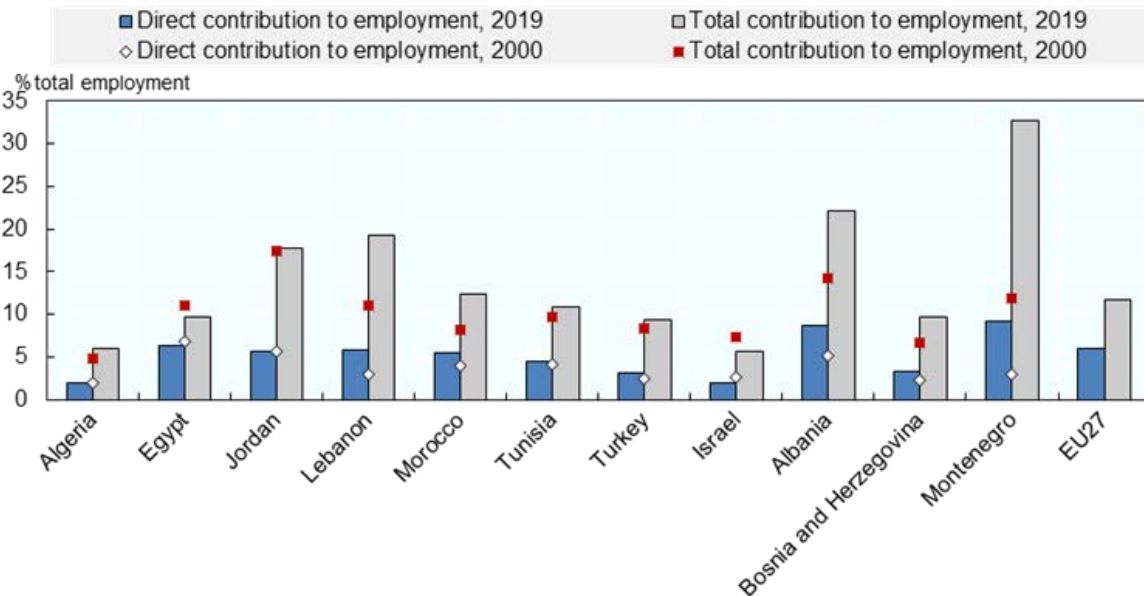
المساهمة المباشرة والإجمالية لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي، 2000 و2019



ملاحظة: يشير إجمالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي الناتجة مباشرة عن قطاع السفر والسياحة، بالإضافة إلى آثاره غير المباشرة والمستحقة. تعود بيانات دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 إلى عام 2018. المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)، 2019؛ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات)، 2018.

الشكل 4.9. حجم السياحة في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط: المساهمة في العمالة

المساهمة المباشرة والإجمالية لقطاع السفر والسياحة في العمالة، 2000 و2019



ملاحظة: يشير إجمالي المساهمة في العمالة إلى نسبة الوظائف التي يولدها قطاع السفر والسياحة مباشرة، بالإضافة إلى المساهمات غير المباشرة والمستحقة. تعود بيانات دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 إلى عام 2018. المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC)، 2019؛ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات)، 2018.

المؤشر M4. الاتفاقات الثنائية والإقليمية بين دول الاتحاد من أجل المتوسط

يقدم هذا القسم نظرة عامة عن التطورات الأخيرة في الاتفاقات الثنائية والإقليمية بشأن التنقل، المبرمة بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، والتي تضطلع بدور هام في تعزيز أنماط التنقل البشري على المستوى الإقليمي وصياغة أطر لها.

شركات التنقل بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة

أطلقت المفوضية الأوروبية شركات التنقل في عام 2007 كأداة جديدة "لتوفير الإطار العام لإدارة الأشكال المختلفة للحركة القانونية بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة" (European Commission, 2007^[35]). وإدراكاً لأهمية تنقل الأشخاص من أجل التكامل الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة وكذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون مع الدول الشريكة لمواجهة الهجرة غير النظامية، تهدف شركات التنقل إلى: (1) توسيع فرص الهجرة القانونية نحو الاتحاد الأوروبي؛ (2) دعم البلدان في تعزيز قدراتها على إدارة الهجرة، وتحديداً من خلال المساعدة المالية و / أو التقنية؛ (3) معالجة مخاطر هجرة الأدمغة من خلال تشجيع الهجرة الدائرية والعائدة؛ (4) تسهيل إصدار التأشيرات قصيرة الأجل لمواطني الدول الشريكة من خارج الاتحاد الأوروبي.

تم توقيع العديد من شركات التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد من أجل المتوسط من خارج الاتحاد الأوروبي منذ إطلاق الأداة القانونية، بدءاً من المغرب في عام 2013 ومن ثم تونس والأردن في عام 2014.

يمكن أن تشكل هذه الاتفاقات الثنائية خطوة مهمة في تسهيل حركة الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة، وعلى وجه الخصوص، تنقل العمالة والتعليم. في الواقع، يتمثل أحد الأهداف التي تم التأكيد عليها في شركات التنقل، في زيادة هجرة العمالة المؤهلة من البلدان الثلاثة إلى الاتحاد الأوروبي، أي من خلال تحسين الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية والجامعية وتعزيز توفير المعلومات المتعلقة بالتعليم والتدريب وفرص العمل في الاتحاد الأوروبي.

في الوقت نفسه، إن تردد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى، مثل مصر والجزائر، في الدخول في شراكة التنقل مع الاتحاد الأوروبي يسلط الضوء على حدود هذه الأدوات القانونية كإطار فعال لتسهيل حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. قد تشكل الشروط المفروضة القوية المرتبطة بشركات التنقل - والتي تتطلب من الدول الثالثة الالتزام بالسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة غير النظامية، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقات إعادة القبول وتعزيز إدارة الحدود - حاجزاً أمام إنشاء أداة سياسية متوازنة ومفيدة للطرفين لتعزيز التنقل. علاوة على ذلك، على الرغم من المفاوضات الجارية بشأن اتفاقات تسهيل التأشيرات مع المغرب وتونس، فإن التحسينات في الشروط والفرص لكل من السفر المؤقت والهجرة الدائمة إلى الاتحاد الأوروبي للمواطنين المغاربة والتونسيين موضع تساؤل من قبل بعض الباحثين (Abderrahim, 2019^[36]).

الاتفاقات الإقليمية والثنائية بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

يعد تنقل الأشخاص موضوع العديد من الاتفاقات الإقليمية والثنائية داخل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الفرعية. ويعتبر تحقيق حرية الحركة مكوناً رئيسياً لأطر التكامل الإقليمي العربي:

تبنت جامعة الدول العربية (LAS) عدة اتفاقات لضمان حرية حركة الأشخاص بين دولها الأعضاء، من بين أمور أخرى. وتشمل هذه الأخيرة المعاهدات الطموحة مثل اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية (1957) وميثاق العمل الاقتصادي القومي (1980)، والتي نصت على إنشاء فضاء إقليمي يضمن حرية الحركة الكاملة للمواطنين العرب، بما في ذلك حرية الإقامة والعمالة. ومع ذلك، على عكس مجال التجارة، حيث تم التوقيع على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة العربية البينية في عام 1981، لم يتم توقيع أي إطار تعاقدي لتنفيذ مبادئ هذه المعاهدات فيما يتعلق بحركة الأشخاص. وبدلاً من ذلك، تم اعتماد إعلان مبادئ غير ملزم. نتيجة لذلك، على الرغم من الجهود الرامية إلى رفع الحواجز أمام حركة الأشخاص في المنطقة، لا سيما على المستوى الثنائي، لا يزال تنفيذ خطوات ملموسة تهدف إلى تعزيز التنقل الكامل للأشخاص غائباً (UNESCWA, 2014^[37]).

تنص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي (AMU) في عام 1989 على حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء الخمسة (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس). لكن على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، لا تزال هناك أوجه قصور في التنفيذ الملموس للتدابير التي تمكن من حرية الحركة. وعلى عكس الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أفريقيا، لم يعتمد اتحاد المغرب العربي حتى الآن بروتوكولاً بشأن حرية الحركة من شأنه أن يضع الأسس للتنقل الكامل للمواطنين في المنطقة الفرعية. لا يزال أداء اتحاد المغرب العربي بشأن بُعد "حرية حركة الأشخاص" في مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا ضعيفاً بشكل خاص (0.438 على مقياس من 0 إلى 1) مقارنة بكل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في إفريقيا وأدائها في أبعاد أخرى من التكامل، مثل الاقتصاد الكلي وتكامل البنية التحتية⁵.

تبنت العديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط اتفاقات ثنائية تهدف إلى تعزيز التنقل البشري، وبشكل أكثر تحديداً تنقل العمالة. ويقدم (الجدول 4.6) نظرة عامة على الاتفاقات الثنائية بشأن التنقل البشري الموقعة بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في العقدين الماضيين. ويقدم (المربع 4.4) وصفاً أكثر تفصيلاً للتعاون الثنائي طويل الأمد بين مصر والأردن لتعزيز حركة العمالة بين البلدين.

الجدول 4.6. اتفاقات ثنائية بشأن التنقل البشري (العمالة) الموقعة بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2000

السنة	البلدان الموقعة	نوع الاتفاق
2002	موريتانيا والمغرب	اتفاق تعزيز التبادل والتعاون في مجال التدريب المهني
2004	الجزائر والأردن	اتفاق بشأن القوى العاملة
2004	الجزائر وموريتانيا	اتفاق عمل
2006	المغرب وتونس	اتفاق بشأن إقامة وحركة العمال
2007	مصر والأردن	مذكرة تفاهم بشأن تنظيم هجرة العمالة المصرية للعمل في المملكة الأردنية الهاشمية
2012	مصر والأردن	مذكرة تفاهم
2016	مصر والأردن	اتفاق عمل

المربع 4.4. استعراض متعمق: التعاون الثنائي بين مصر والأردن بشأن تنقل العمالة

تقدم الاتفاقات المتعددة بشأن تنقل العمالة الموقعة بين مصر والأردن مثلاً على تعاون طويل الأمد لتعزيز حركة الأشخاص على المستوى الثنائي. يعود هذا التعاون إلى اتفاق أولي تم توقيعه في عام 1985 بين وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ووزارة القوى العاملة الأردنية ومؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية لتسهيل هجرة العمالة غير الماهرة من مصر إلى الأردن وتحديد أطرها. تم التوقيع على مذكرة تفاهم لاحقة في عام 2007، تلتها في عام 2009 مجموعة من الأنظمة المتعلقة بالهجرة لأغراض لم شمل الأسرة. تم توقيع مذكرة تفاهم ثنائية في عام 2012 تحدد شروط تعديل وضع المهاجرين المصريين غير الشرعيين. يعود تاريخ آخر اتفاق عمل بين البلدين إلى عام 2016، ويخلق إطاراً قانونياً وإدارياً موحداً للعمال المهاجرين المصريين في الأردن. كما يتطرق الاتفاق أيضاً إلى مسألة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال المهاجرين، أي من خلال تحديد حقوقهم والحد الأدنى للأجور، فضلاً عن شروط لم شمل الأسرة (Zohry, Abou Hussein and Hashem, 2020^[38]). وقد ساهمت هذه الاتفاقات الثنائية في زيادة مستمرة في تدفقات هجرة اليد العاملة من مصر إلى الأردن على مدى العقود الماضية.

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (2010^[17])، تنقل اليد العاملة في العالم العربي،

https://publications.iom.int/system/files/pdf/alo-iom_intra-regional_labour_mobility_en.pdf

تعزيز التنقل عبر الحدود الذي يعود بالمنفعة المتبادلة

برامج ومبادرات لتشجيع الهجرة

سلطت استراتيجية لشبونة لعام 2000 الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الهجرة في المساعدة على تحقيق الهدف المتمثل في جعل الاتحاد الأوروبي "قائم على المعرفة وأكثر تنافسية ودينامية في العالم" (European Commission, 2009^[39]). وقد ساهم ذلك في تبني نهج إيجابي للهجرة يعتبر استقرار المهاجرين من البلدان الثالثة فرصة لمعالجة نقص العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. في ضوء احتياجات سوق العمل في الدول الأوروبية، يؤكد هذا الخطاب على أهمية تعزيز جاذبية الاتحاد الأوروبي من أجل الاستفادة من إمكانات العمال المؤهلين تأهيلاً عالياً من الدول الثالثة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا النهج قد تم تقييده إلى حد كبير في الممارسة العملية، ويرجع ذلك إلى الأهمية المتزايدة للخطاب الأمني الذي يركز على مكافحة الهجرة غير النظامية في سياسة الهجرة التابعة للاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، يمكن تسليط الضوء على عدد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى دعم هجرة اليد العاملة على المستويين الإقليمي والوطني. إن الأداة الرئيسية، على المستوى الإقليمي، هي **مخطط البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي**، وهو إجراء منسق وسريع للحصول على تصريح إقامة على مستوى الاتحاد الأوروبي للمهنيين غير الأوروبيين الذين يعملون في وظائف عالية التأهيل في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي (باستثناء الدنمارك وأيرلندا). يوفر هذا المخطط حوافز قوية للمهاجرين ذوي المهارات العالية للاستقرار في البلدان الأوروبية، كما يشمل ذلك الإجراءات الإدارية المبسطة للمهاجرين وأسرتهم ومزايا الضمان الاجتماعي المتساوية مع تلك التي يتمتع بها مواطنو البلدان المضيفة. منذ إطلاقها في عام 2012، ازدادت أهمية البطاقة الزرقاء من بين جميع تصاريح العمل الممنوحة للمهاجرين. فاستقطبت البطاقات الزرقاء 11٪ من إجمالي تصاريح العمل في عام 2017 (Alcidi et al., 2019^[26])، وحوالي 30٪ من تصاريح العمل الصادرة للعمال ذوي المهارات العالية في عام 2018، مما يمثل ارتفاعاً من 14٪ في عام 2014 (Eurostat, 2020^[40]). ومع ذلك، فإن نطاق هذا المخطط في عمليات الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط كان محدوداً حتى الآن. تعد ثلاث دول فقط من الاتحاد من أجل المتوسط

(مصر وتونس وتركيا) من بين الدول العشر الأولى التي مُنح مواطنوها البطاقات الزرقاء للاتحاد الأوروبي بين عامي 2015 و2018. وبالأرقام المطلقة، لا يزال العدد الإجمالي للبطاقات الزرقاء الصادرة لمواطني الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي منذ إطلاق المبادرة منخفضاً (Eurostat, 2020^[40]).

في الوقت نفسه، تعمل بعض دول الاتحاد الأوروبي أيضاً على تطوير خطط وطنية ترمي إلى تعزيز هجرة اليد العاملة، مع دول غرب البلقان وجنوب البحر الأبيض المتوسط. ومن الأمثلة على ذلك تبسيط ألمانيا لإجراءات تسليم تصاريح الإقامة لأغراض العمالة لمواطني دول غرب البلقان الستة. في عام 2015، قدمت الحكومة الألمانية مخططاً محدداً للهجرة⁶ يمكن من خلاله للمهاجرين من غرب البلقان الحصول على تأشيرة إقامة لفترة محدودة حتى نهاية عام 2020 دون أي شرط مسبق غير العثور على فرصة عمل صالح في ألمانيا (Bither and Ziebarth, 2018^[41]). وفي سياق مليء بالتحديات وبتعزيز بارتراف عدد طالبي اللجوء وتزايد الطلب على العمالة الأجنبية في ألمانيا، ساهم هذا المخطط الجديد في تسهيل الهجرة القانونية لسد النقص في سوق العمل، سواء في الوظائف ذات المهارات المنخفضة والعالية. بين عامي 2016 و2017، تم إصدار أكثر من 117000 موافقة مسبقة في إطار هذا المخطط، بما في ذلك نصفها تقريباً في فئة "المساعد" (نوي المهارات المنخفضة) و45% في فئة "العمال المهرة" (Bither and Ziebarth, 2018^[41]). تم إصدار أكثر من ربع (26.1%) التأشيرات الصادرة في الفترة الممتدة من 2015-2017 في البوسنة والهرسك، بينما شكلت ألمانيا والجبل الأسود نسبة أقل بكثير، 9.1% و3.5% على التوالي (Hoffmeyer-Zlotnik, 2019^[42]). على الرغم من أن عدد التأشيرات طويلة الأجل التي تم إصدارها فعلياً بموجب هذا المخطط كان أقل من عدد الموافقات المسبقة، فإن هذه القناة الجديدة لهجرة اليد العاملة تقدم توضيحاً مثيراً للاهتمام حول كيفية قيام البلدان بتعزيز التنقل الإيجابي للعمالة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

جعل مخططات الهجرة الدائرية تعمل لجميع الأطراف

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهد الموقف الأوروبي بشأن الهجرة اهتماماً متجدداً بهجرة اليد العاملة، بما في ذلك ذوي الموهلات المنخفضة، في فترة الانتعاش الاقتصادي جنباً إلى جنب مع تزايد شيخوخة السكان التي تخلق احتياجات عمل كبيرة. في الوقت نفسه، أدت التوترات والمخاوف المتزايدة بشأن الهجرة الدولية إلى تشديد سياسات الهجرة الأوروبية تدريجياً خاصةً باعتماد نهج موجه نحو الأمن يركز على مكافحة الهجرة غير النظامية. في هذا السياق، حظي مفهوم الهجرة الدائرية بالاهتمام كأداة لسياسة الهجرة للتوفيق بين الضرورة الاقتصادية لهجرة اليد العاملة ومخاوف الرأي العام بشأن سياسات الهجرة المفتوحة.

تُعرّف المنظمة الدولية للهجرة الدائرية بأنها "شكل من أشكال الهجرة ينتقل فيها الناس بشكل متكرر ذهاباً وإياباً بين بلدين أو أكثر" (IOM, 2019^[5]). إن هذا التنقل الدائري عبر الحدود ليس محدداً زمنياً ويمكن أن يحدث من خلال الهجرات الموسمية (أقل من عام) وكذلك في سياق أشكال الدخول طويلة الأجل؛ ومع ذلك، فإن الهجرة الدائرية هي بحكم تعريفها هجرة مؤقتة، وبالتالي فهي تعني عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. ويتمثل الافتراض الأساسي وراء الهجرة الدائرية في نهج "المكاسب ثلاثية الأبعاد" لبلدان الأصل والمقصد وكذلك المهاجرين أنفسهم، الذين ينبغي أن يستفيدوا من فرص عمل أفضل وأجور أعلى. يسمح مفهوم العودة المتواصل في مفهوم الهجرة الدائرية بإمكانية المهاجرين على سد النقص في العمالة في بلدان المقصد خلال فترة معينة، دون إثارة مخاوف بشأن التوطين الدائم. في الوقت نفسه، تقدم الهجرة الدائرية حلاً لقضية "هجرة الأدمة" من البلدان النامية، حيث سيتم نقل رأس المال البشري مرة أخرى إلى البلدان المرسل من خلال عودة المهاجرين. بل يمكن أن يمثل "كسب للأدمة"، إذا تم اكتساب مهارات وكفاءات إضافية أثناء الهجرة. في الواقع، تشير الدلائل على الهجرة العائدة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى فوائد كبيرة تعود على أسواق العمل في البلدان الأصلية، بما في ذلك نسبة أعلى من أنشطة ريادة الأعمال ومستويات أعلى من الإنتاجية بين المهاجرين العائدين (European Commission, 2010^[43]).

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ميل المهاجرين العائدين العالي لبدء عمل تجاري قد يكون أيضاً بسبب عدم قدرتهم على العثور على وظيفة رسمية مدفوعة الأجر، حيث من المحتمل أن يكون الوقت الذي قضوه في الخارج قد أضعف شبكتهم الاجتماعية المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية للبحث عن عمل في العديد من الاقتصادات النامية والناشئة. لطالما كانت الأنماط الموسمية للهجرة قائمة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، لكن شهد العقدان الماضيين ظاهرة متنامية للهجرة الدائرية المنظمة أو النظامية. إن الهجرات المنظمة - على عكس الهجرة "الضمنية"، التي تشير إلى أنماط الهجرة المحلية التي يتم توفيرها ذاتياً - تتم في إطار آليات مؤسسية من الأعلى إلى الأسفل لاختيار المهاجرين الدائريين ومراقبتهم (Cassarino, 2008^[44]). يجب فهم الهجرات الدائرية المنظمة على أنها جزء من أنماط التعاون الأوسع بين البلدان التي غالباً ما تتميز بفروق قوية من حيث التعليم والمهارات وديناميات سوق العمل والتنمية، كما لديها مصلحة مشتركة في تسهيل تنقل القوى العاملة ذهاباً وإياباً بين الدول. إن السرد وراء الهجرة الدائرية المُدارة هو تقاسم فوائد الهجرة بشكل أفضل بين المهاجرين من خلال تمكين دوران المهاجرين، وبالتالي إفادة عدد أكبر من المهاجرين.

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم دمج برامج الهجرة الدائرية مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بشكل تدريجي في نهج إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي. في عام 2007، أصدرت المفوضية الأوروبية تصريحاً حول الهجرة الدائرية⁷، تقر فيه بإمكانات الهجرة الدائرية "كبدل موثوق للهجرة غير الشرعية" و"كمساهم في تخصيص أكثر كفاءة للموارد المتاحة والنمو الاقتصادي". كما يرد في التصريح أيضاً تعريفاً وإطاراً لنوع الهجرة الدائرية التي ترغب في تسهيلها مع الدول الثالثة. ومن هذا المبدأ، أدخل الاتحاد الأوروبي أدوات مختلفة تهدف إلى إنشاء إطار عام يفضي إلى الهجرة الدائرية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، على سبيل المثال من خلال شراكات التنقل (انظر القسم السابق حول الاتفاقات الإقليمية والثنائية). بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير مشاريع ثنائية

للهجرة الدائرية بين العديد من دول الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد الأوروبي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، تستهدف في معظم الحالات المهاجرين الموسمين ذوي المهارات المنخفضة، كما تتركز إلى حد كبير في عدد قليل من القطاعات مثل الزراعة والبناء.

بينما توفر برامج الهجرة الدائرية فرصًا مهمة للتنمية، إلا أنه هناك أوجه قصور في سبل تنفيذ هذه المخططات عمليًا مما يحد من جاذبيتها على عدة مستويات. أولاً، بالنسبة لأصحاب العمل في بلدان المقصد، يمثل توظيف العمال الأجانب في إطار مخططات الهجرة الدائرية تكاليف إضافية مرتبطة بارتفاع معدل دوران العمال (أي تكاليف التوظيف والتدريب). علاوة على ذلك، فإن المهاجرين أنفسهم ليس لديهم رأي يذكر فيما يتعلق باختيار الوظيفة وصاحب العمل وتوقيت العودة، مما يعرضهم لمخاطر الاستغلال وظروف العمل السيئة في البلدان المضيفة. تمثل هذه النقطة إحدى المشاكل الرئيسية المتعلقة بطريقة تنفيذ مخططات الهجرة الدائرية حاليًا، نظرًا لارتفاع مستويات الهشاشة التي تفرضها على المهاجرين الدائرين - خاصة بالنسبة لذوي المهارات المنخفضة. أخيرًا، تعتمد مكاسب برامج الهجرة الدائرية للمهاجرين إلى حد كبير على توافر الآفاق الاقتصادية الجيدة في بلدان الأصل لجعل العودة مرغوبة، وهو شرط لا يتحقق في كثير من الأحيان في العديد من بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

يمكن إدخال عدد من التحسينات على مخططات الهجرة الدائرية من أجل تعزيز جاذبيتها لجميع الأطراف، وللمهاجرين على وجه الخصوص. إن السماح بفترات إقامة أطول و / أو هجرات متكررة لنفس الفرد قد يمكن أصحاب العمل من الاحتفاظ بالعمال الموسمين لفترة طويلة، وبالتالي زيادة العائد على تكاليف توظيف وتدريب العمال الأجانب، بالإضافة إلى توفير المزيد من الأمن والاستقرار للمهاجرين أنفسهم. ومن الأمثلة على ذلك تصاريح العمل الموسمية المتعددة السنوات، مثل تلك التي تصدرها فرنسا لتمكين العمال الأجانب من الحصول على تأشيرة عمل صالحة لمدة ثلاث سنوات وقابلة للتجديد بموجب عقد موسمي لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. وتشمل المجالات الأخرى التي تحتاج إلى التحسين أحكام التدريب ورفع مهارات المهاجرين الدائريين ذوي المهارات المتدنية، وإمكانية نقل مزاي الضمان الاجتماعي؛ وخدمات دعم أفضل للمهاجرين، بما في ذلك معلومات عن حقوق الفرد في العمل وظروف العمل. يمكن أيضًا التركيز بشكل أكبر على تقديم الدعم لإعادة إدماج المهاجرين في بلدانهم الأصلية عند نهاية فترة عملهم في الخارج، وذلك من أجل تحفيز العودة وتقليل حالات تجاوز الإقامة غير القانونية (Wickramasekara, 2011^[45]).

لا يزال الجزء الأكبر من برامج الهجرة الدائرية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط يطال العمال الموسمين ذوي المهارات المنخفضة إلى المتوسطة من دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الذين يستجيبون للاحتياجات الموسمية في دول الاتحاد الأوروبي، لكن في السنوات الأخيرة، تم تنفيذ بعض مخططات برامج الهجرة الدائرية التي تستهدف الأفراد الأكثر تأهيلًا. وتتعلق هذه المخططات بالمهنيين الشباب أو طلاب التعليم العالي، مع أساليب مرتبطة في كثير من الأحيان بأنظمة التدريب. وبينما تظل هذه المخططات محدودة النطاق بالنسبة إلى الأشكال الأخرى للهجرة، فإنها توفر بعض الأفكار حول الممارسات الجيدة التي قد تعود بالمنفعة في حال اعتمادها على نطاق أوسع. وتتضمن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- يهدف مشروع الهجرة الدائري بين بلجيكا وتونس⁸ إلى تعزيز إمكانية عثور الشباب التونسيين على وظائف، وذلك من خلال خلق فرص للدورات التدريبية والتدريب المهني في الشركات البلجيكية لطلاب الجامعات و / أو الخريجين التونسيين. تم إطلاق المشروع في عام 2018 بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لمدة 18 شهرًا، وقد مكّن 31 شابًا تونسيًا من العمل في شركة بلجيكية (تتشابه أنشطتها مع أنشطة شركة مماثلة في تونس) لفترة ستة أشهر، وبالتالي اكتساب خبرة مهنية قيمة وتطوير مهاراتهم ومؤهلاتهم. في نهاية فترة الدورة التدريبية أو التدريب المهني، يتلقى المشاركون دعمًا ماليًا لمدة خمسة أشهر إلى أن يعثروا على عمل في شركة تونسية. تندرج هذه المبادرة ضمن نهج المنفعة المتبادلة للهجرة الدائرية لأن المشاركين، بينما يساهمون في تلبية احتياجات العمل في بلجيكا، يهدفون إلى تعزيز إمكانيتهم على العثور على وظيفة في وطنهم، بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة التونسية الأوسع لمعالجة مشكلة البطالة في البلاد. يعد هذا الجانب الخاص أمرًا أساسيًا لأنه، في كثير من الأحيان، يحدث غياب فرص استخدام المهاجرين مهاراتهم المكتسبة حديثًا في بلدانهم الأصلية من حوافز العودة، مما يعيق الفوائد المحتملة لخطط الهجرة الدائرية هذه (OECD, 2018^[46]).

- يهدف مشروع "فرصة عالية لانتداب إطارات الامتياز في البحر المتوسط" (HOMERe)⁹ إلى تعزيز التنقل الداخلي بهدف التدريب للخريجين الشباب وخريجي المستقبل بين بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. يتم تقديم فرص التدريب هذه من قبل الشركات العاملة في اثنين على الأقل من دول الاتحاد من أجل المتوسط أو الشركات الراغبة بالتوسع في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فهي تمنح الشباب الفرصة لاكتساب الخبرة والمهارات التي ستدعمهم في العثور على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم في بلدانهم الأصلية، وبالتالي تعزيز تبادل المعرفة والعمالة الماهرة في المنطقة. تشارك تسعة دول من الاتحاد من أجل المتوسط حاليًا في المشروع: الجزائر ومصر وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان والمغرب وإسبانيا وتونس. منذ عام 2008، استفاد من المشروع حوالي 500 طالب من الاتحاد من أجل المتوسط، في سياق التنقل من الجنوب إلى الشمال أو بين بلدان الجنوب أو من الشمال إلى الجنوب.

يمكن استبدال هذه البرامج بإطار لشراكات تنقل المهارات (SMPs)، والتي تسعى إلى ربط الهجرة وتنمية المهارات من أجل المنفعة المتبادلة لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وكذلك المهاجرين أنفسهم (OECD, 2018^[46]). يمكن ترجمة الشراكات لتنقل المهارات إلى مجموعة كبيرة من النماذج، ولكن دائمًا في نطاق قنوات الهجرة المنظمة التي يتم فيها تقاسم تكاليف التدريب والمطابقة بين البلدان المرسل والمستقبل (و / أو أصحاب العمل). قد تساهم معالجة مخططات الهجرة الدائرية، من منظور شراكات تنقل المهارات، في تعزيز التعاون

في تنمية المهارات بطريقة توفق بين طلب بلد الأصل والطلب في بلد المقصد بهدف تحفيز العودة وجعل التعميم المفيد للطرفين حقيقة واقعة.

إن تعزيز هذا النهج في التعامل مع الهجرة قد يكون مفيداً لاستغلال إمكانات الهجرة الدائرية، ولا سيما بالنسبة لبلدان المنشأ، وذلك من خلال التأكد أن هذه الأخيرة تجني بعض الفوائد من اكتساب المهارات. في الوقت الحالي، لا تزال مخططات الهجرة الدائرية التي تستهدف الطلاب والمهنيين الشباب ظاهرة ثانوية لا يستفيد منها سوى عدد محدود من الأفراد. من أجل توسيع نطاق هذه المبادرات، تدعو الحاجة إلى مزيد من التعاون بين البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى مشاركة أكبر من قبل أصحاب الشركات ومؤسسات التدريب والهيئات التنظيمية في تصميم البرامج وتنفيذها. هناك مجال مهم لبلورة إطار للهجرة الدائرية من شأنه أن يؤدي إلى تكامل إقليمي أكبر ومكاسب اقتصادية طويلة الأجل لكل من البلدان المرسل والمستقبل.

دعم إعادة إدماج المهاجرين العائدين

يكن التحدي الرئيسي في تعزيز مخططات الهجرة الدائرية السلمية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، في إعادة إدماج المهاجرين العائدين. لا يزال اعتماد تدابير تهدف إلى دعم إعادة الإدماج المؤقت والدائم للعائدين إلى بلدانهم الأصلية، أي التدابير التي تم تحديدها على أنها أساسية في وقت مبكر في المناقشات حول الهجرة الدائرية (Cassarino, 2008^[47])، شرطاً ضرورياً للتنفيذ الناجح لهذه المخططات بطريقة تعود بالنفع على جميع الأطراف.

إعادة إدماج العائدين في غرب البلقان

يتم تسهيل إعادة إدماج المواطنين الألبان العائدين من خلال "مكاتب الهجرة"، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية إعادة إدماج المواطنين الألبان العائدين 2010-15. من عام 2011 إلى عام 2015، لجأ حوالي 5000 مواطن ألباني إلى مكاتب الهجرة للحصول على المساعدة الاجتماعية بشأن الإسكان والتدريب المهني والعمالة وريادة الأعمال والمساعدة القانونية (Vathi and Zajmi, 2017^[48]).

على الرغم من الافتقار النسبي إلى البيانات الشاملة الحديثة حول خصائص المهاجرين العائدين إلى ألبانيا، فإن الدراسة الاستقصائية، التي أجراها المعهد الألباني للإحصاء والمنظمة الدولية للهجرة في عام 2013، سلطت الضوء على خصائص المهاجرين العائدين إلى ألبانيا. وكشفت أن الأسباب الرئيسية للعودة كانت مرتبطة بفرص العمل (فقدان العمل في بلد الهجرة أو فرص أفضل في ألبانيا) والروابط الأسرية. كما أكدت على الدور الذي تلعبه خدمات إعادة الإدماج في التأثير على قرار العائدين بالبقاء أو الهجرة مرة أخرى (على الرغم من أن الأسباب الاقتصادية تسود على الأسباب الاجتماعية والإدارية) وحددت بعض أوجه القصور في مكاتب الهجرة، بما في ذلك نقص الوضوح وجودة الخدمات (Albanian INSTAT/IOM, 2013^[49]).

نظراً إلى أوجه القصور، طورت الحكومة الألبانية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وحدات تدريبية لتحديد احتياجات المهاجرين العائدين بشكل أفضل وتقديم دعم إعادة الإدماج أو خدمات الإحالة ذات الصلة. تم توزيع منشورات إعلامية لتوعية الجمهور حول خدمات المشورة قبل المغادرة وخدمات إعادة الإدماج. أفادت ألبانيا أيضاً في عام 2019 أن القانون المتعلق بهجرة المواطنين الألبان لأغراض العمل قيد المراجعة، وأنها تسعى إلى تحسين الخدمات التي تقدمها مكاتب الهجرة من أجل تحسين أداء وظيفتها (CMW, 2019^[50]). بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضاً تقييم التطور الأخير المحرز في مكاتب الهجرة.

يوضح إنشاء مثل هذه الآليات جهود الدولة الرامية إلى تعزيز استدامة الهجرة العائدة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على عملية إعادة إدماج العائدين، كما هو موضح في الاستراتيجية الوطنية للتنمية والتكامل (2015-20). وفي الوقت نفسه، على الرغم من أهمية خدمات إعادة الإدماج المصممة خصيصاً لكل فرد، فهي ليست السبب الوحيد الذي يقنع العائدين بالبقاء في بلدهم المنشأ. فتؤثر مثلاً الظروف الاقتصادية العامة في البلد ومستوى الوصول إلى النظام الصحي، بشكل كبير على نية المهاجرين العائدين في الهجرة مرة أخرى، مما يعني ضرورة تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الشاملة للبلد بطريقة شمولية.

إعادة إدماج العائدين في شمال إفريقيا

في حين أن البيانات الحديثة حول الهجرة العائدة إلى شمال إفريقيا لا تزال ضئيلة، فإن أحدث الأدلة المتاحة من تونس تشير إلى نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية نسبياً للمهاجرين العائدين. في عام 2014، وفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كان معدل عمالة العائدين التونسيين أعلى من إجمالي السكان (47٪ مقابل 39٪)، وأقل تأثراً بالبطالة (12٪ مقابل 15٪) (OECD, 2018^[51]). علاوة على ذلك، توصلت دراسات سابقة إلى أن العائدين من شمال إفريقيا كانوا أكثر ميلاً للاستثمار و / أو بدء عمل تجاري في بلدهم عند عودتهم، مقارنة بميلهم إلى ريادة الأعمال قبل هجرتهم الأولية (Cassarino, 2008^[47]). ومع ذلك، قد يُعزى هذا أيضاً إلى التأهيل المفرط للعائدين ذوي المهارات العالية و / أو الافتقار إلى فرص عمل بأجر مناسب في بلدهم الأصلي، مما يدفع بالعائدين الذين لديهم الموارد اللازمة للتوجه نحو ريادة الأعمال كبديل للبطالة.

توجد اختلافات هامة بين إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المؤهلين الميسورين، الذين عاد معظمهم بمحض إرادتهم، والمهاجرين الأقل امتيازاً وذوي المهارات المتدنية والذين غالباً ما كانت عودتهم مجبرة. ويعكس هذا جزئياً مستويات متباينة من المساعدة

العامة لإعادة إدماج الفئات المختلفة من المهاجرين العائدين. في الواقع، غالبًا ما يتخذ الدعم المؤسسي شكل دعم الاستثمارات الاقتصادية ومشاريع الأعمال الخاصة بالعائدين، ومن ثم يستهدف في المقام الأول "العوائد الإنتاجية" على حساب احتياجات فئة العائدين الأكثر تهميشًا (CIFOIT/FIERI, 2019^[52]).

بشكل عام، جرت العادة على أن يكون الإطار المؤسسي لإعادة الإدماج في شمال إفريقيا محدودًا، ويعتمد في الغالب على اتفاقات الضمان الاجتماعي الثنائية مع البلدان الرئيسية للهجرة لضمان إمكانية نقل المنافع الاجتماعية. وحددت الدراسة التي أجريت بين عامي 2005 و2008 غياب آليات مؤسسية لدعم إعادة إدماج المهاجرين العائدين في شمال إفريقيا. من بين المهاجرين العائدين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في الجزائر والمغرب وتونس، أفاد أقل من 10٪ في المتوسط بأنهم استفادوا من المساعدة العامة عند عودتهم (Cassarino, 2008^[47]).

وعلى الرغم من بذل الجهود منذ ذلك الحين لتعزيز الدعم من أجل إعادة إدماج المهاجرين العائدين، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. في المغرب، تم تأسيس صناديق لدعم الاستثمارات الإنتاجية للعائدين في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ ومع ذلك، لا تنطبق هذه الأدوات إلا على فئات معينة من المهاجرين العائدين، ولا يزال عدد العائدين الذين استفادوا فعليًا من الدعم المالي في إطار هذه الصناديق محدودًا للغاية (CIFOIT/FIERI, 2019^[52]). يمكن ملاحظة إطار أكثر شمولاً في تونس، حيث تملك العديد من المؤسسات مخططات تستهدف المهاجرين العائدين. على سبيل المثال، تقدم وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية مزايا مالية وضرورية للعائدين التونسيين الذين يستثمرون في البلاد.

ومع ذلك، في كلا البلدين، كشفت الدراسات الاستقصائية التي شملت المهاجرين العائدين وأصحاب المصلحة المؤسسيين أن إعادة إدماج المهاجرين العائدين لا يُنظر إليها على أنها مسألة مهمة على المستوى الوطني. في حين يتم إيلاء الكثير من الاهتمام لمسألة الاستفادة من الموارد الآتية من الجالية، إلا أن بلورة إطارًا شاملاً وهيكلية لدعم إعادة إدماج المهاجرين العائدين لا يزال غائبًا.

المربع 4.5. إدماج المهاجرين الوافدين في الأردن في سياق أزمة اللاجئين

ترتبط نتائج سوق العمل المتعلقة بالأردنيين والعمال المهاجرين واللاجئين ارتباطاً وثيقاً. يعتبر الأردن، تاريخياً، مقصداً مهماً للعمال المهاجرين من جنوب البحر الأبيض المتوسط، وخاصة للعمال المصريين ذوي المهارات المنخفضة. كما أدى اندلاع أزمة اللاجئين في عام 2011 إلى تفاقم تعقيد ظروف سوق العمل. تشير التقديرات إلى أن الأردن يستضيف 1.3 مليون لاجئ، يعيش حوالي 90٪ منهم خارج مخيمات اللاجئين، ويتنافسون على الوظائف إلى جانب الأردنيين والمهاجرين. وفي القطاع الخاص، أصبحت العديد من المهن تسيطر عليها جنسيات محددة من العمال المهاجرين في العمالة غير الرسمية. وفقاً للإحصاءات الرسمية (التي تميل إلى التقليل من عدد العمال غير الأردنيين)، شكل الأردنيون حوالي ثلاثة أرباع عمال البناء في عام 2017، وكان المهاجرون المصريون والسوريون يمثلون معظم الربع المتبقي، وبالتالي يشغرون بشكل أساسي وظائف كثيفة العمالة.

قام مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (Business and Human Rights Resource Centre) بتوثيق مجموعة من انتهاكات الحقوق ضد المهاجرين والعمال اللاجئين في قطاع البناء، ومن بينها ساعات عمل أطول؛ وظروف عمل غير آمنة؛ والتأخر في دفع الأجور أو عدم دفعها؛ وغياب أو محدودية تمثيل العمال وحرية تكوين النقابات أو الوصول إلى سبل الانتصاف؛ والابتزاز والاحتيايل في سياق التوظيف.

من أجل تحسين فرص العمالة الرسمية وتعزيز العمل اللائق للجميع في قطاع البناء، اتخذت الحكومة الأردنية خطوات مهمة بدعم من المجتمع الدولي. فوُضعت وزارة العمل مذكرة تفاهم مع نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين في عام 2017 للتنازل عن حصص توظيف العمالة الأردنية في هذا القطاع. كما توفر مذكرة التفاهم منح الموظفين السوريين بعض المرونة في تغيير صاحب العمل، مما يسمح بقدر أكبر من التنقل في القطاعات التي تكون فيها المهن موسمية أو محدودة المدة. ومع ذلك، لم يتم تمديد هذا الامتياز حتى الآن ليشمل العمال المهاجرين الآخرين، مما يؤدي إلى مزيد من التقسيم الطبقي في القطاع المجزأ أصلاً. ومن أجل تعزيز إمكانية توظيف السوريين (والأردنيين) في قطاع البناء، أنشأت الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب ومنظمة العمل الدولية برامج شهادات المهارات لرفع مستوى الخبرة المهنية للمشاركين ومساعدتهم في الحصول على شهادات المهارات المعتمدة.

فيما يتعلق بدعم العمال المهاجرين، وتماشياً مع التزام الأردن بإعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، ستدعم منظمة العمل الدولية التفاوض بشأن اتفاقات مفاوضة جماعية جديدة في قطاع البناء في إطار البرنامج القطري للعمل اللائق (2018-22)، وتنظيم ساعات العمل والسلامة والصحة المهنية في مكان العمل، وإجراءات تسوية المنازعات. يعترف الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بتعديل نظامه الداخلي للسماح للمهاجرين بالتصويت وأن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية. سيسمح هذا للعمال المهاجرين بالمطالبة بالمساواة في الحقوق وعدم التمييز في مكان العمل، بما في ذلك التمييز في الأجور.

المصدر: س. رزاز (2017)، سوق محفوف بالتحديات يدعو أكثر تحدياً عمال أردنيين، عمال مهاجرون ولاجنون في سوق العمل الأردني، منظمة العمل الدولية (2018)، البرنامج القطري للعمل اللائق (2018-2020): المملكة الأردنية الهاشمية؛ هيئة مراقبة التأمين والاحتياط الاجتماعي "أكابس" (2020)، الأردن: اللاجئين السوريون، <https://www.acaps.org/country/jordan/crisis/syrian-refugees>

تعزيز إمكانية الشباب على العثور على وظيفة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط

على الرغم من التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالنتائج التعليمية، فإن التحديات المتعلقة بإمكانية الشباب على العثور على وظيفة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لا تزال تشكل حاجزاً مهماً أمام حركة الأشخاص في المنطقة التي، باعتبارها ثاني أصغر منطقة في العالم، تواجه تحديات كبيرة في توفير فرص عمل جيدة للقوى العاملة الشابة، وخاصة الشابات. على الرغم من أن عدد النساء في العديد من البلدان (مصر والأردن وتونس) يفوق عدد نظرائهن من الذكور من حيث خريجي التعليم العالي، إلا أنهم ما زلن يتأثرن بشكل غير متناسب بالبطالة (OECD/ILO/CAWTAR, 2020^[53]).

في حين أن التحصيل العلمي العالي يرتبط تقليدياً باحتمال أكبر للهجرة، فإن هذا ليس هو الحال دائماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تركز معظم الأنظمة التعليمية على الشهادات (أي المؤهلات الأكاديمية أو التعليمية) بدلاً من المهارات وإمكانية نقلها. بشكل عام، تعزز قابلية نقل المهارات فرص الخريجين في العثور على عمل خارج القطاعات العامة في بلدانهم (World Bank, 2020^[54]). ومع ذلك، تشير الدلائل المستمدة من المغرب وتونس إلى التوجه نحو زيادة التحصيل العلمي بين المهاجرين. كتوضيح، في 2016/2015، من بين المهاجرين التونسيين الذين كانوا يعيشون في بلد مضيف لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمدة تقل عن خمس سنوات، كان 40٪ منهم خريجي التعليم العالي، مقارنة بـ 21٪ فقط من أولئك الذين استقروا في البلاد لأكثر من خمس سنوات (OECD, 2018^[51]).

يعد تعزيز قابلية الشباب للتوظيف من خلال تزويد الخريجين الشباب بالمهارات اللازمة من أجل العمل في الاقتصاد المعولم، أمراً أساسياً لتعزيز تنقل العمالة في المنطقة وتسهيل إدماج المهاجرين الشباب في البلدان المستقبلية. يمكن للمهارات القابلة للنقل التي يمكن أن تخدم أسواق العمل في بلدان المقصد وبلدان المنشأ أن تتيح مشاركة أكبر لشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط في مخططات التنقل بين بلدان

الاتحاد من أجل المتوسط. وهذا يستدعي تعزيز الاستثمار والتعاون بين البلدان في مجال تنمية المهارات، مع التركيز بشكل خاص على وظائف ومهارات المستقبل. إن ربط سياسات الهجرة والتدريب سيسمح للمنطقة بالتحرك نحو تنقل أكثر كفاءة لعمالها. من هذا المنظور، فإن الآثار المترتبة على القطاع الخاص تشكل عنصراً أساسياً لتحديد الخصائص المهنية والمهارات ذات الأهمية ومواءمة عرض التدريب مع الاحتياجات الملحمة على أرض الواقع.

على مدى العقد الماضي، بذلت العديد من دول الاتحاد من أجل المتوسط الجهود لدعم إمكانية عثور الشباب على وظائف. ومن الأمثلة على ذلك مشروع برنامج الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة (MedNC)¹⁰، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات والمنظمات التي تعمل من أجل الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب في جميع أنحاء المنطقة. ينفذ المشروع، من خلال شبكته من أصحاب المصلحة، أنشطة بناء القدرات ويعزز تبادل أفضل الممارسات وأساليب التعليم والتدريب المبتكرة لتحسين إمكانية الشباب على العثور على وظائف، ولا سيما النساء والشباب (خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب). وتشارك ثمانية دول في المبادرة، وهي: الجزائر ومصر وفرنسا ولبنان والمغرب والبرتغال وإسبانيا وتونس.

للمضي قدماً، سيكون من المهم أيضاً تعزيز التعاون في مجال الاعتراف بالمهارات. في الواقع، إن التنقل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط يعوقه حالياً غياب الأطر الإقليمية للاعتراف بالمهارات التي من شأنها دعم العمال في الاندماج مع مجموعة متنوعة من أسواق العمل وتمكين أصحاب العمل من الوصول إلى مجموعة أكبر من المرشحين المحتملين. تعد الأدوات الحالية على مستوى الاتحاد الأوروبي - مثل الإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF)¹¹، وهي أداة ترجمة تجعل المؤهلات الوطنية المختلفة قابلة للمقارنة في ضوء دعم التنقل عبر الحدود للمتعلمين والعاملين - مثلاً على الممارسات الجيدة التي يمكن نسخها على المستوى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط. كما يمكن أن تكون الاتفاقات الثنائية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات بمثابة نقاط انطلاق ممكنة للتقدم نحو تنسيق أكبر لأطر المؤهلات الوطنية في المنطقة.

الخلاصة والاعتبارات السياسية

ازدادت حركة الأشخاص للهجرة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بشكل كبير على مدار الـ 25 عاماً الماضية، حيث تضاعف عدد المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط تقريباً ليصل إلى 37.1 مليون شخص في عام 2019. وبشكل هذا 4.5٪ من سكان المنطقة، متجاوزاً نسبة المهاجرين الدوليين إلى عدد سكان العالم. بينما كان التقدم المحرز في الهجرة مثيراً للإعجاب من الناحية العددية، تجدر الإشارة إلى أن أنماط الهجرة لم تتغير بشكل كبير. ويواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور مركزي في أنماط الهجرة، بما في ذلك هجرة العمالة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. فاجتذب الاتحاد الأوروبي وحده أكثر من نصف المهاجرين من دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى في عام 2019، حيث حصل على نصيب الأسد من مهاجري شمال إفريقيا وغرب البلقان، من دون احتساب الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي.

- لا تزال منطقة غرب البلقان منطقة فرعية تنسم بالهجرة الجماعية، حيث يهاجر الآن 30٪ من سكانها إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي المجاورة. بُذلت جهود متواصلة في المنطقة لتشجيع المهاجرين، الذين يشكل الشباب في سن العمل نسبة كبيرة منهم، على العودة.
- تعتبر الهجرة العائلية سمة رئيسية لأنماط الهجرة في الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي. يعد لم شمل الأسرة، الذي لا يتأثر نسبياً بالظروف الاقتصادية، عاملاً مهماً وراء الاستقرار النسبي لأنماط الهجرة في المنطقة على مدى السنوات الـ 25 الماضية.
- تظل فرنسا المقصد الأكثر أهمية للمهاجرين من شمال إفريقيا، ويرجع ذلك إلى العلاقات التاريخية مع المنطقة الفرعية. تليها إسبانيا وإيطاليا اللتان شهدتا زيادات كبيرة في تدفقات الهجرة الوافدة من شمال إفريقيا منذ عام 1995 نتيجةً للقرب الجغرافي واحتياجات العمالة. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة وجود اتجاه - حديث إلى حد ما، اعتماداً على البلد - لهجرة ذوي المهارات العالية من شمال إفريقيا وقد ساهم في تنوع معتدل في مسارات الهجرة، مع ظهور بلدان مثل السويد وفنلندا ولوكسمبورغ كمقاصد جديدة.

تم إحراز تقدم فيما يتعلق بتسهيل حركة الأشخاص عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، على الرغم من أن هذا لم يفيد جميع البلدان بنفس الطريقة.

- على مر آخر 25 عام، تم توقيع العديد من اتفاقات تسهيل التأشيرات لتمكين السفر بدون تأشيرة، ولا سيما بين دول الاتحاد الأوروبي ودول البلقان، كشرط ضروري - وإن كان غير كاف - لتنقل الأشخاص. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير لتخفيف متطلبات التأشيرة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك داخل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الفرعية.

- تم توقيع العديد من الاتفاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في إطار شراكات التنقل، والتي تعد بمثابة خطوة مهمة في تسهيل تنقل العمالة والتعليم عبر البحر الأبيض المتوسط. وتبنت بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط اتفاقات ثنائية تهدف إلى تعزيز تنقل العمالة ضمن أطر التكامل الإقليمي العربي.
- منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نظر الاتحاد الأوروبي في مخططات الهجرة الدائرية كوسيلة لتلبية احتياجات سوق العمل في بلدان المقصد والقضايا الحساسة المرتبطة بالتوطين الدائم للمهاجرين. كان الدافع وراء تصميم برامج الهجرة الدائرية نهج "المكاسب الثلاثية" لبلدان المنشأ والمقصد وكذلك المهاجرين أنفسهم، إلا أن تنفيذها غالباً ما كان يضر بحقوق المهاجرين وظروف العمل، خاصة في حالة العمال الموسميّين ذوي المهارات المتدنية في قطاعات مثل الزراعة أو البناء. بهدف معالجة أوجه القصور هذه، على البلدان مراجعة تصميم مخططات الهجرة الدائرية لوضع حقوق المهاجرين في مقدمة أولوياتها وضمان جاذبية التنقل لجميع الأطراف، أي البلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وأصحاب العمل، والمهاجرين.
- في الوقت نفسه، شهدت السنوات الأخيرة اتجاهاً ناشئاً لمخططات التنقل التي تستهدف فئات جديدة من المهاجرين بما في ذلك طلاب التعليم العالي والمهنيين الشباب ذوي المهارات العالية. ومع ذلك، فإن عدد المهاجرين الذين تم توظيفهم فعلياً من خلال هذه المخططات لا يزال ضئيلاً من بين مجموع الهجرات، مما يستدعي مزيداً من التعاون بين البلدان لتوسيع نطاق هذه المبادرات. يمكن أن يساهم توسيع نطاق هذه البرامج ودمجها في إطار شراكات تنقل المهارات في تعزيز إمكانية الشباب على العثور على وظائف، ولا سيما في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويكمن التحدي المهم في تطوير أنماط تنقل مستدامة تدعم أيضاً المهاجرين العائدين في الاندماج من جديد في سوق العمل في بلدانهم الأصلية.
- إن معالجة مسألة إمكانية الشباب على العثور على وظائف أمر بالغ الأهمية لتتبع أنماط الهجرة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. لإنجاح مخططات التنقل على أرض الواقع، ولضمان إدراج فوائد هذه المخططات أيضاً على بلدان الأصل، ينبغي النظر في السياسات التي تهدف إلى رفع جودة أنظمة التعليم وفرص سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. قد يساهم تحسين الاعتراف بالمهارات والكفاءات على المستوى الإقليمي بشكل كبير في تعزيز التنقل من خلال جعل المؤهلات واضحة ومفهومة بشكل أكبر عبر الأنظمة المختلفة في المنطقة. من هذا المنظور، على الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط اتخاذ خطوات للتقدم نحو تنسيق أكبر لأطر المؤهلات الوطنية، بناءً على الأدوات الموجودة على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على الاتفاقات الثنائية للاعتراف بالمهارات.
- تقدم البرامج والمخططات الحالية التي تركز على تطوير مهارات المهاجرين وإمكانية نقلها مثلاً جيداً على كيفية تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بهدف تشجيع تنقل العمال والمتعلمين في المنطقة. سيسمح توسيع نطاق هذه المخططات وتعميمها بالتنوع بعيداً عن الطابع الموسمي ومنخفض المهارات لهجرة العمالة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والانتقال نحو تطوير أشكال جديدة من تنقل العمالة من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص. في هذا الصدد، تعد مشاركة القطاع الخاص عنصراً أساسياً لتحديد الخصائص المهنية والمهارات ذات الأهمية ومواءمة عرض التدريب مع الاحتياجات الملحمة على أرض الواقع. من المفترض أن يؤدي ربط سياسات الهجرة والتدريب إلى تمكين مشاركة شباب جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل أكبر في مخططات التنقل بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى تنقل أكثر كفاءة للعمال في المنطقة بشكل عام.
- إن السفر الدولي هو شكل مهم آخر من أشكال حركة الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين أهم المقاصد السياحية في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل السياح داخل المنطقة غالبية التدفقات السياحية في المنطقة. وكما تعد السياحة أيضاً مساهماً كبيراً في النمو والعمالة في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، مع أهمية خاصة في العديد من اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن مجموعة من العوامل المرتبطة بالأمن والسلامة وكذلك سياسات التأشيرات والدخول تؤثر في التنقل أثناء السفر وتحد من حرية تنقل الأشخاص في المنطقة. في ضوء الأهمية الكبيرة للسياحة في المنطقة، على البلدان اتخاذ خطوات لتسهيل السفر بين دول الاتحاد من أجل المتوسط. وهناك إمكانات كبيرة لتهج أكثر ذكاءً ترمي إلى دعم السياحة والنمو الاقتصادي مع الحفاظ في الوقت نفسه على سلامة وأمن الحدود الوطنية.
- يكمن أحد التحديات في تقييم وفهم تنقل الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، في الافتقار إلى البيانات القابلة للمقارنة بمرور الوقت وعبر المنطقة. وعلى وجه الخصوص، لا تزال هناك فجوات مهمة فيما يتعلق بالبيانات حول الهجرة حسب النوع وبلد الأصل، وكذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والبيانات المتعلقة بالعمالة حسب المهن والمهارات وظروف العمل والأجور. إن البيانات المتعلقة بالهجرة العائدة غير متوفرة أيضاً. ستستفيد بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والبلقان من التعزيز الكبير لقدرتها على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحليلها ونشرها.
- للمضي قدماً، يعد جمع البيانات أمراً حاسماً لرصد التقدم المحرز في أشكال التنقل البشري التي تسعى البلدان إلى تعزيزها. على وجه الخصوص، ينبغي بلورة مؤشرات جديدة لتقييم فعالية السياسات التي تهدف إلى تسهيل أنماط التنقل الإيجابية. مع تنفيذ خطط التنقل الجديدة في المنطقة، يمكن بلورة مؤشرات محددة تتعلق بعدد البرامج المنفذة و / أو عدد الأفراد الذين يهاجرون في إطار هذه البرامج.

- Abderrahim, T. (2019), "A Tale of Two Agreements: EU Migration Cooperation with Morocco and Tunisia", *Papers IEMed* 41, https://www.iemed.org/publicacions-es/historic-de-publicacions/papersiemed-euromesco/41.-a-tale-of-two-agreements-eu-migration-cooperation-with-morocco-and-tunisia/at_download/arxiu_relacionat. [36]
- Albanian INSTAT/IOM (2013), *Return Migration and Reintegration in Albania*, <https://albania.iom.int/sites/default/files/publication/15.%20Return%20Migration%20and%20Reintegration%20in%20Albania%202013.pdf>. [49]
- Alcidi, C. (2019), *LABOUR SUPPLY, EDUCATION AND MIGRATION IN SOUTH MEDITERRANEAN COUNTRIES: POLICY CHALLENGES AND OPTIONS*, EMNES, https://www.euneighbours.eu/sites/default/files/publications/2019-08/emnes_pp_011-labour_supply_education_migration_in_southmed.pdf. [12]
- Alcidi, C. et al. (2019), "Legal migration pathways across the Mediterranean: achievements, obstacles and the way forward", *EMNES Policy Paper* 9, https://emnes.org/wp-content/uploads/2019/06/emnes_pp_009-legal_migration_pathways_across_the_mediterranean.pdf. [26]
- Bardak, U. (2017), "Root causes and changing patterns of migration in the Mediterranean", in *Fortress Europe?*, Springer Fachmedien Wiesbaden, Wiesbaden, http://dx.doi.org/10.1007/978-3-658-17011-0_4. [22]
- Bardak, U. (2015), *Continuity and Change in Youth Migration Patterns from the Mediterranean*, Istituto Affari Internazionali, <http://www.iai.it/sites/default/files/iaiw1509.pdf>. [11]
- Bither, J. and A. Ziebarth (2018), *Creating Legal Pathways to Reduce Irregular Migration? What We Can Learn From Germany's "Western Balkan Regulation"*, http://aei.pitt.edu/102716/1/migration_strategy_group.PDF. [41]
- CAPMAS (2017), *Egyptians Abroad. Fact Sheet (Arabic)*, <http://www.capmas.gov.eg/Admin/Pages%20Files/2017109144221Egy.pdf>. [21]
- Cassarino, J. (2008), "Patterns of Circular Migration in the Euro-Mediterranean Area: Implications for Policy-Making", *CARIM Analytic and Synthetic Notes*, Vol. 29, https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8350/CARIM_AS&N_2008_29.pdf. [44]
- Cassarino, J. (2008), *Return Migrants to the Maghreb Countries: Reintegration and Development Challenges*, <https://doi.org/10.2139/ssrn.1730639>. [47]
- CIFOIT/FIERI (2019), *Favoriser la réintégration sociale et professionnelle des migrants de retour Nord-Africains. Une comparaison des cas du Maroc et de la Tunisie*, https://www.fieri.it/wp-content/uploads/2019/08/Report_Comparaison_Maroc_et_Tunisie_Rev1.pdf. [52]
- CMW (2019), *International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families*, United Nations, <http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPrICAqhKb7yhss0b6HJ3hv3YNutTMY92JeGVVtkIVmZAqzSKwTAytTzjX3O76dRnd%2B15U48AEEmCeC9ThkwUmpWnDw%2BdUINm9CON13tLdLpaDEwV3hdjivsS5oJPE1KQME1iCdk63litw%3D%3D>. [50]

- David, A. and A. Marouani (2016), "The impact of emigration on MENA labour markets", *Economic Research Forum Policy Brief* 21, <https://erf.org.eg/publications/the-impact-of-emigration-on-mena-labor-markets/>. [16]
- EMNES (2018), "Human Capital, Labour Market Friction and Migration in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia", *EMNES Studies*, Vol. 5, http://emnes.org/wp-content/uploads/2018/05/emnes_study_005-human_capital-labour_market_friction_migration-egypt-jordan-morocco-tunisia_v4.pdf. [19]
- European Commission (2010), "Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects", *European Economy Occasional Papers* 60, https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2010/pdf/ocp60_1_en.pdf. [43]
- European Commission (2009), "Council Directive 2009/50/EC of 25 May 2009 on the conditions of entry and residence of third-country nationals for the purpose of highly qualified employment", *Official Journal of the European Union* 155, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32009L0050&from=EN>. [39]
- European Commission (2007), *Applying the Global Approach to Migration to the Eastern and South-Eastern Regions Neighbouring the European Union*, https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:5377354b-2992-4f11-bfa2-dd64311f437e.0003.03/DOC_1&format=PDF. [35]
- Eurostat (2020), *First permits by reason, length of validity and citizenship*, <https://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>. [13]
- Eurostat (2020), *First permits issued for remunerated activities by reason, length of validity and citizenship*, <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>. [27]
- Eurostat (2020), *Residence permits - statistics on authorisations to reside and work*, <https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/pdfscache/70280.pdf>. [40]
- Eurostat (2019), *Employment rates of young people not in education and training by sex, educational attainment level, years since completion of highest level of education and country of birth*, https://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=edat_ifse_32&lang=en. [30]
- Fargues, P. (2017), "Mass Migration and Uprisings in Arab Countries: An Analytical Framework", *International Development Policy* 7, <https://doi.org/10.4000/poldev.2275>. [3]
- Fargues, P. (2011), "International Migration and the Demographic Transition: A Two-Way Interaction", *International Migration Review*, Vol. 45/3, pp. 588-614, <http://dx.doi.org/10.1111/j.1747-7379.2011.00859.x>. [6]
- Hoffmeyer-Zlotnik, P. (2019), "Developments in Germany in the context of visa liberalisation. Study by the German National Contact Point for the European Migration Network.", *Federal Office for Migration and Refugees Working Papers* 83, https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/11a_germany_visa_liberalisation_en.pdf. [42]
- Idrissi, B. and S. Moufti (2019), *Euro-Mediterranean Migration Dynamics. The Role of the Southern and Eastern Mediterranean Countries*, IEMed, https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2019/Euro-Mediterranean_Migration_Southern_Countries_Boutaina_Ismaili_Idriss_Said_Moufti_IEMed_MedYe_arbook2019.pdf. [14]
- IOM (2019), *Glossary on Migration*, https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf. [5]

- IOM (2019), *World Migration Report 2020*, United Nations, New York, [10]
<https://dx.doi.org/10.18356/b1710e30-en>.
- IOM (2014), *Migration flows in Western Balkan countries: transit, origin and destination, 2009-2013*, [24]
<http://www.undp.org/content/dam/unct/bih/news/Migration%20Flows%20in%20Western%20Balkan%20Countries.pdf>.
- IOM (2010), *Intra-Regional Labour Mobility in the Arab World*, [17]
https://publications.iom.int/system/files/pdf/alo-iom_intra-regional_labour_mobility_en.pdf.
- Martín, I. (2009), *Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries. A Regional Perspective*, [9]
https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2010/pdf/ocp60_1_en.pdf.
- OECD (2020), *International Migration Outlook 2020*, OECD Publishing, Paris, [28]
<https://doi.org/10.1787/ec98f531-en>.
- OECD (2019), *International Migration Outlook 2019*, <https://doi.org/10.1787/c3e35eec-en>. [29]
- OECD (2018), *Talents à l'étranger: Une revue des émigrés tunisiens*, [51]
<https://doi.org/10.1787/9789264308855-fr>.
- OECD (2018), "What would make Global Skills Partnerships work in practice?", *Migration Policy Debates* [46]
 15, <http://www.oecd.org/els/mig/migration-policy-debate-15.pdf>.
- OECD (2016), "The development impact of migration in origin countries", in *Perspectives on Global Development 2017: International Migration in a Shifting World*, OECD Publishing, Paris, [4]
https://dx.doi.org/10.1787/persp_glob_dev-2017-11-en.
- OECD (2014), *MENA-OECD Investment Programme, "Draft Background Note: Recent FDI Trends in the MENA Region"*, LAS-OECD Regional Conference and MENA-OECD Regional Investment Working Group, [33]
https://www.oecd.org/mena/competitiveness/Draft%20Note_FDI%20trends%20in%20MENA.
- OECD (2004), *Global Knowledge Flows and Economic Development*, Local Economic and Employment [2]
 Development (LEED), OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264107687-en>.
- OECD/ILO/CAWTAR (2020), *Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD [53]
 Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/ac780735-en>.
- Razzaz, S. (2017), *A Challenging market becomes more challenging. Jordanian workers, migrant workers and refugees in the Jordanian labour market.*, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_556931.pdf. [20]
- Šabić, S. and N. Kolar (2019), *Emigration and demographic change in Southeast Europe*, Institutite for [8]
 Democracy, https://idscs.org.mk/wp-content/uploads/2019/12/a5_emigration_demographics.pdf.
- Schenghen Visa Info (2019), *Schenghen visa statistics by third country*, [32]
<https://statistics.schengenvisainfo.com/2019-schengen-visa-statistics-by-third-country/>.
- UfM (2017), *UfM Roadmap for Action*, <https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/10/UfM-Roadmap-for-action-2017.pdf>. [1]

- UN (2019), *Palestine Refugees in Syria: A Tale of Devastation and Courage – UNRWA Commissioner-General Op Ed*, <https://www.un.org/unispal/document/palestine-refugees-in-syria-a-tale-of-devastation-and-courage-unrwa-commissioner-general-op-ed/#:~:text=Today%2C%20some%20440%2C000%20Palestine%20refugees,but%20also%20Turkey%20and%20beyond.> (accessed on 20 September 2020). [15]
- UN (2013), *World Youth Report 2013: Youth and Migration*, United Nations, New York, <https://dx.doi.org/10.18356/66b5c30f-en>. [31]
- UNESCWA (2014), *Arab Integration: A 21st Century Development Imperative*, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-integration-21st-century-development-imperative-english.pdf>. [37]
- UNICEF (2019), *MENA Generation 2030*, <https://www.unicef.org/mena/reports/mena-generation-2030>. [7]
- Vathi, Z. and I. Zajmi (2017), *Childran and MIgration in Albania. Latest Trends and Protection Measures Available*, Terre des hommes, [http://tdh-europe.org/upload/document/7270/MIGRATION%20REPORT%20ALBANIA%20\(eng\)_web.pdf](http://tdh-europe.org/upload/document/7270/MIGRATION%20REPORT%20ALBANIA%20(eng)_web.pdf). [48]
- Vidovic, H. (2015), *SEE 2020 Strategy Study on Labour Mobility*, <https://wiiw.ac.at/see-2020-strategy-study-on-labour-mobility-dlp-3662.pdf>. [25]
- Wahba, J. (2012), “Immigration, Emigration and the Labour Market in Jordan”, *Economic Research Forum Working Papers* 671, <https://ideas.repec.org/p/erg/wpaper/671.html>. [18]
- Wickramasekara, P. (2011), “Circular migration : a triple win or a dead end?”, *GURN Discussion Paper* 15, <http://www.migration4development.org/sites/m4d.emakina-eu.net/files/no15-mar11-circular-migration-a-triple-win-or-a-dead-end.pdf>. [45]
- World Bank (2020), *Convergence: Five Critical Steps Toward Integrating Lagging and Leading Areas in the Middle East and North Africa*, <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33187>. [54]
- World Bank/Vienna Institute for International Economic Studies (2018), *Western Balkans labour market trends 2018*, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/565231521435487923/pdf/124354-Western-Balkans-Labor-market-trends-2018-final.pdf>. [23]
- World Travel and Tourism Council (2019), , <https://wtcc.org/News-Article/1-euro-in-every-5-euro-in-Portugal-comes-from-tourism>. [34]
- Zohry, A., S. Abou Hussein and D. Hashem (2020), “The Impact of the Syrian Influx on Egyptian Migrant Workers in Jordan”, *Centre for Migration and Refugee Studies Papers* 13, <http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/egyptianmigrantworkersreport.pdf>. [38]

أ. إحصاءات الهجرة داخل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط

حجم المهاجرين ونسبة المهاجرين إلى السكان حسب البلدان/المناطق، 1995-2019

مهاجرين من بلدان الاتحاد و إلى بلدان الاتحاد داخل المنطقة (بالآلاف)

	UfM	BAL	EU	LEV	NA	ALB	ALG	BOS	EGY	ISR	JOR	LEB	MAU	MON	MOR	PA	TUN	TUR	UK
1995																			
Intra-UfM immigrants	2201 5.1	101.3	1661 5.5	2086.3	194.2	58.2	45.9	43.1	83.5	669.8	1379.8	535.8	2.8	0.0	33.2	170.7	28.8	853.9	1494.2
Intra-UfM emigrants	2201 5.1	1401. 7	1167 9.9	1909.8	3737.8	412.0	940.1	919.4	525.5	148.0	88.0	162.7	15.8	70.4	1802.2	1659.1	454.3	2486.7	651.2
Intra-UfM immigrants to population ratio	3.2%	1.3%	3.9%	19.4%	0.1%	1.9%	0.2%	1.1%	0.1%	12.7%	30.1%	15.2%	0.1%	0.0%	0.1%	6.5%	0.3%	1.5%	2.6%
Intra-UfM emigrants to population ratio	3.2%	18.5 %	2.7%	17.8%	2.9%	13.2%	3.3%	24.0%	0.8%	2.8%	1.9%	4.6%	0.7%	11.3%	6.7%	63.4%	5.0%	4.3%	1.1%
2005																			
Intra-UfM immigrants	2771 6.1	82.2	2115 7.9	2589.4	243.4	52.8	30.0	29.4	149.9	619.1	1818.1	616.8	2.9	0.0	35.8	154.6	24.8	921.1	2102.9
Intra-UfM emigrants	2771 6.1	1785. 9	1486 8.2	2538.0	5002.9	825.7	1528.7	902.6	560.1	143.8	91.1	187.3	24.8	57.7	2343.8	2259.7	545.5	2396.9	980.2
Intra-UfM immigrants to population ratio	3.7%	1.1%	4.9%	18.4%	0.2%	1.7%	0.1%	0.8%	0.2%	9.5%	31.5%	13.1%	0.1%	0.0%	0.1%	4.3%	0.2%	1.4%	3.5%
Intra-UfM emigrants to population ratio	3.7%	23.9 %	3.4%	18.1%	3.3%	26.7%	4.6%	24.0%	0.7%	2.2%	1.6%	4.0%	0.8%	9.4%	7.7%	63.2%	5.4%	3.5%	1.6%

	UfM	BAL	EU	LEV	NA	ALB	ALG	BOS	EGY	ISR	JOR	LEB	MAU	MON	MOR	PA	TUN	TUR	UK
2019																			
Intra-UfM immigrants	3714 9.0	118.5	2830 5.4	2941.8	312.8	40.1	37.9	22.4	171.0	587.5	2233.9	567.9	3.0	56.0	69.7	140.0	31.2	1302.9	3580.2
Intra-UfM emigrants	3714 9.0	2089. 1	2176 9.2	3133.0	5965.2	1010.7	1820.2	1015.1	538.4	148.3	103.3	239.7	34.8	63.3	2919.2	2790.0	652.6	2703.9	1340.3
Intra-UfM immigrants to population ratio	4.5%	1.7%	6.4%	13.4%	0.2%	1.4%	0.1%	0.7%	0.2%	6.9%	22.1%	8.3%	0.1%	8.9%	0.2%	2.8%	0.3%	1.6%	5.3%
Intra-UfM emigrants to population ratio	4.5%	30.7 %	4.9%	14.3%	3.0%	35.1%	4.2%	30.8%	0.5%	1.7%	1.0%	3.5%	0.8%	10.1%	8.0%	56.0%	5.6%	3.2%	2.0%

Note: This table only considers intra-UfM migration, thus migration only among the UfM member states. Ratios for UfM, BAL, EU, LEV, NA are weighted averages. BAL refers to Western Balkans, EU refers to 27 European Union, LEV refers to Levant, NA refers to North Africa.

Source: Authors' calculation, based on UN DESA 2019, *International Migrant Stock* (database), <https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp>.

تعليقات ختامية

- ¹ تشمل منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الجزائر ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس وتركيا.
- ² تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
- ³ للاطلاع على الأسلوب 4 في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS)، انظر:
https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/movement_persons_e/movement_persons_e.htm
- ⁴ انظر <https://www.oecd.org/trade/topics/services-trade>
- ⁵ مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي <https://www.integrate-africa.org/rankings/regional-economic-communities/amu>
- ⁶ القسم 26، القسم الفرعي 2 من لائحة التوظيف (Beschäftigungsverordnung أو BeschV).
- ⁷ [European Commission \(2007\), Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions on circular migration and mobility partnerships between the European Union and third countries”, COM\(2007\)248 final](#)
- ⁸ مشروع "تعزيز توظيف الشباب التونسي من خلال التدريب المهني في الشركات البلجيكية" بين بلجيكا وتونس، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. إن صحيفة وقائع المشروع متوفرة على:
https://belgium.iom.int/sites/default/files/Gallery/Factsheet%20Enhancing%20Tunisian%20Youth%20Employability_EN.pdf
- ⁹ معلومات عن مشروع فرصة عالية لانتداب إطارات الامتياز في البحر المتوسط (HOMERe) متوفرة على:
<https://ufmsecretariat.org/project/homere-high-opportunity-for-mediterranean-executive-recruitment>
- ¹⁰ معلومات عن مشروع برنامج الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة (MedNC) متوفرة على:
[https://ufmsecretariat.org/project/mediterranean-new-chance-mednc/#:~:text=The%20Mediterranean%20New%20Chance%20\(MedNC,in%20particular%20second%20chance%20schools](https://ufmsecretariat.org/project/mediterranean-new-chance-mednc/#:~:text=The%20Mediterranean%20New%20Chance%20(MedNC,in%20particular%20second%20chance%20schools)
- ¹¹ معلومات عن الإطار الأوروبي للمؤهلات متوفرة على: <https://europa.eu/europass/en/european-qualifications-framework-eqf>

5 التكامل في البحث والتعليم العالي

يعرض هذا الفصل الحالة الراهنة للتكامل الإقليمي في البحث والتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية، كما يتطرق إلى مؤشرات رصد التكامل والتعاون. ويستند إلى البيانات المتوفرة عن تمويل البحوث (بما في ذلك البيانات المتعلقة بتمويل البحوث من الخارج)، والموظفين العلميين والمنشورات العلمية المشتركة والاختراعات المشتركة وأعداد الطلاب والباحثين وتدفقاتهم وتدويل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات والبنية التحتية البحثية. يوضح هذا الفصل ضرورة اتباع نهج أكثر شمولية يربط التعاون الدولي في التعليم العالي والبحث بالإصلاحات الوطنية، وذلك بهدف ربط، على المستوى الوطني، أنظمة التعليم العالي والبحث في البلدان بالصناعة كطريقة لتحسين جودة البحث وانتشار المعرفة لصالح المجتمع والاقتصاد. أخيرًا، يسترعي الفصل الانتباه إلى ضرورة الاستثمار في التعليم الرقمي والبنية التحتية البحثية وإتاحة إمكانية الوصول إليها، من أجل تسريع عملية التكامل الإقليمي من خلال سياسات البحث والتعليم العالي.

الأفكار الرئيسية

- يمكن أن يساعد التعاون الإقليمي في البحث والتعليم العالي على تحسين جودة العمالة الماهرة وأن يعزز تنويع الأنشطة الاقتصادية. كما يمكن أن يساعد أيضًا في توفير حلول للمشاكل المشتركة مثل الأمن والطاقة والنقل والبنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه النظيفة والزراعة المستدامة ومصايد الأسماك.
- يتطلب التكامل الإقليمي في البحث والتعليم العالي استيفاء الشروط المسبقة. يجب على الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط أن تستثمر في قدراتها الوطنية لتكون قادرة على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتبادل المعرفة والتقنيات. يضطلع بناء روابط قوية بين البحث والتعليم والصناعة على المستوى الوطني، أي مثلث المعرفة، بدور مهم في جذب استثمارات أجنبية ذات قيمة مضافة أعلى من قبل الشركات متعددة الجنسيات وفي تمكين التعاون الدولي.
- تُظهر المؤشرات الرئيسية لرصد التكامل الإقليمي في التعليم العالي والبحوث أن التكامل في المنطقة الأوروبية متوسطة قد زاد بشكل غير متساو بما يتماشى مع القدرات المتزايدة، ولكن غير المتكافئة، في مجال البحث والتعليم العالي في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية وغرب البلقان.
- تتميز كثافة التعاون البحثي بالتفاعلات بين الشمال والجنوب وبدرجة أقل بالتعاون فيما بين دول الجنوب، على الرغم من وجود استثناءات (مثل مصر والمملكة العربية السعودية والمغرب وإسرائيل). يتم تنظيم معظم التعاون البحثي حول العلوم الفيزيائية والكيمياء، وكذلك علوم الحياة، وهي مجالات مهمة للتنمية الصناعية. يعد التعاون العلمي في البيئة أقل بروزاً في كل من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي مقارنة بال تخصصات الأخرى.
- يعد تنقل الطلاب قناة مهمة للتكامل الإقليمي في البحث والتعليم العالي. فيظهر التنقل إلى الاتحاد الأوروبي زيادة مطردة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- استناداً إلى بيانات براءات الاختراع المشتركة، تعد فرنسا وألمانيا الشريكتين الرئيسيتين في الابتكار لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- قامت العديد من دول الاتحاد من أجل المتوسط بزيادة استثماراتها في البحث والتطوير على مدى العقد الماضي، ولا سيما إسرائيل ومصر والجزائر.
- يتمثل أحد التحديات المهمة في عملية رصد التكامل الإقليمي والتعاون في البحث والتعليم العالي في المنطقة الأوروبية متوسطة، في الافتقار إلى المؤشرات في البلدان التي تنسم بمستويات منخفضة تاريخياً من الاستثمار في البحث والتعليم العالي.

إن التغييرات التي طرأت مؤخراً على الاقتصاد العالمي، وعلى وجه الخصوص، التحول الرقمي الذي تسارع في أعقاب جائحة كوفيد-19، تعدل الإنتاج العالمي وتؤثر على قدرة البلدان على اتباع استراتيجيات التكامل الإقليمي القائمة على سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي. إن التغييرات في أنماط التجارة، بالإضافة إلى زيادة استخدام الائتمنة في التصنيع والتوجه على الصعيد الإقليمي نحو إعادة الأنشطة إلى البلد الأم في القطاعات، تفرض العديد من التحديات أمام قدرة البلدان الأوروبية ومتوسطة ودول غرب البلقان على الارتقاء في سلسلة القيمة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. مع انخفاض تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، على البلدان أن تنتظر في بلورة إصلاحات هيكلية تهدف إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها (World Bank, 2020^[1]). إن تعزيز التغير الهيكلي في اقتصادات المنطقة من خلال التعاون الإقليمي في التعليم العالي والعلوم أمرًا حاسماً لقدرة البلدان على اغتنام الفرص في هذا السياق العالمي المتغير.

إن مجالات البحث والتعليم العالي لا تعد مبدئياً محط تركيز مباشر لسياسات التكامل الإقليمي التي تهدف إلى تقليل الانقسامات وحواجز السوق التي تعترض التجارة والتبادل. إلا أن هذا الفصل يؤكد الحاجة إلى سياسات تكميلية في البحث والتعليم العالي والابتكار لمواكبة الجهود الرامية إلى دمج الاقتصادات الوطنية على المستوى الإقليمي.

يتطلب التكامل الإقليمي في البحث والتعليم العالي شروطاً مسبقة على المستوى الوطني. فمن ناحية، يتطلب الأمر أن تشارك البلدان الرؤية والالتزام بالبحث والتعليم كمصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها. بدون التكامل/دخلي للبحوث والتعليم العالي مع الصناعة، بما في ذلك التصنيع والخدمات، في النظم الاقتصادية الوطنية، قد يؤدي التعاون الإقليمي بين العلماء والجامعات إلى النهوض بالمعرفة العلمية وتعزيز الروابط التعليمية ولكنه لا يساهم بشكل كافٍ في التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. في الواقع، كما جادل (Fagerberg, 1990^[2])، فإن نهج الدفع العلمي له تأثير ضئيل على هيكل السوق. في المقابل، فإن الابتكار الذي يأتي من خلال تفاعل العلم والتعليم مع السوق، يخلق عمليات تعلم بين المستخدمين ومنتجي المعرفة والتقنيات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

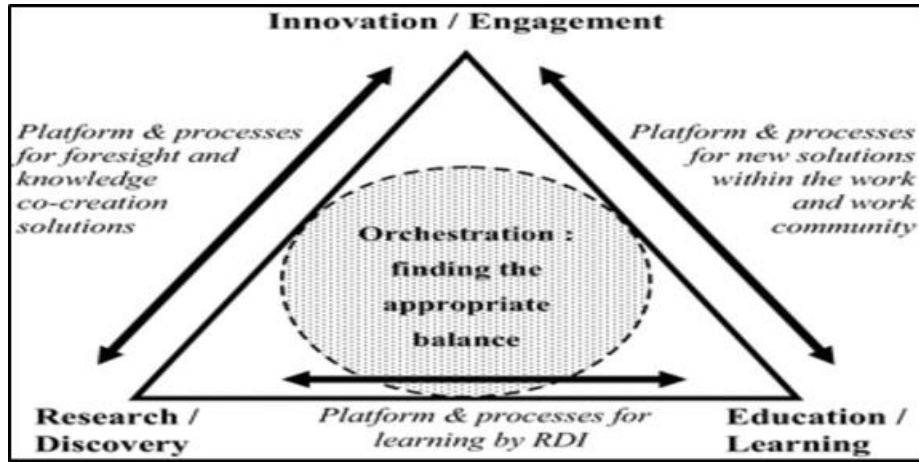
وبالتالي، إن الاندماج في المنطقة الأوروبية ومتوسطة لا يتطلب فقط إزالة الحواجز أمام حركة البضائع والأفكار والأشخاص، بل يتطلب أيضاً الاستثمار في القدرات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك التعليم العالي وتدريب الباحثين، وتطوير وكالات تمويل البحوث الوطنية والبنى التحتية البحثية واسعة النطاق ومراكز البحوث والمختبرات المشتركة، بالإضافة إلى برامج البحوث المتنقلة، وتخصيص صناديق بحثية وطنية للبحث التعاوني ومنصات البحث والتطوير لمطابقة العرض والطلب على الخدمات الفنية. يحظى تبني الرقمنة في البحث بنفس القدر من الأهمية. فيجب أن تكون هذه الاستثمارات كبيرة بما يكفي لمساعدة البلدان على حل المشاكل من خلال البحث المحلي، ولتمكين التعاون الدولي في التعليم العالي والبحث والمساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز تبادل المعرفة.

تعزيز التكامل الإقليمي من خلال روابط أقوى بين الشركات والبحوث والتعليم العالي: مثلث المعرفة

تملك المعرفة التي تولدها مؤسسات التعليم والبحث القدرة على مساعدة الشركات المحلية على الارتقاء في سلسلة القيمة وتنويع الإنتاج، وإحداث تغيير هيكلي. ولهذه الغاية، يجب استيفاء بعض الشروط المسبقة. أولاً، يجب أن يكون البحث والتعليم العالي مرتبطين ارتباطاً وثيقاً/دخلي/البلدان على مستوى السياسات، والمستوى المؤسسي، والمستوى القائم على المكان أو الجغرافيا الاقتصادية. يُعرف هذا التكامل الداخلي باسم "مثلث المعرفة" (KT). يتعلق مفهوم مثلث المعرفة بالحاجة إلى تحسين تأثير الاستثمارات في ثلاث مجالات، وهي التعليم والبحث والابتكار، وذلك من خلال التفاعل المنهجي والمستمر. وتتمثل الفكرة الرئيسية لمثلث المعرفة في أن خلق معارف جديدة مستمدة من البحث والتعليم العالي لا يكفي في حد ذاته لتوليد النمو الاقتصادي؛ إنما هناك حاجة إلى تفاعل مستمر بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مثلث المعرفة من أجل جعل الابتكار المجدي اقتصادياً أمراً ممكناً. بعبارة أخرى، ينبغي تعبئة البحث من خلال العلاقات مع المجتمع الأكبر، بما في ذلك الشركات ورواد الأعمال لتحويل هذه المعرفة إلى ابتكار ملموس.

يركز مفهوم مثلث المعرفة بشكل خاص على ريادة الأعمال كقناة لنشر المعرفة والابتكار المتولد ولتعزيز المشاركة المجتمعية الأكبر. فيجري تشجيع مؤسسات التعليم العالي، ليس فقط بهدف تثقيف وتدريب رواد الأعمال لتطبيق المعرفة، ولكن أيضاً لتحديد موقع أنشطة ريادة الأعمال في الحرم الجامعي. ويعتبر هذا تطوراً عقلانياً لأن ريادة الأعمال هي قناة رئيسية تتوصل من خلالها المعرفة، التي تم تطويرها في مؤسسات التعليم العالي، إلى الابتكار.

الشكل 5.1. نهج مثلث المعرفة

المصدر: (Sjoer, E et al, 2011^[3])

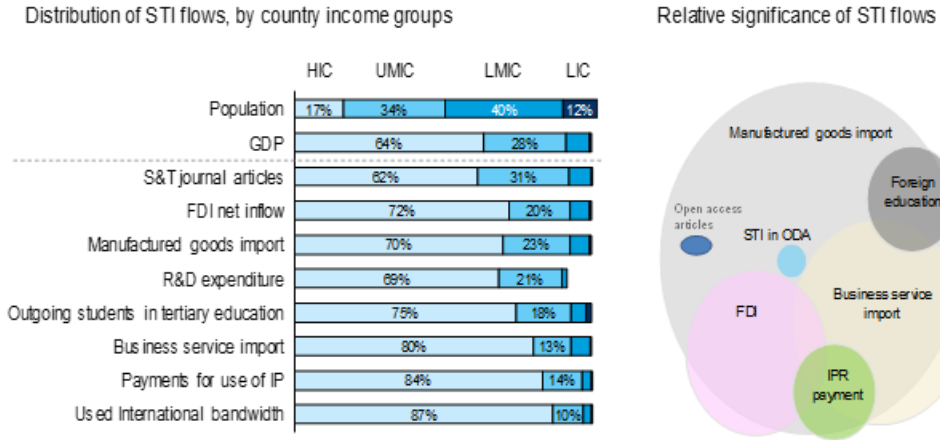
إن مؤسسات التعليم العالي هي أساس مثلث المعرفة، أولاً لأنها توفر المدخلات الرئيسية لكل ركن من أركان مثلث المعرفة، وثانياً لأنها - بحسب حافظتها الخاصة المتعلقة بتوفير التعليم والبحث والابتكار - غالباً ما تدمج مثلث المعرفة بشكل مؤسسي في تنظيمها الداخلي ومهامها.

إن إطار مثلث المعرفة ليس حلاً سحرياً لدمج الإنتاج المحلي مع البحث والتعليم العالي. هناك تكامل محتمل وتعارض محتمل بين سياسات البحث والتعليم والابتكار. وللتخفيف من النزاعات المحتملة في مهام ونقاط تركيز مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، يعد التنسيق والحوار أمراً ضرورياً بين الوزارات المختلفة ووكالات ومؤسسات التمويل وكذلك الجهات الفاعلة القائمة على المكان مثل الحكومات المحلية^[4] (Cervantes, 2017).

تدويل المعرفة والتكنولوجيا: ظاهرة متعددة الأوجه تتحرك بسرعات مختلفة

من المفيد التطرق لتدويل التعليم العالي والبحث في المنطقة الأوروبية ومتوسطة في سياق أوسع. إن القنوات الرئيسية التي تنتشر من خلالها المعرفة والتكنولوجيا على الصعيد العالمي هي القنوات القائمة على السوق، وتشمل: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وواردات المنتجات المصنعة، وواردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الشركات، والمدفوعات مقابل استخدام حقوق الملكية الفكرية، والتعليم العالي في الخارج. تظهر البيانات أنه حتى عند تعديل المحتوى التكنولوجي، فإن واردات المنتجات المصنعة هي إلى حد بعيد أكبر طريقة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض (الشكل 5.2). تعتبر واردات خدمات الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر ثاني وثالث أكبر مصادر للتدفقات التكنولوجية، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر أقل أهمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. وبالمثل، في حين أن المدفوعات مقابل استخدام حقوق الملكية الفكرية مهمة للبلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، إلا أنها أقل أهمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض (United Nations, 2020^[5]).

الشكل 5.2. توزيع تدفقات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية وأهميتها



ملاحظة: يتم تحديد HIC (البلدان ذات الدخل المرتفع)، UMIC (البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى)، LMIC (البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى) و LIC (البلدان ذات الدخل المنخفض) وفقاً لتصنيف البنك الدولي. STI = العلم والتكنولوجيا والابتكار. GDP = الناتج المحلي الإجمالي. S&T = العلم والتكنولوجيا. FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر. R&D = البحث والتطوير. IP = الملكية الفكرية، ODA = المساعدة الإنمائية الرسمية. المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مستق من (United Nations, 2020^[6])

علاوة على ذلك، تُظهر الأدبيات المتعلقة بتدويل البحث والتطوير في مجال الأعمال أن التعليم العالي وظروف البحث في البلدان المضيفة تضطلع بدور مهم في قرارات تحديد المواقع للشركات متعددة الجنسيات. تعتبر العوامل المتصلة بالعرض، مثل البنية التحتية التكنولوجية للبلد المضيف، ووجود الجامعات المحلية والموظفين المهرة الذين لديهم روابط مع الشركات المحلية، عوامل مهمة لتدويل البحث والتطوير بين الشركات (OECD, 2017^[8]) (OECD, 2008^[7]).

المربع 5.1. الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط – بريما (PRIMA)

يعتمد التعاون الدولي في البحث العام بشكل عام على المصلحة المشتركة، ومشاركة تكاليف البنية التحتية البحثية، وتحسين جودة المنشورات البحثية وتدريب الباحثين. على الرغم من أن التعاون في الشبكات العلمية مدفوع بشكل أساسي بالأولويات "من الأسفل إلى الأعلى" للباحثين الأفراد والجامعات والمنظمات البحثية، فإن الحكومات تقدم أولويات "من الأعلى إلى الأسفل" للتعاون، خاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل الدبلوماسية العلمية والاقتصادية مثل برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر "بريما" جهداً كبيراً للاتحاد الأوروبي في مجال دبلوماسية العلوم، وذلك باستخدام مشاريع البحث والتطوير في محاولة لبناء الجسور عبر البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تعزيز العلاقات السياسية. فتتكون هذه الشراكة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إلى "برنامج أبحاث أفاق 2020" (Horizon 2020) والبلدان المتوسطية الشريكة على قدم المساواة (الملكية المشتركة والإدارة المشتركة والتمويل المشترك)، بالإضافة إلى مشاركة المفوضية الأوروبية. تركز البحوث الممولة من قبل بريما على مساعدة البلدان في المنطقة على التعامل المشترك مع التغيرات البيئية والاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ، مثل نزوح النظم الغذائية الزراعية والموارد المائية. لا يمكن معالجة التعقيد المتزايد وتعدد الأبعاد لمثل هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلا من خلال الجهود والموارد المشتركة القائمة على نهج البحث والابتكار. يتم تمويل الشراكة من خلال مزيج من التمويل من الدول المشاركة في الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (حالياً 274 مليون يورو) ومساهمة بقيمة 220 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي عبر برنامج أبحاث أفاق 2020. إن الدول الـ 19 المشاركة هي: البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا وسلوينيا وكرواتيا واليونان وقبرص وتركيا ولبنان والأردن وإسرائيل ومصر وتونس والجزائر والمغرب وألمانيا ولوكسمبورغ.

المصدر: <http://prima-med.org> الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (2020)،

على عكس تدفقات المعرفة في السوق، فإن التدفقات من التعليم العالي والبحث تحظى بأهمية أقل على الصعيد العالمي. في حين أن النسبة المئوية للطلاب الذين يدرسون في الخارج على مستوى التعليم العالي مهمة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط، فإن حصة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أقل بكثير من نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان (United Nations, 2020^[6]).

إن إصلاحات التعليم في العديد من البلدان التي تشجع المساءلة والاستقلالية، فضلاً عن التنافس للطلاب وتمويل البحوث، قد أجبرت المؤسسات على تمييز نفسها على نحو أفضل وكذلك عروض التعليم الخاصة بها في السوق. كما حفزت الإصلاحات الجامعية على بلورة استراتيجيات التدويل الرامية إلى تعزيز جاذبيتها للطلاب الأجانب.

وفي الوقت نفسه، ركزت سياسات البحث على مدى العقد الماضي على زيادة مساهمة البحث في الابتكار، وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية وإنشاء البنية التحتية المادية وغير المادية على شكل مكاتب لنقل التكنولوجيا أو تحقيق التواصل بين البحوث العامة والصناعة. علاوةً على ذلك، أصبح التعاون مع البحوث العامة الخطاب السائد والتركيز الرئيسي لسياسات الابتكار، سواء في مجال العلم، أي "الدفع" لنقل نتائج البحوث العامة إلى الصناعة، أو مبادرات "جذب الطلب" مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. في الآونة الأخيرة، ومع ظهور التقنيات الرقمية التي تمكن من التعاون، أصبح تعزيز المنصات التعاونية التي تضم نطاقاً أوسع من الجهات الفاعلة، وليس فقط الأعمال التجارية والبحث العام، محط تركيز سياسات البحث، لا سيما في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (المربع 5.3).

المربع 5.2. زيادة الإنتاجية والفوائد الوظيفية من التعاون في البحث والتعليم والابتكار

إن "المنصات التعاونية" هي أشكال ناشئة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفيما بين القطاع الخاص، حيث يساهم المشاركون في تطوير تقنيات جديدة قد يكون لها إمكانات كبيرة للابتكار وتحسين الرفاهية. تعمل العديد من الحكومات، جنباً إلى جنب مع الشركاء في الصناعة والشركات الناشئة والمجتمع المدني، على تطوير أشكال تجريبية لهذه المنصات التعاونية لتوفير روابط أفضل بين البحث والابتكار، ولتعزيز التسويق التجاري.

تظهر أنواع جديدة من المنصات التعاونية استجابة لعدد من الاتجاهات الرئيسية، كما شهدنا تحولاً في برامج البحث والتطوير الوطنية والدولية إلى أنماط أكثر انفتاحاً وتشاركية. تعكس هذه التطورات في سياسة الابتكار وعياً متزايداً بالإمكانيات الإبداعية لتكون أكثر شمولاً ليس فقط في جني الفوائد، ولكن أيضاً في التقدم في عملية الابتكار نفسها.

يتطلب الترابط عبر ولايات قضائية متعددة أنواعاً مختلفة من التعاون. فيواجه التعاون ومشاركة البيانات عبر الحدود الوطنية العديد من الصعوبات بسبب وجهات النظر المختلفة والجغرافيا المتباينة والمسائل الأخلاقية والقانونية. تحتاج الأطر المشتركة إلى تحديد الممارسات المشتركة للبحث ومشاركة البيانات. ويشمل ذلك تطوير تقنيات المعلومات لتعزيز إمكانية اكتشاف البيانات ومشاركتها، بالإضافة إلى تعزيز النهج التنظيمية، ويتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع صانعي السياسات والصناعة والمجتمع المدني في كثير من الأحيان إذا كانت الخصوصية على المحك. يمكن للسياسة أن تدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال توفير مبادئ توجيهية بشأن المسائل الأخلاقية والقانونية والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

لمعالجة هذه المشكلة، أطلقت اليونسكو في عام 2011 مبادرة إقليمية تسمى "شبكة التوسع في التقنيات المترابطة في المنطقة العربية، نكتار-NECTAR" (تكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والتي تهدف إلى تعزيز أنظمة الابتكار الوطنية من خلال تعزيز الشراكات بين الأوساط الأكاديمية والبحثية والصناعة. كما تهدف المبادرة إلى تحفيز ثقافة ريادة الأعمال التي تربط بين العلوم الأساسية والجديدة وتحولها إلى ثروة. ستحدد "نكتار" أولويات العلوم والتكنولوجيا والابتكار الإقليمية وتساعد البلدان الأعضاء على تحقيقها.

إن المنصات التعاونية مكتملة للنهج التنظيمية. فيمكنها أن تجسر الحدود التنظيمية الوطنية من خلال وضع معايير متفق عليها دولياً تحيط باستخدام التقنيات الناشئة، بالإضافة إلى تقديم إرشادات بشأن المخاطر المرتبطة بتطبيقها. علاوةً على ذلك، يمكن أن تكون الترتيبات التعاونية أكثر مرونة من تنظيم الدولة. في سياق التقنيات الناشئة، حيث يكون التغيير سريعاً ولا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان، فإن النماذج القائمة على المنصات هي ترتيبات مرنة يمكن أن تحفز مشاركة البيانات ومناقشة المعايير المتعلقة باستخدام التقنيات المترابطة، بالإضافة إلى دعم تطوير الأسواق والاضطلاع بدور في تشكيلها.

(OECD, 2021^[9]) المصدر:

رصد التعاون الإقليمي والتكامل في البحث والتعليم العالي

يتمثل أحد التحديات المهمة في عملية رصد التكامل والتعاون الإقليميين في البحث والتعليم العالي في المنطقة الأورومتوسطية، في الافتقار إلى المؤشرات في البلدان التي تنقسم بمستويات منخفضة تاريخياً من الاستثمار في البحث والتعليم العالي. وضعت بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك تلك التي هي أيضاً أعضاء أو مشاركة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أنظمة لجمع وتصنيف ونشر البيانات التفصيلية حول جهود البحث والتعليم العالي. وحققت العديد من البلدان في غرب البلقان وإفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى تقدماً في المشاركة في الجهود المبذولة لجمع البيانات الدولية للبنك الدولي أو اليونسكو أو الاتحاد الأوروبي، لكن لا تزال تغطية البيانات غير مكتملة، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات الطولية، (أي البيانات التي تتبع نفس العينة في نقاط زمنية مختلفة). تجعل هذه القيود من الصعب قياس ليس فقط مدخلات ومخرجات أنظمة البحث والابتكار الوطنية ولكن أيضاً الروابط داخل أنظمة الابتكار الوطنية وفيما بينها.

كثفت العديد من البلدان أنشطتها الدولية، بما في ذلك استراتيجيات التعاون الدولي الواضحة، وحسنت جمع البيانات لتقييم كفاءة التعاون. كما وضعت البلدان الأخرى أنظمة مؤشرات منتظمة لرسم خريطة تدويل نظامها الوطني الخاص بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. على سبيل المثال، في فرنسا، يقدم المعهد العام المتخصص (مرصد العلوم والتكنولوجيا - Science and Technology Observatory) تقارير منتظمة عن أنشطة وأداء العلوم والتكنولوجيا والابتكار، داخل فرنسا وعلى مستوى العالم. كما ينشر المعهد أيضاً مؤشرات حول النشر الدولي المشترك على أساس منتظم، ويصدر دراسات محددة لمرة واحدة حول ملامح النشر المشترك لمجموعته البحثية. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة ليست موحدة عبر البلدان، كما أنها ليست منتشرة ومنهجية. قامت بلدان أخرى مثل ألمانيا بطلب دراسات مخصصة حول تدويل البحث من خلال النظر في أنماط التنقل والنشر المشترك بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالاستراتيجيات والأنماط المؤسسية. فنعكس هذا إرادة لدعم عملية تطوير الاستراتيجيات بالبيانات التجريبية على المستوى الفردي والمؤسسي (Edler, and Flanagan, 2008^[10]).

من حيث المؤشرات الإحصائية القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، تقود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو العالم في إنتاج المؤشرات في مجال العلوم والتكنولوجيا، ورصد الاستثمارات في أصول المعرفة مثل البحث والتطوير والتعليم العالي والمهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تغطي قواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التعاون على المستوى الوطني والدولي. يعد عدد المقالات العلمية التي شارك في تأليفها باحثون تابعون لمؤسسات تقع في بلدان مختلفة؛ بالإضافة إلى الاختراع مشترك أو براءات الاختراع المشتركة من قبل المخترعين الموجودين في بلدان مختلفة، من المؤشرات التي توضح نتائج التعاون الدولي وكثافته واتجاهه. كما تدعم هذه المؤشرات الجهود الرامية إلى رصد أهداف السياسة مقابل مؤشرات المدخلات والمخرجات. يتم عرض المؤشرات الرئيسية المستخدمة في هذا الفصل في (الجدول 5.1). وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن دمج بعض هذه المؤشرات مع بيانات أخرى، مثل البيانات السكانية، لإنشاء مؤشرات إضافية للكفاءة، على سبيل المثال، حصة المنشورات أو براءات الاختراع أو المنشورات التي شارك فيها أكثر من مؤلف لكل عدد من السكان.

الجدول 5.1. المؤشرات الرئيسية لرصد التكامل والتعاون في البحث العام والتعليم العالي

المؤشر	الوصف	التغطية	التواتر
المؤشر R1. إجمالي الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	يغطي هذا المؤشر الإنفاق العام والخاص على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: قاعدة بيانات التعليم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو	تغطي اليونسكو معظم الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر سنة متوفرة 2018
المؤشر R2. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	يعتمد هذا المؤشر على تعريف دليل فراسكاتي للبحث والتطوير ويغطي التمويل الحكومي والتعليم العالي والأعمال والتمويل الأجنبي. المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار واليونسكو	تغطي اليونسكو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. تغطي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى إسرائيل	سنوي، آخر سنة متوفرة في تموز/يوليو 2020
المؤشر R3. إجمالي الإنفاق الممول من الخارج	تقيس هذه المؤشرات نسبة إجمالي إنفاق المؤسسات التجارية على البحث والتطوير (BERD) القادمة من مصادر دولية. إن المؤشرات متاحة كنسبة من الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير (GERD) أو إنفاق المؤسسات التجارية على البحث والتطوير (BERD). المصدر: المؤشرات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الشريكة	نصف سنوي، آخر سنة متوفرة 2018
المؤشر R4. موظفو البحث والتطوير	يغطي هذا المؤشر نسبة موظفي البحث والتطوير لكل مجموعة سكانية. يتم تمثيل موظفي البحث والتطوير في وحدات مكافئ الدوام الكامل. المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومعهد اليونسكو للإحصاء	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الشريكة، تغطي اليونسكو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر سنة متوفرة في تموز/يوليو 2020
المؤشر R5. النشر المشترك	يقيس هذا المؤشر عدد المنشورات العلمية التي شارك في تأليفها باحثون تابعون لمؤسسات في بلدان مختلفة. إن البيانات متاحة أيضًا حسب مجال التعاون العلمي. المصدر: قاعدة بيانات منظمة	تغطية جزئية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر سنة متوفرة في تموز/يوليو 2020

المؤشر	الوصف	التغطية	التواتر
	التعاون والتنمية الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار مؤشر الطبيعة سكوبس (Scopus) شبكة العلوم (Web of Science)		
المؤشر R6. براءات الاختراع المشتركة	يقيس هذا المؤشر عدد طلبات الحصول على براءة الاختراع التي اشترك في تقديمها المخترعين في بلدان مختلفة. المصدر: إحصاءات براءات الاختراع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ مكتب براءات الاختراع الأوروبي؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر سنة متوفرة 2018
المؤشر R7. التنقل في مرحلة التعليم العالي	يقيس هذا المؤشر مشاركة طلاب مرحلة التعليم العالي في نظام التعليم في البلد. المصدر: إحصاءات التعليم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قاعدة بيانات الهجرة الدولية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولليونيسكو	جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط	سنوي، آخر سنة متوفرة 2018
المؤشر R8. برامج تنقل الباحثين	يقيس هذا المؤشر عدد الباحثين الذين يتلقون منحًا للتنقل من برنامج ماري سكودوفسكا كوري (MSCA) حسب بلد الأصل والمقصد. المصدر: قاعدة بيانات برنامج ماري كوري التابعة للاتحاد الأوروبي	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي شركاء الاتحاد الأوروبي بلدان أخرى	سنوي، آخر سنة متوفرة 2018
المؤشر R9. التمويل والمشاركة في برامج أبحاث آفاق 2020	يقيس هذا المؤشر مقدار التمويل من برامج أبحاث آفاق 2020 التي تتلقاها البلدان المنتسبة والدول الثالثة بالإضافة إلى عدد البلدان المشاركة في برامج تعاون بحثي محددة. المصدر: الاتحاد الأوروبي	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي شركاء الاتحاد الأوروبي بلدان أخرى	سنوي، آخر سنة متوفرة 2019

* يشير المستوى المتوسط إلى المؤشرات بين المستويات الكلية والجزئية.

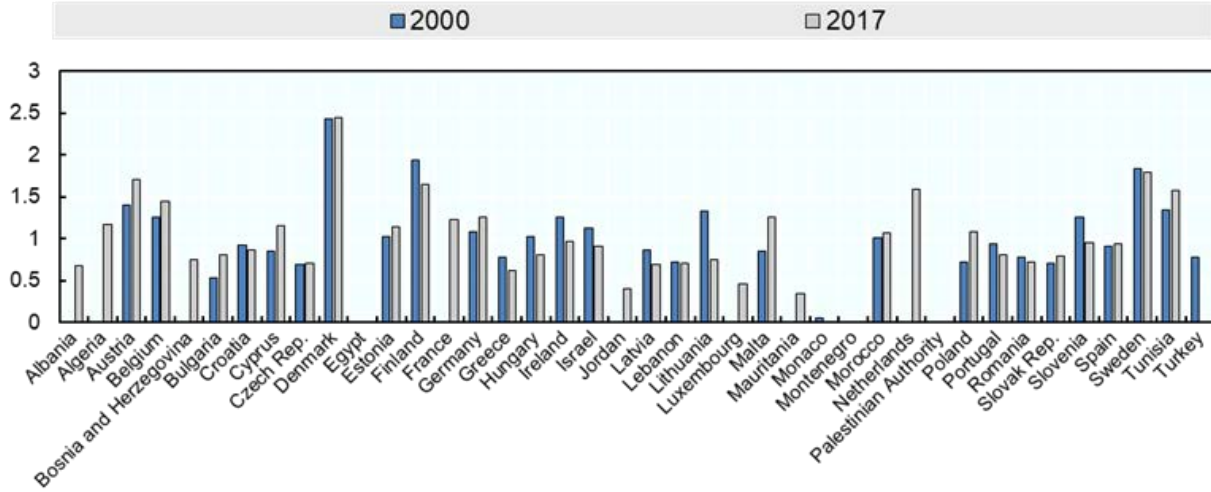
المؤشر R1. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعد الإنفاق الإجمالي على التعليم العالي مهماً لأنه يدر عائدات خاصة واجتماعية. يتمتع الأفراد الحاصلون على تعليم عالٍ بنتائج عمالة وأجور أعلى. يستفيد المجتمع من التعليم العالي حيث يشارك العمال، على سبيل المثال لا الحصر، في الأنشطة القائمة على المعرفة في قطاعات الأعمال والحكومة والقطاعات البحثية العامة.

تختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط اختلافاً كبيراً في جهودها الرامية إلى الاستثمار في التعليم العالي (الشكل 5.3). فتستثمر بعض البلدان، مثل المغرب وتونس، نسبة عالية نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم العالي. على الرغم من أنه ليس مقياساً مباشراً للتكامل الإقليمي، إلا أن هذا المؤشر يوضح قدرة البلد على توفير التعليم العالي للأسواق المحلية والدولية. عندما تصبح البلدان أكثر ثراءً، يمكنها زيادة الاستثمار في التعليم العالي. في نفس الوقت الذي ترتفع فيه مستويات التعليم، تزداد احتمالية هجرة الطلاب في مرحلة التعليم العالي وتنقلهم، لا سيما نحو البلدان ذات الدخل المرتفع التي وضعت سياسات انتقائية للهجرة من أجل جذب المواهب الأجنبية.

الشكل 5.3. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

مجموع التعليم العالي (للمستويات من 5 إلى 8 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 "إسكد" (ISCED))، بين 2000 و 2017



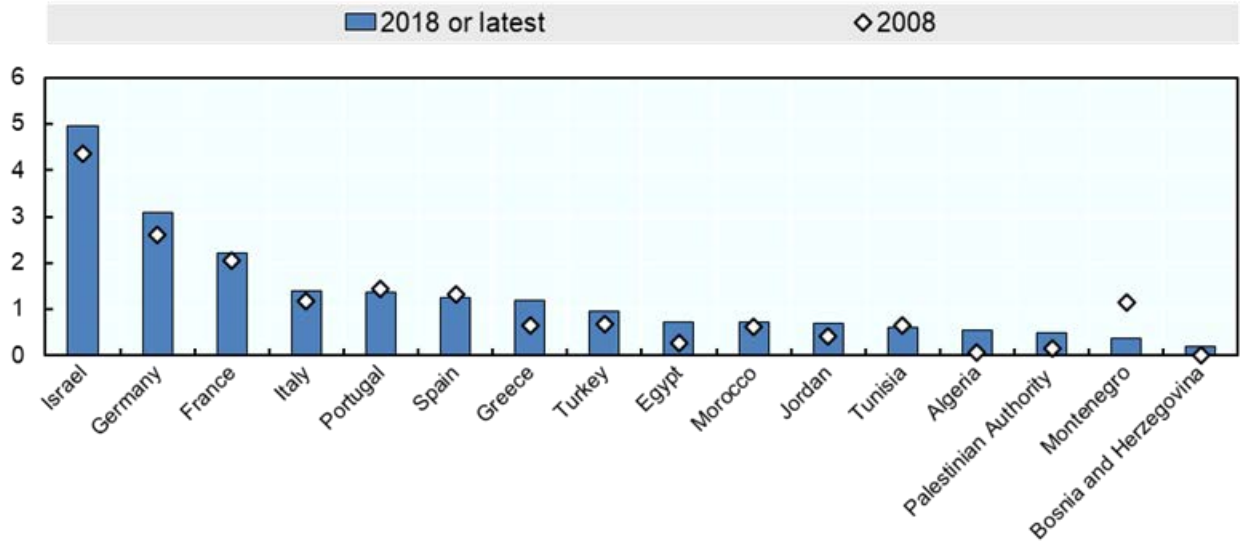
ملاحظة: * يشير إسكد (2011) إلى التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) 2011. انظر <http://uis.unesco.org/en/topic/international-standard-classification-education-isced> المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS.Stat) (2020) <http://data.uis.unesco.org>

المؤشر R2. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يُعرّف الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (GERD) بأنه إجمالي الإنفاق (الجاري والرأسمالي) على البحث والتطوير الذي تقوم به جميع الشركات المقيمة ومعاهد البحوث والجامعات والمختبرات الحكومية وما إلى ذلك في البلد. أما البحث فهو تحقيق أصلي يتم إجراؤه لاكتساب معرفة جديدة؛ ويعتمد التطوير التجريبي على البحث لإنتاج منتجات أو عمليات جديدة أو محسنة. يتم جمع بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بشكل أساسي من خلال الدراسات الاستقصائية للمنظمات التي تقوم بإجراء البحث والتطوير وفقاً للإرشادات الواردة في دليل فراسكاتي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹. يُحدد الإنفاق على أنه يتعلق بالبحث (الأساسي أو التطبيقي) أو التطوير التجريبي؛ وبشكل ذلك تحديداً في بعض الحالات، لا سيما بالنسبة للإنفاق على مدخلات رأس المال للبحث والتطوير أو قطاعات معينة (بشكل خاص التعليم العالي)، كما يمكن أن يتسبب في عدم توفر البيانات التفصيلية جزئياً أو كلياً. إن تغطية قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تقتصر على دول الاتحاد من أجل المتوسط الأعضاء والمشاركين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، يتم تغطية إسرائيل فقط. ونتيجة لذلك، يستند (الشكل 5.4) إلى البيانات التي جمعها معهد اليونسكو للإحصاء. ويظهر أن العديد من دول الاتحاد من أجل المتوسط زادت من استثماراتها في البحث والتطوير خلال العقد الماضي، ولا سيما إسرائيل ومصر والجزائر. في المقابل، تراجعت الاستثمارات في البحث والتطوير في الجبل الأسود.

الشكل 5.4. الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (GERD)

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بين 2008 و2018، في اقتصادات مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط



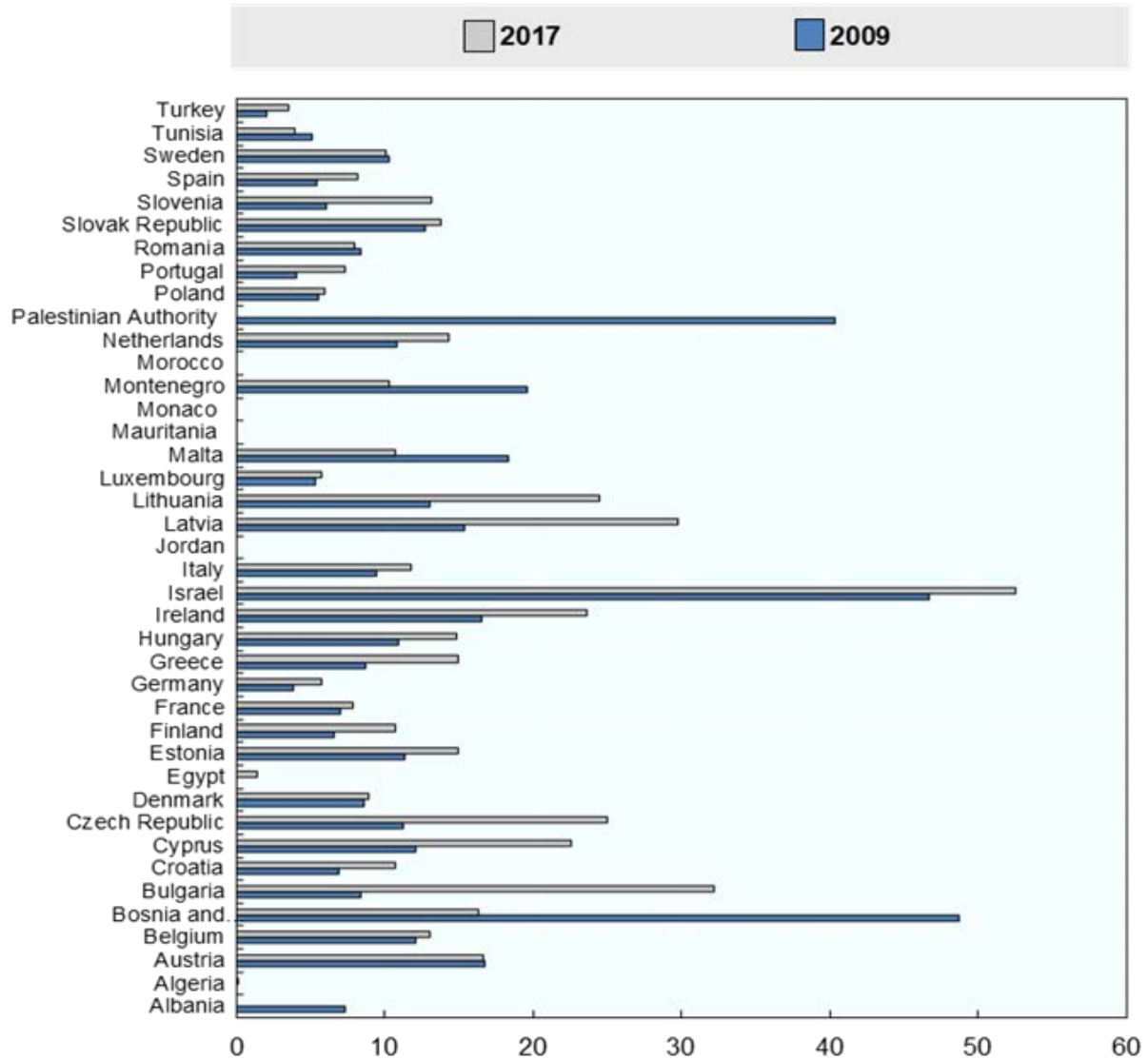
ملاحظة: تعود البيانات الخاصة بتركيا إلى عامي 2008 و2017. تعود البيانات الخاصة بالمغرب إلى عامي 2006 و2010. تعود البيانات الخاصة بالأردن إلى عامي 2008 و2016. تعود البيانات الخاصة بالجزائر إلى عامي 2005 و2017. تعود البيانات الخاصة بالسلطة الفلسطينية إلى 2013. تعود البيانات الخاصة بالجبل الأسود إلى عامي 2007 و2018.

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS.Stat) (2020)، <http://data.uis.unesco.org>

المؤشر R3. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من الخارج

يمكن استخدام هذا المؤشر لرصد التعاون بين مختلف البلدان في سياق التكامل الإقليمي الذي يتعلق بحصة التمويل القادم من الخارج. يوضح (الشكل 5.5) حصة البحث والتطوير الممولة من الخارج؛ وهذا يشمل البحث والتطوير الذي تقوم به فروع الشركات المملوكة للأجانب، بالإضافة إلى البحث والتطوير الذي يتم تنفيذه بموجب عقد بالنيابة عن الشركات الموجودة في الخارج، والمنح البحثية من المنظمات الدولية. في المتوسط، بضطلع التمويل من الخارج بدور في غاية الأهمية في تمويل البحث والتطوير التجاري. فيمثل في دول الاتحاد الأوروبي ما بين 5 و10٪ من إجمالي الإنفاق. ويمثل التمويل الأجنبي في اقتصادات جنوب الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء إسرائيل والسلطة الفلسطينية، 5٪ أو أقل. إن أهمية الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في الاقتصاد والإنتاج المحلي للتكنولوجيا أمر مهم: ففي النمسا وأيرلندا، مثل التمويل من الخارج حوالي 15٪ أو أكثر من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير؛ كما مثل في إسرائيل أكثر من 40٪ من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير.

الشكل 5.5. نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير الممول من بقية العالم (2009 و2017)

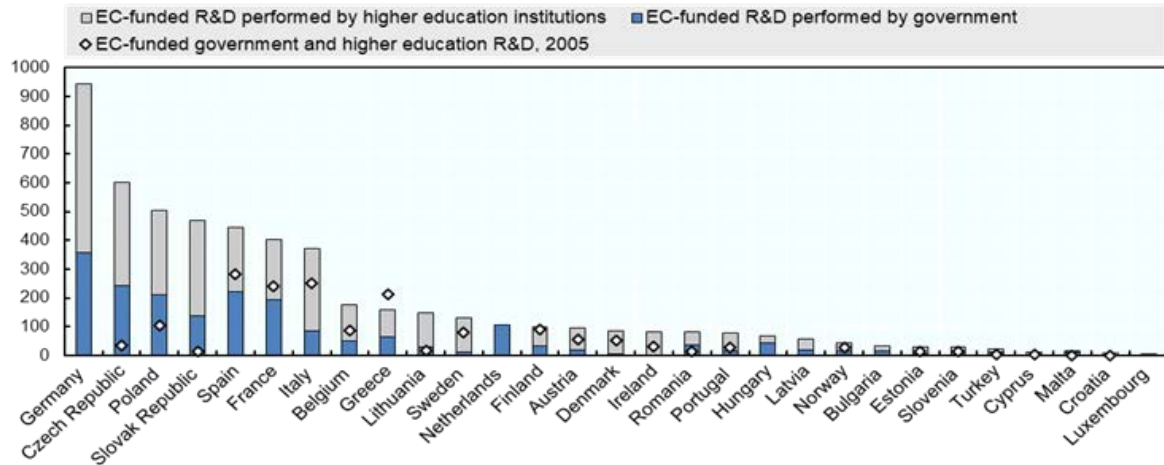


ملاحظة: إن البيانات الخاصة بمصر لعام 2009 غير متوفرة؛ والبيانات الخاصة باليابان والسلطة الفلسطينية لعام 2017 غير متوفرة. كما أن البيانات الخاصة بالأردن وموريتانيا والمغرب غير متوفرة. أما البيانات الخاصة بالجزائر متوفرة ولكن القيم منخفضة للغاية وغير معروضة. المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (2020)، <http://data.uis.unesco.org>

تعتبر الأموال التي تقدمها المفوضية الأوروبية مهمة بشكل خاص للبحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث الحكومية، ويتدفق أكبرها إلى ألمانيا والمملكة المتحدة. فتلعب هذه الأموال دورًا أكثر أهمية في المملكة المتحدة، حيث تدعم 7.4٪ من التعليم العالي والبحث والتطوير الحكومي، مقارنة بـ 3.9٪ في ألمانيا، وهي حصة أكبر من حصة أي دولة أخرى في أوروبا الغربية، باستثناء اليونان أو أيرلندا (الشكل 5.6). قد تكون مؤشرات البرامج الدولية واسعة النطاق - مثل برامج آفاق 2020 التابعة للاتحاد الأوروبي أو منظمة يوريكا أو التعاون الأوروبي في العلوم والتكنولوجيا (COST) ومبادرات البرمجة المشتركة (JPI) - مفتوحة أيضًا للدول المنتسبة والدول الثالثة وتحتوي على بيانات حول الروابط بين المؤسسات في مختلف الدول.

الشكل 5.6. تمويل المفوضية الأوروبية للبحث والتطوير الحكومي والتعليم العالي في أوروبا، 2015

تعاادل القوة الشرائية بمليون يورو، أسعار 2010

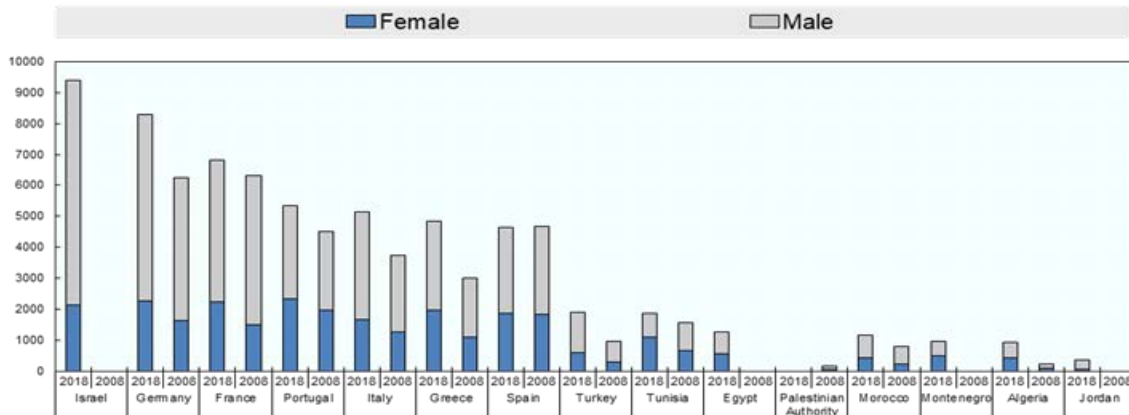


المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات البحث والتطوير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <http://oe.cd/rds>؛ إحصاءات البحث والتطوير الصادرة عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، إجماليات تعادل القوة الشرائية وفقاً للنظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام 2010 الصادرة عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، 2018.

المؤشر R4. موظفو البحث والتطوير

يشمل موظفو البحث والتطوير جميع الأشخاص العاملين مباشرة في أنشطة البحث والتطوير، بما في ذلك الفنيين وموظفي الدعم وكذلك الباحثين. يُعرّف الباحثون بأنهم محترفون يشاركون في بلورة أو إنشاء معرفة جديدة. يتم تمثيل موظفي البحث والتطوير في وحدات مكافئة بدوام كامل تُعرف على أنها نسبة ساعات العمل المستغرقة فعلياً في البحث والتطوير خلال فترة مرجعية محددة (عادةً ما تكون سنة تقويمية) مقسومة على إجمالي عدد الساعات المستغرقة عادة في العمل في نفس الفترة من قبل الفرد أو الفريق. كما هو مبين في (الشكل 5.7)، فإنه يوفر مقياساً لأهمية القوى العاملة البحثية في الاقتصاد. مع استثناءات قليلة، يسود الباحثون الذكور في جميع بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

الشكل 5.7. إجمالي موظفو البحث والتطوير لكل مليون نسمة، حسب الجنس، 2008 و2018، في اقتصادات مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط



ملاحظة: تعود البيانات الخاصة بإسرائيل إلى عام 2012. تعود البيانات الخاصة باليونان إلى عامي 2007 و2018. تعود البيانات الخاصة بتركيا إلى عامي 2008 و2017. تعود البيانات الخاصة بتونس إلى عامي 2009 و2018. تعود البيانات الخاصة بالسلطة الفلسطينية إلى 2008 و2013. تعود البيانات الخاصة بالمغرب إلى عامي 2008 و2016. تعود البيانات الخاصة بالجزائر إلى عامي 2005 و2017. تعود البيانات الخاصة بالأردن إلى عام 2015. تظهر الأشرطة الزرقاء عندما لا تتوفر البيانات حسب الجنس.

المصدر: UIS.Stat <http://data.uis.unesco.org>، (2020) معهد اليونسكو للإحصاء

المؤشر R5. النشر المشترك

يتم تحديد التأليف المشترك الدولي للمنشورات العلمية على المستوى المؤسسي. تعتبر الوثيقة العلمية على أنها تنطوي على تعاون دولي إذا كانت هناك مؤسسات من بلدان أو اقتصادات مختلفة مدرجة في قائمة المنتسبين التي أبلغ عنها مؤلفون فرديون أو متعددون. تأتي معظم التقديرات من قواعد البيانات الخاصة مثل سكوبس² (Scopus) وشبكة العلوم³ (Web of Science). يشمل التحليل عادةً الأرقام المطلقة بالإضافة إلى حصة المنشورات الدولية المشتركة من بين كافة المنشورات المشتركة. يُظهر تحليل النشر المشترك الأهمية النسبية للتعاون الدولي الذي يؤدي إلى مخرجات ملموسة (منشورات) وطبيعة هذا التعاون من حيث البلدان والتخصصات. ومع ذلك، فإن بعض المجالات البحثية أكثر ميلاً للنشر المشترك من غيرها. في الواقع، يفترض بعض العلماء أن الثقافات الخاصة بالموضوع تؤثر على أنماط التعاون والاعتماد المكاني (Henneman, 2012^[11]).

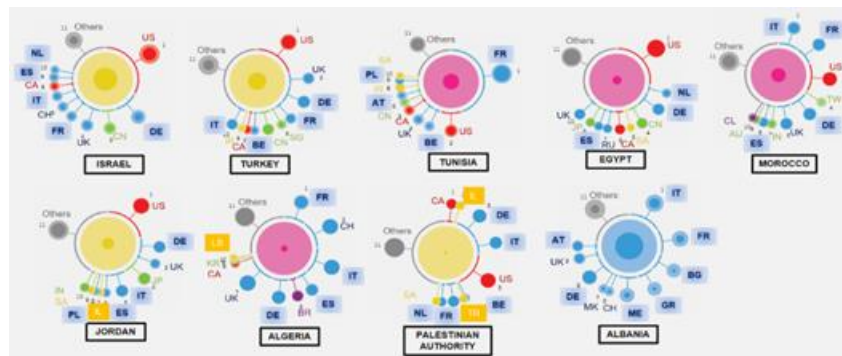
تعتبر مقاييس التأليف المشترك وطيدة، وربما أكثر من أعداد المخرجات البسيطة (مثل عدد المنشورات، سواء في المقاييس المطلقة أو النسبية). ومع ذلك، فإن المؤشرات الببليومترية تثير العديد من الأسئلة، مثل العلاقة بين المؤلفين المشاركين ومؤسساتهم. لدى العديد من العلماء انتماءات متعددة، على سبيل المثال:

يُظهر تحليل النشر المشترك المستند إلى مؤشر الطبيعة⁴ (Nature Index) أن التعاون العلمي يتميز بالتفاعلات بين الشمال والجنوب وبدرجة أقل بالتعاون فيما بين الجنوب، على الرغم من وجود استثناءات (مصر والمملكة العربية السعودية والمغرب وإسرائيل). يتم تنظيم معظم التعاون العلمي حول العلوم الفيزيائية والكيمياء، وكذلك علوم الحياة، وهي مجالات مهمة للتنمية الصناعية (لا سيما الصناعات الكيميائية والبتروولية). يعد التعاون العلمي في البيئة أقل بروزاً في كل من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي مقارنة بالتخصصات الأخرى (الشكل 5.6). تظهر البيانات أيضاً أنه، من بين اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، تتعاون اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط مع أربع إلى سبع اقتصادات أخرى في الاتحاد من أجل المتوسط من بين أكبر عشر متعاونين: ألبانيا (8)؛ وإسرائيل (6)؛ وفرنسا وألمانيا (8) من 9 اقتصادات في جنوب الاتحاد من أجل المتوسط (تليها إيطاليا (7) وإسبانيا (5)). وفي مجال الكيمياء على وجه الخصوص، تتعاون الجزائر وتونس مع فرنسا، كما يتعاون الأردن وتعاوناً وثيقاً مع ألمانيا وجمهورية التشيك. في مجال الأرض والبيئة، تتعاون تونس بشكل رئيسي مع فرنسا. أما في علوم الحياة، يتعاون المغرب في الغالب مع فرنسا بينما تتعاون ألبانيا بشكل أساسي مع ألمانيا والمملكة المتحدة. ويوضح تفصيل عن العلوم الفيزيائية أن تونس تتعاون بشكل أساسي مع فرنسا.

على الرغم من أن التعاون العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخصصات العلمية والتكنولوجية في البلدان، إلا أن هذا لا يعني أن التخصصات ثابتة (OECD, 2017^[8]). في الواقع، تُظهر بيانات النشر أنه بين عامي 1981 و2014، تضاعف التركيز التخصصي في الهندسة الكيميائية والبتروولية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، في حين شهدت علوم الحياة زيادة طفيفة (Afreen S. Stoppani, 2016^[12]). على الرغم من أن تغيير التخصصات يتطلب وقتاً واستثماراً في معدات البحث والمؤسسات ورأس المال البشري، فإن تجربة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول النامية السابقة مثل كوريا تُظهر أن أنماط التخصص تتشكل من خلال سياسات التعليم العالي والبحث والابتكار، بما في ذلك تلك التي تشجع التعاون العلمي الدولي.

الشكل 5.8. أفضل 10 متعاونين بشكل عام بين اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط في جنوب البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد من أجل المتوسط الأوروبية

من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 29 حزيران/يونيو 2020

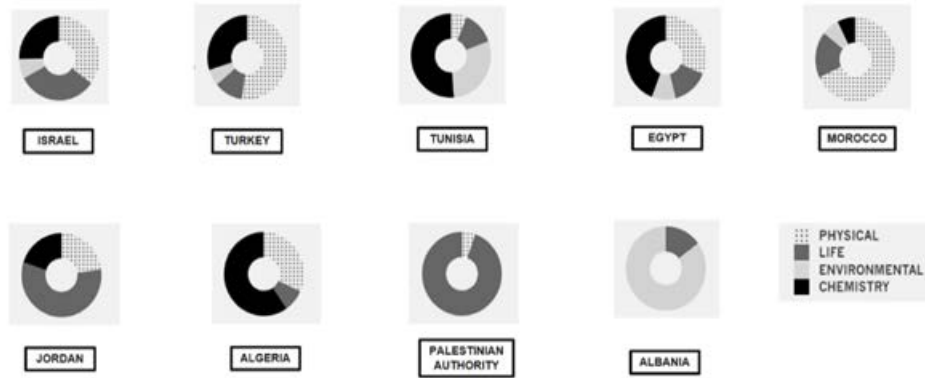


ملاحظة: خارج كل دائرة، يتم تحديد بلدان الاتحاد من أجل المتوسط باستخدام مربعات ملونة. ملاحظة: المصدر: NatureIndex.com <https://www.natureindex.com/institution-outputs/france/organisation-for-economic-co-operation-and-development-oecd/53a254c1140ba0165d00000a> استناداً إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استناداً إلى

يمكن أيضاً تحليل بيانات النشر المشترك حسب مجال الدراسة. يعرض (الشكل 5.9) و(الشكل 5.10) ملامح النشر المشترك للبلدان في اقتصادات جنوب وشمال الاتحاد من أجل المتوسط، على التوالي. بشكل عام، تعكس ملامح النشر المشترك الميزة النسبية للبلدان في الإنتاج العلمي، والتي ترتبط بدورها بأولويات البحث والتخصصات الصناعية أو نقاط القوة المتخصصة. تولي بلدان مثل ألبانيا والجزائر ومصر وتونس تركيزاً شديداً على النشر المشترك في الكيمياء. يمتلك المغرب وتونس أيضاً صناعات دوائية وغذائية قوية تعتمد على مدخلات من الكيمياء. تشارك إسرائيل وإيطاليا والمغرب وتركيا في النشر في مجال العلوم الفيزيائية؛ كما تشارك السلطة الفلسطينية والأردن في النشر في علوم الحياة. تتمتع اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الشمالية بنمط أكثر تنوعاً في النشر المشترك وحصة أكبر من النشر المشترك في علوم الحياة، مما يعكس الحصة المتزايدة لتمويل الأبحاث في العلوم الصحية في العديد من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تُظهر أرقام النشر المشترك المقسمة حسب الموضوع لدول الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية أن العلوم الفيزيائية أعلى نسبياً في إسرائيل والمغرب وتركيا، في حين أن علوم الأرض والبيئة مرتفعة في ألبانيا، والكيمياء مرتفعة في الجزائر ومصر وتونس.

الشكل 5.9. المجالات الرئيسية للنشر المشترك لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية، حسب الموضوع

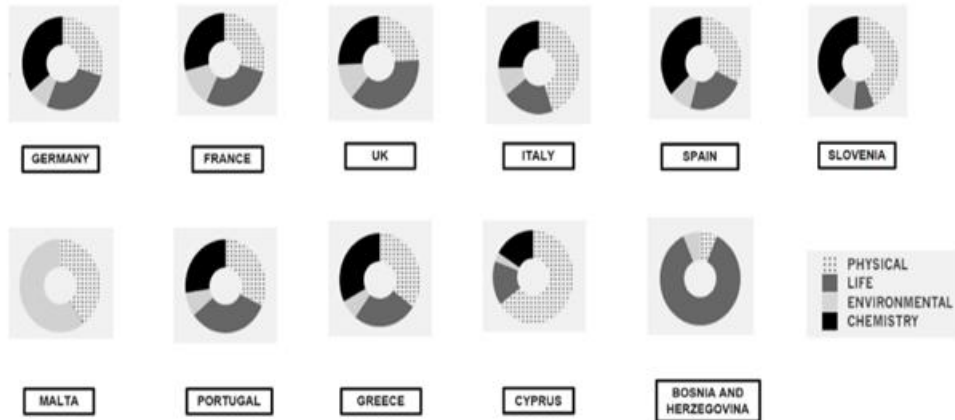
من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 29 حزيران/يونيو 2020



ملاحظة: تُظهر هذه الرسوم البيانية التعاون مع جميع البلدان (ليس فقط مع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية).
<https://www.natureindex.com/institution-outputs/france/organisation-for-economic-co-operation-and-development-oecd/53a254c1140ba0165d00000a> المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استناداً إلى

الشكل 5.10. المجالات الرئيسية للنشر المشترك لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط الشمالية، حسب الموضوع

من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 29 حزيران/يونيو 2020



ملاحظة: تُظهر هذه الرسوم البيانية التعاون مع جميع البلدان (ليس فقط مع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية).
<https://www.natureindex.com/institution-outputs/france/organisation-for-economic-co-operation-and-development-oecd/53a254c1140ba0165d00000a> المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استناداً إلى

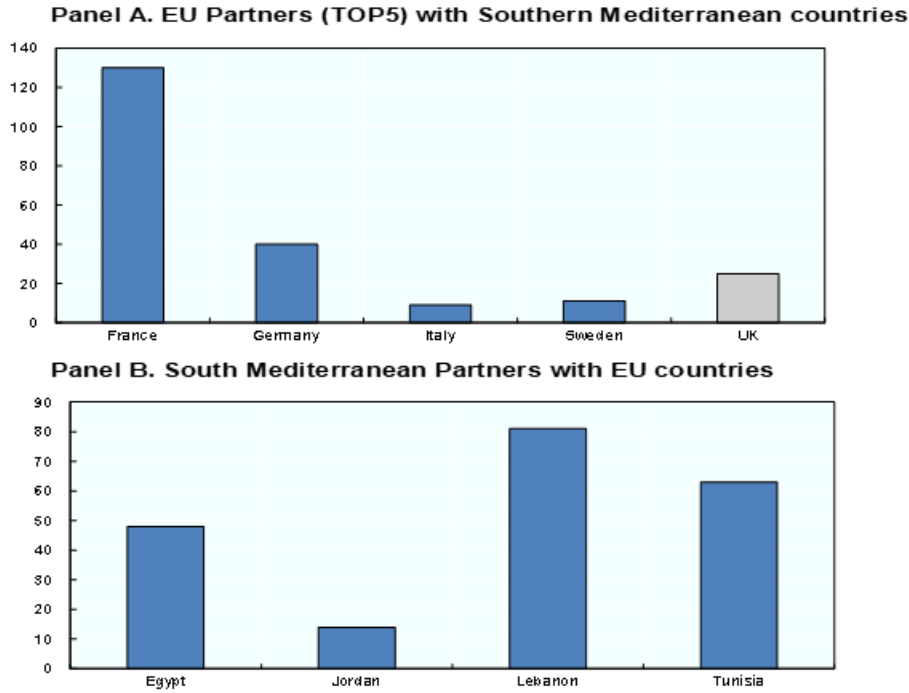
تحاول المؤشرات الأخرى عكس العلاقات التي أقيمت بين مختلف المجالات وبين المؤسسات المختلفة. ولكن عادةً ما تكون هذه المؤشرات المعرفية والعلائقية أكثر تعقيداً (Arvanitis R., 2013^[13]). يسمح استخدام بيانات النشر المشترك بتطوير خارطات الشبكة لتوضيح كثافة التعاون بين الشركاء. ويوضح (الشكل 5.11) القوة النسبية للتعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC). تضم الخطوط البلدان ذات العلاقات التعاونية، ويعكس سُمك الخطوط نسبة إنتاج الدولة الإجمالي بالشراكة مع البلد الآخر. وتشير الخطوط التي تسير في اتجاه عقارب الساعة خارج البلد إلى نسبة إجمالي إنتاج ذلك البلد بالشراكة مع البلد المستهدف. على سبيل المثال، من الواضح أن مصر هي مركز يربط بين التكوينات المنحرفة. فتُظهر خريطة الشبكة هذه أن دول منظمة التعاون الإسلامي تتعاون على طول الخطوط الجيوسياسية، كما إنها تبرز بعض الروابط المثيرة للاهتمام. فتعكس خرائط الشبكة أيضاً الدور المهم الذي يضطلع به الباحثون الأفراد (بدلاً من الحكومات والمنظمات العلمية) في التعاون.

لسبيل المثال، (Research Trends, 2010^[14])، أظهرت القوة النسبية للتعاون بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة 2004-2008. وقد ظهرت مصر بوضوح كمحور يربط بين المتدخلين على الرغم من تباعدهم. وتبين خريطة الشبكة أيضاً أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي تتعاون على أسس جيوسياسية. ومن الأهمية بمكان أن خرائط الشبكات تعكس أيضاً الدور الهام الذي يلعبه الباحثون (بدلاً من الحكومات والمنظمات العلمية) في التعاون.

المؤشر R6. براءات الاختراع المشتركة

تم استخدام تحليل براءات الاختراع المشتركة لوصف نمو التعاون الدولي وأنماط الشراكات (Guellec, D. and van Pottelsbergehe, 2001^[15]). إن براءات الاختراع هي مؤشر على النشاط الابتكاري، كما إنها أداة للابتكار. يشير عدد براءات الاختراع لكل مجموعة سكانية في البلد إلى موقعه في النظام الإيكولوجي العالمي للابتكار وإلى حالة اقتصاد المعرفة. تعد البلدان ذات الكثافة المرتفعة نسبياً من براءات الاختراع بالنسبة لعدد السكان أكثر قدرة على الاستفادة من العولمة. تُقاس براءات الاختراع المشتركة الدولية كحصة من طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة مع مخترع واحد على الأقل يقع في اقتصاد مختلف في إجمالي طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة محلياً. يمكن تصنيف البيانات المتعلقة ببراءات الاختراع الدولية المشتركة حسب القطاعات والمجالات التقنية وحجم الشركة (أي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم). يوضح (الشكل 5.11) أن شركاء الاتحاد الأوروبي الرئيسيين الذين يتعاونون مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في الاختراعات هم فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. إن الشركاء الرئيسيين لدول الاتحاد الأوروبي في الابتكار في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط هم لبنان وتونس ومصر، حيث تعتبر الاختراعات المشتركة في الصناعات الكيماوية والنفطية والتصنيع الخفيف وخدمات الأعمال ذات أهمية.

الشكل 5.11. الاختراعات المشتركة بين بلدان أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط، معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) (2008-16)

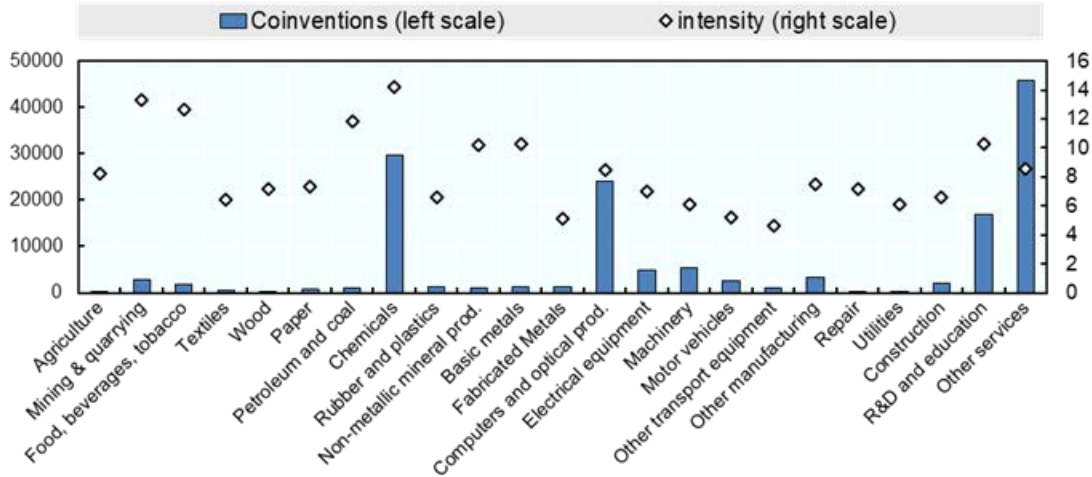


ملاحظة: PCT = معاهدة التعاون بشأن البراءات (انظر <https://www.wipo.int/pct/en>). يظهر الجدول "أ" عدد الطلبات المشتركة حسب معاهدة التعاون بشأن البراءات بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (مصر والأردن ولبنان وتونس) وكل من بلدان الاتحاد الأوروبي الأربعة: فرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد؛ والمملكة المتحدة. ويعرض الجدول "ب" عدد الطلبات المشتركة حسب معاهدة التعاون بشأن البراءات بين دول الاتحاد الأوروبي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد؛ والمملكة المتحدة، وكل من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة ببراءات الاختراع (2020)

تظهر اختلافات مهمة في الاختراع المشترك عبر الصناعات، مما يعكس حقيقة أن بعض الصناعات تظهر ميلاً أعلى للحصول على براءات الاختراع ونسبة أعلى من الاختراع المشترك الدولي (الشكل 5.12). بشكل عام، لوحظ عدد كبير من الاختراعات المشتركة الدولية في صناعات مثل المواد الكيميائية والإلكترونيات والخدمات التجارية. أما الصناعات الأخرى التي تتمتع بعدد كبير من الاختراعات الدولية المشتركة فهي الآلات وتجارة الجملة / التجزئة والفنادق والمطاعم. كما تظهر الكثافة (الاختراعات الدولية المشتركة كنسبة مئوية من براءات الاختراع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات) نمطاً مختلفاً إلى حد ما، مع كثافة عالية في عدد من الصناعات التي لديها عدد صغير نسبياً من براءات الاختراع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات (مثل الزراعة والتعدين والأغذية والوساطة المالية). أما بالنسبة للصناعات الأخرى، فتتراوح الكثافة بين 4 و10٪.

الشكل 5.12. الاختراع المشترك الدولي عبر الصناعات، الأرقام المطلقة والكثافة

1995-2015



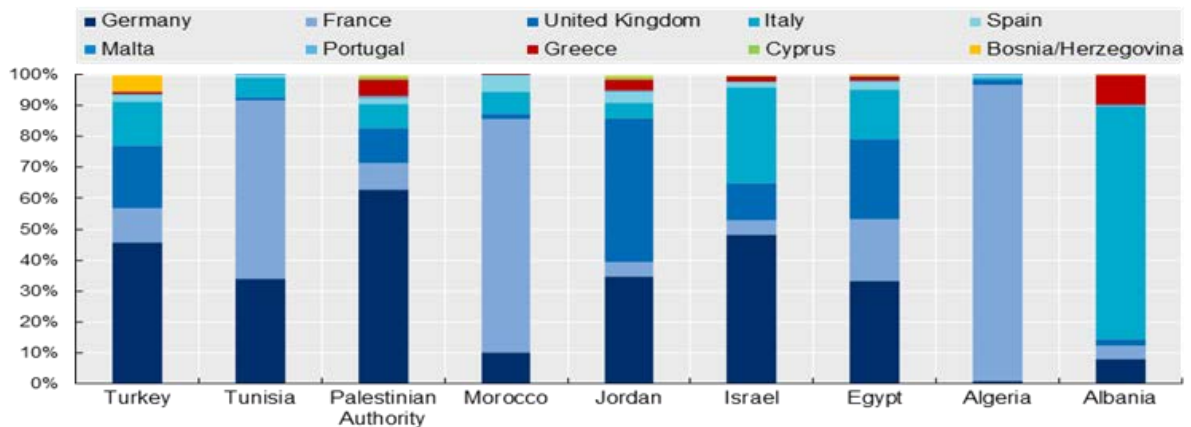
ملاحظة: تُقاس الكثافة على أنها عدد الاختراعات الدولية المشتركة كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للطلبات حسب معاهدة التعاون بشأن البراءات. المصدر: (Debacker, 2017^[16])؛ تستند الحسابات إلى إحصاءات براءات الاختراع الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (https://www.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/data/oecd-patent-statistics_patent-data-en) و قواعد بيانات "HAN" (<https://specials.han.nl/sites/studycentres/databases>).

المؤشر R7. التنقل في مرحلة التعليم العالي

تظهر البيانات المستمدة من اليونسكو أنه من بين دول الاتحاد من أجل المتوسط التي ترسل 10000 طالب، ترسل ألبانيا معظم طلابها إلى إيطاليا؛ وترسل الجزائر والمغرب وتونس معظم طلابها إلى فرنسا؛ وترسل تركيا معظم طلابها إلى ألمانيا. يوضح (الشكل 5.13) أنه من بين دول الاتحاد من أجل المتوسط التي تستقبل أكثر من 10000 طالب، تستقبل فرنسا معظم طلابها الأجانب من المغرب والجزائر، أما إيطاليا فتستقبل معظم الطلاب من ألبانيا، وتستقبل ألمانيا معظم الطلاب من تركيا وتونس، وتستقبل المملكة المتحدة معظم الطلاب من المغرب ومصر والأردن.

الشكل 5.13. التنقل الدولي لطلاب مرحلة التعليم العالي من جنوب الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى والمملكة المتحدة، حسب بلد المقصد

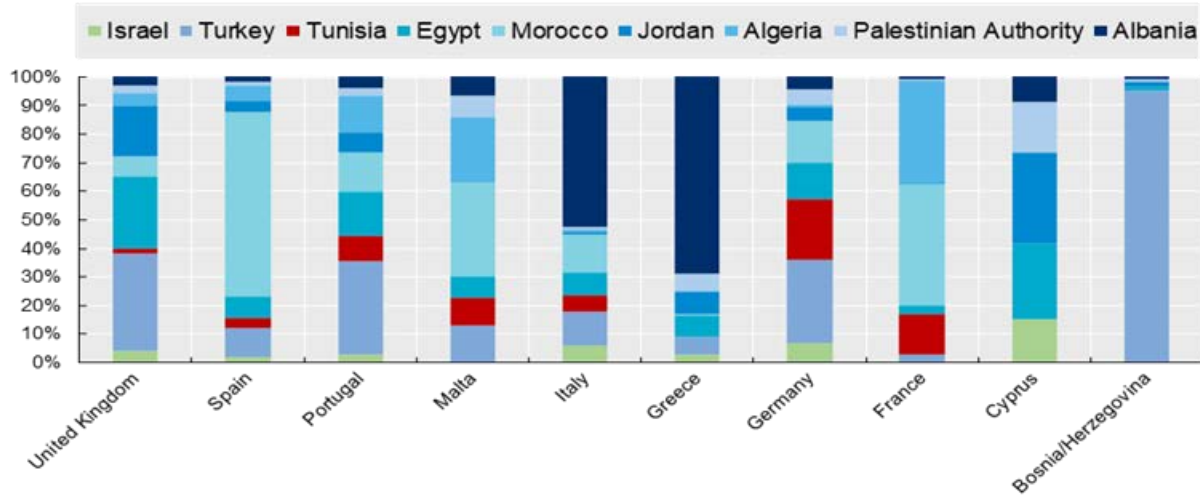
كنسبة من العدد الإجمالي، 2018



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استناداً إلى بيانات اليونسكو "التدفق العالمي لطلاب مرحلة التعليم العالي"، <http://uis.unesco.org/en/uis-student-flow>

الشكل 5.14. التنقل الدولي لطلاب التعليم العالي من جنوب الاتحاد من أجل المتوسط إلى بلدان اتحاد شمال المتوسط، حسب بلد الأصل

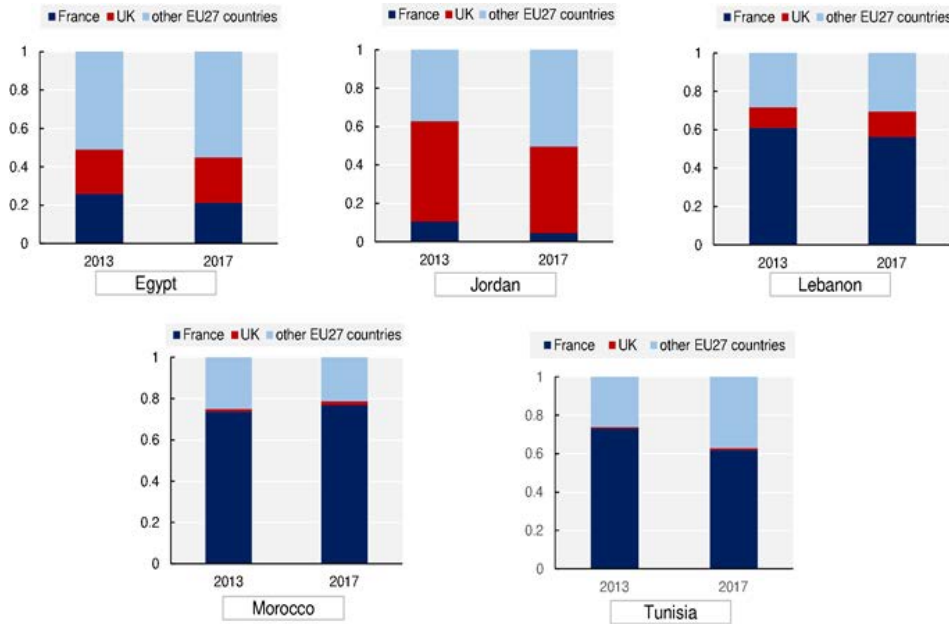
كنسبة من العدد الإجمالي، 2018



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استناداً إلى بيانات اليونسكو "التدفق العالمي لطلاب مرحلة التعليم العالي"، <http://uis.unesco.org/en/uis-student-flow>

يوضح الشكل 5.15 نسبة الطلاب في المملكة المتحدة أو فرنسا إلى إجمالي أوروبا في عامي 2013 و2017. ومن بين دول الاتحاد من أجل المتوسط الخمسة (مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس)، انخفضت نسبة طلاب المملكة المتحدة في الأردن من 2013 إلى 2017. وبالمثل، تراجعت نسبة طلاب فرنسا في تونس ومصر ولبنان. في المقابل، زادت نسبة طلاب فرنسا في المغرب. أما في فرنسا والمملكة المتحدة، انخفضت نسبة طلاب دول الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية، باستثناء المغرب، من 2013 إلى 2017.

الشكل 5.15. نسبة الطلاب من خمسة بلدان من الاتحاد من أجل المتوسط في المملكة المتحدة أو فرنسا إلى إجمالي أوروبا (2013 و2017)



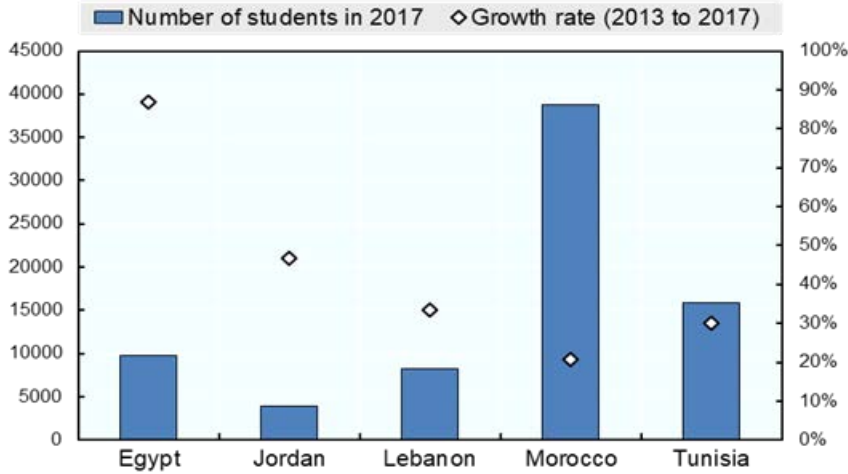
ملاحظة: تشمل أوروبا دول الاتحاد الأوروبي التالية: النمسا، وبلجيكا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وأيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية سلوفاكيا، وإسبانيا، والسويد، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة.

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (<https://stats.oecd.org>)، 2020.

يوضح الشكل 5.16 أنه من بين الطلاب من خمسة بلدان من الاتحاد من أجل المتوسط (مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) في أوروبا في عام 2017، جاءت النسبة الأكبر من المغرب (40000). وشهدت مصر أعلى معدل نمو بين عامي 2013 و2017 (أكثر من 150٪) بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية في البلاد.

الشكل 5.16. عدد الطلاب المسجلين في برامج التعليم المختلفة في أوروبا، حسب بلد الأصل ومعدل النمو

يمثل المحور Y الأيسر عدد الطلاب في عام 2017؛ ويمثل المحور Y الأيمن معدل النمو (٪).



ملاحظة: تشمل أوروبا دول الاتحاد الأوروبي التالية: النمسا، وبلجيكا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وأيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية سلوفاكيا، وإسبانيا، والسويد، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وسلوفينيا، والمملكة المتحدة. يتم احتساب معدل النمو كنسبة من عام 2017 إلى عام 2013. المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (<https://stats.oecd.org>)، 2020.

المسارات الوظيفية لحاملي شهادة الدكتوراه

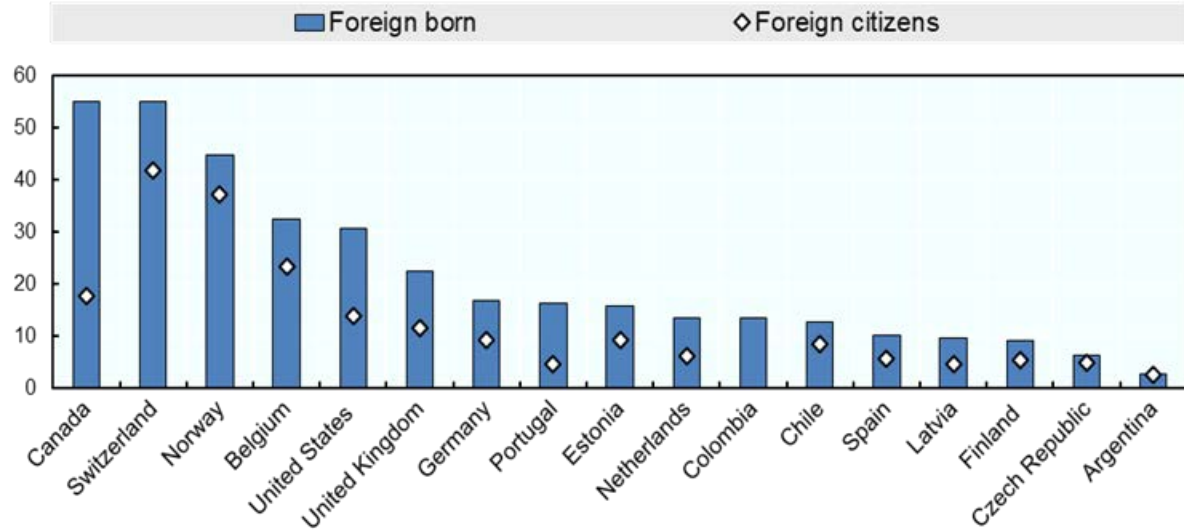
في العديد من البلدان، تظل مؤشرات "الباحثين" مبعثرة لأن الباحث لا يمكن اعتباره فئة إحصائية فريدة. بدأ مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المسارات الوظيفية لحاملي شهادة الدكتوراه (OECD Careers of Doctorate Holders) في جمع المؤشرات لرسم خريطة تدفقات ومخزونات حاملي شهادة الدكتوراه. تشمل هذه المؤشرات (1) تنقل باحثي الدكتوراه في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و (2) تدفقات الباحثين من خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بلد أصل مرشحي الدكتوراه من خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في جامعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ ونسبة الدول الثالثة إلى مرشحي الدكتوراه من خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ إلخ) (Auriol, L. et. al, 2013^[17]). على المستوى الوطني، تجري العديد من البلدان (مثل فرنسا والبرتغال وإسبانيا والولايات المتحدة) دراسات استقصائية مخصصة لحاملي شهادة الدكتوراه.

تدعم دراسة استقصائية جديدة لحاملي الدكتوراه في فرنسا، على سبيل المثال، فكرة التنقل الدائري لحاملي شهادة الدكتوراه. عمل حوالي 56٪ من حاملي الدكتوراه، الذين حصلوا على شهادة الدكتوراه في فرنسا عام 2014، في أوروبا (خارج فرنسا)، بينما عمل 30٪ في إفريقيا في عام 2017، مما يشير إلى الهجرة الدائرية بعد تلقي تعليم الدكتوراه في فرنسا.

(MESRI, 2020^[18])

تُظهر البيانات المستمدة من قسم التعليم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الواردة في (الشكل 5.17) نسبة طلاب الدكتوراه المولودين في الخارج أو الأجانب في عدد مختار من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبلدان الشريكة. هذا مؤشر للمخزون وليس لتدفقات التنقل الدولي لحاملي شهادة الدكتوراه؛ إلا أن التغطية تقتصر على بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعدد مختار من الشركاء. هناك العديد من العوامل على المستويات الفردية والمؤسسية والوطنية والعالمية التي تقود أنماط التنقل الدولي لطلاب الدكتوراه. وتشمل العوامل الطموحات الشخصية والافتقار إلى برامج الدكتوراه في بلد الأصل. على سبيل المثال، شهدت كوريا ذلك في الثمانينيات، وعندما ذهب العديد من الطلاب إلى الخارج بهدف الحصول على شهادة الدكتوراه في الولايات المتحدة.

الشكل 5.17. نسبة حاملي شهادة الدكتوراه المولودين في الخارج والأجانب من السكان، دول أعضاء مختارة أو شريكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016)



ملاحظة: إن البيانات المتعلقة بالمواطنين الأجانب في كولومبيا غير متوفرة
المصدر: جمع بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المسارات الوظيفية لحاملي شهادة الدكتوراه (2017)، <http://oe.cd/cdh>

المؤشر R8. برامج تنقل الباحثين

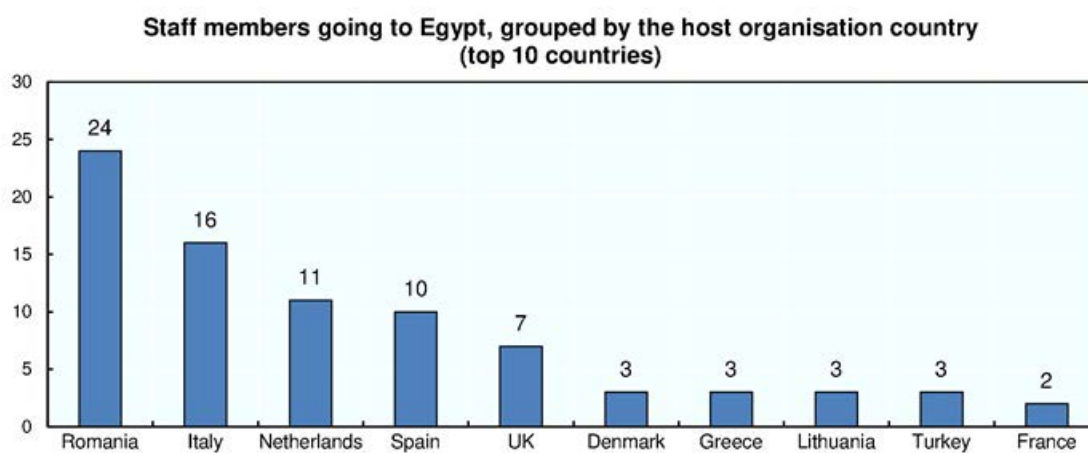
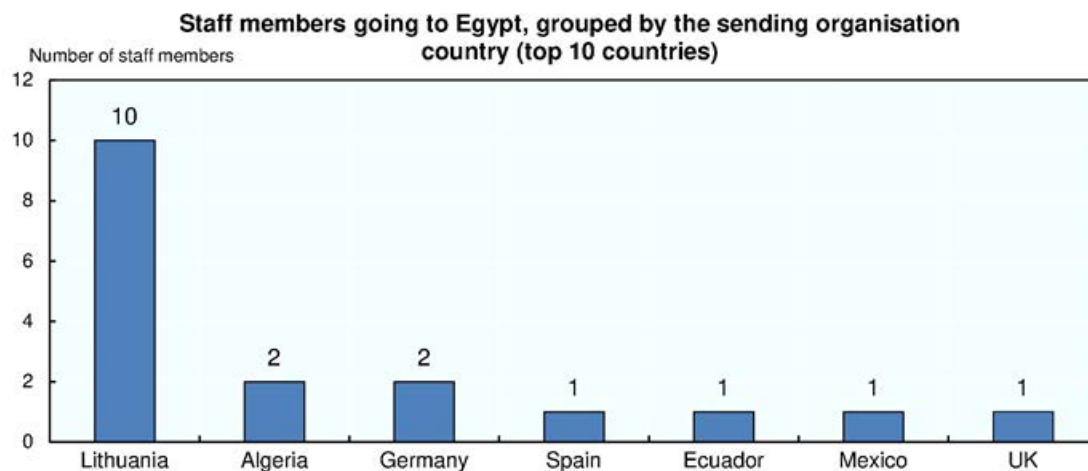
يمكن أيضًا رصد التكامل والتعاون الإقليميين من خلال البيانات الخاصة ببرامج تنقل الباحثين. ومع ذلك، فإن تنقل الباحثين، على عكس هجرة ذوي المهارات العالية، هو ظاهرة صغيرة النطاق. توفر بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأشيرات خاصة بالعلماء والباحثين، بما في ذلك العلماء الفارين من مناطق النزاع. وفي الوقت نفسه، فإن البيانات الخاصة بالعديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير كافية.

يعد برنامج ماري سكودوفسكا كوري (MSCA) التابع للاتحاد الأوروبي من أكبر مشاريع التنقل البحثي وأكثرها رمزية، وهو عبارة عن منح دراسية للتنقل تدعم الباحثين في جميع مراحل حياتهم المهنية، بغض النظر عن العمر والجنسية. ويعتبر الباحثون العاملون في جميع التخصصات مؤهلين للحصول على التمويل. كما يدعم برنامج MSCA أيضًا التعاون بين الصناعة والأوساط الأكاديمية والتدريب المبتكر بهدف تعزيز قابلية التوظيف والتطوير الوظيفي. إن منح MSCA الدراسية مفتوحة لدول الاتحاد من أجل المتوسط التي تشارك كأعضاء "منتسبين" أو "دولة ثالثة". يمكن أن تكون البيانات من MSCA طويلة أو مقطعية. ويوضح (الشكل 5.18) تنقل الموظفين المحترفين الزملاء في MSCA بين مصر والدول الأخرى المشاركة في البرنامج⁵.

الشكل 5.18. تنقل موظفي البحث والابتكار بين مصر وبلدان أخرى في برنامج منّح ماري كوري في عام 2019

انتقال الموظفين إلى مصر، حسب الدولة المرسلّة في المنظمة (أعلى 10 دول)

الموظفون المرسلون من مصر، حسب الدولة المضيفة في المنظمة (أعلى 10 دول)



المصدر: المفوضية الأوروبية، صحيفة وقائع H2020 MSCA القطرية لمصر،

https://ec.europa.eu/research/mariecurieactions/sites/mariecurie2/files/msca-country-profile-egypt-2019_en.pdf

المربع 5.3. تنقل العمال ذوي المهارات العالية

على الرغم من تغطية تنقل العمال ذوي المهارات العالية في الفصل 4 من هذا التقرير، تظل القضية مهمة لرصد شبكات المعرفة الخاصة برواد الأعمال. تركز البحوث الموجودة إلى حد كبير على تحليل فئات معينة من المهاجرين ذوي المهارات العالية، مثل العاملين في الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا (HRST)؛ فوجدت أدلة على فوائد المهاجرين الأجانب من مجال الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا للبلدان المستقبلة في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Guellec D. and Cervantes, 2008^[19]).

بالإضافة إلى ذلك، وجدت العديد من الدراسات أن رواد الأعمال المهاجرين لهم تأثير إيجابي على التجارة بين الوطن الأم والبلدان المضيفة. وتختلف التأثيرات المقدرة بشكل كبير، حيث تتراوح بين 0.1% و 3.5% من زيادة التجارة، ويرجع ذلك إلى زيادة بنسبة 10% من إجمالي عدد المهاجرين في البلد المضيف (Hatzigeorgiou, 2010^[20]). في دراسة أخرى، وجد (Mahroum, 2017^[21]) أن المهاجرين من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قدموا مساهمات كبيرة في العلوم والهندسة في الولايات المتحدة. استنادًا إلى بيانات 2500 فرد من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاصلين على وثائق براءات اختراع من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، توصلت الدراسة إلى أن حصة المخترعين في إجمالي النشاط الابتكاري للولايات المتحدة مع خلفية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد زادت بشكل كبير في السنوات العشرين الماضية. ويتركز المخترعون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الولايات المتحدة في ولاية كاليفورنيا ويميلون إلى التخصص في أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والبرمجيات، وكذلك في العلوم الطبية والبيطرية. وخلصت الدراسة إلى أن بعض البلدان، مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، قد ساهمت في أنشطة تسجيل براءات الاختراع أكثر من الجنسيات الأخرى مثل إيران، التي لديها عدد أكبر من المهاجرين في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية.

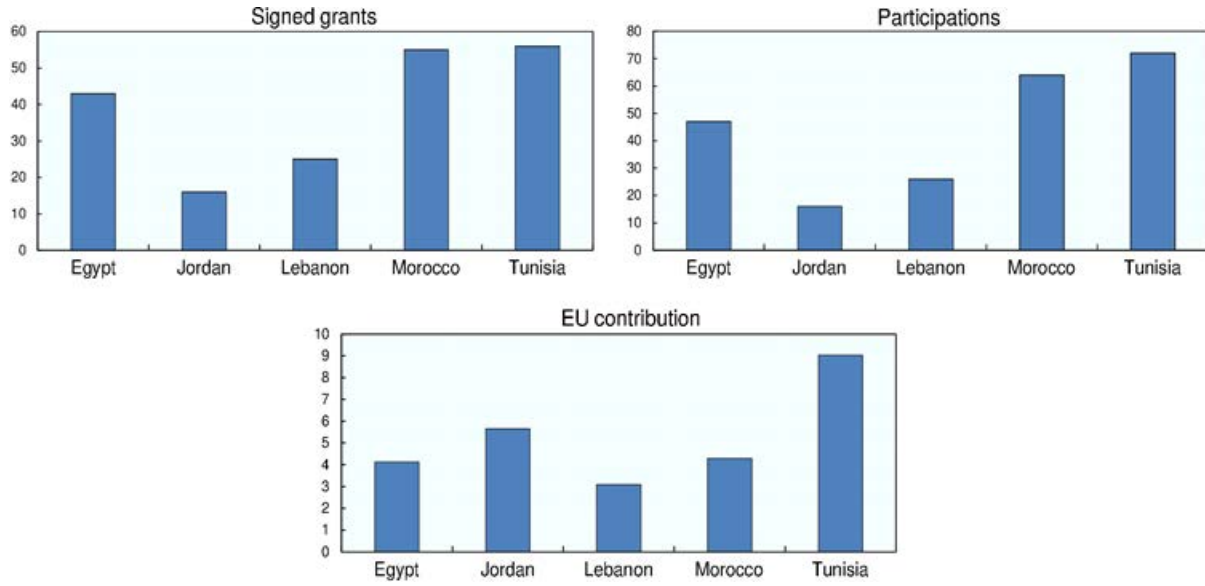
ترى الحكمة التقليدية أن نقل الأشخاص المتعلمين تعليمًا عاليًا من بلد إلى آخر (يشار إليه عادةً باسم "هجرة الأدمغة") سيؤدي إلى فقدان القدرة الإنتاجية والابتكارية للدولة المرسل. في الأونة الأخيرة، اجتذب مفهوم "تداول الأدمغة" اهتمام السياسات لأن الهجرة المؤقتة والدورية بين الداخل والخارج قد تكون مفيدة للبلدان المرسل. يمكن للأفراد نقل المعرفة التي يكتسبونها إلى بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى الحفاظ على شبكات في الخارج؛ غالبًا ما يعودون إلى وطنهم بعد قضاء فترة في الخارج ويقومون أيضًا بنقل المعرفة. بهدف رفع الفوائد الناتجة عن تداول الأدمغة إلى أقصى حد ممكن، تحتاج البلدان إلى تنفيذ سياسات تضمن قدرة استيعابية كافية. على وجه الخصوص، يجب أن يتمكن المهنيون ذوي المهارات العالية العائدين إلى بلدانهم الأصل من الاندماج في سوق العمل المحلي بمستوى مناسب لمهاراتهم ومعارفهم.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المؤشر R9. التمويل والمشاركة في برامج أبحاث آفاق 2020

يعرض الشكل 5.19 لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية، المستويات المختلفة للتمويل والمشاركة في مشروعات البحوث التعاونية الدولية للاتحاد الأوروبي. ونظراً للبنية التحتية الخاصة بالمركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي)، يتلقى الأردن والمغرب مبلغًا كبيرًا من الأموال من الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن المشاركة في مشروعات الاتحاد الأوروبي تعد أعلى بالنسبة لمصر والمغرب وتونس.

الشكل 5.19. مشاركة دول الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية في برامج تمويل الاتحاد الأوروبي، 2014-2020



[https://ec.europa.eu/info/funding-](https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/horizon-dash-board)

المصدر: لوحة المعلومات الخاصة ببرامج أبحاث آفاق

[tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/horizon-dash-board](https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/horizon-dash-board)

تضطلع البنى التحتية البحثية بدورٍ مهمٍ في التعاون العلمي على المستويين الإقليمي والوطني. فتعد البنى التحتية المشتركة آلية فعالة لتطوير المعرفة عندما تتجاوز تكاليف البنية التحتية تلك التي يمكن أن يتحملها بلدٌ ما بمفرده، أو عندما تكون مشكلة البحث عالمية (مثل تغير المناخ، أو الصحة، أو تطوير الطاقة، أو كفاءة الموارد). علاوةً على ذلك، يعد الاستثمار في البنية التحتية الدولية للبحث والتطوير ضروريًا لجذب التدفقات الدولية للبحث والتطوير والموارد البشرية والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ذات الصلة. من بين المزايا الأخرى، فإن ثمار مثل هذه الاستثمارات أقل انتقالاً على الصعيد الدولي إلى حدٍ ما من نتائج برامج تطوير التكنولوجيا المدعومة بالأموال العامة، ففي الواقع، هناك تكتلات إقليمية قوية وطويلة للخبرات التكنولوجية والآثار الاقتصادية. في المنطقة الأورومتوسطية، يمثل تطوير المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي) نقطة تحول للتعاون العلمي الدولي في المنطقة (الشكل 5.4). بينما ينصب تركيز مركز سيزامي على العلوم الأساسية، فإنه يتمتع بالعديد من التطبيقات التي يمكن استخدامها لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية مثل المياه النظيفة والطاقة منخفضة الكربون والتلوث.

المربع 5.4. المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي)

يقع المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي) في منطقة علان الأردنية، وهو مركز دولي للبحث العلمي الأول من نوعه في الشرق الأوسط. تأسس مركز سيزامي من خلال التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط. ولدت فكرة الجهد العلمي الدولي في الشرق الأوسط في منتصف الثمانينيات، عندما اقترح الفيزيائي عبد السلام، الباكستاني الحائز على جائزة نوبل، إنشاء منشأة إشعاع السنكروترون في البحرين. يعمل المركز الدولي سيزامي بمشاركة الدول الأعضاء الحالية وهي قبرص ومصر وإيران وإسرائيل والأردن وباكستان والسلطة الفلسطينية وتركيا. أما الدول المراقبة الحالية فهي البرازيل وكندا والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا واليابان والكويت والبرتغال والاتحاد الروسي وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. يعد مركز سيزامي مثالاً قيماً على توحيد العلماء في السعي وراء المعرفة، حتى بين الدول التي تعاني من توترات سياسية طويلة الأمد.

تولد مصادر أشعة السنكروترون شعاعاً ضوئياً مكثفاً يمكنه الكشف عن التركيب الذري للمادة، مما يجعلها أداة ثمينة في علم الأحياء والكيمياء وعلم الآثار والتخصصات الأخرى. هذه الإمكانية للبحث المبتكر في مجالات متنوعة تجعل مصدر أشعة السنكروترون الأساس المثالي لأول مرفق علمي تعاوني رئيسي في الشرق الأوسط. في مركز سيزامي، بدأ باحثون من جميع الدول الأعضاء في إجراء تجارب لديها القدرة على تعزيز تطوير مجالات علمية متنوعة في بلدانهم الأصلية.

المصدر: <https://www.sesame.org.jo>

الخلاصة والاعتبارات السياسية

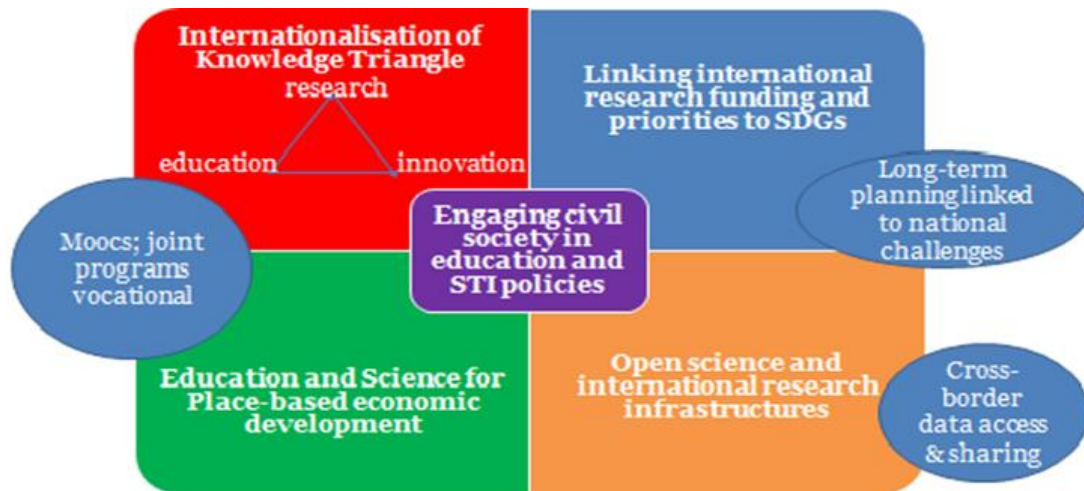
تشمل النتائج الرئيسية التي خلص إليها الفصل ما يلي:

- تفرض التغييرات في أنماط التجارة، بالإضافة إلى زيادة استخدام الأتمتة في التصنيع والاتجاه نحو إعادة الأنشطة إلى البلد الأم أو تقريبها من البلد الأم في قطاعي التصنيع والخدمات، العديد من التحديات أمام قدرة البلدان الأورومتوسطية على الارتقاء في سلسلة القيمة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي.
- هناك حاجة إلى سياسات تكميلية في مجال البحث والتعليم العالي والابتكار لمواكبة الجهود الرامية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي على المستوى الوطني وكذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- يتطلب التكامل الإقليمي في البحث والتعليم العالي أن تنشاطر البلدان الرؤية والتزام بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) كمصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. على صعيد الممارسة العملية، هذا يعني أنه يجب على الدول أن تضع شروطاً مسبقة للتكامل الإقليمي في التعليم العالي والبحث. كما عليها الاستثمار في البحث والتطوير والأصول القائمة على المعرفة ذات الصلة لتتمكن من استيعاب التكنولوجيا الأجنبية، وكذلك المساهمة في التجارة وتبادل الأفكار من خلال التعاون الإقليمي والدولي.
- تُظهر المؤشرات الرئيسية المتاحة لرصد التكامل الإقليمي في التعليم العالي والبحوث أن التكامل في المنطقة الأورومتوسطية قد ارتفع بشكل غير متساوٍ حسب القدرات المتزايدة ولكن غير المتكافئة في التعليم والبحث في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية وغرب البلقان. فبينما قامت العديد من دول الاتحاد من أجل المتوسط بزيادة استثماراتها في البحث والتطوير على مدى العقد الماضي، ولا سيما إسرائيل ومصر والجزائر، في المقابل، شهدت إسبانيا واليونان وتونس والجبل الأسود ركوداً أو تراجعاً.
- يعد التمويل العابر للحدود للبحث والتطوير مؤشراً هاماً للروابط الدولية. وهو يمثل ما بين 5 و10٪ من إجمالي الإنفاق في دول الاتحاد الأوروبي. ويمثل التمويل الأجنبي في اقتصادات جنوب الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء إسرائيل والسلطة الفلسطينية، 5٪ أو أقل. إن أهمية الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في الاقتصاد والإنتاج المحلي للتكنولوجيا أمر مهم: ففي النمسا وأيرلندا، مثلت الأموال من الخارج حوالي 15٪ أو أكثر من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير؛ وفي إسرائيل مثلت أكثر من 40٪.
- تتميز كثافة التعاون العلمي في المنطقة الأورومتوسطية بالتفاعلات بين الشمال والجنوب وبدرجة أقل بالتعاون فيما بين الجنوب، على الرغم من وجود استثناءات (مثل المغرب وإسرائيل).
- يتم تنظيم معظم التعاون العلمي حول العلوم الفيزيائية والكيمياء وكذلك علوم الحياة، وهي مجالات مهمة للتنمية الصناعية. على الرغم من أن التعاون العلمي في العلوم البيئية أقل بروزاً في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية، إلا أن هناك طلباً متزايداً على التعاون البحثي في هذا المجال نظراً للتأثير الإقليمي المحتمل لتغير المناخ على أنظمة المياه والغذاء والزراعة في المنطقة.

- تُظهر مؤشرات النشر المشترك وبراءات الاختراع المشتركة أن العلاقات التاريخية والهيكل الصناعي والاقتصادي تشكل أنماط التعاون. تعد فرنسا وألمانيا أيضًا الشريكتين الرئيسيتين في الابتكار لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط استنادًا إلى بيانات براءات الاختراع المشتركة. إن أنماط التخصص والشاركة ليست ثابتة ويمكن تشكيلها من خلال الاستثمارات في التمويل والمواهب والبنى التحتية البحثية التي قد تولد تخصصات جديدة وتوسع نطاق الشركاء المحتملين.
- يظهر تنقل الطلاب إلى الاتحاد الأوروبي زيادة مستدامة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. فيرسل المغرب وتونس ولبنان معظم الطلاب إلى دول الاتحاد الأوروبي. وتجذب فرنسا والمملكة المتحدة معظم طلاب التعليم العالي من جنوب البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من اضطراب تنقل الطلاب الناجم عن جائحة كوفيد-19، فإن التقنيات الرقمية توفر فرصًا جديدة لتوسيع نطاق المشاركة في التعليم الإقليمي والدولي.
- يمكن أن تأخذ المشاركة في التعاون البحثي الدولي عدة أشكال، من البرامج الثنائية إلى البرامج التعاونية الدولية مثل برامج آفاق 2020 التابعة للاتحاد الأوروبي. وإلى جانب تقديم وسيلة لمشاركة التكاليف وتحسين جودة البحث العلمي والتدريب، تعد برامج البحث الدولية أيضًا وسيلة لتوجيه البحث نحو المشاكل الشائعة. تنصدر تونس والمغرب المشاركة في برامج آفاق 2020 التابعة للاتحاد الأوروبي، لكن تنصدر تونس والأردن من حيث قيمة التمويل.
- تضطلع البنى التحتية البحثية بدور مهم في دمج التكنولوجيا في أنظمة الإنتاج الاقتصادي المحلي. ويمكن للاستثمارات الوطنية في المختبرات الوطنية وفي البنى التحتية الدولية للبحث والتطوير، مثل مركز سيزامي، أن تجتذب التدفقات الدولية للبحث والتطوير والموارد البشرية والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ذات الصلة. تمتلك البنى التحتية، مثل مختبرات الأبحاث الموزعة أيضًا القدرة على العمل كفروع أو كجزء من شبكات البحث العالمية، مما يعزز التنقل/الاقتراضي و "تداول الأدمغة" كبديل لهجرة الأدمغة.
- ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان غرب البلقان مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك، التي شهدت مستويات عالية من الهجرة العلمية. كما يكتسي أيضًا أهمية لتعزيز تدويل الأدمغة في بلدان مثل اليونان وإيطاليا التي عانت تاريخيًا من هجرة الأدمغة داخل أوروبا.

إن أنظمة الابتكار قوية بقدر ما تتصف به أضعف حلقاتها من قوة. هذا ينطبق على كل من أنظمة الابتكار الوطنية والإقليمية / الدولية. سيتطلب تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية اتخاذ إجراءات في العديد من المجالات السياسية، ولكن بشكل خاص السياسات الرامية إلى تقوية الأنظمة الوطنية بحيث يمكن ربط البحث والتعليم المحلي بالإنتاج الوطني، أي "مثلث المعرفة". كما سيتطلب تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية أيضًا تقوية الروابط على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال رقمنة التعليم العالي والبنى التحتية البحثية وزيادة استخدام منصات العلوم المفتوحة / البيانات المفتوحة (الشكل 5.20). وتوفر برامج التمويل الجديدة، مثل الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فرصة لتدويل مثلث المعرفة في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى تركيز البحث والتعليم على التحديات المجتمعية الملحمة المتعلقة بالبيئة وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن السياسات القائمة على المكان أو السياسات الاقتصادية الإقليمية التي تعزز مساهمة التعاون الدولي في التنمية المحلية وريادة الأعمال ستكون حاسمة لخلق حلقة مثمرة تعزز الجاذبية المحلية والدولية لمراكز المعرفة والابتكار الإقليمية.

الشكل 5.20. المجالات ذات الأولوية للعمل السياساتي من أجل تعزيز الروابط بين الاقتصاد والبحث والتعليم العالي في سياق التكامل في المنطقة الأورومتوسطية



ملاحظة: تشير العبارة (Moocs) إلى برامج التعليم عبر الإنترنت.
المصدر: المؤلفون، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

يمكن للتقنيات الرقمية مثل منصات العلوم المفتوحة (مثل الغيمة الأوروبية المفتوحة للعلوم أو المنصة الأفريقية المفتوحة للعلوم) تسريع رقمنة التعليم والبحث لتمكين البلدان من الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون الإقليمي، لا سيما في السياق الحالي لجائحة كوفيد-19، ولا ينبغي الاستهانة بها. يمكن للتعليم عبر الإنترنت أن يكمل برامج التنقل أو يحل محلها، لا سيما دورات التعلم القصيرة. كما يمكن أن يؤول التدريب الرقمي في التعليم المهني الشباب أيضاً للانخراط في التجارة الرقمية في قطاع الخدمات. يعتمد البحث العلمي بشكل متزايد على البيانات، وسيكون من المهم التأكد من أن يكون موظفو البحث مجهزين بالمهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم.

إن إعادة النظر في التعاون الإقليمي في مجال التعليم العالي والبحث في سياق مساهمته في التنمية الاقتصادية في المنطقة الأورومتوسطية سيطلب أيضاً التفكير في بلورة مقاييس ومؤشرات جديدة. فتركز المؤشرات الإحصائية الدولية الرئيسية بشكل أساسي على متغيرات مدخلات ومخرجات التعليم العالي والتعاون البحثي، كما أنها لا تغطي الشبكات العلائقية أو المؤسساتية أو العلمية أو التجارية التي توفر عادةً معلومات عن الأهمية النسبية للشروط الإطارية وسياسات التعليم والبحث المحددة. يمكن لهذه المؤشرات العلائقية، القائمة على البيانات غير الإدارية (مثل الدراسات الاستقصائية أو استخلاص بيانات الإنترنت)، خاصة في البلدان التي تفتقر إلى مؤشرات شاملة للتعليم العالي والبحث، أن توفر رؤى ثاقبة لصانعي السياسات.

سعت العديد من المؤشرات التي طورتها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى قياس مساهمة الأنشطة الدولية في تعزيز الجودة الوطنية للبحوث، فضلاً عن مساهمة الباحثين الأجانب ذوي المهارات العالية والتنقل في الشركات الناشئة المبتكرة والعمالة التي تتطلب مهارات عالية. لقد تم تصميم هذه المؤشرات من منظور داخلي، أي من وجهة نظر وزارة أو وكالة تمويل تسعى إلى رصد تأثير تمويل التعاون البحثي الدولي. لذلك، في حين تعد مؤشرات النشر المشترك مهمة، إلا أنها غير كافية لرصد التكامل أو التعاون بشأن تحديات التنمية الأساسية والمشاركة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، التحديات التي تعترض البحوث في مجال المياه أو الزراعة أو الطاقة.

تدعو الحاجة إلى مؤشرات جديدة موجهة نحو التأثير تقيس النتائج / المخرجات الملموسة الناتجة عن التعاون العلمي، وليس فقط مراعاة من يتعاون مع من أو في أي مجال. إذا كان الهدف من التعاون هو زيادة الإنتاجية الزراعية الإجمالية بدلاً من الإنتاجية العلمية، فإن عدد المنشورات المشتركة أو براءات الاختراع المشتركة في الزراعة لن يوفر هذه الزيادة. في أحسن الأحوال، يمكنها تقديم بديل لكثافة أو جودة البحث الدولي، لكن لا يمكنها قياس مساهمة الاستثمارات في المعرفة في حل مشاكل إقليمية معينة.

أخيراً، هناك فجوات كبيرة في المؤشرات الرئيسية الحالية فيما يتعلق بمساهمة التعاون الدولي في البحث والتعليم العالي في التنمية الاقتصادية القائمة على المكان، من حيث الأماكن التي يتم فيها إنشاء شركات جديدة أو حيث يتم تطبيق براءات الاختراع لتوليد آثار اقتصادية. كما أن بيانات تمويل البحوث والتنقل المجمع حسب الجنس أو حجم الشركة غير مكتملة في عدد من البلدان. إن المشاركة الأكبر بين الأنظمة الإحصائية الوطنية لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن إحصاءات العلوم والتعليم العالي والابتكار ستفيد جميع الأطراف المشاركة في رصد التكامل الإقليمي وكذلك في تصميم وتقييم سياسات التعليم العالي والبحث.

المراجع

- Afreen S. Stoppani, J. (2016), *Scientific Wealth in Middle East and North Africa: Productivity, Indigeneity, and Specialty in 1981–2013*, <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0164500>. [12]
- Auriol, L. et. al (2013), "Careers of Doctorate Holders: Analysis of labour Market and Mobility", *STI Working Papers*, Vol. 2013/4, <https://dx.doi.org/10.1787/5k43nxqs289w-en>. [17]
- Busck, N. (ed.) (1990), *Innovation, Competitiveness and Economic Integration..* [2]
- Cervantes (2017), *Higher Education Institutions in the Knowledge Triangle*, <https://foresight-journal.hse.ru/data/2017/07/02/1171234391/2-Cervantes-27-42.pdf>. [4]
- Debacker, K. (2017), <https://foresight-journal.hse.ru/data/2017/07/02/1171234391/2-Cervantes-27-42.pdf>, <https://doi.org/10.1787/d8da8760-en>. [16]

- Edler, and Flanagan (2008), *Drivers of policies for STI collaboration and indicators. Background Report 1: Key Themes from the Literature. Report to European Commission, DG Research*, https://www.research.manchester.ac.uk/portal/files/50598821/FULL_TEXT.PDF. [10]
- Guellec D. and Cervantes, M. (2008), *International Mobility of Highly Skilled Workers: From statistical analysis to policy formulation*, <http://hdl.voced.edu.au/10707/98764>. [19]
- Guellec, D. and van Pottelsbergehe, B (2001), “The internationalisation of technology analysed with Patent Data”, *Research Policy*, Vol. No. 30, pp. 1253-1266, [https://doi.org/10.1016/S0048-7333\(00\)00149-9](https://doi.org/10.1016/S0048-7333(00)00149-9). [15]
- Hatzigeorgiou (2010), Hatzigeorgiou, A. (2010), “The contribution of migrants in enhancing foreign trade”, in: *OECD, Open for Business: Migrant Entrepreneurship in OECD Countries* (pp. 273-270), Paris: OECD Publishing., https://www.oecd.org/els/mig/Part%20II_Entrepreneurs_engl.pdf. [20]
- Henneman, S. (2012), “The Myth of Global Science Collaboration : Collaboration in epistemic communities”, *Journal of Informetrics*, Vol. (2), pp. 217-225, <https://ideas.repec.org/a/eee/infome/v6y2012i2p217-225.html>. [11]
- Mahroum, S. (2017), *Ethnic Inventors: A Critical Survey of the Contribution of People of Middle Eastern Ethnic Backgrounds to the US Innovation System*, INSEAD, <https://ssrn.com/abstract=2940190>. [21]
- MESRI, (2020), *Enquete IPDOC 2017 (MESRI/SIES)*. [18]
- Morini C. (ed.), R. (ed.) (2013), *Assessing international scientific cooperation in the Mediterranean region*. [13]
- OECD (2021), *Science, Technology and Innovation Outlook 2021*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/75f79015-en>. [9]
- OECD (2017), *Science, Technology and Industry Scoreboard*, <https://doi.org/10.1787/20725345>. [8]
- OECD (2008), *Open Innovation in Global Networks*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264047693-en>. [7]
- Research Trends, Elsevier (2010), <https://www.researchtrends.com/issue21-january-2011/a-rebirth-of-science-in-islamic-countries/>, <https://www.researchtrends.com/issue21-january-2011/a-rebirth-of-science-in-islamic-countries/>. [14]
- Sjoer, E et al (2011), *Implementing Tailor-made CEE in theory and in practice - The Knowledge Triangle as a Conceptual Tool*, <https://www.semanticscholar.org/paper/Implementing-Tailor-Made-CEE-in-theory-and-in-The-a-Sjoer-N%C3%B8rgaard/fe83cd86a9251dff06fd184993063fa60c9b51>. [3]
- United Nations (2020), . [5]
- United Nations (2020), *Guidebook for the preparation of STI for SDGs Roadmaps*, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/26001Guidebook_STI_for_SDG_Roadmaps_First_Edition_clean0323.pdf. [6]
- World Bank (2020), *Trading together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post Covid Era*, <http://dx.doi.org/DOI: 10.1596/978-1-4648-1639-0>. [1]

تعليقات ختامية

¹ للاطلاع على دليل فراסקاتي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: انظر <https://www.oecd.org/sti/inno/frascati-manual.htm>

² انظر <https://www.elsevier.com/en-gb/solutions/scopus>

³ انظر <https://clarivate.com/webofsciencegroup/solutions/web-of-science>

⁴ انظر <https://www.natureindex.com>

⁵ للاطلاع على العلاقة بين برنامج ماري سكودوفسكا كوري (MSCA) وتتنقل موظفي البحث والابتكار، انظر https://ec.europa.eu/research/mariecurieactions/news/research-and-innovation-staff-exchange-rise-bridging-ri-sectors-europe-and-worldwide_en

التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط

تقرير مرحلي

التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: تقرير مرحلي يرصد الاتجاهات الرئيسية والتكامل في المنطقة الأورو - متوسطة. يحلل هذا التقرير خمسة مجالات للتكامل الإقليمي: التكامل التجاري، والتكامل المالي، وتكامل البنية التحتية، وحركة السكان، والبحث والتعليم العالي. يقدم التقرير تحليلاً مبدعاً لأنماط وتحديات التكامل في المنطقة الأورو - متوسطة، مما يسلط الضوء على الترابط بين المجالات التي تم بحثها - مثل كيفية تطوير المبادلات في ظل ظروف خصائص بنية تحتية ملائمة. ويقدم التقرير رؤية ثاقبة جديدة تستند إلى مؤشرات أداء كمية ونوعية محددة يجري رصدها بمرور الوقت. ويغطي ما يقرب من 100 رسم بياني وجدول بيانات عن 42 بلداً عضواً في الاتحاد من أجل المتوسط وعن شركاء المنطقة. ويتضمن التقرير مقترحات رئيسية وتوصيات تتعلق بالسياسات بشأن كيفية تعزيز التكامل الإقليمي في كل مجال من المجالات الخمسة.



giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



PRINT ISBN 978-92-64-71490-8
PDF ISBN 978-92-64-67804-0



9 789264 714908